كلود حجاج

إنسانُ الكلام

مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية

ترجمة:

د. رضوان ظاظا

المنظمة العربية للترجمة

كلود حجاج

إنسانُ الكلام

مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية

ترجمة:

د. رضوان ظاظا

مراجعة:

د. مصباح الصمد

د. بسام بركة

المنظمة العربية للترجمة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد دار الطليعة للطباعة والنشر
حجاج، كلود
إنسان الكلام: مُساهمة لسانية في العلوم الإنسانية / كلود حجاج؛ ترجمة رضوان ظاظا؛ مراجعة مصباح الصمد وبسام بركة.
٤٣٢ ص. - (لسانيات ومعاجم).
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 9953 - 410 - 60 - 7
١. الألسنية. أ. العنوان. ب. ظاظا، رضوان (مُترجم).
ج. الصمد، مصباح (مُراجع). بركة، بسّام (مُراجع). هـ. السلسلة.
410

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

المنظمة العربية للترجمة

بناية شاتيلا، شارع ليون، ص. ب: ٥٩٩٦ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
هاتف: ٧٥٣٠٣١ (٩٦١١) / فاكس: ٧٥٣٠٣٢ (٩٦١١)
e-mail: info@aot. org. lb - http://www. aot. org. lb

«يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية في لبنان - قسم التعاون والعمل الثقافي - وذلك في إطار برنامج جورج شحادة للمساعدة على النشر».

«Cet ouvrage, publié dans le cadre du Programme d'Aide à la Publication Georges Shéhadé, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Etrangère, et du Service de Coopération et d'Action culturelle de l'Ambassade de France au Liban»

نشر وتوزيع: دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت - لبنان
ص.ب ١١١٨١٣
الرمز البريدي: ٩٠ ٢٧٢٠ ١١٠
تلفون: ٣١٤٦٥٩ / فاكس ٣٠٩٤٧٠ - ١ - ٩٦١
الطبعة الأولى: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣

المحتويات

القسم الثاني ـ فائدة هذه المعرفة أو الكون والخطاب والمجتمع

القسم الثالث ـ الغاية النظرية أو الإنسان المتحاوِر

تفضّل بعضُ قرّاء الطبعة الأولى لهذا الكتاب، وبينهم عددٌ من اللسانيين المتمرّسين، بتقديم العون لي عن طريق آرائهم النقدية البنّاءة. وقرّرت أن آخذها بعين الاعتبار في الطبعة الحالية. فلقد قمت بتصحيح ما يناهز اثنتي عشرة صفحةً أو إدخال بعض التعديلات فيها. ومع أنّ ذلك لا يشكّل سوى نسبة ضئيلة بالنسبة إلى مجمل حجم الكتاب، فإنّ الطبعة الثانية الحالية هذه ليست بالتالي متطابقةً تماماً مع الطبعة الأولى. أودّ هنا توجيه شكري بصورةٍ خاصة إلى السيدات والسادة س. بوشورون، ج. بولان، ج. ديشان، ك. جاك، ك. توميين، ك. تروكيه وأ. سوفاجو.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦

كلود حجاج

تعريف بالمؤلّف

ولد كلود حجاج عام ١٩٣٢، ودخل مدرسة المعلمين العليا التي تقع في شارع أولم بباريس عام ١٩٥٥. حصل عام ١٩٥٨ على شهادة الأستاذية في الآداب الكلاسيكية، وتتلمذ على يد عددٍ من كبار الأساتذة الفرنسيين والأميركيين في مجال اللسانيات المتخصصة. ولقد استكمل كلود حجاج تحصيله هذا في بلادٍ عديدةٍ جلب من إحداها (إفريقيا الوسطى) مادّة أطروحته لنيل دكتوراه دولة التي حاز عليها عام ١٩٧١. إن كلود حجاج مسكونٌ حقيقةً بحبّ اللغات منذ نعومة أظفاره، فلطالما آمنَ بأنّ التأمّل النظريّ في لغة البشر، وهو ما ينزع إليه ويميل منذ زمنٍ بعيد، لا بدّ وأن يتغذّى من نسغ الاحتكاك المباشر والمعيش مع مختلف اللغات وكما ينطق بها أصحابها في بيئتهم الطبيعية. وهكذا يعمل الإجراءُ الاستقرائيّ، المنطلقُ من مادّةٍ تتسم بأكبر قدرٍ ممكن من الاتساع، على ضبط المنهج الافتراضيّ/ الاستنباطيّ. لهذا السبب نرى كلود حجاج، ومنذ أكثر من عشرين سنة، يجوب العالم لدراسة اللغات البشرية في مواقعها، من اللغات الإفريقية إلى اللغة الصينية، ومن اللغات الهندية الأميركية إلى اللغات الأوقيانوسية، ومن اللغات السامية إلى لغات أوروبة.

أما أهمّ المؤلفات التي رافقت هذه المسيرة النظرية والتجريبية في آنٍ معاً فهي:

- ***La langue mbum de Nganha*** **(Cameroun),** ***phonologie, grammaire,*** **Paris, Société d'études linguistiques et anthropologiques de France, 1970, 2 vol.**

- *Profil d'un parler arabe du Tchad*, Paris, Geuthner, 1973.

- *Le problème linguistique des prépositions et la solution chinoise (avec un essai de typologie à travers plusieurs groupes de langues)*, coll. Linguistique publiée par la Société de linguistique de Paris, Louvain, Peeters, 1975.

- *La grammaire générative, réflexions critiques*, Paris, P.U.F., 1976.

- *La phonologie panchronique*, Paris, P.U.F., 1978 (en collaboration avec A. Haudricourt).

- *Présentation d'une langue amérindienne: le comox laamen (Colombie britannique)*, Paris, Association d'ethnolinguistique amérindienne, 1981.

- *La structure des langues*, Paris, P.U.F., Que sais-je?, 1982.

- *La réforme des langues: histoire et avenir*, Hambourg, Buske, 1982-1984, 3 vol. (en collaboration avec I. Fodor).

- *La langue palau* (Micronésie), *une curiosité typologique*, Munich, Fink, 1986.

تمهيد

لقد نالت الدراسةُ النظرية للألسنة واللغات، بوصفها موضوع معرفةٍ عن الإنسان، في كافة أنحاء العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ستينيات هذا القرن، حظوةً رافقها ازدهارٌ عظيم. حتى إنّ بقيةَ العلوم الإنسانية بدت، ولفترةٍ ما، مفتونةً بها. والحقيقة أنّ هذه الدراسة كانت تنزع إلى أن تصبحَ نموذجاً يحتذى به لأنّ غايتها تمسّ أعمق ما في الجنس البشريّ، ولأنها ابتدعت خطاباً دقيقاً ومنظّماً. والحقّ أنّ صيغها المشذّبة لم تكن تبدو ذات صلة بالذاتية ومجازاتها الهزيلة.

ومع كلّ ذلك فقد أصبحت تلك الهيمنةُ مثارَ جدل منذ حوالى خمس عشرة سنة. ويمكن القول إنّ الحالة، في بعض النواحي، قد أصبحت معكوسةً. إذ يبدو اليوم أنّ التطوّرَ الباهرَ الذي حصل في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلم النفس وغيرها قد أقصى المختصّين في اللغة عن الطليعة، فصاروا بمثابة المؤخَرة المُجِدّة التي تنتج أعمالاً تتميّز بخلوّها التقنيّ ولا تلتزم دائماً وعودَها القديمة بالكشف عن العديد من الأسرار المرتبطة بالظواهر الإنسانية.

إن تلك الحالةَ تثير التعجّب. فمهما كان المستقبلُ الذي تخبئه الألفية الثالثة الوشيكة للإنسان يمكننا القول إنّ نهايةَ القرن العشرين هي حقاً زمنُ اللسان، مثلما هي زمنُ الاكتشافات الكونية والإنسان الآليّ والذرّة وعلم الوراثة. ويبدو واضحاً أنّ التطوّرَ المذهل الذي طرأ على وسائل الاتصال، والثورة المعلوماتية والتوسّع غير المحدود في العلاقات الاجتماعية، وجميعها إجراءاتٌ يتبدّى فيها تحكّمٌ نسبيّ

بالزمن عن طريق اختزال المسافات، قد ضاعفت بصورة لامتناهية استخدامَ الكلام الشفهيّ أو المكتوب أو المبثوث: من آلة التسجيل إلى التلفاز مروراً بالمذياع والصحافة والكتب، ومن لقاءات القمّة إلى أبسط حوارٍ خاصّ عن طريق الكابل. إنّ الجنسَ البشريّ، في هذا الربع الأخير من القرن، غارقٌ في خِضَمّ محيطٍ هائل من الكلمات والعبارات.

من المهمّ إذن التساؤل حول الموقع الذي ما برح اللسان يحتلّه اليوم في الجهد الرامي إلى التعريف بالإنسان. إنها ملَكَةٌ متميّزةٌ تحيط به تبدّياتُها من كلّ جانبٍ (من ألفاظ وعبارات) وهي في آنٍ معاً أدواتٌ طبيعيةٌ لترسيخ نزوعه الاجتماعيّ، وقد تكون أيضاً عقبةً في وجه انزوائه. ولقد وُلِدَ هذا الكتابُ من قصدٍ محدّدٍ هو إظهار الإسهام الذي ما تزال اللسانيات قادرةً على تقديمه في توضيح ماهية الإنسان، موضوع المعرفة الغريب هذا والذي نشأت حوله علومٌ بالغة التعقيد سُمّيت بالإنسانية. فقد يتبدّى الإنسانُ أمام هذه العلوم، وبترابطٍ منطقيٍّ ماكرٍ وغامضٍ، طوراً كحقل معرفةٍ يمكن تبيّنه بوضوح، وطوراً تراه يحبط جهودها لما في سلوكه من أمورٍ لا يمكن التنبّؤ بها. لربما هي سمة تنطوي على الأمل. فعلى الرغم من كلّ آلات التدمير الذاتيّ التي يصنعها الإنسان لنفسه، وعلى الرغم من كلّ تلك الغيوم التي تملأ بها عبقريتُه الملتبسة فسحاتِ الضياء فتكون فوقه وفوق ذرّيته سماءً مريبةً، يبقى الإنسان كائناً قادراً على كل التصرفات المتناقضة. كما أن الإنسان مخلوقٌ متعطّشٌ إلى مفاجأة ذاته، أقلّه من خلال تلك الخاصّية التي لديه والتي يتناولها هذا الكتاب: إنها أهليتُه الملحاحة للحوار مع أقرانه، وميلُه إلى ممارسة التبادل بدءاً مما يؤسس لكافة التبادلات الأخرى والذي يتيح لها فرصة التحقّق، وأعني به التبادل الكلاميّ. فهو **الإنسان العاقل (homo sapiens)** بوصفه **أوّلاً إنساناً ناطقاً (homo loquens)**.

* * *

هذا الكتاب الذي يتيح التأمّلَ النظريّ فيه المجالَ واسعاً أمام المعطيات المادّية، يبسط مادّتَه وفق مراحل ثلاث تتمفصل حول منهج تدرّجيّ في عرض الموضوع. فهو يعرض أوّلاً الحالةَ الراهنة لبعض التوجّهات الأساسية في البحث في مجال اللغة (القسم الأول)، ثم العناصرَ التي تؤكّد أهميةَ ما أسهمَتْ فيه اللسانياتُ في معرفة الإنسان (القسم الثاني)، وأخيراً النظريةَ اللسانية لما هو إنساني واجتماعي والتي يمكن بناؤها على هذين الأساسين (القسم الثالث). فالتصوّر الذي ينطلق منه ضمنياً هذا المشروعُ ويوجّه إشكاليتَه هو تصوّرٌ تفاعليّ أسميناه هنا حوارياً.

في القسم الأوّل الموسوم بـ «حول بعض إنجازات اللسانيات، أو نقاط استدلال العنصر الإنساني»، نقوم بدايةً بإبراز كيف تقلّدت مَلَكَةُ اللسان، وهي أصلاً منقوشةٌ في الشيفرة الوراثية، محتوىً اجتماعياً جعل من العبث محاولة وسمها بالفطرية الخالصة وتناولها مستقلّةً عن اللغات التي تتحقق من خلالها. ومن هنا كانت فرضية تعدّد اللغات البدئيّ مقابل فرضية وحدانية اللسان بوصفه مَقْبرة (الفصل الأول: وحدة النوع، تعدّد الألسنة). ثم نُظهر أهميةَ العوامل الاجتماعية وعلاقةَ التأثير المتبادل التي تربطها بالأنساق البيولوجية ونسلّط الضوء عليها بفضل دراسة تجربةٍ طبيعيةٍ نادرةٍ في العلوم الإنسانية يقدّمها تكوّن لغات أهالي المستعمرات القديمة: لغات الكريول (les créoles) (الفصل الثاني: المختبر الكريولي). ونضيف إلى هذه المعاينة الخارجية، كتوضيح لتلك العلاقة الجدلية نفسها، دراسةَ الخواصّ الداخلية التي تبدو، في مجالات الصوتيات والقواعد والمفردات، قابلةً للتعميم، أو التي يمكن استعمالها، على العكس من ذلك، كأسس لتقسيم اللغات البشرية إلى أنماط متباينة (الفصل الثالث: الكليّاتُ في الألسنة والاختلافات التصنيفية). ثم نُظهر أخيراً كيف أنّ ابتداع الكتابة، وعلى الرغم من أنها ترسّخ الثوابت بصورة خرساء متوسلةً النقشَ المُغْفَل أو المُرجأ لأثرٍ ما، كاشفة عن إغراءات

الجمالانية، لم ينل من هيمنة الشفاهة المرتبطة بتنوّع السياقات الاجتماعية للكلام (**الفصل الرابع**: الكتابة والشفاهة).

يقوم **القسم الثاني**، المعنوّن بـ «فائدة هذه المعرفة، أو الكون والخطاب والمجتمع»، بتوجيه نتائج القسم الأوّل وفق غائيةٍ أنتروبولوجية. إذ تُظهر دراسة الأدلة(*) (الألفاظ) التي تتشكّل منها اللغات أن ضغوط الوجود ضمن الجماعة يولّد بنىً لسانيةً منسجمةً ومتماسكةً إلى حدٍّ ما، غايتها نقل رسائل يمكن للجميع تداولها وتأويلها، على الرغم من تدخّل الرغبات الفردية والحاجات التعبيرية التي تخلخل، من وقت لآخر، استقرار هذه البنى (**الفصل الخامس**: موطن الدليل). تلتقي اللسانياتُ بالمشروع الأنتروبولوجي وتسهم فيه حين تُظهر ارتباطَ استقلالية اللغة ـ أمام المفكِّر من جهة والعالم الذي تتحدّث عنه من جهةٍ أخرى والأنظمة المنطقية أخيراً ـ بمقامات الحوار (**الفصل السادس**: اللسان والواقع والمنطق)، وارتباط هذه الأخيرة أيضاً بكيفية نطق الخطاب بالعالم (**الفصل السابع**: نظام الكلمات ونظام العالم). يبقى أخيراً أنّ المعرفة التي تقدّمها عن الإنسان معاينةُ سلوكه الخطابيّ يمكن لها أن تمهّد لاستغلالٍ ثقافيّ أو سياسيّ، أي لاستخدام قدرة اللغة لغاياتٍ سلطوية (**الفصل الثامن**: أسياد الكلام).

يبدو **القسم الثالث**، «الغاية النظرية أو الإنسان المتحاوِر»، كنقطة الوصول الطبيعية لهذه المسيرة. إذ ينطبق هذا البناءُ النظريّ أولاً على المنطوق بوصفه ظاهرةً تُنتَجُ وتؤوّل، وينتقي ثلاثَ مقارباتٍ متكاملة (**الفصل التاسع**: نظرية وجهات النظر الثلاث). ثم يتوسّع النقاشُ وفق منظورٍ عامّ عن العلاقة التحاورية والخواصّ الإنسانية التي تحدّدها (**الفصل العاشر**: اللسانيات الاجتماعية العملانية، أو نحو

(*) نستخدم لفظ "دليل"، ج. "أدلة"، مقابل المصطلح اللساني الفرنسي signe انسجاماً مع المصطلحين الآخرين المتداولين في الدرس اللساني العربي الحديث وهما "دال" و"مدلول" المقابلين للمصطلحين الفرنسيين signifiant, signifié. (المترجم)

نظرية للتواصل). وتقود المكانةُ المخصّصة للعامل الاجتماعيّ إلى بسط نقطةٍ مركزيةٍ تتعلّق بظاهرة المتغيّرات اللسانية (**الفصل الحادي عشر: تأرجح الكلام**). وينتهي المبحثُ بدراسة دافع يسعى الباحث اللسانيّ إلى تبريره عقلانياً من خلال النموذج النظريّ الذي يقترحه (**الفصل الثاني عشر: حبّ الألسنة**).

* * *

في بداية العام ١٩٨٢، راودتني الفكرة التي يمثّل هذا الكتابُ شكلها الناجز: إذ لا يصحّ أن يستمرّ إصرارُ الدراسات اللسانية على الاعتكاف المتجسّد في كتابات أشبه ما تكون بالمناجاة، بينما يتجذّر اللسان في قلب الجنس البشريّ. وإنه لرهانٌ بالتأكيد، في وضعنا الحاليّ، أنْ يرغبَ أحدٌ ما بإطلاع الجمهور على بعض نتائج علم هو في سعيه إلى بناء خطاب عقلانيّ عن الإنسان يتوخّى الدقّة. ولا أدري ما إذا تمكّنتُ من كسب الرهان. من الواجب القول إنني لقيتُ في شخص أوديل جاكوب اهتماماً وسعةَ صدرٍ كانا بمثابة تشجيع عظيم لي، وكذلك كانت الاقتراحات المفيدة التي قدّمتها قارئةٌ نبيهةٌ أعتبر شكرها هنا من دواعي سروري.

كما أوجّه شكري أيضاً إلى جميع من منحوني من وقتهم وجهدهم لمساعدتي بنصائحهم، وأخصّ بالذكر أ. دوفور، وج. دوفو، وم. وف. غاسيه، وس. بلاتييل، ون. روفيل ـ ماكدونالد.

باريس، شباط/فبراير ١٩٨٥

ك. ح.

I

حول بعض إنجازات اللسانيات
أو
نقاط استدلال العنصر الإنسانيّ

الفصل الأول

وحدة النوع، تعدّد الألسنة

وصار الجسدُ "كلمة"

من المرجّح، وعلى العكس من الفكرة الشائعة، ألاّ يرجع التنوّعُ الكبير في اللغات المعروفة اليوم إلى لغةٍ أصليةٍ وحيدةٍ للبشرية كلّها. فالوحدةُ، إنْ وُجِدَت، هي وحدةُ المَلَكَة اللغوية التي تخصّ الجنس البشريّ لا وحدة اللغة بحدّ ذاتها. والفرضية التي نطرحها هنا هي التي ترى، في البدء، جنساً واحداً (وحدانية التكوّن السلاليّ) لا لغةً واحدةً (تعدّدية التكوّن اللغوي).

ليس بالأمر السهل تحديد بداياتٍ مطلقةٍ في التاريخ. لا بل تزداد الصعوبةُ باضطراد، من وجهة نظر منطقية وفي ضوء الاحتمالات العملية للانتقال إلى حاضرنا على حدّ سواء، كلّما أمعنّا النظرَ في الهوّة السحيقة التي نعتقد أنّ الجنسَ البشريّ خرج منها. وبالتالي فأيّ محاولة لتأريخ "لحظة ظهور الإنسان على الأرض" بدقّةٍ هي محاولةٌ لا تقوم إلاّ على الفرضيات. وبالمقابل، تقدم أحدث الدراسات الأنتروبولوجية حججاً تدعم السيناريو ماقبل التاريخيّ الذي يمكن تحديد مراحله وإنْ بصورةٍ تقريبية. فمنذ أربعة إلى خمسة ملايين سنة بدأ من يمثّلون الجنس البشري (Homo) بالتميّز عن إنسان إفريقيا الجنوبية القديم (Australopithecus) الذي لم ينقرض مع ذلك وبقي يعيش زمناً طويلاً إلى جانب المتحدّرين منه. ثم ظهر جنسُ **الإنسان الماهر** (homo habilis) عبر مجموعةٍ من المراحل تمتدّ إلى

بضعة ملايين من السنين. ويمكن تحديد فترة ظهوره قبل حوالى ٢,٢٠٠,٠٠٠ سنة، أي بين العصر البليو - بلستوسيني (وهذا العصر نفسه يقع بين العصر الثالث والعصر الرابع من تاريخ الأرض) والعصر البلستوسيني الحديث. ولقد انطلقتْ، منذ جنس **الإنسان الماهر**، حركة توسّع بطيئةٌ وذات اتجاه واحدٍ كانت بمثابة مغامرةٍ مذهلةٍ يُعتبر الإنسانُ الحديث اليوم محصّلتها، بانتظار نتائج أخرى ستأتي بعد عدّة ملايين من السنين القادمة قد يحلو للخيال تصوّرها بينما يعجز العلمُ عن التكهّن بها.

تقع المناطقُ التي تمّ تحديد ظهور جدّنا الأول البعيد فيها، وبانتظار ظهور اكتشافات أخرى، في إفريقيا الشرقية والجنوبية. فهناك، وبصورةٍ خاصة، ثلاثُ مناطق، تشكّل شريطاً متتابعاً تقريباً، تَبيّن أنها مناجمُ مثمرةٌ وفقاً للتنقيبات الأخيرة: تقع المنطقة الأولى منها في أثيوبيا في مواقع ميلكا كونتوريه (Melka Kunturé) وحدار (Hadar) (في مقاطعة وولو Wollo في عفار Afar) ووادي أومو (Omo). أما الثانية فتقع في كينيا شرق توركانا (Turkana)، غربي البلاد. وتقع الأخيرةُ في تنزانيا في موقع أولدوفاي (Olduvai). ولم ينتظر خيالُ الشعوب بطبيعة الحال الشواهدَ الملموسة، التي قدّمها التنقيبُ الحديث والمعاصر عن آثار تعود إلى ما قبل التاريخ، لتحديد موقعِ مهد الإنسانية في تلك التخوم الأثيوبية الأسطورية. إذ توصّل خيالُ المؤرّخ اليونانيّ ديودور الصقليّ (Diodore de Sicile) (في القرن الأول قبل الميلاد) إلى النتيجة نفسها من خلال الاحتكاك بتلك المنطقة وسكّانها، عبر رحلاتٍ طويلةٍ قام بها إلى هناك. إلاّ أنّ لدينا اليوم قرائن ماديّة أكثر مصداقية من الحكايات والأساطير المؤسِّسة.

لقد اكتشفتْ فرقٌ من علماء الأنتروبولوجيا[١] في مواقع التنقيب

---

(١) ل. ليكي (L. Leakey) وب. توبيا (P. Tobias) وج. نابييه (J. Napier) عام ١٩٦٤، ثم إ. كوبينز (Y. Coppens) وف. كلارك هاويل (F. Clark Howell) وج. شافاييون (J. Chavaillon) وم. طيب (M. Taieb) ود. جوهانسون (D. Johanson). تجدر تذكيراً =

الثلاثة المذكورة، كما في مواقع أخرى عديدة حولها تعود إلى حقبة ما قبل التاريخ، كميةً كبيرةً من الأدوات تُشكّل ما يسمى بثقافة الحجارة المصقولة، أي شظايا صخورٍ مصقولةً بشكلٍ خفيف لتصبح أدواتٍ تُستعمل للحفّ والفلق والتقطيع، بالإضافة إلى أدواتٍ مدبّبةٍ وغيرها... ولا يعني وجودُ هذه الأدوات بالطبع أنّ البدائيين الذين صنعوها يمثلون الجنس البشريّ بالمفهوم الحديث. إلاّ أنّ هذه المخلوقات البشرية تبقى أوّلَ الكائنات الحيّة التي تُنسب إليها لا بعض الخواصّ البيولوجية وحسب، بل والأغراض المصنوعة أيضاً. ويفترض ابتداعُ طرائق تلك الصناعة وتناقلها - وهي طرائق تنمّ عن خبرةٍ طويلةٍ مثلها مثل تنظيم نشاطٍ جماعيّ بمثل أهمية الصيد الذي يرتبط به بقاء النوع - قدراتٍ في الترميز بالإضافة إلى بروز وعي ما وإدراكٍ استبطانيّ للمشاعر. كما تتلازم مع ذلك الأمر ملاحظةٌ مفادها أنّ حجم قحف الجمجمة عند هذه المخلوقات البشرية قد زاد بالمقارنة مع مثيليه عند إنسانَي إفريقيا الجنوبية القديمين (Australopithecus robustus) و(Australopithecus boisei) وهما آخر سلالة إنسان إفريقيا الجنوبية القديم، بينما تَطوّر حجمُ منطقة الصدغ وأخذت منطقةُ بروكا (l'aire de Broca) بالظهور وهما ترتبطان على التوالي، عند الإنسان اليوم، بالذاكرة وباللغة. إنّ محيطاً بيئياً متجانساً هو وحده القادر على ضمّ تلك الشروط العديدة الملائمة لظهور جنسٍ جديدٍ بمثل هذه الخصوصية. إذ يصعب تصوّر اجتماع عوامل بمثل هذا القدر والتنظيم وتحققها بصورةٍ متطابقةٍ في مواقع بيئيةٍ متفرّقة. فإفريقيا الشرقية والجنوبية هي المكان الوحيد في العالم الذي

= باعمالهم عند إ. كوبينز في كتابه: *Le singe, l'Afrique et l'homme*, Paris, Fayard, coll. «Le temps des sciences», 1983، ويدين هذا القسم بالكثير لهذا الكتاب. كما يمكن العودة إلى كتاب س.ر. هارناد (S.R. Harnad) وهـ.د. ستيكليس (H.D. Steklis) وج. لانكاستر J. Lancaster: *Origins and Evolution of Language and Speech*, Annals of the New York Academy of Sciences, vol. 280, New York, 1976.

تمّ فيه الكشف عن مخلّفاتٍ نُسِبَت إلى **الإنسان الماهر**. وعلينا بالتالي، بحسب ما نعرفه اليوم، اعتبار تلك المنطقة من العالم مهد الإنسانية.

غير أنّ مشكلةً تبقى مع ذلك قائمة. فما العملية التي وَلّدت تلك الخصائصَ الأساسية المحدِّدة لظهور جنسٍ جديد، مهما كان موقفنا من الفرضيات التي تتحدّث عن صبغياتٍ قامت بعملية صياغةٍ فائقة السرعة للمرحلة التالية؟ وما هي الأحداث التي تسبّبت، وقبل تحديد تلك الهوية، بذلك الظهور المتدرّج لمخلوقاتٍ بشريةٍ كانت ولا شكّ تحمل في شيفرتها الجينية أهليةً لغويةً وإنْ لم تستخدمها بالكامل؟ ويبدو من المحتمل أنْ تكون إفريقيا، في أواخر العصر الثلاثيّ المتوسط، قد تعرّضتْ لانقلابٍ مناخيّ حاسم قرّر مصير الجنس البشريّ قيد التكوّن. ولقد دام هذا الانقلاب المناخيّ مئات الآلاف من السنين وأدّى، مع وجود فترات هدوءٍ قصيرة، إلى تحويل مناطق السافانا الإفريقية الشرقية إلى مساحاتٍ من السهوب غير الخصبة. وسرّعت هذه الظاهرةُ الطبيعية التطوّرَ الذي أدّى إلى ظهور **الإنسان الماهر**، وهذا ما ندعو هنا إلى تأويله بحسب وجهة النظر الداروينية الجديدة. وإذا اضطر جدّ الإنسان إلى أن يتأقلم مع محيط بيئي جديد فُرض عليه بدون رجعة، ولو ببطء شديد، فقد طور شيئاً فشيئاً قدرات خاصة من أجل البقاء في وسط معادٍ له، مع ما رافق ذلك من زوال الأفراد غير القادرين على ذلك التأقلم زوالاً لا رجعة عنه. ويمكننا تصوّر ذلك إذا فكّرنا بالجفاف الذي يضرب اليوم بالتحديد تلك المنطقة من القرن الإفريقيّ ويحوّل الطبيعةَ هناك إلى ما يشبه الصحراء فيقتل البشر ويقضي على مواشيهم. ولدينا العديد من الشواهد على الخصائص التي طوّرها الجدّ الأوّل للإنسان. فلقد زاد حجمُ داخل قحف جمجمته مما جعل له جبهةً أكثر "إنسانيةً". وتَلازَمَ ذلك مع نمو قدرة الدماغ وتروية الغشاء المغلّف له وللحبل

الشوكيّ (الأمّ الجافية la dure-mère). كما أصبحت أسنانه أكثر انسجاماً فيما بينها وتحمل آثاراً واضحةً عن تعدّد نوعية غذائه، وهو أمرٌ فرضته ندرةُ المصادر الغذائية النباتية. وتدلّلُ الأدواتُ التي قام بصنعها على التعقيد المطّرد لتصوّراته الذهنية. ويبدو أنّ البيئةَ الصعبةَ والخطرة على حياته أحدثت نوعاً من التضامن وأدّت إلى بداية تكوّن حياةٍ اجتماعيةٍ وتنظيمٍ لمقاومة تهديد الانقراض. لقد انطبعت مَلَكَةُ اللغة (وليس باستخدامه المباشر، بالتأكيد، بشكل لغات وفق المفهوم الحديث للكلمة) ومعها أهليةُ الحياة الاجتماعية، الملازمة لها، في الشيفرة الوراثية لهذا الذي صار، قبل حوالى ٢,٢٠٠,٠٠٠ سنة، **الإنسان الماهر**.

هل يمكننا تحديد "ولادة" **الإنسان الماهر** بصورةٍ أدقّ؟ وإلى متى تعود مَلَكَةُ اللغة؟ يفضّل أكثرُ العلماء حصافةً إرجاع الأخيرة إلى مرحلةٍ متأخّرةٍ من تاريخ الجنس البشريّ، أي إما إلى الحقبة البلستوسينية الوسيطة - ١,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ سنة - وهي الحقبة التي شهدت جنساً جديداً هو **الإنسان المنتصب** (Homo erectus) الذي زاد حجمُ داخل قحف جمجمته بمقدار الضعف وأصبح شكلُ أدواته أكثرَ انتظاماً وتناسقاً، وإما إلى الفترة الواقعة بين العصر الحجريّ الوسيط والأخير - ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ سنة - وهي الفترة التي ظهر فيها جنسُ **الإنسان العاقل** (Homo sapiens) ونجد فيها تقنياتٍ متطوّرةً في نحت الصخور وآثارَ بعض الطقوس، وهي أوّل شواهد على الدفن وتقديم القرابين عند القبور، ونقوشاً على جدران الكهوف متزايدة التعقيد: وهي صروحٌ بالغة الوضوح في الفنّ التجريديّ وفي الرمزية الطقوسية. وعلى أي حال فلقد تأخّر استعمالُ الإنسان لملكة اللغة التي انطبعت في شيفرته الوراثية منذ مرحلة **الإنسان الماهر**. فاندراج تلك المَلَكَة ضمن خصائص **الإنسان الماهر**، سواء أكان قد استخدمها أوّلاً بصورة تواصلٍ بالإشارات سابقةٍ لرموز الصرخات المتنوّعة أم لم يفعل، يعود إلى مؤشراتٍ تدلّ

على وجود نظام عصبيٍّ بالغ التعقيد عنده. كما يترافق ذلك عنده مع خصائصَ جسديةٍ وذهنيةٍ واجتماعيةٍ تفترض وجود نمط من التواصل.

إلاّ أننا نملك قرائنَ حدثٍ مهمٍّ يفيد النقاش حول أصل اللغات. ويمكن، أيضاً وفق منظور الداروينية الجديدة، تأويلُ هذا الحدث في ضوء مبدأ الاصطفاء الطبيعيّ الذي يكوّن أجهزةً عضويةً للاتصال تتميّز بالتنوّع الكبير منذ لحظة نشوئها. فلقد قام جنس **الإنسان الماهر** بهجراتٍ واسعةٍ بعد ظهوره بفترةٍ قصيرة. والحقيقة أننا عثرنا، وفي مناطق شديدة البعد عن إفريقيا كغرب أوروبا وشرق آسيا، على بقايا عظام فكٍّ وحصىً مشغولةٍ يُقَدَّر أنها تعود إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ سنة أو ١,٨٠٠,٠٠٠ سنة، أي إلى المرحلة الانتقالية ما بين **الإنسان الماهر والإنسان المنتصب** على أبعد تقدير. إنها بقايا ترحالٍ بالغ القدم للجنس البشريّ يعود، بحسب آثار النشاط التي يمكن ملاحظتها، إلى أزمنةٍ كانت فيها أهليةُ اللغة، وعلى الرغم من الاحتمال الكبير لوجودها، ما تزال بعيدةً عن إنتاج تواصلٍ لساني بالمعنى الذي نستخدمه اليوم.

قد نكون ملزمين، في ظروف كهذه، بتبديد الغيمة الكثيفة التي تلفّ الأصول عن بعض القضايا.

إذا ما تخلّينا عن وهم فكرة ثبات الجنس البشريّ التي تُضفي على إنسان ما قبل التاريخ ملامحَ الإنسان المعاصر وخصائصَه، يمكننا تقبّل المبدأ الذي يفيد بأن أهلية اللغة التي احتاج الإنسان إلى مئات الآلاف من السنين لظهورها لا بدّ أن تكون قد تلتها فتراتٌ زمنيةٌ طويلةٌ أخرى تطوّرت خلالها تلك الأهلية. ويتمّ ذلك عن طريق النشاط المتبادل الذي يربط الملكاتِ الفطريةَ بالبيئةِ وبالتاريخ، كما هي الحال في كافة البنى العضوية التي عايَنَتْها علومُ الكائنات الحيّة. ويترافق هذا التطوّر مع زيادة تعقيد بنية قشرة الدماغ الجديدة. والحقّ أنّ هذه الأخيرة، وهي موطنُ الفكرِ التجريديّ وتحتوي على ثلاثين

ملياراً من الخلايا العصبية، قد هيمنت تماماً على المكوِّنات الأكثر قدماً عند الإنسان العاقل، أي على الدماغ البدائيّ القديم - وهو موطن الغرائز المفترَض - وعلى الدماغ الليمبيّ - وهو موطن المشاعر - لكنْ من دون أن تلغيهما[٢].

المتنوّع وأسطورة الواحد

رأينا كيف أنّ كافةَ المؤشّرات تدلّ على تزامنٍ شبه تامٍّ بين بدايات الجنس البشريّ والهجرات نحو مواطن بعيدة. وإذا ما أبقينا في ذهننا، من جهةٍ أخرى، الفرقَ بين مفهوميّ اللغة واللسان[٣]، فإنّ تلك المغامرة الهائلة تتبدّى لنا بوضوحٍ أكبر. فلقد أخذت التمتمات الأولى، المشفَّرة إلى حدٍّ ما، بالتّطوّر وبالتحسّن أكثر فأكثر وبالتشكّل في وحداتٍ منتظمة. وتوسّعت قائمتها باطّرادٍ مع اغتناء قدرة الترميز بتلك الملكة الخاصة المتعلّقة بتحويل الفكر إلى علاماتٍ منتظمةٍ يتمّ التعبير عنها بتركيباتٍ صوتية. إلاّ أنّ مثل هذا التطوّر يفترض هو ذاتُه انقضاءَ زمنٍ طويلٍ، فهو لم يبلغ مستوى **الألسنة** البشرية، بالمعنى المعاصر للكلمة، إلاّ بعد الهجرات الكبرى. وبذلك تكون تلك الصيرورة قد جرت، على أغلب الظن، في عدد كبير من الأماكن المختلفة. لقد تنوّعت الظواهر الصوتية التي نتجت عنها مع تنوّع المحيطِ البيئيّ والطبيعةِ وأصواتِها والنباتاتِ والحيوانات، كما تنوّعت أوّلُ بوادر التنظيم الاجتماعيّ في كلّ وحدةٍ معيشيةٍ حيّة (مجموعة من الكائنات المرتبطة ببعضها البعض)، وبالتالي تنوّعت اللغات الأولى نفسها. فالعلاقة وثيقةٌ، منذ البداية، بين هذه اللغات وتلك التنظيمات الاجتماعية، وإنْ احتجبتْ تلك

---

(٢) انظر: Maurice Auroux, *L'ambiguïté humaine*, Paris, Buchet-Chastel, 1983.

(٣) لا يمنع هذا الاختلاف بين الملكة والممارسة مع ذلك أن ترى، وفي اللغة الفرنسية الدارجة، استعمال لفظ **langage** (لغة) كمرادف للفظ **langues** (ألسن) بصيغة الجمع. وبالتالي يفهم من ذلك أنّ الخصائص التي يتميّز بها اللسان هي نفسها التي تمتلكها اللغات بشكل عام.

العلاقةُ تحت غطاءٍ اصطلاحيّ من خلال الثبات التدريجيّ الذي يُبعِدُ الألفاظ وبناء الجُمل عن التربة الحيّة التي ولدت فيها.

من الممكن تفسير كليّة ذلك "الخيار" الذي أخذت به تلك المجتمعات ما قبل التاريخية المتنوّعة والمتعلّق بالدالّ النطقيّ - السمعيّ كوسيلةٍ لإنتاج المعنى، على الرغم من وجود أقنيةٍ أخرى ممكنة. فاستعمالُ أعضاءٍ هي في الأساس للتغذية والتنفّس والدفاع، من الأنف والشفتين إلى الحنجرة، لغاياتٍ تواصليةٍ هو أمرٌ طبيعيّ. ويمكننا افتراض ذلك عند أجداد الإنسان الذين لا بدّ أنهم عرفوا ذلك الاستعمال قبل ملحمة الهجرات، كما عند الحيوانات الراقية من الثدييات والطيور والتي احتكوا بها في أماكنَ مختلفةٍ خلال ترحالهم. فليس لمفهوم "الطبيعيّ" هنا أي بُعدٍ ميتافيزيقيّ. وإنه لمن المفيد قلب القول الشائع الذي يرى في العادة طبيعةً ثانية: فالطبيعيّ قد لا يعدو كونه أكثر من عادةٍ أولى. غير أنّ هناك عوامل ملائمة ترسّخ العادةَ وتدلّ على أهمية الصوتيّ في مغامرة اللغة البشرية. فتطوّر الحواس التي تتيح تلقياً مُزجاً في فضاء المكان (الاستشعار عن بعد وفق هال Hall)[٤]، أي البصر والسمع، مقابل اللمس الذي يدلّل على تلقٍّ يتمّ بالاحتكاك المباشر، أمرٌ يتّسم به الجنس البشريّ. ويمكننا تفسير ذلك بتفوّق السمع على البصر، في الاستشعار عن بعد، وبتقدّم السمة الصوتية - السمعية للسان على نظيرتها البصرية. فالحقيقة أنّ هذه الأخيرة لا يمكن استغلالها على الدوام، على اعتبار أنّ الإشاراتِ الحركيةَ لا يمكن ملاحظتها في الظلام. وبالتالي فقد تمّ إقصاءُ الدالّ الحركيّ عن موقعه الأوّل بسبب ضغوط العالم الماديّ نفسه (وإن كان على الأغلب قد سبق الدالّ السمعيّ وارتبط طويلاً به ويبقى حاضراً اليوم بنسبةٍ تتفاوت من ثقافة لأخرى). يضاف إلى ذلك أنّ وجود ستارٍ حاجبٍ (كالتباعد أو التضاريس الأرضية أو

(٤) انظر: E.T. Hall, *la dimension cachée*, Paris, Ed. du Seuil, coll. «Points», 1971 (trad. fr. D'un ouvrage paru à New York, Doubleday, 1966), p. 60.

الحادث الطبيعيّ أو غيرها) وإن كان عقبةً أمام الرؤية إلاّ أنه لا يمنع السمع، شريطة ألاّ تكون المسافةُ قصيةً جداً.

ومن الملاحظ أخيراً أنّ الجنس البشريّ قد آثر الأصوات التي تصدر مع الزفير، مع أنه لا بدّ أن يكون هناك من بين الحيوانات التي أحاطت بالإنسان البدائيّ فصائل تُصدر أصواتاً مع الشهيق كالخيول المعروفة اليوم. وتُعَدّ إفريقيا الجنوبية المنطقة الوحيدة في العالم المعاصر التي نجد فيها أصواتاً تصدر مع الشهيق، وهي التي نسمّيها اليوم بالصوامت المفرقعة أو المطقطِقات: فهي موجودة عند الهوتنتو (Hottentots) والبوشيمان (Bushimans) والزولو (Zoulous) وقبائل أخرى تستعمل لغاتٍ تدخل فيها المطقطِقات. ولا يوجد هناك ما يدلّ على أنّ تلك المطقطقات الإفريقية بقايا قديمة العهد وأنّ مثل هذه الأصوات كانت، حصراً، أوّلَ ما استعمله الإنسان البدائيّ. وإذا ما قبلنا بأنّ تطوّر اللغات يتمّ وفق منحىً دائريّ لا خطّيّ، يمكن القول: إنّ أصواتاً معقّدةً شهيقيةً قد تشكّلت انطلاقاً من الأصوات البسيطة، وإن أساليب النطق تطوّرت من المنطقة الأمامية للفم إلى الخلفية منه بعد مرحلةٍ من مراحل هذا التطوّر الدائري، فكان النطقُ فيها يبدأ من الناحية الخلفية للفم نحو الأمامية منه. كما أن المطقطقات البدائية تفقد صلتها بالمطقطقات المشهود عليها اليوم (في هذه الحال، صلتها التي تجعل منها استمراراً للماضي). غير أنّ هذا لا ينفي احتمال أنْ تكون المرحلة الأولى من التاريخ الدائريّ للغات قد عرفت، في بعض المناطق التي هاجر إليها أجداد الإنسان، أصواتاً شهيقية(٥).

(٥) حول هذه النقطة، وبصورة خاصة حول الجدال المتعلق بتطوّر النطق من الخلف إلى الأمام أو من الأمام إلى الخلف في تاريخ النطق الصوتي، انظر: J. Van Ginneken, «Les clics, les consonnes et les voyelles dans l'histoire de l'humanité», in *Proceedings of the Third International Congress of Phonetic Sciences*, Gand, 1938. وكذلك: C. Hagège et A.G. Haudricourt, *La phonologie panchronique*, Paris, P.U.F., 1978, p. 19 et 57. وأيضاً: J. Durin, «Hominisation-Base aricolatoire», *Revue* =

وهكذا يكون اعتمادُ القناة الصوتية ـ السمعية للتواصل أمراً عاماً، إذ يميّز كافة الكائنات الحيّة التي تتبدّى لديها ملكة اللغة بصورةٍ ملموسة. إلاّ أنّ ذلك قد جرى في مناطقَ متباعدة من الكرة الأرضية بحيث تمايزت تلك اللغات البشرية، قيد التشكّل، عن بعضها البعض. وبذلك تكون فرضيةُ تنوّع اللغات البدئيّ متوافقةً تماماً مع وحدانية أهلية اللغة التي هي في صميم ماهية التعريف بالجنس البشريّ. ومن الجليّ أنّ في افتراضٍ مثل هذا التنوّع إدانةً لأسطورة وحدانية اللغة. ولا يخفى بالطبع أنّ سمة الوحدانية في اللغات الأمّ نفسها لا يعتبرها الجميع من الأمور البديهية. إذ لا يَعتبر علماءُ اللغات الهندية الأوروبية، على سبيل المثال، أنه كانت هناك بالضرورة لغةٌ هندية أوروبية وحيدة بدئية. غير أنّ أسطورة الوحدانية هي من الرسوخ بحيث تغوي العديد من الهواة منذ زمنٍ بعيد وعلى الرغم من ضعف تأثيرها في العلماء المختصّين الأكثر حصافةً.

يحاول هؤلاء الأخيرون إعادة تشكيل النماذج البدئية للغات وفق كلّ عائلةٍ لغوية. ويوصلنا اختزالُ الفوارق بين لغات العائلة اللغوية الواحدة، وتدريجياً كلّما ابتعدنا في الزمن، إلى عددٍ محدّدٍ وضيّقٍ من اللغات الأمّ البدئية. وتتبدّى في أفقِ مثلِ هذا السعي أسطورةُ وحدانية اللغة، على الرغم من تجنّب إعلان مثل هذا الحلم بصورةٍ صريحة، إذ تتستّرُ خلفَ غطاءِ مثلِ تلك المقارنات. ويظهر هذا الخلط بين وحدانية أصل الجنس البشريّ ووحدانية "اللسان الأول" عند واحدٍ من أعظم روّاد المقارنة: إنه الفيلسوف لايبنتز (Leibniz). إذ يخاطب تيوفيل محدّثه فيلات[٦] قائلاً:

«لا شيء يمكنه مقاومة هذا الإحساس بوجود أصلٍ مشتركٍ لجميع الأمم ولغةٍ متجذّرةٍ بدئية، بل كلُّ شيءٍ يميل إلى تأكيد ذلك».

= *des Etudes slaves*, LV, I, 1983, p. 7-25. وانظر أخيراً الفصل الخامس من هذا الكتاب ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٦) Leibniz, *Nouveaux Essais sur l'entendement humain*, 1704, livre III, chap. II.

إلا أننا كلّما توغّلنا في الماضي تقلّص الفارقُ بين الألسنة ذات الأصل المشترك والتبادلِ بين الألسنة ذات الأصول المختلفة. إنّ تنوّع الألسنة يقاوم إغراءَ التوحّد مهما بذلنا من جهدٍ لاحتوائه أو لإدراجه في شموليةٍ ما، ومهما كان توقُنا إلى مبدأ النقاء البدئيّ الذي يعود بنا إلى عهد آدم حيث لم يكن هناك سوى كلام واحد هو كلام الخالق.

اللغة والفطرة

لقد نتجتْ عن النقاش الذي دار حول مبدأ الفطرة ومبدأ الاكتساب خلافاتٌ عقيمةٌ دامت طويلاً بسبب تجاهل السمة الجدلية للعلاقة التي تربط بينهما. وتُقدِّم معاينةُ اللغة إسهاماً مهمّاً في هذا النقاش إذ تلقي الضوء على وجود حلقة وصلٍ بين المبدأين تتجسّد في الأهلية البشرية لتوليد عددٍ لامتناهٍ من الجمل، وهو ما يشير إليه مفهوم "الكفاءة" الذي ابتدعه شومسكي[٧] (وسنرى لاحقاً أن بعض مظاهر الحدس المرتبطة به هي أكثر مدعاة للنقاش، بينما نجد عنده أفكاراً أخرى قريبةً منه أكثر قابلية للنقاش والجدل، وهو أمرٌ سنأتي على ذكره لاحقاً). وسنأخذ بعين الاعتبار، هنا، أنّ الأهلية الطبيعية للطفل تنطبق على نماذج العبارات التي يمدّه بها محيطُه. إلاّ أنّ حلقة الوصل تلك، إنْ كانت قابلةً للاستعادة في مرحلة تكوّنها الفرديّ (التعلّم عند الطفل)، تبقى غائبةً عن المراحل الأولى لتكوّن الأجناس وتطوّرها (ولادة اللغة عند الجنس البشريّ). إذ يَفترضُ التنظيمُ الاجتماعي، هنا، وجودَ وسيلةٍ ما للتواصل بدائية باديء الأمر أدّت، في فترةٍ يرفض أكثرُ العلماء حصافةً إرجاعها إلى مرحلةٍ سابقةٍ لظهور الإنسان العاقل، إلى إنتاج اللغات. غير أننا إذا ما قبلنا بوجود جذورٍ بيولوجيةٍ للعامل الاجتماعيّ عند الجنس البشريّ في الأصل، فمن

(٧) N. Choumsky, *Aspects of The Theory of Syntax*, Cambridge (Mass) M.I.T. Press, 1965, I («Methodological Preliminaries»).

الواضح أنّ التفاعلَ بين العوامل الاجتماعية والعواملِ الكامنة في تطوّر الدماغ أصبح دائماً منذ بداية تطوّر الحياة ضمن الجماعة. لهذا السبب بالذات نُضيفُ بعضَ التعقّلِ إلى وجهة نظر علماء البيولوجيا الذين يقولون: «من المحتمل (لكنْ بصورةٍ افتراضيةٍ بالطبع) أنْ يكون تطوّرُ الرابطِ الاجتماعيّ في البدء، وهو رابطٌ أخذ بُعداً كبيراً عند الإنسان الأوّل الأعلى، نتيجةَ تطوّر القشرة الدماغية الجديدة لا سببها»(٨). ومع ذلك لا ننسى هنا، في حال قبلنا بتلك الفرضية، أنّ المؤلّفَ نفسَه يضيف قائلاً: «لا يجب مع هذا رفض إمكانية إسهام المحيط الاجتماعيّ بدوره في التطوّر الوراثيّ عند أجداد الإنسان المباشرين». كما سبق للمؤلّف أنْ تحدّث(٩) عن «اختلافٍ مهامٍّ في انتظام القشرة الدماغية وفق البيئة الثقافية».

إنّ الافتراض بأن العنصر البيولوجيّ ليس العاملَ الوحيدَ الواجب أخذه بعين الاعتبار لا يدفعنا إلى تجاهل أهميته. وقد كانت هذه النقطة موضوع الكثير من الدراسات التي قام بها إختصاصيون في الدماغ واختصاصيون في عاهات النطق(١٠). ونذكّر هنا أنّ بروكا (Broca)، ومنذ العام ١٨٦١(١١)، عقَدَ صلةً مباشرةً بين تَلَفِ الجانبِ الجبهيِّ الأيسر وعاهةِ اضطراب النطق التي حملت اسم هذا العالم. إذ ترتبط بعاهة النطق المسمّاة "عاهة بروكا" إصاباتٌ مختلفةٌ شديدةٌ تنال من القدرة على التعبير الشفهيّ (والكتابيّ) كالتلكّؤِ وإحلال كلمةٍ محلَّ

(٨) انظر: J.-P. Changeux, *L'homme neuronal*, Paris, Fayard, coll. «Le temps des sciences», 1983, p. 355.

(٩) *Ibid.*, p. 325.

(١٠) انظر: H. Hécaen et G. Lanteri-Laura, *Evolution des connaissances et des doctrines sur les localisations cérébrales*, Paris, Desclée de Brouwer, 1977.

(١١) انظر: P. Broca, «Perte de la parole. Ramollissement chronique et destruction partielle du lobe antérieur gauche du cerveau», *Bulletin de la Société d'Anthropologie*, t. II, 1861, p. 219s.

أخرى أو إدماج كلمةٍ بأخرى وكالخلل في استعمال القواعد النحوية وهو أشدّ، أيضاً، من خلل استخدام المفردات. وإننا لنعرف أنّ اختصاصَ نصفَيّ الدماغ بمختلف الأنظمة المعرفية سمةٌ من سمات الدماغ البشريّ، وهو ما يفتقر إليه دماغُ المخلوقات الأخرى غير البشرية. يضاف إلى ذلك أنّ الأسسَ البيولوجية للتأثر بالكلام قد أثبتها مختلفُ الدراسات. ويبدو بالتالي أنّ القشرة الدماغية البشرية تحوي لواقطَ خواصَّ صوتيةٍ تتوافق بالتحديد مع السمات المميّزة لأصوات الألسنة، حسب التجارب التي تمّت على أطفالٍ رضّع تتراوح أعمارُهم بين ثلاثة شهور وخمسة شهور. فلقد استجاب هؤلاءُ الأطفال بصورةٍ إيجابيةٍ إلى الصوتين المتعارضين ba/pa (حرف صامت صوتيّ/حرف صامت مكتوم) أو ba/da (حرف شفويّ/حرف نطعيّ)[١٢].

ولربما استطعنا، في المستقبل، الذهابَ أبعد من ذلك لنرى بوضوحٍ أكبر كيف ينسجم تنوّعُ الألسنة، وهو ما نراه هنا من المعطيات البدئية، مع وحدة الجنس البشريّ بوصفه متمتّعاً بملكة اللغة. ومن مجالات البحث الواعدة والأقلّ سبراً حتى الآن ـ لأنها تتطلّب بالتأكيد كفاءةً حقّةً وجدّيةً في مجالَيّ اللسانيات وعلم الأعصاب معاً ـ مجال البحثُ في الآليات الدماغية التي تطلقها عمليةُ التواصل. ولقد بدأت بعضُ الدراسات ـ وهي تحتاج إلى المزيد من التوثيق ـ بالتطرّق إلى هذا الموضوع منذ عامي ١٩٦٢ و١٩٦٤ وقام بها كلٌّ من هايدن (Hyden) وباربيزيه (Barbizet)[١٣]. تقول هذه الدراسات: إنّ

---

(١٢) انظر: P.D. Eimas, E.R. Siqueland, P. Juszyk et J. Vigorito, «Speech Perception in Infants», *Science*, 172, 1971, p. 303-306; A.R. Moffitt, «Consonant cue Perception by Twenty to Twenty-four Week Old Infants», *Child Development*, 42, 1971, p. 717-731.

(١٣) انظر: H. Hyden, «Molecular Basis of neuron-glia-interaction», in: *Macromolecular Specificity and Biological Memory*, éd. P. S.O. Schmitt, Cambridge (Mass) M.I.T. Press, 1962, p. 55-69; J. Barbizet, «Le problème du codage cérébral, son rôle dans les mécanismes de la mémoire», *Annales Médicopsychologiques*, 122e année, n° 1, 1964, p. 1-28.

الحاثّات الحسّية، التي يُثيرُها غرضٌ أو مفهومٌ ما، تصل إلى قشرة الدماغ عبر أقنيةٍ متعدّدةِ التفرّعات تشكّل ما يشبه التبرعم العصبي أو الدارة الملحقة الخاصة بكلٍّ من هذه الأغراض أو المفاهيم. فهناك لكلّ دليلٍ لساني دارةٌ هي بمثابة الأثر العصبيّ لما يسمّى في اللسانيات بالدلالة.

لكنْ، ومن جهة أخرى، لا بد من أن تكون هذه الدلالة وبنى العبارات مثبتة في ذاكرةٍ حافظةٍ تضيف إليها أيضاً الآلية المتوافقة مع حركات النطق عند المتكلّم والتعرّف الحسّيّ المتعلّق بتلقّي الرسائل عند المستمع. وتنصّ فرضية هايدن على ما يلي: تتشكّلُ المخلّفاتُ التذكّرية أو الانطباعات على امتداد الدارات الملحقة بواسطة تغيّراتٍ تطرأ على بنية ذرّات الحمض النوويّ الريبيّ (A.R.N.) الكبرى. وتختلف هذه الأخيرة عن ذرّات الحمض النوويّ الريبيّ المنقوص الأوكسجين (A.D.N.)، كما تَدلّل عليه تأثيراتُها في حالة حفظ الآثار على سبيل المثال. فالذاكرة الوراثية، أي الحفاظ على الخواص المرتبطة بالشيفرة الجينية عبر كامل السلالة المتحدّرة، تتمركز في بنية الحمض النووي الريبي المنقوص الأوكسجين، وهي تقريباً غير قابلةٍ للتلف. أما الذاكرة البشرية التي تتمركز في بنية الحمض النووي الريبيّ، فمن المعروف أنها متغيّرةٌ وغير موثوقٍ بها بشكلٍ كاملٍ. وعلى أي حال فإنّ فرضية هايدن تعني التسليم بالسمة البيوكيميائية للانطباعات[١٤] وتتضمّنُ مقولةً مفادها أنّ الذاكرة، وبصورةٍ خاصة الذاكرة اللسانية، ليست تلك "الوظيفة الذهنية" التي يتحدّث عنها الفلاسفةُ الكلاسيكيون وحسب، وإنما يمكن أن تُوصَمَ، من جانبها الماديّ، بوصفها خاصيةً كليّة من خواص النسيج العصبيّ. ومن شأن

(١٤) للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر: R. Husson, «Mécanismes cérébraux du langage oral, de la lecture et de l'écriture», *Les Cahiers du Collège de Médecine*, n^os^ 1-2, janvier-février 1967, p. 1-28.

ذلك إحداث بعض الثغرات في المثالية المستحكمة لدى بعض أنصار العلوم الإنسانية ممن يتجاهلون بِخِفّةٍ ـ وفق التقليد المدرسيّ الصرف ـ الأرضية البيولوجية للسلوك.

يمكننا الافتراض، بعد التذكير بهذا الإطار العامّ، أن أنماط الانطباعة تختلف وفق نماذج الألسنة. ويمكننا هنا تناول مثالٍ واحدٍ ينطبق على الاختلافات النموذجية التي سنتطرّق إليها في الفصل الثالث. فهناك ألسنة ذاتُ شكلٍ صرفيّ محدودٍ، أي ذات تمايزٍ ضعيفٍ بين الكلمات التي تحملُ معانٍ متماثلةً ووظائفَ متغايرة. وبالتالي فإنّ الانطباعة المتعلّقة بهذا التعارض بين الألسنة لا بدّ وأن تكون هي نفسها مختلفةً. وفضلاً عن ذلك يتولّى عاملٌ تمييزي آخر ـ هو ترتيب الكلمات ـ دوراً مضاعفاً في الألسنة ذات الشكل الصرفيّ المحدود إذ يحمل مسؤوليةَ الإشارات الدالّة على الوظائف المتغيّرة (انظر الفصل السابع، ص ٢٠٣ ـ ٢١٦).

لقد بدأنا مؤخراً نلاحظ مدى أهمية الإجراءات العصبية وانتظامها في عملية الاتصال اللغوي، وهذه الأخيرة مشتركة عند الجنس الواحد وفطرية بطبيعة الحال. إلاّ أنّ ذلك لا ينفي علاقةَ التأثير المتبادل التي تربطها بالعامل الاجتماعيّ خلال تطوّر الجنس البشريّ. ومن جهةٍ أخرى، إذا ما نظرنا إلى الوقائع لا من منظور تاريخ اللغة عند الجنس وإنما من خلال سيرورة اكتساب الطفل لها، علينا حينئذٍ أنْ نتساءل عن طبيعة هذه المَلَكة بالتحديد عند إنسان اليوم. والحقيقةُ أنّ أهليةَ التعبير عن الذات بكلماتٍ ومن ثم بجملٍ ليست تماماً معطىً مستقلاً ومنفصلاً عن الذكاء.

إنّ المرحلةَ الحسّية الحركية للذكاء ليست بشريةً حصراً، وهي تسبق اللغةَ في نمو الطفل، وهذا ما يمكن استنتاجُه من مجرّد ملاحظة سلوكه من خلال الربطِ بين الأغراض وإدراكِ نظام التعاقب ودمجِ العناصر وعددٍ من البنى الأخرى المرتبطةِ بالتنسيق العامّ للنشاط

والتي ستستخدم لاحقاً لسانياً(١٥). فهل يمكننا منذ الآن استنتاج أيّ شيءٍ من الآليات المجرّدة التي تتحكّم بشكل القواعد اللغوية، وهي آلياتٌ تَعتبرها النظريةُ التوليدية كليّة وفطرية؟(١٦) إننا وإنْ سلمنا باعتبارَ تلك الآليات موجودة في الواقع وبأنها ليست مجرّدَ مبادئ كليّة خالصةٍ تَدخُلُ في نطاق النظرية(١٧)، فهي تبقى غير كافية لإظهار اللغة البشرية وكأنها متميزة عن أنظمة التواصل الأخرى. إذ يمتلك الطفلُ معرفةً ببنى العالم، وتعود هذه المعرفة، المستقلّة عن اللغة، إلى تمتّعه بجهازٍ حسّيٍّ خاصٍّ وإلى أنه يحيا على سطح هذه الأرض، أي أنها تعود إلى معطياتٍ بيولوجيةٍ. فهو يتعلّم، من خلال تعلّمه الكلام، بناء التعابير اللسانية التي تصنع لسانه، من خلال الأدلة اللغوية وتراكيبها من جهة وتطبيقَ تلك التعابير التي تتعلّق بالعالم المحيط على معرفته بهذا العالم من جهةٍ أخرى. إنّ أهليةَ التعلّم المزدوجةَ هذه، بوصفها مَلَكةً لغوية، هي التي انطبعت في الشيفرةَ الوراثية للجنس، منذ **الإنسان الماهر** وإلى **الإنسان العاقل**، وانطبعت في بيولوجيا الطفل بصورةٍ موازيةٍ لكنْ غير متطابقة (انظر الفصل الثاني، ص ٤١ ـ ٤٨).

غير أنّ هذه التعابير اللسانية لا تولد عند الأطفال من لا شيء،

---

(١٥) انظر: J. Piaget, *Le structuralisme*, Paris, P.U.F., coll. «Que sais-je?», 1968

(١٦) انظر: N. Chomsky, *La nature formelle du langage*, trad. fr. (Paris, Ed. Du Seuil, 1969, rattaché à la linguistique cartésienne) de l'Appenidice A. de E.H. Lenneberg, *Biological Foundations of Language*, New York, Wiley, 1967; N. Chomsky et M. Halle, *Principes de phonologie générative*, Paris, Ed. Du Seuil, 1973, trad. fr. Des première et quatrième parties de *The Sound Pattern of English*, New York, Harper & Row, 1968.

(١٧) انظر: C. Hagège, *La grammaire générative. Réflexions critiques*, Paris, P.U.F., coll. «Le linguiste», 1976, p. 65-68. Disponible en tr. amér., revue et enrichie de nouveaux documents: *Critical Reflections on Generative Grammar*, Chicago, Jupiter Press, coll. «Edward Sapir Monograph Series in Language, Culture and Cognition», tr. par R.A. Hall, 1981.

على عكس ما جرى في بدايات ظهور الجنس البشريّ. ولا يكفي توارثُ مقدرة تعلّم الكلام، أو حتى توارث ترسيمةٍ ثابتةٍ ضابطةٍ للسان، لتفسير التعلّم الذي نشهد مجرياته. فمن المؤكّد أنّ ملكةَ اللغة غيرُ قابلةٍ للتعلّم بحدّ ذاتها. لكنْ كيف لها وحدها أنْ تفسّرَ حيازةَ اللسان، في عمرٍ يتراوح بين اثنين وعشرين شهراً وثلاث إلى أربع سنوات، إنْ لم تلعبْ محاكاةُ البالغين دوراً جوهرياً في ذلك، وهي نفسُها عمليةٌ تنفصل على القدرة على استيعاب ما هو مقلَّد؟

في الستينيات[١٨]، ساد الاعتقاد بأنّ البيئة اللسانية للطفل تتميّزُ بالفقر وبالمحاولات الفاشلة. ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عبثية لاعتبار الأهلية الفطرية وحدها قادرة على لعب دورٍ حاسم أمام ضحالة العامل الخارجيّ. أما الواقعُ فهو مغايرٌ، إذ لا يستعمل البالغون لساناً بسيطاً (ولكن غيرُ فقير) عند مخاطبتهم الأطفال، إلاّ في المراحل الأولى من عمر هؤلاء الأخيرين، أي منذ ولادتهم وحتى عامهم الثاني. فهم يميلون حينها إلى المبالغة في استخدام نبرات الصوت وتغيير مقامات الأصوات العالية واختزال العبارات وتقليل العلاقات النحوية والإكثار من المقاطع المكرّرة وغيرها من الإجراءات التحبّبية وإحلال ضمير الغائب محلّ المخاطب... إلخ، ويمكن التحقّقُ من هذا الميل في العديد من ألسنة العالم التي تمّت دراسةُ هذا النوع من التواصل فيها، من اللغة البنغالية (الهند) إلى التزلتالية (غواتيمالا)، مروراً بالليتوانية وبلغة اللويو Luo (السودان) وبالفرنسية[١٩]. إلاّ أنّ الأطفالَ، الكبارَ منهم والصغار، يشهدون خطابات البالغين التي يوجّهونها إلى بعضهم البعض، ويسمعونها باستمرار، وكذلك خطاب البالغين إليهم. هذا من جهة، ومن جهةٍ

(١٨) انظر: N. Chomsky, *La nature formelle du langage*, op. cit., p. 180.

(١٩) انظر: C.A. Ferguson, «Talking to Children: Search for Universals», in J.H. Greenberg et al., eds., *Universals of Human Language*, vol. I, «Method and Theory», Stanford University Press, 1978, p. 203-224.

أخرى، فإنّ السمات التي ذكرناها لا تتصل إلاّ بسنوات العمر الأولى. إذ يُخاطِب الأطفالُ أنفسَهم، في عمر ثلاث سنوات، من يصغرهم سناً باستخدام لغة "الأطفال". وقد يكون هذا التكيّفُ العامّ في السلوك أثناء عملية التواصل من الخواصّ الكليّة للجنس، وحتى للأجناس الأخرى القريبة إذا ما أخذنا بآراء أخصّائيّ تعليم لغة الإشارات للقرود: إذ تقوم قرودُ الشمبانزي المُسِنّة بإبطاء إيقاع حركاتها عند مخاطبة القرود الصغيرة السنّ[٢٠].

وتُثبت الدراساتُ العديدة[٢١] المتعلقة بالمراحل اللاحقة أنّ عباراتِ البالغين الموجّهة إلى الأطفال، وبالتحديد عندما لا يعودون أطفالاً بالمعنى الأصلي للكلمة (تعني كلمة in-fans باللاتينية "من لا يتكلّم")، هي في مختلف الألسنة متنوّعةٌ ومنضبطة البنية. كما يزداد تعقيدُها مع نمو الطفل، وهو ما يمكن توقّعه بالطبع.

إنّ أحد الأسباب التي تثير الحيرة في الخلافات القائمة حول الفطرية في موضوع اللغة يكمن في عدم معرفتنا ما إذا كان الأمرُ يتعلّق باللغة أم بالألسن. ولقد تبدّى لنا التميزُ بين هذين المفهومين، وهو أداة ضرورية لتوضيح النقاش، منذ القسم الأول من هذا الفصل. وكما رأينا، فإن الوقائعَ التي تدفعنا إلى تبنّي مبدأ الفطرية متعلقة باعتبارها مَلَكة اللغة وحدها دون غيرها. إلاّ أنّ بعض النظرياتِ الحديثة حول الفطرية تذهب أبعدَ من ذلك. فالقواعدُ التوليدية ـ وهي تنسب إلى الفطرية الآلياتِ المجرّدةَ التي تتحكّمُ بشكل الأنظمة اللسانية ـ تضمّ إلى الفطرية، علاوةً على ذلك، مجالَ النحو الخاصّ. والحقيقة أنّ النحوَ يتميّزُ بتنظيم هرميّ لعناصر الجملة (أياً كان اللسان)، سواء في أبسط منطوق من كلمتين ـ لا بدّ أنّ

(٢٠) *Ibid.*, p. 217.

(٢١) وتوجد لائحة بها في: W.-J.M. Levelt, «What Became of LAD?», in W. Abraham, ed., *Ut Videant: Contributions to a History of Linguistics, for Pieter Verburg*, Lisse, Peter de Rider, 1975, p. 171-190.

تكون لهما وظيفتان مختلفتان لتشكيل رسالةٍ ما، وأنْ لا تكونا مجرّد كلمتين مصفوفتين جنباً إلى جنب - أو في جملٍ معقدةٍ تحوي العديدَ من أدوات الربط وتتعلّق فيها الجملُ وتتداخل ببعضها البعض. وتؤكّد مقولة الفطريةُ أنّ هذا التنظيمَ الهرميّ مطبوعٌ في الشيفرة الوراثية وفق مبادئ محدّدةٍ من بينها مبدأ الدورة التحويلية. إذ يقضي هذا المبدأ بأنه عند تركيب جملةٍ معقّدةٍ، على سبيل المثال، فإنّ المنظومةَ التحويلية نفسَها تنطبق، على التوالي، على ما سيشكّل آخر جملةٍ متعلّقةٍ بها (في لغاتٍ مثل اللغتين الإنكليزية والفرنسية) ثم على التي تتعلّقُ بها وهكذا، وصولاً إلى الجملة الأصلية[٢٢].

إنّ مقولة كهذه لا تفرض نفسها. إذ يمكننا، مع تطبيق مقولات الداروينية الجديدة على اللسانيات بصورةٍ مجازيةٍ إلى حدٍّ ما، التأكيدَ على أنّ الكياناتِ المعقّدةَ التي ينتجها تطوّرٌ مماثلٌ للتطوّر البيولوجيّ الذي وضحه كتابُ **أصل الأجناس** تنتظم هرمياً، بحسب المكتسبات الاصطفائية، وفق "مقتضى" إحصائيّ وإنْ لم يكن هناك من مقتضى منطقيّ[٢٣]. والحقيقة أنه في أكثر الحالات يتشكّل نتاجُ التطوّر - نعني هنا الجمل التي تتيح الألسنة إنتاجها - انطلاقاً من عناصرَ هي وحدات حرّة تحمل رسالةً في حدّ ذاتها، أو من عناصرَ هي قيد التشكّل بصورة وحداتٍ حرّة. وهكذا يبدو التطوّرُ نحو الأعقد أمراً طبيعياً، بانتظار أنْ يبدأ تاريخُ دورة الألسنة بالحركة في الاتجاه المعاكس: فالوحداتُ الحرّة تتضامن لتشكّل جملاً ذات بنى متداخلةٍ لأنها الطريقةُ الوحيدة لديها للاستجابة إلى متطلّبات التواصل الذي يبتدع حاجاتٍ إلى الصياغة الكلامية تزداد تعقيداً بسبب تطوّر العلاقات الاجتماعية.

---

(٢٢) انظر: N. Chomsky, *Language and Mind*, New York, Harcourt, Brace & World, 1968, chap. 2; *Reflections on Language*, New York, Pantheon Books, 1975, chap. 3.

(٢٣) انظر: G. Sampson, *Making Sense*, Oxford University Press, 1980, chap. VII-VIII.

هكذا، وباستخدام اصطلاحاتٍ نشوئية ومن دون الاعتماد المفرط على نظرية الفطرية، يصبح بالإمكان تفسير التصنيفات الهرمية النحوية والخواصّ الأخرى، التي تعزوها النماذجُ ذاتُ النزعة الفطرية إلى مجمل اللغات وتعتبرها مطبوعةً في الشيفرة الوراثية. وستؤكّد التجربةُ الطبيعية عند الكريول (الفصل الثاني) دورَ العوامل الاجتماعية، التي ستُظهِرُ مدى أهميتها عند دراسة الخواصّ الكليّة للألسنة (الفصل الثالث) ثم حالات الشفاهة في علاقاتها بالكتابة (الفصل الرابع). إنّ المعالم اللسانية للسمة البشرية ستتوضّح شيئاً فشيئاً عبر هذه المسيرة الطويلة.

الفصل الثاني

المختبر الكريولي(*)

العودة وظلها

تشترك اللسانياتُ ومعظمُ العلوم الإنسانية في مسألة استحالة القيام بتجربةٍ مباشرةٍ حول تَكَوّنِ موضوع دراستها بالذات. إذ يمكن القيامُ بتجاربَ مختلفةٍ ـ وهذا ما يحدث ـ حول اكتساب اللغة وحول إصدار (إحداث) الأصوات وسماعها وحول تطبيق القواعد النحوية وحول تلقي الرسائل اللغوية. إلاّ أنه من غير الممكن، عن طريق التجربة، إعادة تشكيل ولادة لغةٍ ما كمَلَكةٍ لغويةٍ متجلّية. ولَكَمْ كنّا سنتعلّم من أشياء لو كان بمقدورنا القيام بذلك. فأنْ نشهد ولادة اللسان اعتباراً من حالة غياب التواصل يعني امتلاكنا القدرة على إدراك وفهم ما هو أكثر إنسانيةً لدى الإنسان في طبيعته العميقة. كما يعني ذلك الحصول على شهادةٍ قيّمةٍ تفيد في الجدل حول مسألة الفطرية.

لكنْ ألا توجد تلك التجربة المثالية، التي يحلم بها اللسانيون أحياناً، متواريةً في مكانٍ ما ولكن بمتناولهم؟ إذ تقع في المناطق التي تدخل ضمن نطاق بحوثهم وتساؤلاتهم على نموذج بالغ التميّز من الألسنة لا يهتمّ البعضُ بها بينما لا يعي البعضُ الآخر، ممن جعلوها "اختصاصهم"، الدروسَ الممكن استخلاصها منها والتي تفيد في

(*) اللغات الكريولية هي لغات سكان المستعمرات الأوروبية القديمة في جزر الأنتيل وهي، بحسب الحالة، مزيجٌ من اللغة المحلية واللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو البرتغالية أو الهولندية، وقد أصبحت اللغة الأمّ لسكان تلك المناطق وهي في ذلك تختلف عن اللغات العملية الهجينة (المترجم).

التفكير العامّ حول مسألة اللغة. فاللغاتُ العملية الهجينة(*) واللغاتُ الكريولية تنتظر مُحبّيها لإدراجها في نظريةٍ لسانيةٍ متماسكة. ويبدو أنّ هذه اللغات (نقول يبدو لأننا سنحدّد بعد قليلٍ ما هو حقيقي وما هو ظاهري في اللغات) تتيح فرصةً نادرةً في العلوم الإنسانية لتجربةٍ من دون أيّ "بروتوكول" في مختبرٍ طبيعيٍّ يستعيدُ بعفويةٍ ظروفَ ولادة اللغة. فنسيان تكوّن اللغة من سمات كافة النظريات اللسانية التي تقتصر بإصرارٍ على الراهن وتغلق على نفسها فيه. ولولا هذا الأمر لارتقت دراسةُ اللغات الكريولية لتصبح علماً طليعياً بين علوم اللغة الأخرى. ونشهد اليوم اهتماماً واضحاً بالبلاد الناطقة باللغات الكريولية، إلاّ أنّ دوافعه اقتصادية وسياسية أكثر منها علمية. إذ يُغدق الغربُ في معظم الحالات على بلدان العالم الثالث، التي كانت في ما مضى أرض العبودية، بعطاءاتٍ سخيّة شفهيةٍ وحسب تحت ضغطٍ مزدوجٍ من "تأنيب الضمير" ومن دافع المصالح الذي ينضاف إليه.

إلاّ أنّ اللسانيين الغربيين - خارج الأخصائيين باللغات الكريولية -، وهم بصورةٍ خاصّةٍ تقنيو "الألسنة الكبرى" (الفرنسية والإنكليزية والإسبانية والبرتغالية) ممن أرسَوا قواعد معظم اللغات العملية الهجينة الأولى على شفاه تجّار العبيد والمستعمِرين، يزيحون بعيداً صورةَ البدايات غير المَجيدة، أي ذاك النموذج الوراثيّ القابل للتطبيق على أي لسانٍ كان، والذي يستطيع الكريوليون تقديمه. إذ تتوارى خلف العنصرية المُصَعّدة للاحتجاجات، التي تدّعي المراعاة درئاً لاحتمالات إثارة الفتن، عنصريةٌ فكريةٌ ذاتُ أنيابٍ فتّاكةٍ: فهل يعقلُ أنْ يقومُ الإفريقيون والآسيويون والأنتيليون أمامَ أعينِ الغرب

(*) الـ pidgins لغات هي عبارة عن مزيج من الإنكليزية المحرّفة واللغة المحلية تستخدم لأغراض محدّدة، تجارية على الأغلب، نجدها في الشرق الأقصى وفي ميلانيزيا، فهي تعتمد في الشرق الأقصى على مفردات إنكليزية وقواعد اللغة الصينية، بينما تعتمد في ميلانيزيا على خليط من المفردات الإنكليزية والميلانيزية (المترجم).

بعرض صورةٍ موجزةٍ عن ولادة ألسنته الكبرى؟ زِدْ على ذلك التساؤل حول ما إذا كان بمقدور تَشَكّلِ اللغاتِ الكريولية، باعتبارها لغات حديثة العهد، إعطاء صورةٍ مكثّفةٍ للمراحل النشوئية الأخيرة للغة يمكن من خلالها تعريفُ الإنسان العاقل؟ مهما يكن إغراءُ هذه الفرضية، فالوضعُ أعقدُ مما يبدو عليه، مع الأخذ في الحسبان أنّ صورة البداية تُدَنّي، خِفيةً، من مستوى الذين سينطقون باللغة الكريولية إلى مستوى الأجناس الرئيسة. إذ تفترضُ، في شكلها الأكثر صرامةً إنسانيةً أقلّ قدراً عند العبيد المحرومين كما يظنّ البعضُ، من القدرة على النطق بألسنتهم الذاتية، والذين أصبحوا بشراً مع تبنّي اللغات الهجينة. فالمعرفةُ الدقيقةُ بالوقائع والتأمّلُ النظريّ هما هنا، وبارتباطهما الضروريّ، بمثابة المقدّمات المطلقة لأي توضيح وتفسير.

الولادات الثلاث

إنّ الإحالة إلى نموذج علم الأحياء إغواءٌ قديمٌ تعرّضَتْ له اللسانياتُ! فالعلاقة في البيولوجيا، بين طريقة تكوّن الأجناس ونموّها وتطوّرها، أي تطوّر البنى العضوية، وبين التكوّن الفرديّ وتطوّره، أي سيرورة تطوّر الجنين، هي موضع جدل منذ زمن. ولطالما كان السؤال، في تاريخ الأجناس، حول ما إذا كان تطوّرُ البنى العضوية حقاً سبب سيرورة التطوّر الجنينيّ، أي مرحلتها السابقة لها والنموذج الذي تنتجه، أم أنّ المسار كان عكس ذلك[1].

في عام ١٨٦٦ عرض إ. هيكيل (E. Haeckel) على المجتمع العلميّ قانونه البيوجينيّ الشهير الذي «تُماثِلُ أهميتُه في تاريخ الأفكار أهمية داروين»[2]. فبحسب هذا القانون يوجد عند الأجناس الحيّة،

(١) انظر: S.J. Gould, *Ontogeny and Phylogeny*, Cambridge (Mass), Harvard University Press, 1977.

(٢) انظر: J.-P. Changeux, *L'homme neuronal*, op. cit., p. 342.

بين تطوّر البنى العضوية والمراحل البدئية لسيرورة تطوّر الكائن ترابط «ليس خارجياً أو سطحياً بل عميقاً وذاتياً وسببياً»[٣]. تعكس حرفيةُ هذا القانون[٤] وجهة نظرٍ استرجاعيةٍ صرفة لمراحل الجنين الفرديّ التي تُكرّر، عند كلّ جنينٍ على حدة، سلسلة من السلاسل الكاملة لأجدادٍ بالغين. ويجعل ذلك من سيرورة تطوّر الكائن موجزاً لتاريخ الجنس. ولم يصعب على علماء الأحياء معارضة تلك النظرة المبسّطة إلى الوقائع عندما بيّنوا[٥] أنّ نظام مراحل تطوّر الكائن عند العديد من الأجناس يخالف التاريخ التطوّري المُستعاد. إلاّ أنّ الشرحَ الأساسيّ في طروحة هيكيل يكمن في النسب الخاطئ لمراحل سيرورة تطوّر الكائن المتكرّرة إلى الجدّ الأول في شكله البالغ. فعلينا الأخذ بالاستعادة على أنها لا تتعلّق بأجدادٍ بالغين وإنما بمراحل مشابهةٍ من تطوّر بنى عضوية أولى غير بالغة. ومن جهةٍ أخرى، إذا ما كانت هناك استعادةٌ فهي تنطبق على أنظمةٍ وظيفيةٍ محدّدةٍ في فيزيولوجية الجنين هي نتيجة تطوّراتٍ تُميّزها عن بعضها البعض وتتبدّى فيها بصورةٍ مستقلةٍ مختلفُ سِمات التطوّر[٦]، أكثر من انطباقها على الجنين الذي يُنظَرُ إليه بشكلٍ عام على أنه متوافقٌ تماماً مع أحد الأجداد. إنّ ضبطَ مقولة هيكيل الاستعادية بهذه الطريقة يعيد إليها أهميتها وخصوصيتها اللتين، وفق آراء المختصّين، لا تقبلان الشك في مجال علم الأحياء.

(٣) انـظـر: E. Haeckel, *Histoire de la création des êtres organisés d'après les lois naturelles*, trad. fr. Paris, Reinwald, 1874. Cité par J.-P. Changeux, *op. cit.*, p. 342.

(٤) انظر: S.J. Gould, *op. cit.*

(٥) انـظـر: G.R. DeBeer, *Embryos and Ancestors*, (éd. Rev.), Oxford, Clarendon Press, 1951.

(٦) انـظـر: J.T. Lamendella, «Relations Between the Ontogeny and Phylogeny of Language: A New Recapitulationist View», in *Origins and Evolution of Language and Speech*, op. cit., p. 396-412.

ليست الإحالة إلى علم الأحياء مجرد إضافةٍ تنميقية. فلقد قادت التياراتُ القويةُ التي استوحت من علوم الأحياء في القرن التاسع عشر عدداً من اللسانيين، الذين أغوتهم إمكانية تطبيق نموذج علماء الأحياء ومصطلحاتهم على العلوم الإنسانية، إلى معاينة سيرورتين جوهريتين بوصفهما ـ عند مستويين مختلفين ـ تجلّيين لتاريخ واحدٍ هو تاريخُنا، تاريخُ البناء المتبادل للإنسان واللغة. إحدى هاتين السيرورتين هي تكوّن الكلام وتطوّره عند الجنس البشريّ منذ "الأصول". أما الثانية فهي تكوّن الكلام عند الكائن الفرد وتطوّره، أي اكتساب اللغة من خلال اللسان خاصةً عند الطفل. غير أنّ التطبيقَ الآليّ للنموذج الاستعاديّ على اللسانيات يُظهِرُ لنا مباشرةً نتائجه الأيديولوجية. إذ تتأتى في نهاية المطاف عن هذا المنهج، وبصورته البسيطة، معادلاتٌ مقلقةٌ في تداعياتها: بين لغة الطفولة وطفولات اللغة، بين ألسنة "بدائية" وألسنة "البدائيين"، بين ألسنة متطوّرةٍ وألسنة "المتحضرين". كانت مثل هذه المعادلات، قبل مائة وعشر سنوات أو مائة وثلاثين سنة، تبدو طبيعية[٧]. أما اليوم فنحن أكثرُ حذراً.

ومع ذلك، لو كانت هناك من حلقة وصلٍ تتيح قراءة ملامح كل مسيرةٍ ـ أي تكوّن الأجناس وتطوّرها وتكوّن الكائن الفرد وتطوّره في آنٍ معاً ـ لاستطعنا عندها، بحسب البعض، طرح مسألة الصلة التي تربط بينهما بشكل مختلف: إذ توجد، ما بين دراسة تكوّن الكلام عند الأجناس وتطوّرها ودراسة تكوّن الكلام عند الكائن الفرد وتطوّره، دراسةُ لسان قابيل، أي ولادة لسان جديد بعد خسارةٍ مفترضة! فلقد أكّد د. بيكرتون (D. Bickerton)، في كتابٍ ظهر منذ فترةٍ قريبةٍ ولاقى صدىً كبيراً في الصحافة المكتوبة بالإنكليزية، أنّ

---

(٧) انظر: J. von Grimm, *Uber den Ursprung der Sprache*, Berlin, 1852; L. de Rosny, *De l'origine du langage*, Paris, 1869. كانت الأيديولوجيا الكامنة في هذا النوع من المعادلات شائعة جداً في ما مضى.

سيناريو ولادة اللسان هذا ـ بفضل شواهد ظهور اللغات العملية الهجينة ومن ثمّ اللغات الكريولية، وهي شواهد تدعم هذا السيناريو بصورةٍ مدهشة ـ يقدّم لنا الحلقة المفقودة، أي ما يعادل، في الأهمية، جزر الكالاپادوس (les Galapados) عند داروين!(٨).

يعمل بيكرتون على إثبات اشتراك كافة اللغات الكريولية بعددٍ من السمات النحوية والدلالية، وبصورةٍ خاصة وجود تعارضاتٍ ثلاثة يعتبرها جوهرية (ويشدّد عليها بترسيخ النظرة التقليدية للانقطاع أو الفصل: انظر الفصل الثالث، ص ٧١) وهي: التعارضُ بين زمنٍ سابقٍ وزمنٍ غير سابقٍ، وبين صيغةٍ واقعيةٍ وصيغةٍ غير واقعيةٍ، وبين هيئةٍ محدّدةٍ وغير محدّدة. ويختم بقوله: إنّ علينا القبول، اللهم إلاّ إذا أردنا ترك التشابه العميق بين جميع هذه الألسنة من دون تفسير، بأنّ الإجراءات المعرفية التي تتحكّم بالوصول إلى اللغة الكريولية انطلاقاً من اللغة العملية الهجينة، التي هي مرحلةٌ سابقةٌ لها تتميّز ببساطتها الأولية ومحدوديتها، هي خواص تتميّز بها اللغة. فهي تنتمي إذاً إلى ما يسميه بـ "البرنامج البيولوجي" الذي ينتقل وراثياً عند ولادة الإنسان ويحدّده تاريخُ الجنس. غير أنه يتابع قائلاً: إننا لا نرى سبباً يدعو إلى اعتبار الأطفال الكريول هم وحدهم الذين يتمتّعون بملكة بناء لغةٍ لها مثل هذا البناء. إذ لا بدّ أن يكون لكافة الأطفال، الذين يتعلّمون أي لسانٍ كان، مثل هذه المَلَكة. ويسعى بيكرتون إلى إثبات ذلك باستخدام دراسات تتناول التعلّم، وبخاصةٍ تلك التي تدرس الأخطاء المبدعة واكتسابَ مقولات القواعد. ثم يتوسّع المؤلّف في عرض برهانه ليشمل مسألةَ أصل اللغة بوصفها قابليةً يتميّز بها البشر وحدهم، فيؤكّد أنه لا بدّ أن يكون للأجناس

(٨) الكتاب هو: *Roots of Language*, Ann Arbor, Karoma, 1981. ويمكن، على سبيل المثال لا الحصر، قراءة ما كتبه س. بيغلي (S. Begley) حول الكتاب في مجلة نيوزويك:
Newsweek, «The Fossils of Language», 15 Mars 1982, p. 80.

الرئيسة بنيةً معرفية محبوكة بجملةٍ من التفريقات شبيهةٌ بتلك التي يتقنها الكريوليون، وبالتالي شبيهةٌ بتلك التي يكتسبها الأطفال في أي لسانٍ وأمام الألسنة الأخرى بصورةٍ آليةٍ تماماً.

يتسم هذا الإجراء بوضوح بالنزعة الاستعادية، على الرغم من عدم ذكر اسم هيكيل (Haeckel): إذ يكرّرُ تكوّنُ اللغات الكريولية (la créologenèse) واكتسابُ اللسان الأمّ ولادةَ اللغة نفسَها. وتبدو اللغاتُ الكريولية صورةً غير قابلةٍ للدحض لتكوّن اللغة الطفولية، لا بالمعنى الذي تستوحي منه العنصرية اللسانية القديمة ـ كمقدمةٍ لعنصرياتٍ أخرى ـ لغة الأطفال baby-talk أي اللغة الطفولية للسود، أولئك الأطفال الكبار. وإنما بالمعنى الذي يبتدع فيه الكريوليون الكلام، كما يفعل الطفلُ، لأنهم مبرمجون للقيام بذلك. تشقّ اللغاتُ الكريولية، عندئذٍ، درباً ملكياً يقود إلى توضيح لغز البدايات الطفولية. والحجّة في ذلك دامغة: إنّ شهادة اللغات الكريولية ليست إطلاقاً محاكاةً صوتيةً متخلّفةً يقوم بها أناسٌ متخلّفون، وإنما هي شهادةٌ تحمل ثأراً آخاذاً. إنها ثأرُ أناسٍ تمّ إذلالهم، أحطّت من قدرِهم استيهاماتُ تجّار الرقيق الخادعةُ والعنيدةُ ووضعتهم في مصاف مخلوقاتٍ أدنى من البشر، لنيل الغفران بابتداع مثل هذا "التبرير". وها هم، هؤلاء الذين كانوا أدنى من البشر، يتدخلون الآن ـ ومستهلّ الكتاب يقرّ بدَينهم صراحةً ـ لتعليم «البشرية الحقّة» من تكون على وجه الدقّة، وذلك من خلال لغاتهم. فما مدى أهمية هذه الشهادة، وما مدى أهمية استخدام كتاب بيكرتون لها؟

النموذج الأساس والتعلّم

سبق ورأينا (الفصل الأول، ص ٢٩ وما بعدها) أنّ في تعلّم اللغة عند الطفل ما ينتمي إلى الشيفرة الوراثية، أي إلى المطبوع العصبيّ لترسيمة معرفية كليّة، وأنه يكون عند ولادته معطى موجوداً مسبقاً ومتشكّلاً بصورةٍ كاملة. ولا يَمْنَعُ هذا المعطى بالطبع أنْ يعكس

المراحل التي تشكّلت أثناءها الشيفرةُ خلال مئات آلاف السنين من التاريخ البشري. ولم تتمتّع البشريةُ الأولى بهذا النموذج الموجود مسبقاً الذي يتلقّاه الطفل عند ولادته والذي يكتسب أطرَه الأولى خلال حياته في رحم أمه.

إنّ ابتداع الكلام الذي نطق به أوّلُ مستخدميَ اللغات العملية الهجينة هو خاصّ ومحدّدٌ أيضاً. وفي الافتراض بأنه نظير الولادتين الأخريين للغة خيانةٌ لطبيعته. إذ يتحدّث بيكرتون، في موضوع لغة كريول أهل غويانا (Guyana) (وكانت سابقاً من الممتلكات البريطانية) التي تبدو له بعضُ طبقاتها متأثّرةً بالإنكليزية، عن عملية نزع للصفة الكريولية عنها أدّت إلى تشابهها المطّرد مع الإنكليزية. وبالتالي، فكما ينزع الطفلُ إلى التكلّم بلغته بصورة أفضل وأفضل، ينزع متكلّمو اللغة الكريولية أكثر فأكثر إلى الاقتراب من اللغة الأوروبية التي انحدرت منها هذه اللغة الكريولية. من هنا نجد المؤلّفَ يدافعُ عن مفهوم **الاستمرارية**، أي خطّ التطوّر غير المنقطع بين طبقات اللغة الأكثر اقتراباً من اللغة العملية الهجينة وتلك الأكثر اقتراباً من الإنكليزية. ويعني ذلك تجاهل التنوّعات الفردية والصورة التي لدى كلّ فردٍ عن لغته وثقافته، وشطبَ الإطار الاجتماعيّ للخطاب. فتبنّي الاستمرارية يلتقي برفض **النموذج الأساس**، أي اللسان المفقود والذي ما يزال يعاود الظهورَ هنا وهناك. فإذا ما كانت غايتُنا إثباتَ فطرية الأنساق التي تتحكّم بتبدّياتٍ متشابهةٍ في لغاتٍ كريوليةٍ مختلفةٍ، فإنّ تجاهلَ دورِ النموذجِ الأساس - أو على الأقلّ تقليصَ دوره - يصبح من المغريات الكبرى. وعلى العكس من ذلك، فإنّ المتمسكين بالنموذج الأساس وحده لا تهمّهم محاجّةُ النظرية الفطرية. ليس صحيحاً أنّ الناطقين الأوائل باللغة العملية الهجينة، وعلى العكس مما توحي به في شكلها الأكثر صرامةً، لم يكن لديهم أيّ نموذج مسبق، أي: لسان أصلي هو بمثابة النموذج الأساس مقابل الألسنة الجديدة، وهي ألسنة المستوطنين التي كانوا يكتسبونها عن طريق المحاكاة. إذ

يمكن مقارنةُ هذا الوضع بما نعرفه عن اللغات العملية الهجينة الحديثة العهد. فلقد تشكّلت، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لغاتٌ عمليةٌ هجينةٌ، أي وسائلُ اتصالٍ بسيطةٌ بين مجموعاتٍ تحتكّ ببعضها البعض لكنها تنطق بألسنة مختلفة.

ولأن هذه اللغاتُ العملية الهجينة تدين بالكثير للألسنة المحلية المتعايشة معها، فإن اللغات العملية الهجينة الميلانيزية والأسترالية والهجينة الجديدة (البيشلامار bichelamar) تُلحِق، بصورةٍ ملزمةٍ، بكلّ فعلٍ متعدٍّ سمةً خاصةً هي im ـ أو em ـ. إنّ شكل هذه اللاحقة مستعارٌ من الإنكليزية (him)، إلاّ أنه يعكس بصورةٍ مباشرةٍ في وظيفته قاعدةً نحويةً محلّيةً: فالأفعالُ المتعدّية في اللغات الميلانيزية المعنية تلحق بها، بصورةٍ ملزمةٍ، لاحقةَ التعدّي. ويمكننا الاستشهاد بحالاتٍ مماثلةٍ في مجالات التعبير عن الملكية وهيئة الفعل والزمن. وليست أهميةُ النموذج الأساس هذه بالنسبة إلى اللغات العملية الهجينة الميلانيزية الحديثة العهد الحالةَ الوحيدة التي لدينا. فصحيحٌ أنّ الرقيق الإفريقيين الأوائل[٩]، الذين انتُزعوا من بيوتهم ونُقلوا للعمل في حقولٍ غريبةٍ عنهم، قد توقّفوا عن النطق بألسنتهم الأصلية، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنها اختفتْ كلياً بسبب عدم استعمالها. وصحيحٌ أنّ تجار الرقيق كانوا يخلطون الأفراد لتفريق الناطقين بلغةٍ مشتركةٍ، رغبةً منهم في إنجاح مهمّتهم وتضليل الرقيق. إلاّ أنّ أحدثَ الدراسات[١٠] تدحضُ مقولة الاندثار اللساني. ومن جهةٍ أخرى، فقد انضافت ألسنة الأسياد إلى بنى الألسنة الإفريقية المتماثلة بصورةٍ كبيرة، على الرغم من انتمائها إلى عائلاتٍ

(٩) لا ينطق باللغات العملية الهجينة والكريولية المتحدرون من أصول إفريقية حصراً. إلا أن هؤلاء الأخيرين يشكلون أغلب الناطقين بها وبالتالي تعتبر حالتهم نموذجية.

(١٠) انظر بصورة خاصة: M.C. Alleyne, *Comparative Afro-American*, Ann Arbor, Karoma, 1980; P. Baker & C. Corne, *Isle de France Creole*, Ann Arbor, Karoma, 1982.

لغويةٍ متباينة. وبالتالي يمكن تفسيرُ التشابه القائم في مراحل تطوّر اللغات الكريولية ذات الأصل الإفريقيّ والأساس المعجميّ الأوروبيّ: فالنماذجُ الأساسيّة لتلك اللغات الكريولية قريبةٌ من بعضها، وكذلك اللغات الأوروبية التي انضافت إليها والتي تربطها ببعضها هي الأخرى، من ناحية الصيغة الوراثية والناحية التصنيفية، صلةُ قرابةٍ لغوية.

مفهوم البساطة: أوهام ووقائع

تبقى نظرية الولادات الثلاث مبعث شكوكٍ أخرى، حتى وإن أهملنا ما تشكّله مقولة النموذج الأساسيّ من اعتراضٍ عليها. والمثال هو في طريقة تصوّرها للغات العملية الهجينة بصورةٍ خاصة. فاللغات الكريولية التي تأتّت عن معظمها تشكّلتْ بصورةٍ سريعةٍ وحديثاً بحيث أصبحت سيرورتُها شبه قابلةٍ للملاحظة المجرّدة، كما في مصنعٍ طبيعيٍّ للألسنة. إلاّ أنّ مقولة الفطرية ترى في اللغات العملية الهجينة، التي تُحوّلها هذه المعاينةُ العفوية إلى لغاتٍ كريولية، أدواتِ اتصالٍ غايتها الاستجابة لحالاتٍ طارئةٍ وشيفراتٍ بسيطةً لا تمتلك خواصّ جديرة بالدراسة، اللهمّ إلاّ تلك التي تُتيحُ تحديدَ ماهية الحدّ الأدنى العملانيّ في التبادل الحواري.

لتحديد خواصّ شيفرةٍ من هذا النوع هناك من اقترح[11] شرطاً معجمياً: ففي أي لسانٍ «عادي»، يجب أن يُمثّل عددُ المفردات التي لا تظهر سوى مرّة واحدة (hapax legomena) في نصٍّ من خمسمئة أو ستمئة كلمة حوالى ٤٦ - ٤٨٪ من مجموع مفرداته، وبالتالي لا يعود لدينا لسان عادي في حال الانخفاض الشديد للنسبة عن الحدّ

---

(١١) م. جوس (M. Joos) بحسب و.ج. ساماريـن (W.J. Samarin) في: «Salient and Substantive Pidginization», in *Pidginization and Creolization in Language*, D. Hymes ed., Cambridge, Cambridge University Press, 1971, p. 120 (117-140).

المذكور. ويفترض مثلُ هذا الشرط أنّ امتلاكَ مفرداتٍ معجميةٍ كبيرة العدد، من شأنها التقليل من ظهور الكلمات نفسها في نصٍّ ما، هو خاصيةٌ تحديديةٌ للسان. ويعني ذلك تجاهلَ الإمكانيات التي يتيحها اقتران الكلمات الموجودة، وهي طريقةٌ عاديةٌ لابتداع معانٍ جديدة. إذ يمكن أن نجدَ في نصٍّ صينيّ قصيرٍ نسبياً استعمالاً متكرّراً لكلمتَيْ "zhao" (بَحَثَ) و "dào" (حَصَلَ)، لا للتعبير عن كلٍّ من هذين المعنيين وحسب، وإنما للتعبير من خلال تجاورهما عن معنى جديد، لأنّ الفعل "وجد" يُعبَّر عنه في اللغة الصينية بـ zhaodào. وعلى أي حال، فإنّ تطبيقَ هذا المعيار لا يحسم أيّ أمرٍ، إذ تبلغُ النسبةُ المئوية في حالة لغة الموتو (le motu) (وهي لغة عملية هجينة في غينيا الجديدة) ٤٢,٩٤٪، وفي حالة لغة السانغو (le sango) (وهي تلوينٌ مهجّنٌ عن النغباندي (ngbandi) في جمهورية إفريقيا الوسطى) ٣١,٥٪[١٢]. وهكذا نرى أنّ الأولى ليست بعيدةً عن اعتبارها "لغة فعلية" بينما لا تُعتَبَرُ الثانيةُ كذلك، وفق المعيار المذكور. غير أنّ اللغتين تُستعمَلان على نطاقٍ واسعٍ في بلديهما. ولهما مكانة اللغة الوطنية الأولى فيهما... إذ لا تحولُ صفةُ "اللاأصالة"، التي قد يلصقها بهما المعيارُ المعجميّ المقترح، دون قيامهما بدورهما على أكمل وجه.

يتّصلُ الجدلُ الحقيقيّ هنا بمفهوم البساطة. إذ يحتاج هذا المفهومُ، الذي تمّ تحميله الكثير من الأفكار المسبقة ذات الطابع النفسيّ ـ الثقافيّ والذي غالباً ما يعتقد أنّ اللغات العملية الهجينة تمثّله أحسن تمثّل، إلى تحديدٍ موضوعيّ. إذ لم تَفرِضْ حالةٌ طارئةٌ وعاجلةٌ للتواصل، في مواقفَ تعاني من قصورٍ لسانيّ، حدّاً أدنى عملانياً كما يعتقد البعض. غير أنّ هذه الحالة هي التي تفسّرُ الحضور المتزامن لمَنازعَ ثلاثةٍ أساسية في مثل هذا النوع من الألسنة

(١٢) *Ibid*

وهي: الاقتصاد اللغويّ والتحليل والتحفيز.

يتبدّى النزوعُ إلى الاقتصاد اللغوي من خلال تقليص عدد الأصوات اللغوية وأنواع المقاطع اللفظية وأحرف الجرّ والأزمنة الفعلية، وأيضاً في استعمال منحنى النبر الصوتيّ كسمة وحيدة للتعبير عن السؤال مقابل الجمل التقريرية، كما نجد في اللغة الفرنسية المحكية حيث عبارة (tu viens?) أكثر شيوعاً من عبارة (viens-tu?) أو عبارة (est-ce que tu viens?). كما يتجلّى الاقتصادُ اللغويّ في توحيد الأشكال وموضع اللفظ في الجملة الذي يلازمه: إذ تتحدّدُ طبيعةُ الألفاظ وعلاقاتها بحسب موقعها داخل المنطوق. ففي اللغة العملية الهجينة الكاميرونية تُستعمل كلمة (dem) (وهي من الإنجليزية them) كضمير يدلّ على الملكية، أي أمام الاسم كما في dem hat (قلوبهم)، وأيضاً كضمير الغائب في حالة الجمع، أي أمام الفعل كما في dem kom (هم يأتون). ومن جهة أخرى، تغيبُ العباراتُ الفصلية التي تحتاج إلى تحديد هوية كل جزءٍ منها واستعادة وصليتها: إذ يقابلُ التعبيرَ الإنكليزيّ (bring him up) التعبيرُ bringimapim ("رفع")، في لغة البيشلامار bichelamar (في جزر الهيبريد فانواتو الجديدة Nouvelles-Hébrides-Vanuatu) وفي اللغة العملية الهجينة الميلانيزية، حيث تُلحَق قرينةُ التعدّي الإلزامية im ـ بصورةٍ آليةٍ (انظر أعلاه، ص ٤٧) بينما تبقى حاضرة بصورةٍ مستقلةٍ في الإنجليزية بين الفعل (bring) وما بعده (up) ويتحوّل هذا الأخيرُ إلى (ap). نضيفُ أخيراً أنّ اللغاتِ العملية الهجينة تَستعملُ بصورةٍ حصريةٍ تقريباً، أسلوبَ ضمّ الكلمات كإجراء لابتداع معانٍ جديدة. وتتأتّى العلاقةُ بين الكلمتين المقرونتين عن محض تجاورهما. وبالتالي فإنّ مثل هذه الطريقة أقلّ كلفةً، من الناحية البنائية، من عملية الإلصاق (إضافة بادئةٍ أو لاحقةٍ... إلخ) ومن النحت بتغيير أحد الطرفين أو كليهما ومن تعديل الكلمة من الداخل بإدخالٍ أو بحذفٍ، ومن التنويع النبريّ أو النغمي أيضاً. وتعتمد اللغاتُ العملية

الهجينة أسلوبَ قرن كلمتين متماثلتين للتدليل على الجمع والتأكيد. . . إلخ (انظر الفصل الخامس، ص ١٦١).

ويبدو النزوعُ إلى التحليلية، أي الربطِ الشفاف بين الوحدات لابتداع معانٍ مُتوقَّعة، بصورةٍ واضحةٍ من خلال التعاقب الثابت لكلماتٍ يحدّدُ موقعُها وحدُه ما إذا كانت تنتمي إلى فئة الألفاظ ـ الأفكار أم الألفاظ ـ الأدوات. ويمكننا هنا سوق مثالٍ كريوليّ يشبه، في هذه النقطة النحوية بالذات، ما نراه في اللغات العملية الهجينة. فالجملة الفرنسية:

Il m'a cueilli une noix de coco dont je me suis repu

(قطف لي ثمرةً من جوز الهند اقتتّ بها)

يقابلها في الكريولية الهايتية:

I/fèk/sot/rivé/kéyi/u/kok/vin/ba/mwe/m/maze/vat/mwe/vin/ple/ple

أي حرفياً:

Il/ne fait que (= vient de)/sortir/arriver/cueillir/une/noix de coco/venir/moi/venir/rempli/rempli

هو/ لتوّه/ خرج/ وصل/ قطف/ واحدة/ جوز الهند/ أتى/ أنا/ ممتلئ/ ممتلئ

نرى هنا كيف يتشظّى الحدثُ وفق رؤيةٍ فائقة التحليل ووثائقيةٍ أشبه ما تكون بمشكالٍ لوحداتٍ صغرى من الأحداث، كما لو كانت كاميرا الخطاب تصوّر لغوياً حركيته. فجملة m'a cueilli (قطف لي) الفرنسية، وهي تفترض حركة ذهابٍ نحو الهدف ومن ثم العودة من عنده، تقابلها في الكريولية سلسلة "خرج ـ وصل ـ قطف ـ أتى ـ أعطى ـ أنا". ويستعمل عدد من اللغات الإفريقية، مثل الإيويه l'éwé (في توغو) واليوروبا le yoruba (في نيجيريا) والفيفه le féfé (في الكاميرون)، بنى تحليلية من النمط نفسه مما يعزّز مقولة النموذج الأساس.

أما النزوع الثالث في اللغات العملية الهجينة، أي التحفيز، فيرتبط منطقياً بالنزوعين السابقين. فهو مثال على قانون التوازن ومقاده أنّ ما يربحه جهد الذاكرة يتوازن مع متطلّبات إضافية في التشفير البنائيّ. وبالفعل فإنّ استخدام مفردات على درجةٍ عاليةٍ من التحفيز يؤدي إلى الاستفاضة الوصفية، إذ يضمّ عدداً أكبر من التراكيب، وبالتالي عدداً أقل من الكلمات منه عند استخدام مفردات ضعيفة التحفيز. فاللغةُ العملية الهجينة الميلانيزية تحوي عدداً من الثنائيات مثل gut/notgut التي يقابلها في الفرنسية والإنجليزية bon/mauvais وgood/bad (جيد/سيىء) غير المبنية على التعارض بين غياب ووجود بادئة نافية. إلاّ أنّ هذا الاقتصاد في البنية تُعادلُهُ كثافةٌ ما ـ على اعتبار أنّ تعلُّمَ مثلَ هذه الثنائيات يفترض استذكاراً مضاعفاً ـ مع عدم إمكانية القيام بإجراء استنباطيّ قابل للتطبيق على علاقةٍ اشتقاقية.

يُعَدّ التطوّرُ من اللغات العملية الهجينة إلى اللغات الكريولية، في العديد من الحالات، مثالاً على الانتقال من التحليلي إلى التأليفي بوصفه لحظة جوهرية من إحدى مسيرات الدورة الصرفية ـ الدلالية ـ النحوية (انظر الفصل العاشر، ص ٣٢٨). فلقد تحوّل الشكلُ الأصليّ اللاتينيّ والتأليفيّ في كلمة (cantabo) إلى (cantar(e) avyo) في مرحلة لغة الرومان(*)، أي إلى شكل مُنفَكٍّ بالنسبة إلى الأصل اللاتيني. ثم التأمَ الشكلُ من جديدٍ في اللغة الفرنسية الوسيطة والكلاسيكية وتمّ تشديدُ قرينة الفاعل اللاحقة بإضافة الضمير المنفصل (je) قبل الفعل فأصبح لدينا: je chanterai (أنا سأغنّي =

(*) لغة الرومان (le roman) هنا هي تلك اللغة التي اشتقت من اللاتينية واستخدمها العامة في فرنسا، وتعتبر مرحلة انتقالية بين اللاتينية والفرنسية بدأت منذ القرن الثامن الميلادي وتطوّرت خلال عدة قرون حتى شكلت الفرنسية القديمة ومن ثم الفرنسية الوسيطة فالفرنسية الحديثة التي تمّ ضبطها في القرن السادس عشر (المترجم).

سأغنّي). وطرأ تحوّلٌ جديدٌ في اللغة العملية الهجينة الهايتية، وفق خطٍّ تطوّريٍّ انضاف إلى التحوّل في الفرنسية: إذ انفصلت دلالةُ المستقبل عن الفعل وحلّ محلّها حرفُ الجرّ الظرفيّ après (بعد) للاضطلاع بوظيفة التعبير عن المستقبل وصار لديها: mo après chanter (أنا بعد غنّى = سأغنّي). أما في اللغة الكريولية الهايتية فتآلف الشكلُ من جديدٍ بإدغامٍ مزدوجٍ وأصبح لدينا: m'ap-chanté.

يبدو أنّ منازع الاقتصاد اللغويّ والتحليل والتحفيز، التي تَظهرُ كسماتٍ مميّزةٍ للغات العملية الهجينة، هي نفسها التي نلاحظها أيضاً في اللهجات المَحكية للغات التي تمتلك تراثاً أدبياً مختلفاً عن هذه اللهجات. والفرنسيةُ مثالٌ على ذلك. إذ تُمَثِّلُ عباراتٌ مثل:

Tu vas où?, ça veut dire quoi?, vous êtes combien?, il s'en va quand?

(إلى أين أنت ذاهب؟ ماذا يعني هذا؟ كم عددكم؟ متى سيرحل؟)

النزوعَ إلى ثبات المتوالية: إذ تُحافظُ البنيةُ الاستفهامية على نظام كلمات البنية التقريرية الإيجابية:

Tu vas à Paris; ça veut dire que non; vous êtes six; il s'en va demain.

(أنت ذاهب إلى باريس، هذا يعني لا، أنتم ستة أشخاص، سيرحل غداً).

بالإضافة إلى ذلك، تنزعُ الفرنسيةُ المحكية، مع استخدام حدود نبرةٍ مختلفةٍ، إلى استعمال الكلمات ـ الأدوات نفسها، التي تؤدي معنى السبب على سبيل المثال، في الاستفهام والتقرير كما في المثال:

La maîtresse l'a puni - Parce que? - Parce qu'il bavardait

(عاقبه المعلّمة ـ لأنه؟ ـ لأنه كان يثرثر)(*)

(*) من الواضح أن هذه الأمثلة تفقد في نقلها إلى العربية صفتها التوضيحية للحالة اللغوية التي يعرضها المؤلف والتي لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى الفرنسية. ولقد قمنا بترجمتها لبيان المعنى وحسب (المترجم).

كما تميلُ إلى التفضيل والنفي التحليليين. فالثنائيتان mauvais/plus mauvais (سيئ/ أشدّ سوءاً) وpareil/pas pareil (مشابه/ غير مشابه) هما ثنائيتان أشدّ تحفيزاً من ثنائيتيّ mauvais/pire (سيّئ/ أسوأ) وpareil/different (مشابه/ مختلف). ويسودُ الثبات أيضاً في الاشتقاقات العشوائية التي يستعملها بصورةٍ واسعةٍ، ربما تحت تأثير الإنجليزية إلى حدٍّ ما، أنصافُ العلماء في الفرنسية المحكية وفي الفرنسية التقنية لدى بعض المثقفين:

(*)lister (liste), visionner (vision), etc.

إنّ في هذا التشابه بين اللغات العملية الهجينة واللغة المحكية للعديد من اللغات لأكثر من درس. فالمنازعُ الثلاثة، التي يمكن ملاحظتها معاً في اللغات العملية الهجينة، حاضرةٌ بشكلٍ مُتَفَرّقٍ في معظم اللغات الواسعة الانتشار، وتُعاودُ دورياً الظهورَ في تاريخها تحت ضغط اللغة المحكية. ويمكن بالتالي اعتبارُ السمات التي تُمثّلُ هذه المنازع سماتٍ مسيطرةً، مقابل السمات المتنحيّة التي تُظهر الإحصائياتُ أنها خواصٌ تنحسر عن مجمل لغات العالم. ذلكم، في المحصّلة، هو المعيارُ الوحيد الموضوعيّ للبساطة. إذ تُعتَبَرُ لغةٌ ما أبسط من أخرى إن ضمّت عدداً أكبر من السمات المسيطرة، أي خواصاً واسعة الشيوع في معظم اللغات المعروفة. وقد يُعَدّ هذا الشيوعُ الواسعُ لسماتٍ مسيطرةٍ ميزةً اصطفائية عند مستخدميّ لغةٍ ما. عندها تصبحُ الحالة مشابهةً لتلك التي تؤسّسُ، في الداروينية الجديدة، مفهوم السمة المسيطرة ومثالها التقليديّ عن القتامية (mélanisme) (صبغ أسود قاتم) الصناعية عند أرفية السندر(**) (la

(*) نجد في معجم *Petit Robert* الفرنسي هذين الفعلين الحديثين المشتقين من اسمي liste (لائحة) وvision (رؤية) ولقد دخلا المعجم بسبب شيوعهما (المترجم).

(**) الأرفية جنس من الفراشات والسندر جنس أشجار حرجية من الفصيلة البتولية. نقلاً عن قاموس المنهل (المترجم).

(phalène du bouleau: إذ ينتشرُ نوعٌ قاتمٌ من هذه الفراشة على حساب ذات اللون الفاتح، التي بسبب تكيّفها مع شروط حياة سابقة للثورة الصناعية، لم تَعُدْ تتكيّفُ مع الحالة الجديدة التي أوجدَتْها هذه الثورة(١٣). نريدُ من خلال استعمال مصطلحات تعود إلى علم الأحياء التأكيد على أهمية معيار التواتر الذي يوضحُ الوقائع اللسانية ويقدّم مقياساً للبساطة. فالمجتمعاتُ التقليدية التي تحيا منعزلةً بعيداً عن محاور التبادل الاجتماعي ـ الاقتصاديّ الكبرى هي التي تتركّزُ فيها أعلى نسبةٍ من السمات المتنحية.

نخلُصُ مما سبق إلى أنّ اللغات العملية الهجينة، وهي لغاتٌ تتوافر فيها منازعُ الاقتصاد اللغويّ والتحليلية والتحفيز، ليست ألسنة بسيطة بمعنى أنها ليست مجرّد أدوات متواضعة تستجيب لضرورة تواصلية في حدّها الأدنى، بل هي ألسنة غنيةٌ بالسمات المسيطرة. لا يمكننا إذاً، من دون جدالٍ آخر، اعتبارَ تطوّر اللغات الكريولية انطلاقاً من اللغات العملية الهجينة حجّةً تدعمُ نظرية تكوّن اللغات الكريولية بوصفها حلقة الوصل بين اكتساب اللغة عند الكائن الفرد وتكوّن اللغة وتطوّرها عند الجنس البشريّ. فلقد تطوّرت اللغاتُ الكريولية في ظرف حياةٍ جماعية مفروضة على أناس لهم ألسنة مختلفة، وولِدت

(١٣) انظر: C. Petit et E. Zuckerkandl, *Evolution moléculaire. Génétique des populations*, Paris, Hermann, coll. «Méthodes», 1976, p. 28-30: يلاحظ في إنجلترا، قرب مدينة مانشستر، وقبل الثورة الصناعية، أن لمعظم الأرفيات (من جنس Biston Betularia) أجنحة بيضاء كلحاء المستقر الذي تقف على جذعه. أما تلك التي لها أجنحة سوداء، وهي نادرة، فكانت الطيور سرعان ما تستدلّ عليها وتلتهمها. وعندما غطت الثورة الصناعية جذوع الشجر بطبقة سوداء من السخام، أتاحت الصبغية المشفرة للون الأجنحة الأسود، والتي احتفظت بها البنى العضوية المختلفة الاقتران hétérozygotes، ظهور الطابع الوراثيّ الأسود الذي أصبح نوعاً من الحماية (لأنه أصبح من المتعذر الاستدلال على الأجنحة السوداء وهي على خلفية سوداء). وبالتالي أدّى التكيّف مع البيئة الجديدة إلى تزايد عدد الفراشات السوداء التي أصبحت، مع عملية التواتر المعكوسة، الأكثر عدداً. أشكر مونيك غاسر Monique Gasser على لفتها انتباهي إلى هذا المثال.

محاولاتُ التواصل عندهم، في غياب لسان المشترك، شيفرات محدّدة بصورةٍ طبيعيةٍ. فإذا لم تستمر هذه الظروف، أو إذا عادت بصورةٍ متقطّعة، فلن تتطوّر الشيفراتُ إلى لغاتٍ كريولية وقد تختفي. فلقد كان ذلك مصير لغة الروسنورسك (le russnorsk)، وهي لغة عملية هجينة روسية ـ نرويجية استُعملت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى الثورة الروسية عام ١٩١٧، وكانت تُستخدَمُ حصراً خلال أشهر الصيف بين التجار الروس وصيّادي السمك النرويجيون. لقد اختفت لغةُ الروسنورسك حين انتهتِ الظروفُ الاجتماعية ـ الاقتصادية التي كانت تُشجّعُ مثل هذه التجارة. وذلك يدلّ على أهمية دور العوامل الظرفية.

إننا لا ننفي إطلاقاً أن الشيفرة الوراثية لمؤسسي اللغات الكريولية، وفي الظروف التي كانت مفروضة عليهم، كانت تؤهلهم لاستخدام الملَكات الإدراكية الخاصة بالجنس البشري. غير أنه لا يعقل نفي دور النماذج الأساس، وهي لغات سابقةُ الوجود لم "ينسها" الرقيقُ العاملون في المزارع بشكلٍ كاملٍ كما اعتقد البعض. ولم تكن قرابةُ جميع تلك اللغات الإفريقية عاملاً قوياً وحسب في وجود التشابه بين اللغات الكريولية المتحدّرة من إفريقيين سابقين، بل كانت اللغاتُ الأوروبية للأسياد نفسها، وهي نماذجُ متوافرةٌ بصورةٍ مباشرةٍ، قريبة نسبياً من بعضها البعض. لقد لعبَ هذان العاملان، وكلاهما لا علاقة له بالفطرية، دوراً جوهرياً، كما يفسّران الجانبَ الأكبرَ من هذا التشابه المُلْفت بين اللغات الكريولية. وعليه، فإنه لا يمكننا الاكتفاء بما يقدّمه البرنامجُ البيولوجيّ، المنظّمُ الأعلى للمصائر اللسانية بعيداً عن أيّ تدخل اجتماعيّ. فالمختبر الكريوليّ ليس معزولاً كَقِدرٍ مُحكَمة الإغلاق.

الفصل الثالث

الكلّيات في الألسنة والاختلافات التصنيفية

صدمة التنوع

لعلّ أكثر ما يفتننا في عالم الألسنة تنوّعها. ولا يقومُ مقياسُ الألسنة على التفاوت في الأهلية. إذ يعلم الجميعُ أن اللسان الواحد مشترك، في أية بقعة من العالم، بين أفراد يتفاوتون في كل شيء (فالاختلافاتُ الاقتصادية والثقافية كبيرة داخل المجتمع البرازيلي، أو المجتمع السعودي... إلخ). وعلى العكس من ذلك، فمن أمة لأخرى أو من بنية اجتماعية لأخرى، يعجز أفراد يمتلكون ميزات متقاربة (محامون أو كتاب أو فنانون على سبيل المثال)، عن التواصل لعدم وجود لسان مشترك بينهم. ولا يتعلّق الأمرُ بانعكاس للاختلافات الصرفية. فلو أن ملاحظاً، مُتخيّلاً، جاء من كوكب آخر، ليدوّن الخواصّ الجسدية لبني البشر واستعانَ من ثم بما خلصَ إليه لتقدير عدد الألسنة الموجودة بحسب تنوّعات الجنس البشريّ، لتوصّل إلى رقم قد لا يتجاوز الستة ألسنة. والحقيقة أنّ حول هذا الرقم تتحدّدُ التقديراتُ الأكثر رواجاً لعلماء الأنتروبولوجيا في ما يتّصل بعدد الأعراق وببنية الهيكل العظميّ أو بالزمر الدموية. ولنفترض أنّ هذا الملاحظ أخذ بعين الاعتبار اختلافات أدخلها التاريخُ بالضرورة، وتنوّعاتٍ تربط بصورة طبيعية، في الطبيعة، بين الوحدات الكبرى القابلة للتحديد، لربما استطاع في هذه الحالة، إذا ما توخّى الدقّة، تقدير وجود ما يقارب اثني عشر نظاماً فرعياً تُقابل ما

نسمّيه باللهجات، ولرأى أنها ترتبط، سواء فيما بينها أو بالألسنة الأساسية، بعلاقة قرابة وثيقة لدرجة أن مستخدميها من البشر لا بد أن يكونوا مدركين حقيقة هذا الأمر بوضوح.

غير أن الوضع مختلف تماماً. إذ يتفاوت التقويمُ بالتأكيد بحسب معايير المكانة والتصنيف التي نتبنّاها. ذلك أن البعض يتعامل مع عدد من اللغات الاصطلاحية (مصطلح عام) على أنها لهجات (أنظمة في التواصل مختلفة لكن اختلافها لا يبلغ حدّ إعاقة التفاهم بين الناس) داخل اللسان الواحد نفسه، ويضفي البعضُ الآخر على كلٍ منها صفة اللسان. كما يضمّ البعضُ ويستبعدُ البعضُ الآخرُ عدداً من أهمّ الألسنة الميتة التي تحدّرت منها هذه الألسنة الحيّة أو تلك وما تزال تأخذ منها. إلاّ أننا نستطيع تقدير عدد الألسنة المستعملة اليوم على وجه البسيطة ويتراوح على الأقلّ بين ٤٥٠٠ ـ ٦٠٠٠ لسان، من دون احتساب المئات أو الآلاف من الألسنة الأخرى غير المكتشفة بعد. وتقعُ هذه الأخيرةُ في مناطق قليلة الارتياد وغير معروفة بشكل جيد أو يصعب بلوغُها على من لم يعتدْ حياة الاستقرار أو الترحّل فيها وهي: السهول العليا في غينيا الجديدة والأمازون البرازيلية والبيروفية ووسط وجنوب غرب إفريقيا والمناطق الجبلية التي تحفّ الحدود بين الاتحاد السوفيتي والصين وتلك التي بين الهند وبورما وجزر المحيط الهنديّ الكبيرة والصغيرة وتلك التي تقع جنوب المحيط الهادئ من سومطرة وبورنيو حتى الجزر البولينيزية الغربية.

ولكم كان هذا التنوّع المدهش في الألسن سيصبح أكثر إدهاشاً لو كنا نعرف كل تلك التي تتمنّع على رغبتنا بمعرفتها وقدرتنا على تصنيفها. ولكان الأمر كذلك لو لم يكن هناك ألسنة تندثرُ مع آخر المسنين الذين ينطقون بها. فإلى ماذا ننسبُ هذه الظاهرة التي كثيراً ما لاحظها اللسانيون؟ لقد تمّ دحضُ فرضية عدم التكيّف، في هذه الحالة بالذات لأنه يمكن التحقّق منها في حالة الأجناس الحيّة،

كعامل من عوامل التردّي والتراجع. والحقيقة أنّ الألسنة التي تشهد اندثارها ليست بأيّ حال من الأحوال بنى عضوية غير قادرة على التكيّف مع حاجات مستخدميها، أو بلغ فقر مفرداتها وقواعدها حدّ عدم قابليتها للاستخدام. إنّ الأسباب الحقيقية ليست هنا. ففي المناطق التي يمكن الوصول إليها وحيث توجد ألسنة ما تزال تنطق بها بعض الأقليات التي أصبح من المتعذّر عليها الحفاظ على هويتها، أدّى الاحتكاك المتنامي إلى انتشار ألسنة تجلب معها المال والتقنيات والأيديولوجيا: كالإنجليزية على مستوى العالم، والروسية في الاتحاد السوفييتي على مستوى أكبر دولة من حيث المساحة الجغرافية(*). وبسبب عجز ألسنة الأقليات الإثنية عن الدفاع عن نفسها، لكونها ليست من تلك الألسنة التي تتداول هذه "القيم" الثلاث، أخذت بالاندثار واحدة بعد الأخرى. غير أنّ هذا الأمر لا يشكّل سوى الرواية المعاصرة لحركة اندثار بدأت منذ قرون عديدة. إذ يتّسم تاريخُ البشر بانقراض الثقافات والألسنة الأضعف مقاومة وتواكب ذلك حركة معاكسة تشهد ولادة ثقافات أخرى وألسنة أخرى.

والحقيقة أنّ النتيجة تتوقّفُ على القدرات الدفاعية. إذ لم تترك لنا الفارسيةُ القديمة والتيبيتيةُ الكلاسيكية صروحاً أدبية حفظتها الكتابةُ وحسب (انظر الفصل الرابع)، بل تحدّرت منها سلالات باهرة هي هذه الألسنة الحيّة التي جاءت من تلك الألسنة "الميّتة". ولم يكن هذا مصير الألسنة المحلّية التي انطفأت، وما تزال تنطفئ، في كل أميركا الشمالية تحت ضغط الإنجليزية التي تقضي على الثقافات الهندية. كما لم يكن هذا أيضاً مصير تلك الألسنة، في حوض الآمور (bassin de l'Amour) وفي كامتشاتكا (Kamtchatka)، التي اكتسحت الروسيةُ مفرداتها وقواعدها وابتلعتها أو أزالتها من الوجود.

(*) لا يخفى بالطبع على القارئ الكريم أنّ كتاب المؤلف هذا صدر قبل التغيير الذي حصل في روسيا، الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتفتته إلى جمهوريات مستقلة (المترجم).

إنّ اللسان التي تموتُ، من بين تلك اللغات الشفاهية، لا تتركُ أثراً ولا خَلَف. يبقى، مع ذلك، أنّ موت اللسان ليس واقعة بيولوجية بل ثقافية، وبالتالي فإنّ بعثه من جديد، إن كان مكتوباً، ليس من المستحيلات النظرية. إلاّ أنّ ذلك عملياً ليس من البديهيات، وتبقى حالةُ اللغة العبرية استثناء. إذ افترضَ إحياؤها وجود إرادة عنيدة وظروفاً مشجّعة وشيئاً من الجنون الواعي أو اللاواعي[١]، وجميعها شروط ليس من السهل توافر واحد منها فما بالك بتوافرها مجتمعة.

ويبقى مجموعُ عدد الألسنة في تنوّعها، على الرغم من اندثار بعضها وصعوبة الوصول إلى أخرى، كبيراً جداً. وتلقى مقولة التنوّع البدئيّ هنا (انظر الفصل الأول) دعماً لا بأس به. إذ تنسجم أكثر من مقولة الوحدة الأولى مع الغنى الكبير الذي نلاحظه.

يُثيرُ هذا التنوّعُ ردود فعل متضاربة. فهو يُحزن البعض، ممن ليست لديهم الرغبة في تعلّم اللغات الأجنبية، ولا القدرة على ذلك، أو ممن يرون في هذه الكثرة علّة العقبات التي تحول دون الفهم - كما لو أن لا وجود لعقبات أخرى أكثر جوهرية! - أو سبباً للصراعات بين الأمم، أو ممن لا يعارضون فكرة الترحل العارض بين لسان وآخر وإنما يستشفون في الأمر، بعد طول إقامة، خطراً يهدّد وحدة الفكر. يعكس كل ذلك ريبة قديمة وعقيمة عند الناطق بلغة وحيدة ونجد أصداءه لها في كافة العصور، كما في كلمة ريفارول (Rivarol)[٢] على سبيل المثال: «كان لايبتنز يبحث عن لسان عالمي (...)، وكان هذا الرجل العظيم يحسّ بأنّ تعدّدَ الألسنة يقضي على

(١) انظر: C. Hagège, «Voies et destins de l'action humaine sur les langues», Introduction générale à I. Fodor & C. Hagège, eds., *Language Reform: History and Future*, Hambourg, Buske, 1983-1984, vol. I, p. 11-68.

(٢) راجع: *De l'universalité de la langue française, Discours qui a remporté le prix de l'Académie de Berlin*, Paris, Bailly et Dessenne, 1784, Ed. Du Club français du livre, 1964, p. 99.

العبقرية ويأخذ كثيراً من حياتنا القصيرة. ومن المستحسن عدم إضفاء الكثير من اللبوس على فكرته. إذ علينا، إن جاز القول، التنقّل بين الألسنة ومن ثم، بعد تذوّق طعم أكثرها شهرة، أن نغلق على أنفسنا داخل لساننا». تُرَحِّب ردّةُ الفعل الأخيرة هذه بتنوّع الألسنة بوصفه غذاء شهياً للفضول تجاه الآخر. وسواء أكانت ردّة الفعل قائمة على الشكوى من هذا التنوّع أم على الترحيب به، فلا شك أن هذه الوفرة تدهش الغالبية ولا تجد سوى القليل من اللامبالين بها. لأن لهذه الوفرة وجهها المغالي. إذ تختلفُ الألسنة في معظم الأحيان على رقع صغيرة جداً، وبين قرية وأخرى قد لا تفصل بينهما أكثر من عشرة كيلومترات أو خمسة عشر كيلومتراً، سواء أكان بين هذه الألسنة في الأصل روابطُ وراثية أم لا، وتبقى العلاقاتُ بين هؤلاء الجيران كحوار الطرشان إن لم يتعلّم الواحدُ لغة جاره.

لكن هل علينا الاكتفاء باعتماد هذا التنوّع؟ نستطيع القول طبعاً إنه على الرغم من أنه لا يعكس أي تفاوت جسديّ في الجنس البشريّ فهو غالباً ما يتوافق، لا بل يرتبط بعمقٍ، مع تفاوت في العالم الحسيّ وفي بنية الفضاء والزمن عند تلك المجموعات البشرية وفق أعرافها الاجتماعية. غير أن الفضول، وهو الدافعُ للقيام ببحث تنشأ عنه معرفة علمية، يسعى إلى اكتشاف أوجه التشابه خلف جميع الاختلافات. فماذا لدينا هنا؟

أشراك الترجمة ومتعها

إنّ ملَكَة اللغة واحدة (انظر الفصل الأول)، وبالتالي فإنّ شيئاً من تلك الوحدة يتجلّى في الألسنة على اختلافها. ومن هنا كان اهتمام اللسانيات بدراسة الألسنة بوصفها أغراضاً قابلة للتمييز. فإطلاق كلمة ألسنة عليها جميعاً يعني افتراض وجود سمات كليّة ضمنية داخل تنوّعها الهائل. يتعلّق الأمر، إذاً، بكليات تعريفية، أي سمات كلية تتصل بجميع الألسنة وتدخل في التعريف بها. غير أنّ

من يتوقّف عند هذا الحدّ لا يقبل كعموميات إلاّ الخواصَّ المتعلّقةَ بمفهوم اللسان بحدّ ذاته. إلاّ أنّ أسلوب تكوين هذا المفهوم يختلف بحسب الغايات النظرية. فقد تكون السماتُ المأخوذةُ بعين الاعتبار بالغة الشكلانية لتلائم تناول الألسنة كمعطيات تجريبية، كما قد تكون كليّة. وتتمثّل الحالةُ الثانيةُ هذه في البنيوية الأميركية، في الخمسينيات، حيث ظهر اتجاه فيها لا يذكر من السمات المحدّدة للسان سوى الإبداعية والتماسف في الزمان والمكان والتلقّي من المصدر والانعكاسية (الميتالسانية) والتعلّم عن طريق التربية... إلخ تُفيدُ هذه السماتُ في تمييز الألسنة البشرية عن لغة الحيوانات، لكنها غيرُ محدّدة بشكلٍ كافٍ لفهم الألسنة بحدّ ذاتها.

فالألسنة أشياء مألوفة لدرجة لا نستطيع معها، في المرحلة الحالية، الاكتفاء بالتجربة اليومية لكلٍّ منّا والتملّصَ من الدخول في المسالك المتعرّجة للكليات التعريفية. فالسمةُ المميّزة الأولى متوافرة بصورة مباشرة، وهي تستتبع نشاطاً قديماً قِدَمَ الثقافات الغابرة وما يزال يُمارَس يوماً بعد يوم مجدّداً استمراريته الضرورية إلى ما لا نهاية، بالرغم من العقبات المفترضة: إنه الترجمة. فهل هي ذلك الوجه الآخر المسكين للنسيج المطرّز (بحسب سرفانتس Cervantes) وتلك اليوطوبيا (بحسب أورتيغا إي غاسيت Ortega y Gasset)، أم أنها على العكس، ذلك السعي المحقّ والعنيد حتى آفاق ما لا يُترجَم (بحسب غوته Goethe)؟ ومن يودّ نفيَ أي صفة معيارية عنها، بحجّة أننا نترجم دوماً بشكلٍ بائس، عليه مع ذلك القبول بأنّ أيّ نصٍّ بلسان ما - لأننا نترجم نصوصاً لا ألسنة - قابل للترجمة إلى نصٍّ بلسان آخر بصورة تقريبية أو تامّة. ومع ذلك فإننا ندرك بشكل كافٍ، إذا ما أردنا الاكتفاء بأنظمة الأدلة، رحابة التنوّعات في التوازنات البنائية واستحالة شغل دليل ما له مكان محدّد في لسان ما المكان نفسه في اللسان الذي نترجمه إليه. إلاّ أنّ كل لسان، وعلى الرغم من هذه العقبة، يمتلك تلك الخاصية المميّزة التي تجعل منه

«سيمياء» (أي نظام أدلّة ـ ك.ح.) يمكن لكافّة السيميائيات الأخرى أن تُترجَمَ إليها[٣]، اعتباراً من الألسنة الأخرى نفسها.

تشمل الترجمةُ، تلك الممارسةُ الجسورة والمتهوّرة، حتى النصوص الشعرية التي تعتبر أحياناً أكثر الأسرار تعذّراً على النقل في كل لسان، والتي لا يتميّز نصّها الأصليّ، المشحون بتعبيرية خاصة لصوت متفرّد، بالشفافية دوماً. وتشترطُ الترجمةُ الشعرية بعض المقدّمات: فبالإضافة إلى الإتقان التامّ للسانين، وهو شرط لازم للترجمة بشكل عام، والدقّة المتناهية، لا بدّ أن يكون المترجمُ شاعراً وأن يكون لصوته، وعلى سلّمه الموسيقيّ الخاص، القدرةَ التعبيرية نفسها التي للصوت الأوّل. وإذا لم يتوافر ذلك لا يبقى للمترجم سوى اللجوء إلى الحيلة التي غالباً ما نجد أنفسنا أمامها: إنها جَمْعُ ما تعذّر على الترجمة استعادَتَه وما تقوله القصيدةُ في حواشٍ أسفل الصفحة المطبوعة. وعلى الرغم من هذه العقبات ما يزال هناك، واليوم كما الأمس، من يترجمُ النصوص الشعرية. وتستطيع الفرنسيةُ، على سبيل المثال، نقل نصوص شعرية إليها حتى من ألسنة شديدة البُعد عنها كالعبرية والعربية والصينية واليابانية والهنغارية والمالغاشية والفارسية[٤]. إذ يكفي تلبية شروط مثل هذا النقل إليها وفق ما سبق وذكرنا.

بماذا تتعلّق هذه العقبات؟ إنها تتصلُ بنوعين من الاختلافات، سواء في الشعر أم في النثر. ويرتبط بعضُها بالظروف الفيزيائية والثقافية. إذ تبني هذه الظروفُ، مع تجاوز الأساس الثابت الذي يشكّل وحدة النوع وأساليب حياته، وقائع بشرية وغيرها شديدة

(٣) انظر: L. Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage* (1942), Paris, Ed. de Minuit, 1968, p. 138.

(٤) انظر: *Colloque sur la traduction poétique*, organisé par le Centre Afrique-Asie-Europe de l'Institut de Littérature générale et comparée, Sorbonne Nouvelle-Paris III, les 8-10 décembre 1972, Paris, Gallimard, 1978.

التباعد. وبالتالي فإننا نمرّ، حين نترجم، عبر الواقع المشار إليه. ويتصل النوعُ الثاني من الاختلافات بالبنى الصوتية والقواعدية والمعجمية (انظر لاحقاً ص ٧٢ ـ ٧٤). فمن غير الممكن مثلاً استعمال الأدوات نفسها للإشارة إلى ما في الصوائت الأنفية من حزن في عبارة «les sanglots longs des violons» (نحيب الكمان الطويل) عند ترجمة شعر فيرلين (Verlaine) إلى اليابانية، على اعتبار أنّ هذا اللسان لا يوجد فيه صوائت أنفية[٥]. إذ يجب، من ناحية القواعد وسواء أكنا نترجمُ الشعرَ أم النثرَ حالة شفاهية أم نصّاً مكتوباً، العدولُ ـ عند النقل إلى الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية ـ عن ترجمة الوحدات الدلالية الصغرى التصنيفية، أي تلك العناصر التي تُضافُ إلزامياً، في العديد من الألسنة، سواء إلى الجملة الاسمية (كما في الصينية والفيتنامية وفي لهجات البانتو bantous الإفريقية... إلخ) أو الفعلية (كما في لغات الأتاباسك athapaskes في شمال غرب أميركا، ولغات غينيا الجديدة وأستراليا.... إلخ). إذ تدلّ هذه العناصرُ على الصفات الفيزيائية للأشياء وعلى الحالات ضمن المكان أو على أساليب مقاربة العالم. نجد على سبيل المثال في الصينية أن yī-zhī-qiānbǐ، وتعني حرفياً un-objet (en forme de bâton) crayon (غرض (بشكل عصا) ـ قلم)، لا يمكن ترجمتها إلى الفرنسية إلاّ بكلمة un crayon (قلم) ولا يوجد في هذه الترجمة ما يقابلُ الوحدة الدلالية الصغرى zhī. كما علينا التضحية أيضاً بترجمة الإشارات إلى المكانة الاجتماعية المدمجة بالضمير المنفصل في العديد من ألسنة الشرق الأقصى (انظر الفصل الحادي عشر، ص ٣٦٦ وما بعدها) باستعمال الثنائية الوحيدة في الفرنسية tu/vous (أنت/أنتم) أو بما هو أسوأ من ذلك في الإنجليزية أي باللفظ الوحيد you. وعلينا أخيراً قبول خسارة قرائن النزعات المتعلقة بالجنس وباللهجات والتي يسهل تحديدُ هويتها عند المتلقين الناطقين

---

(٥) Ibid., p. 10، ملاحظة لـ ر. إيتيامبل (R. Etiemble).

بلسان النصّ الأصليّ. ففي روايته التي تحمل عنوان Kyōto (كيوتو) (وترجمة العنوان بالفرنسية غير دقيق، فالعنوان باليابانية هو Koto أي «العاصمة القديمة» وهو اسم آخر لـ كيوتو يُذكّرُ بتاريخها المُشرق)، يعطي الروائي اليابانيّ ي. كاوابانا (Y. Kawabata) لنساء المدينة صوتاً يسهل على القرّاء اليابانيين تعرّفه بفضل صِيَغ محدّدةٍ يستعملْنَها (ومنها صيغُ التهذيب) بينما هي قليلةُ الاستعمال عند رجال تلك المنطقة من اليابان، أي كانساي (le Kansai)، وهي مهد حضارة هذا البلد. فمن غير الوارد نقل هذه القرائن إلى الفرنسية. فلا تختلف الألسنة بما تتمكّن من التعبير عنه أو لا تتمكّن، وإنما بما توجب قوله أو لا توجب.

أما من الناحية المعجمية أخيراً، فيفرضُ كلُّ لسانٍ شبكاته اللفظية على أشياء العالم، وهو أمر معروف، بحيث يغدو أيُّ عبورٍ إلى لسان آخر بحثاً عن المقابل فيه في أحسن الأحوال. فما هو أساسيٌّ هنا هامشيٌّ هناك، والإجراءاتُ العاديةُ تماماً في اللغة المصدر لا يمكن استغلالها إلاّ بصورة جزئية في اللغة الهدف(*): إذ لا يقال في الإنجليزية go there by foot بينما يقال في الفرنسية y aller à pied (الذهاب إلى هناك سيراً على الأقدام)، ولا يقال في الفرنسية marcher là بينما العبارة المفضّلة في الإنجليزية هي walk there (الذهاب إلى هناك سيراً على الأقدام). فالمعنى ينصهر في قوالب شكلية بالغة التنوّع. «يوجد المعنى في كل مكان، ويعلم المترجمون ذلك بالغريزة أو بالتجربة. فهم يختارون وضعاً لترجمة شكل أو شكلاً لترجمة كلمة»(٦). أما ما يتّصلُ بالتلاعب بالألفاظ فهو، تحديداً، غيرُ قابلٍ للترجمة، اللهمّ إلاّ إذا كان السياقان الثقافيان

(*) أي اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها (المترجم).

(٦) انظر: J.-M. Zemb, *Vergleichende Grammatik, Französisch-Deutsch*, Teil 1, Bibliographisches Institut Mannheim, Wien, Zürich, Dudenverlag, coll. «Duden-Sonderreihe Vergleichende Grammatiken», 1978, p. 27.

قريبين والاحتكاك بينهما قديماً أو ألفاظهما المعجمية متقاربة بحيث تتوافر المحاكاةُ اللفظية وتكون قابلة للتفسير. وتواجه محاولاتُ الترجمة التي تتوخّى اليقينية، خارج هذه الحالات، خطرَ الغموض. إذ يعجز من لا يعرف العبرية عن فهم النبيّ أرميا حين يقول: «أنا راءٍ قضيب لوزٍ»، فيردّ يهوه: «أحسنت الرؤية لأني أنا ساهر على كلمتي لأجريها» (أرميا، الإصحاح الأول، ١١ ـ ١٢). تربط التوراةُ هنا، كما في العديد من المقاطع فيها، أصلَ الكلمات بالمعنى، وإنْ كان هناك اختلافٌ شكليٌّ ـ بين حرفين صوتيين على سبيل المثال ـ يعطي كلمتين مختلفتين تماماً: فـ "الساهر" في العبرية shoked (شوكيد)، وشجرة اللوز تسمّى shaked (شاكيد) (أي الساهر) لأنها، كما تقول التوراة، تُزهر قبل بقية الأشجار وكأنها تستيقظ قبلها من سبات الشتاء. ونرى في سياق ثقافة أخرى أنّ لغات الهاين ـ تيني haïn-teny المالغاشية تستخدمُ الأسلوب نفسه: «si j'ai planté des aviavy, je voulais que tu viennes» (زرعتُ التينَ لأني أريدُكِ أنْ تأتي) تقول إحدى الأغاني. فما الذي تستطيعه هذه الترجمة أمام تلك اللعبة الميتالسانية التي تربط فعلَ avy (أتى) باسم هذه الشجرة ذات الثمار السوداء الوافرة التي سقطت لتوّها على الأرض من جرّاء نضجها؟ لكنْ حتى وإن كانت الثقافتان قريبتين من بعضهما البعض، فقد تتعثّر الترجمةُ أحياناً أمام صعوبة الأعمال الأدبية التي تستغلّ إلى أقصى حدٍّ أبعادَ التعرّجات التي تملكها الألسنة. ويمكن اعتبارُ رواية *Finnegans Wake* لجيمس جويس المثال الأكثر إثارة للدهشة. فإذا ما اعتبرنا المحاولة الأخيرة لترجمتها والتي قام بها ب. لافيرن (P. Lavergne)[٧] ناجحة نسبياً، فلأنه أعاد ابتداع ألعاب جويس الكلامية وأعطى مُقابلاً لها بالفرنسية، ومع أنّ هذا المقابل يبتعد كثيراً عن النصّ الإنجليزيّ إلاّ أنه يقدّم للخيال مادةً مشابهة.

مع ذلك، وبحركة مضادّة، تُسهِمُ جميعُ هذه الاختلافات التي

(٧) صدرت عن دار Gallimard عام ١٩٨٢.

يجب الإذعان لها، مع أنها تحيط بالمخاطر نشاطاً سحيق القدم، في تشكيل ملفّ الكلّيات المشتركة: إذ تُعْلِمُنا في جميع الأحوال بما يجب ألاّ يَرِدَ فيه. والأكثر إثارة للدهشة أنّ الترجمة ما تزال مستمرّة، وإنْ كانت بعيدة عن التمام أو تقريبية. مما يعني أنّ بين الألسنة تماثلات هي من الجدّية بحيث تتيح للرسائل التي تنتجُها مثل هذا التنقّل بينها. ويعترف أولئك الذين يقلّلون من شأن هذه التماثلات، مع ذلك، بأنها تُمهّدُ الدربَ للرغبة في المعرفة، على اعتبار أنّ غايتهم هي معرفة الحدّ الأدنى من السمات التي تجعل من اللسان لساناً. فليس صحيحاً إذاً، كما ادّعى بعضُ البنيويين منذ ثلاثين عاماً خَلَتْ، أنّ علينا الاكتفاء بـ «التقليد الأميركي (بواس Boas)، ومفاده أنّ الألسنة تختلفُ عن بعضها البعض بلا حدود وبصورة لا يمكن التكهّنُ بها»[٨]. لقد جعلهم اختصاصُهم في الأنتروبولوجيا أكثر اهتماماً باختلافات البنى الاجتماعية. إلاّ أنّ ما يُتيح البحثَ عن الكلّيات في عالم الألسنة هو بالتحديد أنّه يمكن التكهّن بتلك الاختلافات.

البحث عن الكلّيات

من البديهيّ في عالم اللسانيات أن وضوح الفروقات لا يجعل وجود الكلّيات الجوهرية أمراً باديَ الاحتمال. فالكلّياتُ تأكيدات حول مادّة الألسنة ذاتها. فقول من مثل: «يوجد الصائت u في كلّ مكانٍ» لا يصحّ في اليابانية حيث الصائتُ الذي يُنقَلُ إلى u بالأحرف اللاتينية يلفظ، في الحقيقة، مع سحب الشفتين إلى الخلف لا مع ضمّهما إلى الأمام كما في ou الفرنسية. والقول: «توجد في كافة الألسنة ألفاظُ الحال التي تعني «toujours» (دائماً) و«seulement»

(٨) انظر: M. Joos, *Readings in Linguistics*, Washington, D.C., American Council of Learned Societies, 1957, p. 96..

(وحسب)»، تدحضه ألسنة مثل البالو le palau (في ميكرونيزيا) والكوموكس le comox (في كولومبيا البريطانية) حيث تُعَبِّرُ عن ذلك أفعال في بنى من نمط «il-toujours-passé travaillé» وتعني «il travaillait toujours» (كان يعمل دائماً)[٩]. والقول: «إن كانت النعوتُ المتعلّقةُ بالقياس، والتي تشكّل زوجاً متعارضاً، مشتقةً من بعضها البعض، فيعتبر لفظ «petit» (صغير) مشتقاً ولفظ «grand» (كبير) أساساً»، قول يمكن التحققُ منه في معظم الأحيان، إلاّ أنّ هناك استثناءات كما في لغة البوجيس le bugis (في جزيرة سيليب Célèbes الأندونيسية) حيث يقال للتعبير عن النعت «grand» (كبير) «teng-baiccu» أي «non petit» (غير صغير). والقول أخيراً: «يوجد في جميع الألسنة الاسم «homme» (رجل) والفعل «voir» (رأى) كأوّليّين، أي أنهما، لأهميتهما ولكليّة المعنيين المجرّدين الدالّين عليهما، اسم وفعل في لفظين بسيطين غير قابلين للتحليل وليسا مركّبين أو مشتقّين»، قول تدحضه لغةُ الديغوينيو le diegueño (في المكسيك) حيث يقال 'iskʷ-ič وتعني homme (رجل) ومعناها الحرفيّ «celui qui est grand» (من هو كبير)، كما تدحضه لغة الكالام le kalam (في غينيا الجديدة) حيث يُعَبِّرُ عن الفعل voir (رأى) بـ «(avec les) yeux percevoir» (أدرك بالعينين). ولا يوجد في هذه اللغة البالغة التحليلية، وبحسب آخر من قاموا بتوصيفها[١٠]، سوى خمسة وتسعين فعلاً منها خمسة وعشرون شائعة الاستعمال، مما يعني قدرة عالية على التركيب للتعبير عن العدد الكبير من الحالات والأفعال التي يمكن التعبير عنها بالقول، والتي تقابلها غالباً

(٩) انظر: C. Hagège, *Le comox laamen de Colombie britannique. Pésentation d'une langue amérindienne*, Amérindia, n° special 2, Paris, Association d'Ethnolinguistique, 1981, p. 87-91.

(١٠) راجـــــع: A. Pawley, «On meeting a Language that Defies Description in Ordinary Terms», *Kinang Congress of the Linguistics Society of Papua New Guinea*, Lae, 1980.

في اللغة الفرنسية مثلاً، وعلى الرغم من الاشتقاقات، أفعال مختلفة.

لكن هل يعني كل هذا النفي الفاضح لوجود كلّيات جوهرية أنّ علينا الاكتفاء بالكلّيات الشكلية، إذ يبقى التصوّرُ القائم عنها اليوم بعيداً عن واقع الألسنة؟ ويتبيّن لنا ذلك من أحدث التيارات الشكلانية التي يُظهِرُ التاريخُ أنها تعاود الولادة دورياً، ونعني هنا القواعد التوليدية. إذ يُطلَقُ اسمُ الكلّيات، بحسب هذه النظرية[١١]، على الآليات المرتبطة بالضغوط الشكلية التي ترسم قواعد اللسان، بوصفها انعكاساً للمعرفة التي لدى المتكلّم ـ المستمع الأمثل عن لسان ما. وتَستخدمُ هذه القواعد نماذج محدّدة من الطبقات وأنواعاً من الضوابط وتقوم بتطبيقها دورياً وفق تسلسل منتظم بغية حصر كافّة الجمل التي يمكن للمتكلّم إنتاجها ولا شيء غير ذلك. وتبقى البنى العميقة التي منها يتبلور السطح (أي النتاج النهائيّ وهو ما يقالُ وما يُسمَع)، وكما يشير اسمها، مغلقة على الملاحظة المباشرة. وتقترب تلك البنى، عند المستوى التجريديّ الذي هي فيه، من الفكرة القائمة حول الأنظمة المنطقية، وتبقى بالتالي كليّة بحيث تتجاوز السماتِ المحدّدة للألسنة الفردية. إلاّ أنّ المسافة شاسعة بين الأنظمة المنطقية وتطبيقها على الألسنة.

فالألسنة تسويات آنية، ذات توازن قلق، لأنها تقع على محور الزمن وتخضع لضغوط معاكسة ومن هنا يأتي هذا التواري الدوريّ لِمعانٍ يمكن تفسيرها منطقياً تحت معانٍ جديدة، بخاصة حين تقابل هذه الأخيرة تغيّراً في الوضع لم يتسنّ للتعبير اللساني، البطيء في تطوّره (انظر الفصل الحادي عشر، ص ٣٥٣ وما بعدها)، مجاراة إيقاعه. والأمثلة الملموسة على ذلك كثيرة. نذكر هنا ثلاثة من بين أبسطها والمرتبطة بصورة مباشرة بمنطق التعابير اللسانية: لغة البولوات

(١١) N. Chomsky, *Aspects of the Theory of Syntax*, op. cit.

puluwat (في جزر ميكرونيزيا) والهندية(*) hindi، حيث يقال للزوجة «celle de la maison» (تلك التي في البيت) وإنْ كانت تعمل اليوم في القرية، وأخيراً مثال لغة الونامبال wunambal (في أستراليا) حيث يقال «aller boire» (ذهب للشرب) عوضاً عن «boire» (شَرِبَ)، حتى وإنْ لم تكن هناك أية حركة لأنّ التعبير، في شكله الحرفيّ، يعود إلى فترة كان فيها السير إلى الساقية للشرب يلي تناول الوجبة الناشفة. فلقد زال التحفيزُ عن الشكل اللساني، في هذه الحالة وفي سابقتها، أي أنه أخذ معنى جديداً لم يعدْ يقابل ما يعنيه حرفياً لكونه ارتبط منطقياً بحالة لم تعد اليوم موجودة.

وهكذا تبتعدُ الألسنة عن الأنظمة المنطقية (انظر الفصل السادس، ص ١٨٨ وما بعدها). فالكلّيات الشكلية، وبسبب ما فيها من تجريد، هي إجراءات غير عملانية لإلقاء الضوء على الألسنة في ذاتها. وليست الكلّيات الشكلية في الحقيقة كلّيات في الألسنة وإنما هي شروط كليّة للترابط المنطقيّ في اللسانيات ومتطلّبات أبستمولوجية. فقد تزوّدنا ببعض المعلومات عن الأنظمة المنطقية والمناهج المستخدمة في العلوم الإنسانية وبراعةِ من يشكّلها، لا عن الألسنة بحدّ ذاتها وبوصفها تبدّيات لمَلَكة اللغة، ولا عن الإنسان الذي تُسهمُ هذه الألسنة في تحديد سماته. فكون النظرية اللسانية تتوسّل إجراءات منهجية محدّدة لا يعني بالضرورة أنّ علينا اعتبار هذه الإجراءات ملازمة للألسنة والخلط ما بين الإجراء والموضوع المطبّق عليه.

حدود التباعد بين اللغات. توجّهات عامة

ماذا يمكن أن نستخلص من السمات اللسانية الكليّة المستنبطة

(*) يقصد بذلك مجموعة لغات ولهجات المناطق الهندية المحاذية لنهر الغانج، والتي اعتمدت عام ١٩٤٩، رغم معارضة كبيرة، إحدى لغات الهند الرسمية (المترجم).

من تعريف لسان ما، في حال لم يثمر طريقا الكلّيات الجوهرية والكلّيات الشكلية عن شيء؟ فمن تلك السمات، على سبيل المثال، التناقض بين استمرارية العوالم الفيزيائية والذهنية من جهة، والانقطاع في التعارضات المميّزة للألسنة. والحقيقة أنّه يُعَبَّر عن هذه الأخيرة من خلال قطبين: الحرفان الصائتان الفرنسيان a المنفتح وi غير المنفتح، الإشارات المكانية المحدّدة لقرب الموضوع أو بُعده عن المتكلّم، السمات الزمانية والمتّصلة بهيئة الفعل مثل ناجز/غير ناجز (accompli/inaccompli) وواقعي/غير واقعي (réel/irréel) ووجيز/مستمرّ (ponctuel/duratif)... إلخ. والحقيقة أنّ مثل هذه النظرة التقليدية للانقطاع تحتاج إلى بعض التوازن. إذ تُنَظِّمُ الألسنة تعارضاتها بمرونة أكبر مما يبدو عليه الأمر، فنجد بين القطبين "القصيين" سلسلة من التدرّجات المتوسطة (انظر الفصل السادس، ص ١٨٢ _ ١٨٣)، وهناك سمة أخرى تتصل بالتنوّع المتوازي الذي يَطالُ شكلَ الكلمات ومعناها وفق سيرورة يتسبّب بها باستمرار عدد من الحوادث، الأمر الذي أدّى، بدرجات متفاوتة بحسب اللسان، إلى وجود الجناسات اللفظية والمترادفات. وعلى الرغم من أهمية هذه السمات، مع التحفّظات التي أثرناها حول أولاها، فهي تبقى غير صالحة للاستعمال المباشر لأنها مجرّدُ سمات كليّة للألسنة لا يمكنها تشكيل أساس لفرضيات تجريبية يمكن التحقّق منها. فتلك الفرضياتُ نقاطُ ارتكازٍ لا بدّ منها لتطوّر المعرفة المتصلة بالألسنة ومستخدميها. ويمكننا تصوّر كلّيةٍ (un universal)[١٢] تكون بمثابة فرضية قائمة على معرفة عملية بعدد من الوقائع (ولهذا استخدمنا تعبيراً مثل الفرضيات التطبيقية، وهو تعبيرٌ لا تناقض فيه)، لكنها لا تكتفي بجمع الوقائع وحسب بل تدخل ضمن جملة العلاقات

---

(١٢) نقترح هنا، ومقابل صيغة الجمع، هذه الصيغة المفردة التي استخدمت في ما مضى وتندرج ضمن التشكيل المعروف في اللغة الفرنسية ‎-al/-aux‎.

المتبادلة بين خواص الألسنة. ومن المستحسن إخضاع هذه الفرضيات للمراقبة وذلك عن طريق التحقّق من صلاحيتها أمام مجموعة أكبر من الوقائع. كما يجب الحرص على تنويع المصادر لكي لا نعزو إلى خواصّ كليّة وقائعَ متماثلةً يمكن تفسيرها بأصل مشترك (قرابة وراثية) أو بعلاقات مستمرّة تعود إلى تجاور جغرافي (قرابة مكانية).

لا يتعلّق الأمر هنا بابتداع كلّيات بشكل ماقبلي، ولا بالاكتفاء بمجرّد استنباطات من وقائع مجمّعة، إذ تبقى هذه الوقائع عَرَضية. كما لا تستوفي المادّةُ اللسانية المستعملة بالضرورة كافّةَ الخواصّ التي يربطها المنظور الكلّياتيّ بالألسنة بوصفها مادّةً للدراسة النظرية. بل يجب الإقرار بعدم القدرة على التعامل إلاّ مع الوقائع المتوافرة بين أيدينا حصراً. وبذلك يكون ما نتوصّل إليه عبارةً عن توجّهات لا قوانين، حتى وإن تكلّمنا عن قوانين لتسهيل احتمال إبطالها باستعمال صيَغ أكثر دقّةً وصرامة. كما تقدّم الوقائع في معظم الأحيان أمثلة مضادّةً للفرضيات التي انطلقنا منها. فبفضل دراسة هذه الأمثلة كما هي، وشرط أن يكون عددُها كافياً بطبيعة الحال لكي توحي بشيء، نستطيع التقدّم في محاولة توضيح بعض غموض الألسنة بوصفها ظواهر خاصّةً بالجنس البشريّ. وهناك نوعٌ مميّزٌ من الفرضيات يقترح **توجّهات تضمينية** على شاكلة أ ≡ ← ب أي: «إذا امتلك لسان ما السمة أ، فهو يمتلك أيضاً على الأرجح السمة ب» التي يشير الإطار النظريّ والنتائج التجريبية المتوافرة حتى الآن إلى أنها متضمّنة في أ. إنّ التحقّق من مثل هذه التوجّهات يفتح مجالاً واسعاً أمام البحث.

لكن لا بدّ قبل الولوج في هذا المجال من تحديد أُطُره، مما يستدعي هنا إشارة تقنية. **ففي الألسنة مشكلات تتطلّب حلاً ويمكن اختزالها جميعاً في واحدة: ربط المعاني بالأصوات**. إلاّ أن الألسنة لا تُشكّل أصواتاً اعتباطية ولا تُنتِج معاني اعتباطية، ولا تربط المعاني

بالأصوات بصورة عشوائية. فهناك ضغوط فيزيولوجية تتحكّم في اختيار الأصوات وتعود إلى جهاز النطق المنتج لها وإلى الأذن التي تسمعها. زد على ذلك أن كل لسان لا يحتفظ، من جملة الأصوات القابلة للنطق، بالمادة ذاتها. إذ يتميّز كل واحد بعدد الصويتات (الوحدات الصوتية الصغرى) وطبيعتها، وبنماذج التوليفات الممكنة بينها: ففي الفرنسية يوجد التعارض بين p وb، وفي الصينية والدانمركية بين p وph، وفي اللغة الهندية بين p وph وb وbh. كما لا توجد في الفرنسية كلمة تبدأ بـ -tp بينما توجد مثل هذه الكلمة في لغة البالو le palau (في جزر ميكرونيزيا). ويدرس علمُ الأصوات الوظيفيّ أنظمة الأصوات المميّزة للألفاظ وتراكيب هذه الأصوات في السلسلة الكلامية.

أما ما يطلق عليه اسم الدلالة (المدلول) فيرتبط بالأسلوب الذي يعتمده كل لسان في بناء شبكة العلاقات بالنسبة إلى الأشياء الخارجية، أي إلى المسند إليه الذي يُضافُ، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء المعنى، إلى العلاقة بين المدلول والدال (انظر الفصل الخامس، ص ١٣٠ وما بعدها). إنّ الألفاظ، أو أجزاء الألفاظ في ما يتعلّق بتلك القابلة للانقسام بشكل مباشر، هي نتاج هذا البناء. ويشكّل مجموع هذه الألفاظ معجم مفردات اللسان. وليست ألفاظُ المعجم مجرد فهرس لا تمايز فيه ولا تغيير. إذ تقود الضغوطات التي تخضع لها الألفاظُ في الجُمل المستعملة فيها، وعلى درجات متفاوتة بحسب اللسان، إلى تحديدها في فئات كالأسماء والأفعال... إلخ، قادرة على الاضطلاع ببعض العلاقات بصورة منتظمة. وتعتبر دراسة هذه الفئات (أجزاء الخطاب) وهذه العلاقات مجال علم النحو. لكن غالباً ما يترافق تمايز الألفاظ في أنماط مع سمات شكلية تحدّد بعضها مقابل البعض الآخر. ويُطلَقُ على دراسة هذه السمات اسم علم الصرف، وهو علمٌ تتفاوت درجةُ تطوّره من لسان لآخر وتُحدّدُ المجالاتُ الأربعة، التي يحدّدها علمُ الأصوات الوظيفيّ ومعجم مفردات اللسان والنحو

والصرف، إطار تعيين السمات الكلّية.

وعلى اعتبار أن التنوّع ليس كثرة فوضوية، وأن الألسنة لا يمكن أن تنتمي إلى أي نموذج عشوائي قد يحلو للمرء تخيّله، فإن الشكل الذي تتخذُه هذه السماتُ هو شكل خواص خاضعة لتغيّرات محصورة ضمن حدود معيّنة. وهي تغيّرات يمكن التكهّن بها وليست اعتباطية، لأن الضغوط الخارجية المتصلة بتاريخ المجتمعات، وإن كانت عرضية، فإن ردّ فعل اللسان تجاه هذه الضغوط ليس عَرَضياً على الإطلاق. إنّ ما يتبدّى في عالم الألسنة، وعلى الرغم من تنوعه الشديد، هو هذا الضبط للاختلاف. إذ توجد في كل لسان علاقة تربط بعض الوظائف ببعض البنى التي تضطلع بها. وتشكّل هذه البنى، على الرغم من ظاهرها البالغ التنوّع، مجالاً في التفاوت لا يتّسم باللامحدودية.

تمايز الأنماط على خلفية الكلّي

لهذا السبب يُعتبر البحثُ عن كلّيات الألسنة أساس عمل التصنيف الذي يقسّم هذه الأخيرة إلى أنواع فتتبدّى أهميتُها واضحة جلية. «ترتقي اللسانياتُ من خلال التصنيف لترتفع إلى وجهات نظر كليّة تماماً فتصبح علماً»(١٣). قد نظنّ أنهما على طرفيّ نقيض لأن الأولى تهتمّ بالتكرارات والثانية بالتنوّعات. إلاّ أن تنوّع الأنماط يظهرُ على خلفية من المميّزات العامة والمبادئ المجرّدة. يمضي نظام التباين المطّرد، ضمن الإطار الذي ترسمه المجالاتُ الأربعةُ التي حدّدناها، من النحو إلى الصرف مروراً بعلم الأصوات الوظيفيّ والمعجم.

تُعتبر الجملةُ وحدةً مهمّةً في النحو (إلاّ أنها ليست الوحيدة:

---

(١٣) انظر: L. Hjelmslev, *Le langage* (1963), Paris, Ed. De Minuit, 1966, p. 129.

انظر الفصل التاسع). وتنتظم الجملةُ التامّة وفق مركز، يدعى مُسنَداً، ومحيط. ومثال على ذلك هذه الجملة الفرنسية البسيطة sa sœur est endormie (أخته نائمة) التي يمكن تحليلها إلى مسند est endormie ومحيط غير مسند sa sœur. إلاّ أن الألسنة تبدي، انطلاقاً من هذا الحدّ الأدنى من شروط القول، تنوّعاً كبيراً في درجة تخصّص بعض الكلمات في هذه الوظيفة أو تلك، أو في تلك التي تتحدّد من خلال العلاقة بكلٍ منهما. ولا تتوزّع مرتبةُ الأسماء بشكل متساوٍ: فهناك ألسنة لا توجد فيها نعوت، وألسنة عديدة أخرى فيها وحدات دلالية صغرى تصنيفية (انظر مثال اللغة الصينية المذكور أعلاه في الصفحة ٦٤)، وأخرى فيها أسماء خاصة للدلالة على القرابة تختلف وظيفتها النحوية عن تلك التي للأسماء العادية. كما تختلف بنى الجمل أيضاً[١٤] حين يتعلّق الأمر بعنصريّ الفاعل والمفعول به: فهناك ألسنة ترجّحُ الإشارة إلى الفاعل في الجملة الفعلية وألسنة ترجّحُ الإشارة إلى المفعول به في الجملة الفعلية، ولغات تمزج بين الحالتين (انظر الفصل العاشر، ص ٣٢٤). وهناك نمط رابع لا يُدخِلُ، حتى في أبسط بنية للجملة، فاعلاً ومفعولاً به يؤثر أحدهما في الآخر وإنما عنصراً وحيداً مع أفعال تعني courir (رَكَضَ) وtomber (سَقَطَ) وtravailler (عَمِلَ)... إلخ ويمكن أن يحدِّدَ هذا العنصر بوحدتين دلاليتين صغريين مختلفتين أو يُصَرِّفَ في حالتين متمايزتين بحسب طريقة قيامه بالفعل بصورة إرادية إلى حدٍّ ما أو واعية إلى حدٍّ ما. تلك هي الحال في لغة الغواراني le guarani (في باراغواي) ولغة الداكوتا dakota (في أوكلاهوما)... إلخ.

تستطيع كافّةُ الألسنة تحديد ظروف الفعل بالإضافة إلى المشاركين فيه. إلاّ أنّ أشكال هذا التحديد تختلف هنا أيضاً. لنأخذ مثالاً واحداً على ذلك يتعلّق بالأداة أو الطريقة: يقال في الفرنسية

(١٤) قمنا بدراسة هذه الوقائع بالتفصيل في كتابنا: C. Hagège, *La structure des langues*, Paris, P.U.F., coll. «Que sais-je?», 1982, p. 39-40.

il coupe l'herbe avec un couteau (يقطع العشبَ بسكّين) بينما لا تستعملُ لغةُ البولار le poular (في السنغال) لأداء معنى avec (بـ أو مع) كلمة مستقلّة بل لاصقة تُلحَق بالفعل تفيدُ معنى المسند: -tay-ir ta paaka hudo-ka (يقطع ـ أداة ـ الحاضر سكين ـ عشب ـ وحدة دلالية صغرى تصنيفية).

يمكن في أي لسان تحديد لفظ بمساعدة آخر، كما في الفرنسية عند استخدام لفظ أداة الوصل de في جملة le père de l'enfant (والد الطفل)، غير أن استعمال أداة الوصل ليس الحل الوحيد إطلاقاً. فبعض الألسنة تفصل الطرفين ويكون نظام التتابع الثابت، معرِّف به ـ معرِّف أو معرِّف ـ معرَّف به وفق الحالة، هو الذي يشير إلى معنى هذه العلاقة. وتستعمل الألسنة التصريفية حالة الإضافة (كما في اللاتينية) أو حالة أخرى تتحكّم فيها أداة من أدوات الوصل (مثل von في اللغة الألمانية). كما نقع على أنماط أخرى من البنى المحدِّدة لمثل هذه العلاقة: إضافة أداة تعريف للمعرِّف تكون لاحقة مع تغيير محتمل في المعرَّف به (كما في العربية والعبرية)، أو تغيير نبرة الصوت (كما في لغة الفاتالوكو fataluku في جزيرة تيمور) أو النغمة (انظر الفصل الخامس، ص ١٥١) كما في لغات البانتو (bantous) في جنوب غرب الكاميرون، أو تغيير المعرِّف (كما في اللغات السلتية كالبروتونية والإيرلندية... إلخ وفي لغة الغيلياك (guiliak) في سيبيريا الشرقية، وجميعها لهجات تتغيّر فيها الصوامت البدئية، أو استعمال أداة مساعدة تعريفية مثل celui (ou celle, ceux, celles) de تتبع المعرَّف به (كما في لغة الهاوسا (haoussa) في نيجيريا والتشامالان (tchamalin) في القوقاز واللغتين البربرية والهندية)، أو استعمال ضمير الملكية بعد المعرِّف كما في الهنغارية -l'enfant père» «son (الطفل والد ـ ه) والبالو le palau الميكرونيزية de père-de lui» «l'enfant (والد ـ ه هو الطفل).

وهناك حالة تتصل بتلك الأخيرة هي حالة المِلْكية التي تُعَبِّرُ

عنها جملة كاملة (لا أدوات التعريف وحدها التي ليست سوى جزء من الجملة). إذ تعبّر كافة الألسنة المعروفة عن العلاقة بين المالك والمملوك، فهي كليّة. إلاّ أنّ بنيةَ الجمل المعبّرة عنها تشهد تنوّعاً كبيراً. فإذا كان لدينا المالك س (X) والمملوك ع (Y) فقد تكون الصيغة[١٥] صيغة تساوٍ أي «X est Y-possesseur» (س هو ع ـ مالك، أي س يملك ع) كما في لغة الكيتشوا ketchoua (في البيرو وبوليفيا)، أو صيغة إسنادية كما في اللغات الأسترالية التي تستعمل البنية التالية «X est Y-ifié»، أو وجودية كما في لغة الجاكالتيك jacaltec (في غواتيمالا) حيث يقولون «Y de X existe» (ع لـ س يوجد)، أو حالية كما في الروسية واللغات السامية ولغات الكوشيتيك couchitiques (في شرق إفريقيا) حيث الصيغة «Y est à X» (pour, chez, dans, avec) (ع لـ (من أجل، عند، في، مع) س)، أو كما في لغات إفريقيا الوسطى حيث الصيغة السابقة مبنية بصورة عكسية «X avec Y» (س مع ع)، أو أخيراً متعدّية فيها الفعل (avoir) (فعل الملكية) كما في لغات الرومان (والفرنسية منها) واللغات الجرمانية وأهمّ اللغات السلافية ما عدا الروسية وجميع اللغات التي يرتبط فيها هذا الفعلُ في أصله بالكلمتين اللتين تعنيان «tenir» (أمسك) و«main» (يد) (كما في لهجات شمال غرب القوقاز على سبيل المثال).

وهناك أخيراً إجراء تكراري نموذجي في النحو هو ترابط الجمل البسيطة مع جمل معقّدة تابعة لها، وهو أيضاً من الكلّيات[١٦]، إلاّ أن هناك اختلافاً في التطبيق. إذ تثيرُ الجملُ التابعة المسمّاة بـ الموصولة، العديد من المشكلات التقنية، وهي منذ زمن

(١٥) الأساس الذي نعتمده هنا هو الأنماط الدلالية التي حدّدناها في الفصل التاسع، ص ٢٨٢، ضمن إطار نظرية وجهات النظر الثلاث.

(١٦) من هنا يأتي ارتسامه في الشيفرة الوراثية، وفق النظريات الفطرية (التي ترى أن إشكالية الكليات مرتبطة بإشكالية الفطري). انظر ص ٢٩ ـ ٣٧.

بعيد موضوع خلاف علميّ بين النحويين مما يجعلها من بين أفضل الموضوعات في السعي الكلّياتي(١٧). نلاحظ، إذا ما اقتصرنا على الجمل التابعة غير الموصولة، أن العديد من الألسنة يشيرُ إلى علاقة هرمية نحوية عن طريق نغم الصوت وحده. إذ يفهم الناطقون باللسان، ومن دون الحاجة إلى أدوات الوصل، أنه يجب فهم سلسلة الكلمات على أنها جزء من جملة تعبّر عن مفعول، أي عن ظرف زمان أو علّةٍ أو افتراض أو غاية... إلخ كما لو كنا نستخدم الأدوات «que», «lorsque», «parce que», «si»، أو «pour que». والحقيقة أن وجهة الصوت، في غياب حدّ الجملة التامة المستقلّة الخاصّ، تدلّ على أن الأمر يتعلّق بجملة غير مستقلّة. ولقد تمّت ملاحظةُ الأمر نفسه على مستوى اللغة المحكيّة في العديد من الألسنة الغربية وأيضاً، على ما يبدو، في تلك التي تستعمل على مستواها الكتابيّ أو الرسميّ أدوات وصل كتلك التي ذكرناها أو صيغة تابعية خاصّة (subjonctif, conjonctif) أو شكلاً محدّداً من الأسماء الموصولة أو نمطاً (مثل المصدر اللاتينيّ) في الجملة التابعة لفعل تقريري. إذ نجد في الفرنسية المحكيّة أن عبارة «il faisait un seul pas, il se faisait tuer» (خطوة واحدة ويقتل) لها المعنى نفسه - مع أن فيها طابعاً نغمياً صرفاً للعلاقة الافتراضية - الذي لعبارة هي أقرب إلى الأسلوب المكتوب، وتظهر هذه العلاقة فيها بوصل خاص وهي: s'il avait fait un seul pas, il se serait fait tuer. نشير أخيراً إلى أنه عند استخدام الوصل فإن موقعه نفسه ليس واحداً في جميع اللغات. إذ يقع الوصل في معظم الأحيان بين الجملتين، إلاّ أن الأمر ليس كذلك في كل اللغات: ففي لغة الباسك (basque) لمنطقة ليبور (Labourd) (جنوب غرب فرنسا المجاورة لإسبانيا) يستعمل مقابل العبارة الفرنسية je dis qu'il fait cela بنية هي -erran/dut/au/iten/due

(١٧) انظر التفاصيل في: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 60-56.

la[١٨] (وتعني حرفياً: dis/je le/cela/fait/il l'a-que) فأداة الوصل (la) لا تظهر بين الجملتين وإنما كلاحقة بالفعل التابع. والأمر نفسه في لغات أخرى كلغة الغواراني (في الباراغواي).

يمكننا الاكتفاء هنا بهذه السمات. فهي تُظهر جميعاً أن الألسنة، وعلى أساس مشترك من تنظيم العلاقات التي تعبّر تقريباً عن نفس المحتويات الكلّية، تختلف في ما يتصل بالبنى التي تمثّلها.

والاختلاف أكبر في علم الأصوات الوظيفيّ. إذ تفرضُ المحدوديةُ المكانية والوظيفية لأعضاء النطق والسمع حدوداً كلّية لاحتمالات التنوّع في أنظمة الصوت. فالقناة الصوتية ـ السمعية، وهي الحيّز الصوتيّ الذي يمرّ عبره إنتاجُ المعنى في التواصل الشفهيّ، هي في الحقيقة إحدى السمات المحدّدة للجنس. وتختلف الأنظمةُ خارج هذه القاعدة المشتركة. ولا يعدو تفوّق عدد الأحرف الصامتة على الصائتة كونه توجّهاً قوياً لا قانوناً: ففي لغة الهاواي عشرة صوائت مقابل ثمانية صوامت وفي اللغات البولينيزية الأخرى نسب قريبة منها. وهناك تنوّع أيضاً داخل الأنظمة الفرعية: إذ لدى العديد من الألسنة الصوامت الثلاثة المتمفصلة على النقاط الثلاث المتساوية البعد، أي على الشفتين (الأحرف الشفوية مثل p)، والأسنان (الأحرف السنّية أو النطقية مثل t)، وسقف الحلق (الأحرف الحلقية أو اللهوية مثل k). غير أن بعض الألسنة لا يوجد فيها إلاّ صامتان هما p وt في اللغة التاهيتية، وp وk في الهاوايية[١٩]. ويغيبُ الصامتُ، كوحدة صوتية صغرى أو صويت، في لغات عديدة مثل البالو، والعربية التي فيها مقابله الصوتي b (ب). ويوجد التعارضُ بين الصوامت المهموسة والصوامت

(١٨) انظر: G. N'Diaye, *Structure du dialecte basque de Maya*, La Haye-Paris, Mouton, 1970, p. 219.

(١٩) انظر: A.G. Haudricourt, «Richesse en phonèmes et richesse en locuteurs», *L'Homme*, I, 1, 1961, p. 5-10.

المجهورة، وهو من سمات الفرنسية (p/b, f/v, t/d, s/z....)، في حوالى ٣٧٪ من الألسنة المعروفة. وهناك أيضاً صوامت مهتوتة وصوامت مزمارية (أي تلفظ مع إغلاق ومن ثم فتح فم القصبة المزمارية قبل أو بعد النطق بها)... إلخ كما تُتيحُ التوليفاتُ الممكنةُ بين هذه الأنماط تنوّعاً كبيراً. يضاف إلى ذلك، أسلوبُ توزّع الصوامت الأنفية (وأكثرها شيوعاً في الفرنسية m وn) والرطبة (مثل l وr وهي أكثرها انتشاراً).

تقدم الأنظمة الفرعية للأحرف الصائتة وفرة ملحوظة. إذ تضاف إلى الوحدات الثلاث الأساسية i u a، وهي على التسلسل الأكثر حبساً في مقدّمة سقف الحلق ومؤخّرته والأكثر انفتاحاً، أصناف مختلفة وسيطة من التلفّظ بدءاً من الأحرف الممدودة التي تتسم بالطول أو بالمضاعفة الصوتية (كما في الألمانية حيث الحرف القصير ī في كلمة bītten "رجا" بينما هو ممدود في كلمة bīeten "قدّم") وانتهاء بالأنفية، كما في الأحرف الصوتية الفرنسية (التي تُكتب مع حرف n- في نهايتها) التي تعطي على سبيل المثال ain, on, an. فالفرنسية هي من تلك الألسنة المعروفة التي فيها صوائت أنفية يصعب النطق بها عند الكبار البالغين والناطقين بالألسنة الخالية منها وهي الأكثر عدداً. زد على ذلك أنه قد يكون للصوائت حركات يكفي موقعُها، كما في العديد من اللغات (الإسبانية والإنجليزية والروسية والألمانية والعبرية الإسرائيلية... إلخ)، لتمييز كلمات متطابقة من دونها. كما تحمل الصوائت نغمات لها دور تمييزيّ هي الأخرى (انظر الفصل الخامس، ص ١٥١ وما بعدها)، كما في معظم اللغات الإفريقية وحوالى ربع لغات آسيا وأميركا الشمالية و١٥٪ من لغات أوقيانوسيا و١٤٪ من لغات أميركا الجنوبية.

يضاف إلى هذا التنوّع في الأنظمة والأنظمة الفرعية للأصوات تنوّعٌ في التوليفات التي تشكّل الكلمات. فالاختلافات شديدة بين الألسنة في ما يتصل بمجموعات الصوامت والصوائت التي يمكن أن

توجد في كلٍّ من المواقع الثلاثة البدئية والوسطى والأخيرة، وتختلف بالتالي في أنماط المقاطع المعتمدة. ويمكننا مع ذلك طرح بعض الكلّيات التضمينية في ما يختصّ ببعض المنطوقات واجتماعها معاً، الحبسية أو الانفجارية والاحتكاكية والرطبة. فالأحرف الحبسية أو الانفجارية صوامت تُنطق مع إغلاق الجوف (الفم) يتبعه فتحه مع انفجار بسيط عند خروج الهواء: p, t, k, b, d, g . . . إلخ وتُنطق الاحتكاكية باحتكاك الهواء عبر ممرٍّ ضيّق لأنه غير مغلق تماماً: f, v, s, z . . . إلخ فإذا ما تقبّلَ لسان ما مجموعات مؤلفة من حرفين حبسيين أو حرفين احتكاكيين فذلك يتضمّن احتوائه على توليفات حرف حبسيّ مع حرف احتكاكيّ. ومن جهة أخرى، إذا جمع لسان ما، على الأقل في إحدى مجموعات الصوامت الموجودة فيه، حرفاً حبسياً أو احتكاكياً وحرفاً أنفياً فلا بدّ أنه يسمح على الأقل بتوليفة حرف حبسيّ أو احتكاكيّ مع حرف رطب. ونجد في الفرنسية، مع أنها أقل غنى من الألمانية في المجموعات الحبسية والاحتكاكية أو الحبسية ـ الاحتكاكية، أمثلة منها: كلمة aptitude (حرفان حبسيان p + t) وكلمة asphodèle (حرفان احتكاكيان s + f) وكلمة aphteuse (حرف احتكاكيّ f + حرف حبسيّ t)، أو مثل كلمة jasmin (حرف احتكاكيّ s + حرف أنفيّ m) وكلمة frapper (حرف احتكاكيّ f + حرف رطب r). ولقد تمّ التحقّق من التضمين على نطاق واسع في ألسنة أخرى مثل البنغالية (في الهند) والبربرية والبلغارية والكمبودية، فالمتضمّنُ موجودٌ فيها جميعاً كما تعرف المتضمِّن أيضاً.

إنّ الاختلافات الكمّية، وبالتالي البنائية، في معجم المفردات موجودة بين لسان وآخر. إلا أنها توجد أيضاً داخل اللسان الواحد بين فرد وآخر أو بين عدد من الأفراد. إذ يستخدم أحدهم في معظم الأحيان، على سبيل المثال، قائمة من ألف ومائتي كلمة بينما يستعمل آخرُ قائمة من ألفي كلمة وثالث من ألفين وخمسمائة كلمة. وتتجاوز الألسنة هذا الاختلال في التوازن، الذي قد يقود إلى نسب ثلاث لغات

مختلفة إلى ثلاثة أفراد مع أنهم جميعاً "متساوون" في نطق الفرنسية، وهي لا تُقيمُ الحدود في الأماكن نفسها مع أن المعطيات الطبيعية متطابقة. وهي تقيم تصنيفات مختلفة في عددها ومحتواها. فالكلمات التي تعبّر عن الألوان (نجد خمسة ألوان في هذا اللسان وثلاثة في ذاك)، وكذلك أسماء القرابة، هي مثال تقليديّ على هذا: فكلمة kardeş التركية ليس لها امتداد كلمة frère (أخ) أو كلمة sœur (أخت) لأنها تعني أخ أو أخت. أما الأغراض الثقافية فتتغيّر بحسب البيئة وتتغيّر معها جرود أسمائها. فمقابل الكلمتين الفرنسيتين saumon (سمك السلمون) وrenne (حيوان الرنّة) غير المتميّزة، تجد ما يزيد عن عشرة أسماء متمايزة عند الكوموكس (les Comox)، وهم صيادو سمك جزيرة فانكوفر (Vancouver)، وعند اللابون (les Lapons) في فنلندا. يعلم الجميع، أخيراً، أن معجم مفردات مفاهيم مثل liberté (حرية) وconscience (وعي) وhonneur (شرف)، التي نسجتها المعتقدات والمجتمعات كلٌ على طريقته، يزيد من عدد الأشراك أمام الترجمة.

لا يخاف الجميع من هذه الصعوبات. فهناك من حاول، منذ القرن السابع عشر، على الأقل، في الغرب، جمع عدد متناهٍ من الثوابت الدلالية من كافة معاجم لغات العالم. فالمتغيّر من لغة إلى أخرى هو أنماط التوليفات وحسب. ولا تعدو مفردات كل لغة كونها مجرّد مجموعة ممكنة من التوليفات. ويكفي، للتأكّد من مشروعية مثل هذا الإجراء، عدم التشدّد وحيازة عدد من الأمثلة المنتقاة بعناية من عدد محدود من اللغات. إلا أن الوقائع أقل بساطة من ذلك. فهناك، بسبب تنوّع الحاجات والمواقف، قدرة على الإبداع عند الإنسان المتكلم وتجديد مستمر في المعاني. ويكفي ذلك لإنكار الثوابت التي تفرضها النظرة التجزيئية بصورة مسبقة. زد على ذلك أن العالم الخارج عن الألسنة ما فتئ يتغيّر. فحتى التحليل التفكيكي

للعناصر (أي التحليل إلى سمات دلالية صغرى حاملة للمعنى) "بمثل بداهة" تحليل كلمة "أب" إلى "الذّكَر من الوالدَين" في أي لسان قد تدحضه تلك العملية الجراحية التي تُمارَسُ اليوم والتي أصبح من الممكن على إثرها تغيير الجنس: إذ يكون الرجل، الذي حوّلت هذه العمليةُ جنسَه، بعد أن كان قد خلّف ولداً، أباً لكنه أب مؤنث[٢٠].

علاوة على ذلك، ما الذي يمكن أن يُعْلمنا به حول المعنى - والمعنى خاصية أساسية - مثل هذا المنهج الدائري؟ إن اعتماد الكلمات لتمثّل المتغيرات الدلالية الصغرى التي يمكن من خلالها تحليل معجم مفردات أية لغة، يعني الإبقاء على مشكلة تفكيك هذه الكلمات نفسها من دون أي حل. ويمكننا بالطبع الاجتهاد في التأكيد على أن هذه الكلمات هي مجرّدُ رموز مجرّدة، معالم بدائية لميتالسان ووحدات منهجية، لا كلمات للسان حقيقي. غير أنه لا يمكن تجنّب الإشكال الذي يتأتى عن أمر محتّم مفاده أن: **اللسانيات هي العلم الوحيد حالياً الذي يتوافق فيه موضوعٌ هذا العلم وخطابه حوله.**

أما ما يتعلّق بالتأكيدات الكليّة التي تتضمّن، هي الأخرى، التحليل إلى سمات دلالية صغرى غير متغيّرة، فهي ليست أكثر رسوخاً. يرى اثنان من بين الأكثر شهرة أن على أسماء الأعلام أن «تُطلَق على أشياء تستوفي شرط التجاور في المكان وفي الزمان»، ومن جهة أخرى، أن «المصنوعات تحدّدُها شروطُ الغاية والحاجة والوظيفة الخاصة بالإنسان، ولا تتحدّد بخواصّها الفيزيائية وحسب»[٢١]. يرجع هذا القول الثاني أقلّه إلى أرسطو[٢٢]. ويستعيد ن. شومسكي هذه الفكرة ويؤيّدها كما يستعيد القول الأوّل الذي

---

(٢٠) انظر: G. Sampson, *Making Sense*, op. cit., p. 63-65. وقد يفضّل البعض الحديث عن أب مخصيّ.

(٢١) راجع: N. Chomsky, *Aspects of the Theory of Syntax*, op. cit., p. 29

(٢٢) *De anima* (في الروح)، 403 b، حيث يعطي أرسطو كمثال على ما يذهب إليه كلمة oïkos (بيت).

يأخذه عن ب. راسل (B. Russell)[٢٣]. ويصرّح شومسكي، على الرغم من تصحيحه للقول الأول بذكر اسم الولايات المتحدة الذي يخرق شرط التجاور المكاني ـ الزماني[٢٤]، أن لا سبب منطقياً يبرّر غياب مثل هذه الكلمات عن الألسنة[٢٥]، وأن الحالات التي تثبت هذا التأكيد تقودنا إلى اعتبار هذا الغياب خاصية فطرية. غير أنه لا يكفي غيابُ سمة الضرورة المنطقية عن خاصية ما لتُعتبر فطرية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنّ التأكيد الثاني تدحضه مصطلحات مثل (hardware) في الإنجليزية ويعني جملة التجهيزات المعدنية لآلات مختلفة كالحواسيب: إذ تشير الكلمة إلى سلسلة من الأغراض المصنوعة التي تُحيلُ سماتُها إلى خواصّ فيزيائية لا إلى وظائفها، وهي شديدة التنوّع.

تقودُ صعوبةُ وضع كلّيات معجمية إلى استخدام معايير كلية كما في النحو. وتتشكّل مثلُ تلك المعايير مما يمكن تسميته بالسلالم التدرّجية، وهي تنوّعات منتظمة تعطي للمقارنة بين الألسنة قاعدة مشتركة. وسنعاين هنا خمسة من هذه المعايير، أي السلالم التالية: الامتداد المتّصل بالترادف، والامتداد المتّصل بتعدّد المعنى، والاعتباطية، ودقّة التصنيف، وأخيراً امتداد الأصناف الإلزامية.

تعتمد معاجمُ اللغات بصورة متفاوتة على الترادف، سواء أكانت المترادفات من الطبقة نفسها أم كانت تختلف في المستوى الأسلوبيّ والظروف التي يُستعَمل فيها كلٌّ منها. أما تعدّد المعنى

---

(٢٣) راجع: *An Inquiry into Meaning and Truth*, London, Allen & Unwin, 1940, p. 33.

(٢٤) تفصل ألاسكا وهاواي عن باقي البلاد، وهي ولايات أميركية، أراضٍ شاسعة كندية وبقعة واسعة من البحر (على الرغم من الوضع الحالي فإننا لا نجد أي كتاب مدرسي يظهر المحيط الهادئ كبحيرة داخلية). ويمكننا أن نضيف إلى هذا المثال كلمات مثل constellation (مجرّة) وتعني بالفرنسية وبالإنكليزية مجموعة متصلة من النجوم، أو كلمة rouage (تروس) بالفرنسية وتعني جملة الدواليب التي تدخل في آلية ما (كالساعة على سبيل المثال).

(٢٥) N. Chomsky, *Ibid.*, p. 201, n. 15

بالنسبة إلى الكلمة الواحدة، فبعض الألسنة يتوسّع في ذلك أكثر من غيره. كحالة الألسنة التي تستعمل أسماء أجزاء الجسم لتشكيل قرائن العلاقات المكانية ـ الزمانية، وهي لا تلغي استخدام أسماء الذات التي أنتجتها:

Visage → devant, ventre → dans, dos → derriere, etc.

وجه ← أمام، بطن ← في، ظهر ← خلف... إلخ

(وهي حالة شائعة في إفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا الوسطى، وتوجد على الأغلب في كافة أنحاء العالم، وإنما في عصور تاريخية متفاوتة، بينما زالَ تداولُ أسماء الذات التي تشكّلت منها تلك القرائن).

تتيح بعضُ الألسنة فرصاً أكبر من غيرها لتحليل الكلمات المركّبة إلى عناصر بسيطة، إذ يحتوي معجمُها على درجة أقلّ من الاعتباطية. ففي مجموعة الأفعال الألمانية التالية aufnehmen, abnehmen, mitnehmen نجد أن المعاني مستنبطة من إضافة معنى ما قبل الفعل إلى معنى الفعل الذي مصدره nehmen (أَخَذَ)، فهي بالتالي أقلّ اعتباطية من مجموعة الأفعال الفرنسية التي تقابلها: relever (رَفَعَ)، ôter (نَزَعَ)، emporter (حَمَلَ)، والتي لا يمكن تحليلها جميعاً بذات الوضوح. كما يمكننا، وفق المبدأ نفسه، مقارنة المجموعة التالية في اللغة الاستونية kirjandus, kirjanik, kirjastaja بمقابلها بالفرنسية literature (أدب)، écrivain (كاتب)، éditeur (ناشر)، وهي غير شفافة نظراً لغياب الجذر المشترك الموجود في الاستونية من خلال البادئة -kir. كما تكثر في بعض الألسنة المركّباتُ الوصفية ذات المعنى القابل للاستنباط انطلاقاً من عناصر التركيب، مما يعكس "فقراً" في المفردات بسبب تحفيزها العالي. تلك هي حالُ اللغات الإفريقية والأوقيانوسية والتيبيتية ـ البورمانية... إلخ حيث يقال للجمجمة "عظم الرأس" وللغبار "طحين الأرض" وللكاحل "عين القدم" وللشارب "شعر الفم"... إلخ.

يتمتّع لسان ما بمفردات تصنّف الأشياء، وهي تكثر أو تقلّ بحسب نموذج العلاقة التي تنشأ مع العالم المحيط. ففي ألسنة المجتمعات الصناعية يخصّ المعجم بمجموعات فرعية تقنية وبيولوجية وصناعية متنوّعة لا تنفكّ تتطوّر وتتسع. إذ تمدّ بعضُ المجالات اللسان، وبصورة كليّة، بألفاظ تعيينية وافرة إذا ما قابلَتْ هذه المجالات نشاطات تعريفية أو محمّلة برمزية ثقافية. كذلك هي الحال في أنماط أخرى من المجتمعات كما سبق ولاحظنا في موضوع الأسماء اللابونية (lapons) لحيوان الرنّة وأسماء سمك السلمون في لغة الكوموكس. وقد يحدث أن تغيبَ المصطلحاتُ الشمولية الدلالة، أي المصطلحات العامة التي يتم عبرها تكاثر الألفاظ المحددة(*). ولقد أوحت هذه الظاهرةُ أحياناً، مع أنها ليست حكراً على المجتمعات غير الصناعية، ببعض الاستنتاجات المتسرّعة ذات الطابع العنصريّ حول "الذهنية البدائية" غير المؤهلة للسمو إلى درجة التجريد التعميميّ. إلاّ أن القاعدة الكليّة والمنطقية تماماً هي أن الألسنة تطلق التسميات، بصورة أولوية، على ما هو مترسّخ في حاجات الحياة اليومية التي تختلف بشكل كبير من مجتمع لآخر. يضاف إلى ذلك أن السهولة التي يكتسب فيها سكانُ الأدغال، وألسنتهم ذاتُ خصوصية معجمية محدّدة، ألسنة ذات مصطلحات شمولية من شأنها أن تدحض التعميمات الخاطئة حول عقلية الشعوب.

وأخيراً، فإن فئات مثل النوع (مذكّر، مؤنّث، محايد، عاقل، جماد، . . إلخ) والعدد (مفرد، مثنّى، جمع، . . إلخ) والصنف (فيزيائي، وظيفي، . . إلخ) والموقع ضمن الحيز المكاني وغيرها، موجودة بدرجات متفاوتة بحسب اللسان. وقد لا تكون ظاهرة بصورة مباشرة إلا أنها تتبدّى من خلال توافق الكلمات فيما بينها. إذ لا

(*) على سبيل المثال تعتبر كلمة "حيوان" استعمالية الدلالة إذ يندرج تحتها العديد من الكلمات مثل: كلب، قط، ديك، حصان. . . إلخ (المترجم).

نقول في الفرنسية على سبيل المثال il feuilletait son gant (كان يتصفّح قفّازه) في الأحوال الأكثر شيوعاً، بسبب نمط الفعل ونمط المفعول اللذين يحيل إليهما هنا الفعلُ (feuilleter) والاسم (gant). ويمكننا اعتبار اختلاف التقسيمات إلى فئات لازمة، بحسب اللسان، كحالة خاصة في مبدأ عام يتبدّى فيه اهتمام واضح بالتصنيف: أي **توزيع المهام بين المعجم والقواعد**. فالمُلزم في بعضها يُناطُ بالمعجم في البعض الآخر[٢٦]. وتتدرج هذه التقسيماتُ المتباينة بطبيعة الحال ضمن لائحة أشراك الترجمة ومتعها.

والمجال الأخير في البحث عن الكلّيات هو مجال الصرْف أو المورفولوجيا، وهو مخيّب أكثر من غيره لأنه المجالُ الذي يؤتي أقلّ الثمار. ولعله أيضاً، وللسبب نفسه، المجال الذي نستخلص منه أكثر الدروس. فالصرف هو حقل الاختلاف الأكبر. إذ تتشابه الألسنة، مثلها في ذلك مثل الأنواع الحية، في الوظائف المنوطة بها والمكانة التي تشغلها بين البشر الذين يستخدمونها والعالم الذي تتحدّث عنه، لكن لا شيء يؤكّد تماثل أشكالها. ويكفي القبول، كضرورة أساسية، بحاجة تلك الألسنة إلى كلمات ذات معنى قابلة للتحليل إلى وحدات صوتية، فتلك الضرورة لا تتضمّن توحّد بنية هذه الكلمات تحت شكل وحيد. إذ لم يتمّ، في القرنين التاسع عشر والعشرين، ربط المقاربة التصنيفية بالبحث عن الكلّيات التي يجب أن تفترضها، كما نفعل هنا. فالتصنيف النمطيّ للألسنة الذي بدأه الأخوان ف. وأ. و.

(٢٦) قد تشترك القواعد والمعجم ببعض المهام في بعض الألسنة، بينما يتولى أحدهما، في ألسنة أخرى، الاضطلاع بمهمة تحديد المعاني. فبينما نجد الظرفين demain (غداً) وhier (أمس) يشتركان في الفرنسية مع الصيغ الفعلية في تحديد المستقبل والماضي، فإن اللغة الهندية le hindi لا تملك إلا ظرفاً واحداً ناقص التمييز هو Kõl ويعني غداً أو أمس بحسب الفعل إن كان في المستقبل أم في الماضي. والأمر نفسه في لغة الهورون le huron (وهي لغة من اللغات الهندية في أميركا الشمالية انقرضت اليوم). كما نجد حالة مماثلة في اللغة الفرنسية مع الظرف tout à l'heure، وتعني معاً "منذ قليل" و"بعد قليل".

شليغيل (F. & A.-W. Schlegel) (عامي ١٨٠٨ و١٨١٨)، وما يزال يستعمله اليوم العديدُ من اللسانيين ومن غيرهم، أصبح مشهوراً من خلال أبحاث و. فون هومبولت (W. von Humboldt) وف. بوب (F. Bopp) وأ. ـ ف. پوت (A.-F. Pott) وأ. شلايشر (A. Schleicher) وهـ. ستاينتال (H. Steinthal) وف. ميستيلي (F. Misteli) وف.ن. فينك (F.N. Finck) ور. دو لاغراسري (R. de La Grasserie) وإ. سابير (E. Sapir) التي تمتدّ بين الأعوام ١٨٣٣ و١٩٢١[٢٧]، حيث تقسّم الألسنةُ فيها إلى ألسنة إعرابية وألسنة لصقية وألسنة عزلية.

فالألسنةُ الإعرابية هي التي تتشكّل كلماتُها من توليفات الجذور واللواصق مع دمجها في تصريف الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء. إذ يقال في اللاتينية tempus (الزمن) لكن يقال temporis (عن الزمن)، وتقابل الفرنسية بين savons (نَعلَمُ) وsais (تَعلَمُ). والألسنة اللصقية هي التي تتشكّل كلماتُها من رصف الجذور بجانب اللواصق من دون مشكلات حدودية بينها: إذ يقابل des maisons (بيوت) في الفرنسية، كلمة ev-ler-in في التركية أي بيت ـ جمع ـ حالة الإضافة. أما الألسنة العزلية ففيها كلمات ثابتة غير قابلة للتحليل (مع أنها تعرف التركيب والاشتقاق) تتحدّدُ فيها العلاقاتُ بين الكلمات عن طريق موقعها. تلك هي الحال في اللغة الصينية الرسمية التقليدية mandarin حيث gěi تعني (أعطى) أو (إلى)، وyòng تعني (استعملَ) أو (بواسطة) بحسب الموقع داخل الجملة. كما تنزعُ كلماتُ الألسنة العزلية، على خلاف غيرها من أنماط الألسنة الخاصة، إلى أحادية المقطع. وفي الختام، أضافَ بعضُ المؤلّفين مثل پوت Pott، مستعيدين في ذلك الاقتراح الذي كان قد قدّمه الباحث الفرنسيّ ـ الأميركيّ پ. س. دو پونسو (P.S. Du Ponceau) عام ١٨١٩، نمطاً

---

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأعمال وحول أنماط الألسنة المذكورة بصورة سريعة هنا، راجع كتابنا السابق الذكر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 4-9.

رابعاً من الألسنة هو اللسان المتعدّد التركيب والذي تُمثّله بصورة جيّدة الألسنةُ الأميركية الهندية حيث يتركّبُ، على أساس جذر وحيد، عدد من اللواصق ذات المعنى الماديّ والقواعديّ على حدٍّ سواء، وبعملية تسمّى الإدماج بشكل خاص. وتكون النتيجةُ توافقاً شائعاً بين الكلمة والجملة.

يُدخِلُ هذا التصنيف النمطيّ، على الرغم من أساسه الصرفيّ، اعتبارات نحوية، وهو أمر سرعان ما يبدو واضحاً. وهو من جهة أخرى، وبسبب نزوعه النشوئي الضمنيّ، يضع الألسنة الإعرابية في قمة التصنيف مع أن التغيّرات دورية وأن الألسنة العزلية كالصينية كانت، على الأرجح، إعرابية في ما مضى. وهي أخيراً تدفع إلى الظنّ بأن كل لسان من الألسنة تدخل في نمط واحد بينما الحقيقة أعقد من ذلك: فلمعظم ألسنة العالم سمات تتوزّع على عدد من الأنماط في وقت واحد. وعلى الرغم من هذه النواقص، فلهذا التصنيف الثلاثيّ - الرباعيّ - الفضل في توضيح مدى تغيّر الكلمات من لسان لآخر. إذ لا يترك الصرفُ مكاناً للكليات. إننا هنا في النقطة القصوى للاختلافات. وإذا ما كانت هناك حدود مفروضة على التنوّع الممكن نظرياً، وفي ما وراء الحدّ المرسوم، فلأن جميع الألسنة تضطلع بمجموعة مشتركة من الوظائف تستدعي بنى شكلية غير قابلة للتغيّر بصورة عشوائية تماماً.

إن الكلّيات فطرية بحسب النظريات العقلانية. فإذا ما اعتبرناها هنا فرضيات تجريبية، يمكن التحقّق منها، موضوعها درجة الاختلاف بين الألسنة بالنسبة إلى خواصّ كليّة، فإننا نبقى بعيدين عن إشكالية الفطرية. فالموضوع هنا لا يتعلّق بكلّيات شكلية ولا بكلّيات جوهرية. ومع ذلك لا يبقى الجدلُ حول الفطريّ غريباً عنا. لكن لماذا علينا اعتبار الكلّيات نتيجة وحيدة الشكل لخواصّ في العقل البشريّ تنتقل وراثياً؟ لِمَ لا تكون، في جميع الألسنة، استجابات متماثلة للحالات التي يواجهها الجنسُ البشريّ في علاقات التخاطب؟

إن أطروحات الفطرية لا تأخذ بعين الاعتبار استعمال الألسنة، لأن اللغة، لا الألسنة، هو موضوعها في حقيقة الأمر. ومع ذلك يبقى موضوعها قابلاً للنقاش. فهناك تجربة معروفة منذ زمن بعيد من شأنها دحض ما تُخَمّنه الملاحظةُ الساذجة. إذ تفترض أهليةُ الحياة الاجتماعية، التي انطبعت في الشيفرة الوراثية للجنس البشريّ (انظر الفصل الأول) خلال تطوّر دام مئات الآلاف من السنين، وكذلك المَلَكَةُ التي تترافق معها أي ملَكَة اللغة، مجموعة أفراد حكماً. أما التجربة فهي تجربة الأطفال المتوحشين بعد انتزاعهم من وضعهم الأصليّ، وتربيتهم لجعلهم كائنات اجتماعية، مع ما يواجه ذلك من صعوبات كبيرة. فملكةُ اللغة لا تؤدي إلى عملية التواصل إلا إذا كانت هناك حياة اجتماعية. ولا شك أن للغة وظائف أخرى علاوة على التواصل. وإذا ما كان بإمكاننا وسمها أيضاً بالمَلَكَة المستقلّة، فإن الجنس البشريّ لا يمكن تعريفه إلا كجماعة. والإشارة إلى الذات وإلى الآخرين في عملية التخاطب هي من الكلّيات، سواء أكانت الذات ضميراً منفصلاً أم شكلاً من أشكال الفعل أو غير ذلك. وإذا ما كان الإنسان يمتلك تلك الأهلية فلأن "أنا" تقول "أنت" لـ "أنا" آخر يتلقى منها هو نفسه هذه الـ "أنت" رداً عليه. فإذا ما كانت هناك من كلّيات فمقاماتُ الحوار هي معاً تفسيرها وغايتها.

الفصل الرابع

الكتابة والشفاهة

محبّو الكتابة ومحبّو الكلام

ما سبب عشق البعض للمكتوب؟ وبماذا يفكّر أولئك الذين لا يهتمّون إلاّ بالشفهي؟ لقد غيّرت مغامرة كبرى مصير الألسنة، تلك الأنظمة الدالّة، التي يربطها بصورة وثيقة بالجنس البشريّ تشكيل متبادل عبر الزمن، لم تتوقف خلاله عن تشذيب كل شيء ورسم حدود هويتها الخاصة المتوضحة شيئاً فشيئاً. كما تغيّر معها مصيرُ البشرية، أو مصيرُ القسم الأكبر منها على الأقلّ. إنها مغامرة المكتوب التي وُلِدَتْ من مبادرة ظهرت محصّلتُها ببطء شديد وأشرَكَتْ، لتطويره، العديد من العوامل المختلفة والمعقّدة لدرجة أننا نتساءل ما إذا كانت كلمة "اختراع"، التي كرّسها التداولُ وعناوينُ الكثير من الكتب، ملائمة حقاً.

يمكننا اعتبار الشفاهة، وبعكس الكتابة، تحصيل حاصل وأنها من مكوّنات الألسنة "منذ الأزل". ولا معنى بالتالي هنا لأي جدل حول التسلسل الزمني. بينما أثار موضوع العلاقة بين الشفاهة والكتابة خلافات قديمة لم تتوقّف. ولا شك أن العديد من اللسانيين الحديثين، ممن تتلمذوا على البنيوية، يرون ضلال ما يقوله فابر دوليفيه (Fabre d'Olivet)، وهو قول يمثّل تياراً فكرياً لم تتوقف حدودُه عند بداية القرن التاسع عشر:

«إنّ كُتُبَ المبادئ الكلّية التي يسمّيها الصينيون كينغ (King)، وكتب العلم الإلهيّ التي سمّاها الهندوسيون فيدا (Veda) أو بيدا

(Beda)، وسفر موسى، تلكم ما يمنح الشهرة الأبدية للألسنة الصينية والسنسكريتية والعبرية. إلاّ أني لم أدخِل اللسان التتري أويغوري (oïghoury)، مع أنه من ألسنة آسيا البدائية، في عداد الألسنة التي تُعتبر دراستُها ضرورية لمن يريد العودة إلى مبدأ الكلام، إذ لا يوجد ما يعيدنا إلى هذا المبدأ في لسان ليس فيه أدب مقدّس. فكيف يكون للتتار أدب مقدّس أو دنيويّ وهم لم يعرفوا أحرف الكتابة؟ إذ لم يعثر جنكيزخان، الذي غطّت إمبراطوريتُه مساحة شاسعة، على رجل واحد من بين المغول قادر على كتابة رسائله، بحسب أكبر المؤرخين. كما لم يكن تيمورلنك، وكان بدوره سيّدَ جزءٍ من آسيا، يعرف القراءة ولا الكتابة. إن غياب الحرف والأدب، إذ يترك لسان التتار في حالة تقلّب دائمة أشبه ما تكون بتلك التي تعاني منها اليوم اللهجات العديمة الشكل لشعوب أميركا البدائية، يجعل دراستها عديمة الفائدة لعلم الاشتقاق، ولا تترك في الذهن سوى ومضات غامضة وفي معظم الأحيان خاطئة»[١].

ليست أولوية الكتابة الفكرة الوحيدة التي يحتوي عليها هذا النصّ. فالفكرة الأخرى ملازمة لها، وهي حكم مسبق مفاده أن الألسنة التي لا تملك تراثاً مكتوباً متقلّبة وعديمةُ الشكل. وتؤكّد هذا الحكمَ المسبقَ تلك القصصُ البائسة لمبعوثين تبشيريين يفتقرون إلى الكفاءة اللسانية ويعجزون عن ملاحظة براعة تعقيد العديد من الألسنة الشفاهية واستمراريتها التاريخية. إن مثل هذه الأفكار تسود في الغرب تحت أشكال مختلفة منذ عصر النهضة على الأقلّ. ولا شك أن اختراع الطباعة لعب دوراً حاسماً في الأمر.

منذ فجر العصر الكلاسيكي، صرّح كلٌّ من ب. دو فيجونير (B. de Vigenère) وك. دوريه (C. Duret)[٢]، أن المكتوبَ يسبق

(١) Dissertation introductive, p. XI-XII. (انظر هنا ص ١٤٥) *La langue hébraïque restituée.*

(٢) B. de Vigenère, *Traité des chiffres et secrètes manières d'écrire*, Paris, 1586, p. 1-2; C. Duret, *Trésor de l'histoire des langues*, Cologne, 1613, p. 19-20.

المنطوقَ كما يسيطر «المبدأ الذَّكَري» على القسم الأنثويّ من اللسان. لقد كانت هناك على الأغلب، بحسب وجهة نظرهما، كتابة طبيعية قبل الطوفان هي تلك التي فكّ طلاسمها آدم، إذ كانت مكتوبة على الحيوانات الدابّة والطائرة حين جعلها الخالقُ تمرّ أمامه لتتخذ أسماء لها. ولم يتمّ التخلّي عن هذه النظرة في القرن العشرين. إذ يخصّص ج. فيفرييه (J. Février) في كتابه الكلاسيكيّ *Histoire de l'écriture* **(تاريخ الكتابة)**[٣] ثلاث صفحات لدحض طروحات ب.ج. غينيكين (P.J. Ginneken) الذي يرى[٤] أن ظهور الكتابة سبق ظهور اللغة المنطوقة، وأن النقوش الرسومية الأولى هي نقل خطّي لحركات اليد التي تشكّل المصدر الأول لأي لسان. ويمكننا، حول هذه النقطة الأخيرة ومع أننا لا نملك أي دليل قاطع، تقديم بعض القرائن. أما فرضية التعبير الخطيّ الأوليّ عن حركات اليد، فقد دحضتها ملاحظة أكثر الكتابات المعروفة قِدَماً. إذ تُعتبر هذه الكتاباتُ رسوماً، تمّ تنميقها سريعاً، لأشياء وأغراض لا لحركات تحاكيها. زد على ذلك أن الإصرار على اعتبار الكتابة «الحقيقية» ضاربة في القِدَم لا يعني أن وجودَها ينفي وجودَ اللغة المنطوقة، ولا شيء يثبت أن تلك المحاولات البدئية لم تكن معاصرة لتلك اللغة. يقول محبّ للكتابة ذائع الصيت، لا يؤمن بأسبقية الشفاهة ولا حتى بأسبقية الكتابة: «اعتقد الفلاسفةُ خطأً أن الألسنة ولدت أولاً ثم جاءت الكتابة بعدها، بينما هما توأمان، ولدا معاً وتطوّرا بشكلٍ متوازٍ»[٥]. ومع ذلك يلاحظ ج. ديريدا (J. Derrida)، في كتاب يمجّد الكتابة (بمعناها الواسع في الحقيقة)، أن

(٣) منشورات Paris, Payot, 1959, p. 13-15

(٤) *La reconstruction typologique des langues archaïques de l'humanité*, Amsterdam, Uitgave van de N. V. Noord-Hollandsche Uitgevers-Maatschappij, 1939.

(٥) G. Vico, *Scienza nuova*, Naples, 1744, 3,1

«الكلام عن كتابة أولى لا يعني تأكيد أولوية زمنية واقعة»[٦].

ولا يثني ذلك المنتمين إلى المعسكر الآخر، المتمسّكين بالشفاهة كمصدر مطلق، عن مهاجمة «فقدان الذاكرة الرهيب بسبب الكتابة»[٧] الذي تعود المسؤولية فيه إلى انتشار الكتابة المطبوعة في الغرب:

«لقد ارتكبَ الكتّابُ أولاً، ومن ثم أصحابُ المطابع وصناعيو الكتاب والورق الجرمَ نفسه بحقّ ملَكَةِ الذاكرة. لقد جعلوا ذاكرتنا بليدة حتى يكاد أن يعجز أكثر الموهوبين عن تذكّر أسماء أصدقائهم المقرّبين. ودعونا لا نستنتج من ذلك أننا في حالة انحطاط، لكننا بكل بساطة نعاني من تردّي ملَكَةٍ أصبحت، مع ترسانة الرسائل والكتب التي عندنا، غير مجدية تقريباً»[٨].

لا تتضمّن كتابةُ نصوص كتلك المستخدمة في التعليم التقليدي للأديان الكبرى، وفي نظر أصدقاء الكلام الحيّ، نشاطاً كتابياً ذا شأن، إذ تعتبر مجرّدَ وسيلة في خدمة "النقل الشفهي" وكوسيلة مساعدة ناقصة بالضرورة لعمليات النطق الحيّة:

«لقد سبق التعليمُ الشفاهيّ التعليمَ المكتوب في كل مكان على وجه التقريب (. . .) وكان وحده المستخدم خلال عصور طويلة (. . .). فليس النصّ التقليديّ المكتوب (كالتلاوة العبرية لقصّة الخلق على سبيل المثال) (. . .) إلاّ تثبيتاً حديثاً نسبياً في تعليم كان أولاً شفاهياً. هكذا، وبينما نشعر بالثقة في حيازة المخطوط الأوليّ يجب أن نعرفَ كم من الوقت دام النقل الشفاهيّ قبله»[٩].

---

(٦) *De la grammatologie*, Paris, Ed. De Minuit, 1967, p. 16, note 1.

(٧) M. Jousse, *Le style oral*, Paris, Fondation Marcel Jousse, 1981 (1ère éd. 1925), p. 257.

(٨) C.L. Julliot, *L'éducation de la mémoire*, Paris, 1919, p. 33-35.

(٩) R. Guenon, *Introduction générale à l'étude des doctrines indoues*, Paris, 1921, p. 43.

وهناك أيضاً ما هو أكثر من أسبقية الكلام الحيّ. إذ يصطدم المكتوب، في بعض الحضارات، بمحظور يضمن شفاهية نقل المعرفة. وتشهد العديدُ من النصوص التلمودية على مثل هذا المحظور: «مَنْ يكتب قصص الأقدمين aggadot هي القصص اليهودية التقليدية) لن يشاركَ في الحياة الأخرى»[١٠]، وأيضاً: «من يعهَدُ إلى الكتابة بالـ halakot (قواعد السلوك العمليّ في اليهودية) مثله مثل من يرمي بالتوراة إلى النار»[١١]. فلمثل تلك النصوص علاقة ما بأسلوب بعض الكتّاب في التعايش مع الكينونة اليهودية، كما هي الحال عند إ. جابيس (E. Jabès)، الذي تعذّبه صعوبةُ إنجاز هذا التعايش، «الممتزج مع صعوبة الكتابة، لأن اليهودية والكتابة هما ترقّبٌ واحدٌ وأملٌ واحدٌ واستنزافٌ واحد»[١٢]. وليس من شأن القراءة اللاغنوصية لهذا النصّ أن تعلمنا شيئاً آخر عن ذلك الانتظار الذي لا بد أن يحياه المتديّنون كغياب للكلام المباشر في الأرض الموعودة، وبالتالي فإن أيّة كتابة، وحتى الكتابة القبالية[*] التي تقف عند حدّ حرفية الكلمة نفسها لتتساءل عن معناها، هي نوع من المنفى خارج التبادل الحيّ للكلام المنطوق.

الكتابة: الاختراع والأحلام

لمصطلح الكتابة معانٍ مختلفة. إذ يمكن أن نُدرج فيه النقوشَ الصخريةَ التي تُظهِرُ مشاهدَ الصيد في العصر الحجريّ القديم الأعلى. لكننا إذا ما اقتصرنا على المعنى الشائع للمصطلح والمتعلّق بتقنية في إعادة تمثُّل الكلام بواسطة أثرٍ على حاملٍ قابلٍ للحفظ، فمن الممكن عندها الحديث عن اختراع (لكن بالمعنى العام جداً للكلمة).

(١٠) *Talmud de Jérusalem*, Paris, Maisonneuve, 1972, Traité Schabbat, XVI, 1, vol. 3, p. 162.

(١١) *Talmud de Babylone*, Traité Guittin, 60 b.

(١٢) انظر: *Le livre des questions*, Paris, Gallimard, 1963.

(*) نسبة إلى القبالة Cabbale، وهي ضربٌ من الصوفية اليهودية (المترجم).

ويمكننا، وإن بصورة تقريبية، نسبهُ إلى فضاء تاريخيّ. فلقد كانت تلك مغامرة حاسمة لهذا القسم من البشرية الذي استفاد منها. ويمكن مقارنة هذه المغامرة بتلك الضاربة في القدم بعيداً في ظلمات الزمن، أي اكتشاف النار. لقد بدأ الجنسُ البشريّ يتمتّع بوسيلة طويلة الأمد لتثبيت الكلام والإبقاء على معرفة تاريخنا على حافة هاوية النسيان التي تعجز الذاكرةُ الجمعية، حتى عن طريق وسيلة التناقل الشفاهيّ العريقة القِدَم، عن تجنب السقوط في أعماقها.

هكذا فإن ولادة الكتابة، عند أقدم الحضارات المعروفة، هي ولادةٌ للتاريخ. وهنا تكمن ازدواجيةُ ذلك التجديد الثوريّ. فالنصّ المكتوبُ، وبعكس ما يَكتُبُ عنه، ثَلْمٌ في جمادٍ، يغيبُ عنه حضورُ الأطراف المكتوب عنها، وقصٌّ مؤخّرٌ للأحوال. إنه حوار عن بُعدٍ يُبطل تجاوزَ الأفواه والآذان والعيون. ولكنه أيضاً، ولهذا السبب بالذات، حضور لغرض في متناول من يشاء من القرّاء، تسبغ عليه حالتُه الاستمرارية والكثافة. ويتيح امتدادُه فوق حيز مكاني ما يشاء المرء من توليفات وارتدادات واستبدالات ممكنة، إذ يَستبدلُ غيابَ الأشياءِ والكلمات المقولة، التي يمحي لاحقُها سابقَها، بآثار جامدة لكلمات يمكن لكل امرئ التوقّف عندها والتأمّل فيها. فللكتابة، إذاً، القدرة على التماس الفكر وربما الحث أيضاً على تطوير مَلَكات التحليل والتجريد. لم يكن أهلُ المجتمعات الشفاهية محرومين من تلك المَلَكة على الإطلاق، لكنهم طوّروها بوسائل أخرى لم تكن بالتأكيد في متناول كل فرد. علاوة على ذلك فهناك نشاط واحد على الأقلّ لم يكن ممكناً من دون الكتابة: إنه الترقيم الموضعيّ الذي يفترض وجود أبجدية من الأعداد ونظام تسلسليّ مكتوب كاللذين يبحث فيهما علمُ الحساب.

ميّزت أهليةُ الحياة الجماعية ومَلَكَةُ اللغة، في عصور ماقبل التاريخ وبصورة حاسمة خلال مئات الآلاف من السنين، جنساً بشرياً

جديداً. فلقد ظهرت الكتابةُ، وفق ما توصلت إليه الدراسات حتى اليوم، في عدد محدود جداً من المجتمعات. ويبدو، على أي حال، أنها وثيقةُ الارتباط بحالة معقّدة خاصة من العلاقات الإنسانية وبشبكة دقيقة من التراتبية تميّزت بها المجتمعاتُ الحضرية ذاتُ البنية الاقتصادية القوية. فالأمر إذاً لا يتعلّق هذه المرّة بتطوّرٍ طبيعيّ ولا بخاصية تعريفية.

ولا بدّ من عطفة موسوعية هنا، لإدراك أهمية هذا الرهان والمصير الذي قادَ الجنسَ البشريّ إليه. فلقد برزت تلك الظاهرةُ في ثلاثة مراكز حضارية، احتضنت مجتمعات زراعية قديمة، تمدّنت جزئياً وامتازت بعدد سكانها الكبير وبنظام متطوّر للتبادل. إذ تمّ اختراع الكتابة في منطقة الشرق الأوسط في مركزين، هما الحضارة السومرية وحضارة مصر القديمة، وفي الوقت نفسه تقريباً بفارق حوالى مائتي سنة: حوالى ٣٣٠٠ قبل الميلاد في سومر (كتابات أوروك)، وحوالى ٣١٠٠ قبل الميلاد في مصر. ولا نعلم بوضوح ما إذا أدّى أحدُ المركزين دور النموذج بالنسبة إلى الآخر أم لا. فالعلاقات كانت بالتأكيد وثيقة بين المركزين. لكننا سرعان ما نتساءل عن أحقّية علاقة التأثر عند تبيّن الفارق بين التقنيتين.

استُعملت للكتابة في سومر، حيث الأرض الطمية التي تغمرها الفياضانات في منطقة ما بين النهرين السفلى، ألواح مصنوعة من عجينة الطين يطبع عليها القلم خطوطاً مستقيمة بالضغط على القصبة، ورؤوساً أشبه بالمسامير المحنية بالضغط على رأس القصبة، ومن هنا جاء اسمُ هذه الكتابة المعروفة بالكتابة المسمارية. وسرعان ما محت هذه التقنية، بفضل التنميق المطّرد الذي خضعت له، كل شبه بين الخطّ والأشياء التي كان يمثّلها ببساطة في مرحلة الكتابة التصويرية البدئية. فهي بالتالي عَبَرَتْ المرحلتين الكلاسيكيتين للكتابة التصويرية، أي رسم الشيء، وللكتابة التصورية في ما بعد، أي الترسيمة الفكرة التي تقابل كلمة ما في اللسان. ولقد أصبح هذا

التاريخ مألوفاً، على الرغم من قِدَمه، إذ استعاد عالَمُ اليوم ميزةَ هذه الكتابة وزاد من استخدام الكتابة التصوّرية: في الكتب السياحية والأماكن العامة وإشارات المرور ومختلف أشكال الإعلانات والصناديق والطرود التي تُشيرُ ترسيماتٌ عليها لا تقبل اللبس إلى جهتَها العليا والسفلى وقابليتها للعطب ودرجة الرطوبة... إلخ(١٣). على أيّ حال، فلقد ظهرت الكتابةُ الصوتية(١٤) في سومر بعد الكتابة التصويرية، أي أصبح الأمر يتعلّق برمز يُكتَبُ فيصبح، لأنه يمثّل كلمة تحتوي على صوت ما أو مجموعة أصوات ما، خاصاً بكتابة هذا الصوت عند كتابة أية كلمة أو أي جزء من كلمة يكون فيها هذا الصوت.

استعمل النسّاخُ في مصر ساقَ نبات الأسل فكانوا يمضغون طرفها ليصبح ريشة ثم يغطّونها في حبر أسود من هباء الدخان. كما كانوا يكتبون على ورق البردي المصنوع من نبات من فصيلة السعديات كثير الانتشار على ضفاف النيل، فكانوا يقطعون ساقه إلى أجزاء ويلصقون النصيلات ببعضها البعض ليحصلوا، بعد تجفيفها وصقلها وجمعها، على لفافة مرنة ومتينة(١٥). هذا الاختلاف في التقنيات ليس الوحيد بين مصر وسومر. فهناك اختلاف آخر أساسي: إذ يبدو أن الكتابة المصرية، وفق أقدم الشواهد التي تحيلنا إلى الماضي، قد أُنشئت منذ البداية بصورتها الدائمة. فلا تنقسم الأحرف الهيروغليفية لأقدم النصوص المكتوبة إلى تصويرية وتصوّرية

(١٣) هناك نوع يجمع بين الرسم الصرف والتعبير الخطي للسان ويشير إلى الحوارات والظروف، ألا وهو أفلام الكرتون التي أصبح نجاحها الكبير في النصف الثاني من القرن العشرين إحدى سمات الثقافة المسمّاة بالشعبية، وذلك بانتظار تطوّر لربما لافت أكثر في المستقبل. انظر: U. Eco, *Apocalittic e integrati*, Milan, Fabbri-Bompiani, 1964.

(١٤) انظر: *Naissance de l'écriture*, cunéiforms et hiéroglyphs, Catalogue de l'exposition du 7 mai au 9 août 1982, Paris, Editions de la Réunion des musées nationaux, 1982, p. 51, contribution de B. André-Leiknam.

(١٥) *Ibid.*, p. 351، مساهمة د. باير D. Beyer

وحسب، بل نجد فيها أيضاً نظاماً متكاملاً لكتابة صوتية تعمل بالطريقة نفسها التي للكتابة الصوتية المسمارية، أي وفق مبدأ الرمز الصوتيّ. إذ تُظهر هذه النصوص مجموعة من الرموز الهيروغليفية الخاصة، تسمّى المعرِّفات: فإذا ما وُضِعت بجانب الرموز التي تقابل كلمات مشتركة في اللفظ من ناحية الصوامت(وهي الوحيدة التي تُكتَب) فهي تحلّ اللبسَ (تماماً كما تفعل بعض الرموز في الأحرف الصينية ذات اللفظ الواحد) بتحديد الفئة الدلالية أو النحوية التي تنتمي إليها الكلمة.

بقيت تلك الدقّة التي تنم عنها تلك الكتابة، رغم قدمها، مجهولة لزمن طويل. ولكن تأويلها كشف عن الكثير من المغالطات. إذ يقول ج.ج. روسو (J.-J. Rousseau)[١٦]:

«بقدر ما تكون الكتابةُ غير متقنة يكون اللسان قديماً. فرسمُ الأصوات ليس أسلوب الكتابة الأول، إنه رسمُ الأشياء نفسها إما بصورة مباشرة كما فعل المكسيكيون أو برسوم مجازية كما فعل المصريون في الماضي. تعكس هذه الحالةُ لساناً ملتهب المشاعر وتفترض نوعاً محدّداً من المجتمعات والحاجات ولّدتها هذه المشاعر (...). إن رسم الأشياء يلائم الشعوب البدائية».

لقد حلّ شامبوليون (Champollion) رموز الكتابة الهيروغليفية عام ١٨٢٢، ومع ذلك نجد ش. نوديبه (C. Nodier) يكتب بعد ستّ سنوات من هذا التاريخ:

«كان النطقُ بأسماء الأشياء محاكاة لأصواتها، وكتابةُ أسماء الأشياء محاكاة لأشكالها. وبالتالي كانت المحاكات الصوتية نمط الألسنة المنطوقة، والهيروغليفية نمط الألسنة المكتوبة»[١٧].

(١٦) *Essai sur l'origine des langues*, Œuvres, éd. 1826, t. I, chapitre V, «De l'écriture».

(١٧) *Dictionnaire raisonné des onomatopées françaises*, Paris, 1828, Préface, p. 11.

هكذا نجد أن الشخص الذي ارتبط اسمُه، في الأدب، بالحكاية الغرائبية وبالنزعة الإشراقية يبحث عن حلّ ألغاز الألسنة بتأمّلات نظرية في قلب عصر ازدهار علم القواعد المقارن. ولا يدهشنا ما يقوله هنا عن الكتابة الهيروغليفية والمحاكاة الصوتية، بخاصة حين نقرأ ما كتبه في *Notions élémentaires de linguistique*[١٨] (مفاهيم أوّلية في اللسانيات):

«إن أسماء المخلوقات (...) هي أسماؤها الحقيقية في لسان آدم الذي شكّلها وفق إحساسه، أي بحسب ما بدا له أكثر بروزاً في صورة الأشياء».

تجهل هذه الرؤى الرومنسية اللطيفة، بطبيعة الحال، تعقيد الثقافات التي اخترعت الكتابة المسمارية والهيروغليفية. ويبدو أن ولادة الكتابة في الحالتين وعلى الرغم من الاختلافات التي ذكرناها، مرتبطة بتطوّر ميل متنام إلى احتساب الأشياء نتج عن ضرورة إدارة الثروات المتراكمة. فكما تنتج النقود عن استبدال للأشياء بالرموز، فإن الكتابة من اختراع التجار في الشرق الأوسط. إذ يقابل الإله هرمس (Hermès) في الأسطورة اليونانية، وهو إله الحنكة واللصوصية والتجارة أيضاً، الإله توت (Thot) في الأسطورة المصرية، وهو إله العلوم والتقنيات وأيضاً إله الكتابة الذي يعتبره أفلاطون، في نهاية مؤلّفه فيدروس *(Phèdre)*، مخترع الكتابة. ويبدو أن التطوّر الحاسم يعود إلى مستعملي اللسان ممن هم على تخومها، من غرباء ومسافرين وتجار من كافة المناطق المجاورة للإمبراطوريتين الكبيرتين المركزيتين. ويكمن هذا التطوّر في التنميق الذي هو المرحلة الأولى في الطريق التي تقود إلى كتابة حقيقية منفصلة عن التمثّل التصويري للأشياء، وبالتالي إلى تطوير المقاطع الصوتية ومن

(١٨) راجع: «Langue organique», Paris, 1834, chapitre I[]. نقلاً عن: M. Yaguello, *Les fous du langage*, Paris, Ed. Du Seuil, 1984, p. 182.

ثم تنظيمها. والحقيقة أن التخصّص البالغ الذي تتطلّبه مهنة الناسخ، وكانت تحتاج إلى تدرّب طويل وبالتالي إلى إمكانيات مالية، جعلت من معرفة الكتابة مِزية. ولا يوجد مع ذلك ما يثبت أن من اخترعها هم النسّاخُ الذين تقلّدوا الوظائف الرسمية والكهنةُ الذين احتكروها. ولربما استولوا على نظام في التدوين نشأ بصورة مشتركة أولاً ثم حوّلوه لمصلحتهم. ذلك أن الكتابة أداة سلطوية، فهي التي تتيح إرسال الأوامر إلى الولايات البعيدة وتدوين القانون الذي يعود عليهم بالنفع. وإذا ما أحاطَتِ الأسرارُ بالكتابة تصيرُ أكثر فعالية أيضاً. ويمكننا الافتراض أن «الباطنية بعيدة عن أن تكون الشكل الأول للمعرفة بل هي إفساد لها»[19]. إنها محض فرضية بالتأكيد. وليست مصر المثال الوحيد عن ذوي الامتياز المتمسّكين بالحفاظ على امتيازاتهم والحريصين على عدم تقاسمها مع الآخرين. وسنسوق مثالاً واحداً شبيهاً به من فضاء جغرافيّ وثقافيّ مختلف تمام الاختلاف، إذ كانت معرفةُ الكتابة في حضارة الأزتيك، وهي بدورها كتابة مزجية ومعقّدة، حكراً على الكهنة والأشراف: «إن كتابة الأزتيك التي تقع بين الكتابة التصويرية والكتابة الصوتية مروراً بالكتابة التصوّرية، ظلّت باطنية مثل المعرفة نفسها في مجتمع بالغ التراتبية»[20].

غير أن الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى لازمته تبادلات قَلَبَتِ الأوضاع القائمة. فمنذ النصف الأول من الألف الثالثة قبل الميلاد

---

(١٩) انظر: M. Foucault, *Les mots et les choses*, Paris, Gallimard, 1966, p. 103, n.1.
ويستشهد المؤلف دعماً لقوله بـ و. واربورتون في كتاب: W. Warburton, *Essai sur les hiéroglyphes des Egyptiens*, London, 1741 (trad. Fr. 1744).

(٢٠) انظر: J. Soustelle, «De la pictographie au phonétisme dans l'écriture aztèque», in *Colloque du XXIXe Congrès International des Orientalistes*, présenté par J. Leclant, Le déchiffrement des écritures et des langues, Paris, L'Asiathèque, 1975, p. 173 (169-176).

كانت اللغةُ السامية، المتعايشةُ مع السومرية في بلاد ما بين النهرين، تستخدم الكتابة المسمارية. ولقد لوحظت من خلال تلك الكتابة (كما هو الأمر إلى حدٍّ ما في اليابانية بمساعدة الكتابة المقطعية الخاصّة المسمّاة كاتاكانا katakana) الألفاظ العديدة التي اقتبستها السومرية عن السامية وكذلك الأسماء الأجنبية كأسماء الساميين المجاورين[٢١]. ولقد أدّت هذه الحالةُ إلى نتيجتين جوهريتين: فمن جهة، تعدّدت في اللسان الأكادي، وهو اللسان الرسمي لإمبراطورية أكاد منذ ٢٣٤٠ قبل الميلاد، وفي اللسان السومري كارتداد لذلك، الكتاباتُ الصوتية على حساب التصورية[٢٢]، بعد مرحلة من المزج بينهما. وآل ذلك إلى نظام يدوّن اللسان بذاته، ويمثل وحدة إثر وحدة دالاّت أدلّتها كما يلفظها مستعملوها. ومن جهة أخرى، أدّى هذا الوضع إلى اكتشاف رئيس هو الأبجدية، التي كان أولُ تعبير عنها، منذ حوالى ١٥٠٠ سنة قبل الميلاد، مسمارياً لا هيروغليفياً على الرغم من العلاقات الكثيرة التي كانت بين المصريين ومبتدعيها الساميين سكان مملكة أوغاريت (هي اليوم رأس شمرا في سوريا).

لم يبلغ هذا الاختراع، مع أنه كان حاسماً، مرتبة الكمال: إذ يلاحظ في كافة الألسنة تعديل تدريجي في النطق تتفاوت سرعته، يبطل كتابة كانت في البدء أمينة. من هنا تأتي صعوبةُ ضبط الإملاء الفرنسي اليوم مما يفسّر جزئياً كارثة تعلّمه. ومع ذلك نقول إن

---

(٢١) انظر: V.J. Bottéro, «De l'aide-mémoire à l'écriture», in *Actes du Colloque International de l'Université Paris VII*, Ecritures, systèmes idéographiques et pratiques expressives, Paris, Le Sycomore, 1982, p. 32 (13-37).

(٢٢) من الممكن مع ذلك أن يكون تطوّر الكتابة السومرية قد تمّ بعيداً عن الأكادية. وهذا ما يؤيّده ج.م. دوران (J.-M. Durand). انظر: «Espace et écriture en cunéiforme» in *Actes du Colloque International de l'Université Paris VII*, Ecritures, *op. cit.*, p. 63 (51-63). فيكون هذا التطوّر عندها «من بين أوضح الأدلة على التوقف عن استعمال ذلك اللسان محلياً. فمن شأن من لا يتقن العبرية أو العربية التحسّر على غياب الأحرف الصائتة والمطالبة بإدخالها».

صعوبة التدوين الأبجدي، وهو يحمل آثار نطق قديم، يمكن أن تزداد بسبب تغيّرات صوتية، إلا أنها قد تكون أيضاً عامل استقرار. فحرف ‎-r‎ في آخر مصدر الأفعال التي تنتهي بـ ‎-ir‎، في اللغة الفرنسية، سقط ثم عاد من جديد بالتماثل مع أشكال كتلك التي لمصدر أفعال الزمرة الأولى حيث يترك سقوطُ حرف الـ e (غير الملفوظ) حرف الـ ‎-r‎ في آخر الكلمة عند الكتابة[٢٣]. وعلى العكس من ذلك، قد يكون الجهل الكبير بالأبجدية عاملاً يزيد من التغييرات ويزيد من إيقاعها: فلقد عرفت الفرنسيةُ أهمّ التغييرات الصوتية في العصور الوسطى قبل ظهور الطباعة وفي عصر كانت فيه أعدادُ الأميين كبيرة جداً.

وعلى أي حال فقد تمّ بالتأكيد، عند ولادة الأبجدية، الالتفات إلى منافعها أكثر من عيوبها. فسرعان ما استُخدِمَتْ لتدوين ألسنة عديدة سامية وغير سامية[٢٤]. والأمر نفسه بالنسبة إلى أبجدية أخرى أحدث عهداً، كُتِبَ لها مستقبل باهر، ظهرت فيها كتابةُ التجار الفينيقيين الخطّية (في لبنان الحالي)، بأحرفها الممطوطة المستقيمة أو المائلة المخطوطة على ورق البردي. إن هذه الأبجدية هي التي وصلت، في أحد أشكالها، إلى العصر الحاضر في الغرب، عبر مراحل مختلفة من بينها تلك التي أضاف خلالها اليونان أحرفاً صائتة إلى الأحرف الصامتة التي كانت تُدوّن وحدها في الكتابة. وليس من قبيل المصادفة أن يكون مخترعو الأبجدية من الساميين. **فالكتابة تحليلٌ لسانيٌ بدرجات وعي متفاوتة**. إذ لم يكن باستطاعة الساميين، بالنظر إلى نمط اللسان الذي كانوا يتحدّثون به، الاكتفاء بحدّ الكلمة في التقسيم كما في الكتابة التصورية للصينية، التي هي لسان وحيد

(٢٣) لم يكن الفعل chanter (غنّى)، وأصله cantare، يلفظ channtère مع حرف الـ e في آخره مشكّلاً مقطعاً، وإنما (كما هي الحال اليوم في جنوب شرق فرنسا وفي بعض الأساليب التقليدية للإملاء المدرسي) chantèr ومن ثم chanté.

(٢٤) J. Février, *Histoire de l'écriture*, op. cit., p. 173-179.

المقطع ذات كلمات ثابتة. ففي اللسان السامي عدد كبير من الكلمات تحوي عدداً من المقاطع، كما تحمل تغيّراتُ الأحرف الصامتة والأحرف الصائتة (التعاقبات) وظيفة قواعدية، أي تفيد في معارضة مفرد الاسم وجمعه أو معارضة أشكال الفعل على سبيل المثال. فلقد ساعد وعيٌ، واضحٌ إلى حدٍّ ما ومتصلٌ بنمط اللسان، بالصُويتات على ظهور الأبجدية. والعكس بالعكس، فقد أغنَتِ الكتابةُ الأبجدية تأمّلاً سيميائياً خاصّاً بالغرب. فالأحرف تَنقلُ - وإن بصورة ناقصة بسبب التغيّرات الصوتية - الأصوات المكوّنة للكلمات بحيث تبدو المعاني التي تشكّل هذه الأحرفُ وجهَها الصوتي للألسنيين الذين يعرفون التراث اللغوي اليوناني واللاتيني، مرتبطة بهذا الوجه بعلاقة توحّدية. ويختلف الأمرُ في حالة الكتابة التصوّرية، كما هي الحال اليوم بالنسبة إلى الكتابة الصينية والجزء الصينيّ من الكتابة اليابانية (بينما الجزء الآخر منها مقطعيّ). فلا تتيح طبيعةُ هذه الكتابة، عند تدوين الأحرف التصوّرية، أي هيئة المعنى المتحرّر من روابطه الصوتية والمتشكل، بالتالي، خارج العلاقة بين البنية الصوتية والمضمون (وهذه العلاقة قاعدة في كل الألسنة)، تقول لا تتيحُ هذه الكتابةُ إدراك الرابط التوحيدي بين الدالّ والمدلول.

نخلص من ذلك إلى أنه يجب النظر إلى سومر ومصر - وهما مركزا الكتابة السابقة للأبجدية - كما هما بحدّ ذاتهما، لا بحسب ما نعرفه عن التاريخ. إذ يميل البعضُ استدلالياً، ولأن الشرق الأوسط والغرب هما أيضاً مركزا حضارات الأبجدية، إلى نسب قصدية ما - وبصورة اعتباطية - إلى الكتابات ما قبل الأبجدية تاريخياً بحيث تبدو منذورة لأن تصبح أبجدية. لكن الكتابة المصرية حاضرة لتثبت أن لا سمة لزومية في هذا التطوّر. وهناك "اهتمام ذو نزعة أوروبية التمركز" européo - centriste يدفع إلى البحث عن حلٍّ لـ "مسألة أصل الكتابة الأبجدية" في مراحل تاريخ الكتابة هذا، بينما يجب الاهتمام أولاً بـ "الدور المتبادل بين

الدليل والدالّ [٢٥].

ويمكن للنمط الثالث من الكتابة الإسهام في توضيح هذا الدور. إذ توجد بالتأكيد بعضُ السماتُ المشتركة بين الأحرف الصينية وأحرف الكتابتين السومرية والمصرية. فهناك أولاً قِدَمُها على الرغم من عدم الاتفاق على تاريخ ظهورها: إذ يرى البعض[٢٦] أنها تعود إلى نهاية الألف الثانية قبل الميلاد، بينما يرى البعض الآخر[٢٧] أنها تعود إلى ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد. هناك سمةٌ مشتركة أخرى هي انتشارُها على مساحة ثقافية من الشرق الأقصى: في فيتنام حتى القرن السابع عشر، وحتى اليوم في اليابان حيث تمّ ربطُ الأحرف الصينية بالرموز المقطعية، وبصورة محدودة في كوريا حيث تستخدم شيفرة نصفُ أبجدية بالغة الدقّة[٢٨].

يتوقّف عند هذا الحدّ التشابهُ بين الكتابة الصينية من جهة، والسومرية والمصرية من جهة أخرى. ويبدو أصلُ الكتابة الصينية في الحقيقة سحرياً ـ دينياً ـ تنجيمياً أكثر منه اقتصادياً وتجارياً. زد على ذلك أنه على الرغم من تنميق وتشذيب الأحرف التصويرية، إلاّ أن الأمر لم يتعمّم بشكلٍ كاف بحيث تختفي آثارُ التمثُّل المباشر للعالم التي ما تزال حتى اليوم واضحة في بعض الأحرف. وما هو أهمّ من ذلك أن إدخال المبدأ الصوتي في معظم الأحرف ـ أي اعتماد كتابة تؤالف بين الصوت والمعنى، أو ما يمكن تسميته بالكتابة التصوّرية الصوتية ـ لم تُفضِ إلى كتابة مقطعية. كذلك فإنه لم يتم ضبط الرموز

---

(٢٥) انظر: J. Leclant, Présentation du *Colloque du XXIX^e Congrès International des Orientalistes*, op. cit., p. 69.

(٢٦) انظر: J. Février, *Histoire de l'écriture*, op. cit.,p. 69

(٢٧) انظر: Jao Tsung-I, «Caractères chinois et poétique», in *Actes du Colloque International de l'Université Paris VII*, Ecritures, op. cit., p. 272 s. (271-291).

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول أنماط الكتابة الرقية للنطق، راجع: C. Hagège et A.G. Haudricourt, *La phonologie panchronique*, op. cit., p. 31-37.

الصوتية التي هي أساسُ تلك الممارسة، لا عن طريق توسيعها، لأنه لا توجد أحرف ذاتُ قيمة صوتية ثابتة يمكن استخدامها لكل عنصر من لسان ينطبق صوتياً على ما يدلّ عليه هذا الحرف في الأصل، ولا عن طريق فهمها لأن القسم الصوتي في الأحرف التي يوجد فيها لا يحوي إلاّ بعض سمات نطقها، وليس النطق الدقيق للكلمة التي يقابلها. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النطق يتغيّر عبر الزمن كما في أي لسان آخر، وبالتالي يشتدّ معه عدمُ دقّة نطق الكلمة. ولا تشير الأحرفُ الصينية إلى التغيّرات الصوتية المهمّة التي تسم تاريخ اللغة الصينية لأن القسم غير الصوتيّ من الأحرف التصوّرية ـ الصوتية لا يمثّل سوى المعنى لا الصوت.

ولقد استمرّ هذا النظامُ من الأحرف التصويرية والأحرف التصوّرية ـ الصوتية، بشكله الثابت إلى حدٍّ ما منذ العصر القديم، حتى الأزمنة الحديثة. ويأتي الاهتمامُ بهذه الكتابة، من ضمن أسباب أخرى، من قوّة تأثيرها في خيال الغربيين منذ زمن بعيد. ويُظهرُ ما أوحت به إلى الفلاسفة والشعراء تلك العودة المنتظمة إلى إغواءٍ يدفع المتكلم، وهو سيّد كلامه وعبده في آن معاً، إلى تحطيم دائرة الكلمة. أما هنا فقد اعتقدوا أن الكتابة، في مقابل الكلام وعلى نقيضه، هي التي تشقّ الطريق.

لم يفلتْ بعضُ كبار المفكّرين في القرن الثامن عشر من ذلك السعي الأسطوريّ إلى نظام عالميّ في الكتابة يفهمه الجميعُ في أي مكان كانوا ومهما كان لسانهم. ولقد أمل لايبنتز في الاقتداء بنموذج الكتابة الصينية، بعد إدخال بعض التحسينات عليها، وكان معجباً بها إذ كان يراها كتابة أكثر قرباً إلى الفلسفة من الكتابة المصرية: ستكون تلك الكتابة «نوعاً من الكتابة العالمية، تتحلّى بميزة الكتابة الصينية، ويمكن لكل فرد أن يفهمها في لسانه الخاص. لكنها تتفوّق على الصينية في القدرة على تعلّمها خلال أسابيع قليلة وفي ارتباط أحرفها

وفق نظام الأشياء وترابطها»[٢٩]. والحقيقة أن ما كان معروفاً عن الكتابة الصينية، من المبشّرين اليسوعيين، ليس بصحيح تماماً. ويجب انتظارُ عام ١٨٣٦ حتى يُظهِرَ ب.س. دو بونسو (P.S. Du Ponceau)، وهو عالم متخصّص في اللغة الصينية ولغات القارة الأميركية[٣٠]، وفي مقالته *Dissertation on the Nature and Character of the Chinese System of Writing* (مقالة في طبيعة نظام كتابة اللغة الصينية وسماته) (فيلادلفيا)، أن تلك الكتابة تمثّل اللغة الصينية لا نظاماً عالمياً من الأفكار. لكن يبقى الجهلُ يغذي التأملات النظرية طالما ليس لدينا مثل هذه المراجعات الدقيقة. فلقد كان ب.أ. كيرشر (P.A. Kircher)، وقبل لايبنتز بستين سنة، مفتوناً بالأحرف الهيروغليفية التي استبعد أي محاولة لحلّ رموزها، مكتفياً بالنظر إليها على أنها «اللغة الأكثر جودة وروعة والأقرب إلى التجريد، والتي تقدّمُ دفعة واحدة لذكاء الحكيم، بفضل التسلسل البارع لرموزها، معاينة عقلية معقّدة ومفاهيم راقية أو سرّاً عظيماً دفيناً في قلب الطبيعة أو الآلهة»[٣١].

أما بالنسبة إلى الكثير من الشعراء فتُعتبرُ الكتابةُ الصينية، التي تقول الأشياء متجاوزة الغلاف المادّي للكلمات، شيئاً فاتناً[٣٢]. إذ تلغي أحلامُ اليقظة الخطّية ـ التصوّرية[٣٣] سجونَ اللسان وتتوق إلى

(٢٩) من رسالة إلى الأب بوفيه (Bouvet) عام ١٧٠٣، في كتاب: *Philosophische Schriften*, éd. Gerhardt, t. VII, p. 25.

(٣٠) رأينا في الفصل الثالث، ص ٨٨ ـ ٨٩، كيف ساهم في علم تصنيف الأنماط بتقديمه لنمط اللسان المتعدّد التركيب المستوحى من معرفته باللغات الأميركية ـ الهندية.

(٣١) *Prodromus coptus sive aegyptiacus*, Rome, 1636, p. 260. نقلاً عن ج. ديريدا (J. Derrida) في كتابه السابق الذكر: *De la grammatologie*, op. cit., p. 120, n. 20.

(٣٢) كما هي حال الشعراء منذ ف. سيغالين (V. Segalen) وحتى هـ. ميشو (H. Michaux)، دون ذكر إ. باوند (E. Pound) (الذي ارتكب خطأ اختزالياً بادياً فلم يرَ سوى أحرف تصويرية في الكتابة الصينية التي اعتبر بنيتها وسيطاً شعرياً).

(٣٣) أنظر: E. Formentelli, «Rêver l'idéogramme: Mallarmé, Segalen, Michaux, Macé», in *Actes du Colloque International de l'Université Paris VII*, Ecritures, =

العودة إلى انسجام العوالم الدفينة في الرسم حيث تسجّل التاريخُ وماقبلُ التاريخ. لأننا مهما حاولنا تخيّل مفاصل نطق البشر القدامى في طفولات اللسان، فليس هناك على جدران الكهوف سوى تلك الخطوط الأسطورية ـ ذلك الجدّ الأول البعيد للكتابات التصويرية ـ ترتسم أمام عالم الأنتروبولوجيا. إذ لم يترك الصوتُ أحافيره.

ولا يمكن تصوّر مثل هذا التبجيل للكتابة غير الأبجدية، والتي لا تدوّن الكلمات بكسائها الصوتيّ الحيّ إلاّ على حساب الكلام. فليس بلا دلالة إذاً أن يكون التفكُرُ في الكلام، كما يرتسم عبر قرون من دراسة اللسان، أدّت إلى جعله من بين أهمّ مشاغل اللسانيات اليوم، قضية أناس من الغرب اعتادوا قراءة كتابةٍ تنسخ الأصوات:

«لكون الكتابة لم تتوصّل في الصين إلى تحليل صوتيّ للسان، فهي لم تولّد إحساساً هناك بأنها نقل للكلام أمين إلى حدّ ما. ولهذا فإن الرمز المكتوب، وهو رمزٌ واقع متوحّد ومتفرّد مثله تماماً، حافظ فيها كثيراً على أبهته الأصلية. وليس هناك ما يدعو للشكّ في تساوي فعالية الكلام والكتابة قديماً في الصين، إلاّ أن سلطان الكتابة قد يكون نال جزئياً من سلطان الكلام. والعكسُ بالنسبة إلى الحضارات التي تطوّرت فيها الكتابةُ في وقت مبكر نحو المقطعية أو الأبجدية، حيث تركّزت في الكلام كافةُ سلطات الإبداع الدينيّ والسحريّ. ومن الملفت في الحقيقة ألاّ نجد في الصين هذا التثمين المدهش للكلام وللقول وللمقطع أو للحرف الصائت الذي نشهده في كافة الحضارات الكبيرة القديمة من حوض البحر الأبيض المتوسط وحتى الهند»[٣٤].

= op. cit., p. 209-233. يذكر هذا المقال أيضاً بافتتان الشاعر مالارميه بالكتابات الهيروغليفية التي يظهر صدى إعجابه بها في مراسلاته مع الخبير في الحضارة المصرية إ. لوفيبور (E. Lefébure).

(٣٤) راجــــــع: J. Gernet, «Aspects et fonctions psychologiques de l'écriture», in : *L'écriture et la psychologie des peuples*, Actes du Colloque, Paris, A. Colin, 1963, p. 38.

ومع ذلك، وإن بَدَتِ الكتابةُ الأبجدية أقرب إلى الكلام والنطق الفعليين، تبقى المسافةُ كبيرة، كما سنرى، بين نشاط الكتابة ونشاط الشفاهة، وأيضاً بين المواقف الثقافية وتصوّرات اللغة التي تتضمّن كلاًّ من هذين النشاطين.

دروس الشفاهة

إن منطوقاً مكتوباً، منفصلاً عن الظروف الطبيعية التي يجب أن يُنطَقَ فيها، «لا يملك وحده»، كما يقول أفلاطون في فيدروس *(Phèdre)* (275e)، «القدرة على أن يحمي نفسه ولا على مساعدة نفسه» لأنه محروم من «مساعدة أبيه» ولأنه «صَنَمٌ» مثْلٌ لـ «الخطاب الحيّ». وفي رسالته السابعة *(Lettre VII)* يصرّحُ أفلاطون أن معالجة المسائل الجدّية كتابياً لا يتطلّب الكثير من الجدّية[٣٥]. فالتواصل الشفاهيّ، وهو وحده الطبيعيّ، هو الحاملُ الوحيد لكامل المعنى الأصليّ. إنه متعدّدُ الطبقات لا يَحفَظُ أيُّ نظام في الكتابة أثره، وإنما تُظهِرُه بجلاء ظاهرة أساسية واحدة: إنها أداة الصوت. فلقد لاحظ النحويون وبعضُ الفلاسفة قديماً أنّ النصوص اللاتينية مثلاً، وبسبب عدم القدرة على تدوين المنحنيات النغمية، قد تؤدّي إلى فهم مغلوط (كما يحدث عند تناول صيغة استفهامية على أنها تقريرية) أو مناف للعقل. وقد أعطى كلٌّ من كانتيليان (Quintilien) والقديس أغسطين (saint Augustin) أمثلة ساطعة[٣٦] على ذلك. فنغمُ الصوت غالباً ما يُقَسِّمُ الخطابَ الشفهيّ إلى بنية هَرَمية لا تُلفَظُ الرسالةُ الأساسية فيها بذات الطريقة التي تُلفظ فيها العباراتُ المعترضة التي قد تتداخل في بعضها البعض. أما التدوين الخطّيّ

(٣٥) انظر: M. Baratin et F. Desbordes, *L'analyse linguistique dans l'Antiquité classique*, 1. Les théories, Paris, Klincksieck, «Horizons du langage», 1981, p. 18 et 90-93.

(٣٦) انظر: F. Desbordes, «Ecriture et ambiguïté d'après les texts théoriques latins», *Modèles linguistiques*, V. 2, 1983, p. 13-37.

للخطاب الشفهيّ فلا يمكنه كتابة نغم الصوت مهما كان دقيقاً، بل قد يبدو غير مفهوم بينما يكون الخطاب واضحاً عند المتكلّم وعند المتلقّين على حدّ سواء. إذ تتحوّل مثلاً بداية إحدى المحاضرات الجامعية عند تدوينها إلى شيء من هذا القبيل[٣٧]:

«Alors aujourd'hui, si vous voulez bien, enfin, je, ah ça c', c'est un peu le self-service, si vous voulez, j'ai plusieurs choses à vous proposer, heu, d'une part, je souhaiterais qu'on revienne un petit peu sur les discussions qu'on a eues l'année der..., la dernière fois...».

«اليوم إذن، إن شئتم، نهاية الأمر، نعم هذا ما، إنها الخدمة الذاتية إلى حدٍ ما، إن شئتم، لدي عدة أمور أعرضها عليكم، من جهة، أتمنى العودة قليلاً إلى مناقشات السنة الماضية. . . ، المرة السابقة».

لقد ساهَمَتِ الكتابةُ، مع أنها عاملٌ جوهريّ في مصير البشر أو بالأحرى في مصير المعنيين بها، في حجب الممارسة الحيّة للكلام. إذ تبقى الكتاباتُ التصويرية والتصوّرية والصوتية والمقطعية والأبجدية إسقاطات خطّية، ميتة وغير كافية، للأداء النطقيّ وللسيميائيات التعبيرية كسيمياء الوجه. إلاّ أن حركات الحنجرة والفم، التي تعتمد على إيقاع التنفّس، قد تجذّرت عميقاً في الذاكرة الحركية وأصبحت، في العديد من حضارات الكلام، عنصراً مكوّناً لأسلوب شفهيّ ما. ولقد أحدث كتابُ م. جوس (M. Jousse) لدى صدوره عام ١٩٢٥، وهو يحمل هذا العنوان (مصدر سابق الذكر)، أثراً يشبه الانفجار. فصدرت مئاتُ المقالات في صحف تلك الفترة، ودراسات جامعية مختلفة، وأخذت تردّد، حول بعض المجتمعات غير المعروفة بشكل جيد، هذا الاكتشاف للقوانين التي تُديرُ الكلام المنطوق على نحوٍ

(٣٧) سياق هذا المثال إ. وج. فوناغي (I. et J. Fónagy) في: «L'intonation et l'organisation du discours», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, LXXVIII, 1, 1983, p. 189 (161-209).

شعائريّ. إلاّ أنه يجب التمييز بين الأسلوب الشفهيّ وأسلوب الكلام المحكيّ، إذ يشير هذا الأخيرُ إلى الاستعمال العاديّ للكلام، البعيد إلى حدٍّ ما عن اللسان المكتوب، في حالة التخاطب. أما الأسلوبُ الشفهيّ فهو نوعٌ أدبيّ بحقّ. ويتعلّق الأمرُ في الحقيقة بتقليدٍ ثقافيّ يبدو أنه يبرّرُ ابتداع مصطلح مثل (orature) الذي أصبح موازياً لمصطلح الكتابة، بمعناها الأدبيّ (أي غالباً بمعزل عن التراث الشفهيّ - ويُعَدّ أدبياً هو الآخر بالتأكيد - الذي يحفظُ صروحَ الثقافة لكن من دون ترك أثرٍ مكتوب).

ليست الثقافاتُ التي اعتمدت الأسلوب الشفهي، أو هي تعتمده اليوم، شفاهيةً خالصةً بالضرورة. إذ بوسعها، وعلى العكس مما عوّدتنا الخطاباتُ الغربية على الاعتقاد به، الاحتفاظ بالكتابة لاستعمالات أخرى غير أدبية. تماماً كما رأينا كيف أن الكتابة عند ظهورها في بلاد ما بين النهرين ومصر لم تكن بالضرورة مرتبطة بالاستعمال الأدبيّ. إذ كانت، بوصفها ظاهرة مرتبطة بنمط بنيةٍ اجتماعيةٍ محدّدة، أداة للحياة العملية (تدوين الشرائع والقوانين والعقود الخاصّة والعامّة) والاقتصادية (دفاتر الحسابات) والسلطة السياسية والدينية: «نَفَرَ السومريون طويلاً، على ما يبدو، من استعمال الكتابة لغايات فكرية بحتة. إذ مضت عدّةُ قرون قبل أن يظهر عدد محدود من النصوص الأدبية على ألواح الطين»[٣٨]. أما الأسلوبُ الشفهيّ فيعتمد على مختلف الطرق الرمزية الإشارية والنطقية التي تُكسبُهُ فعالية مدهشة في المساعدة على التذكّر: من لازمات تكرارية ومقاطع لفظية افتتاحية وألفاظ نداء وأسماء متعالقة وتعابير حاثّةٍ وكثرة أشباه المترادفات والسَجْع والقوافي والجناس الصوتي، وغيرها من الأصداء الصوتية والدلالية كالمتوازيات المعجمية والنحوية والثنائيات الحاملة المعنى والإيقاع عن طريق

(٣٨) انظر مداخلة د. أرنو (D. Arnaud) في كتابه: *Naissance de l'écriture*, op. cit., p. 235.

الإيماء وحركات الفم. ويأتي التكرارُ على رأس قائمة هذه الطرق كإجراء عامّ. ولا يُستَبْعَدُ أن يكون للتكرار روابط ما مع الجَنْبية وهي، كما يعلمُ الجميع، من الخواصّ التعريفية للجنس البشريّ يقوم وفقها أحد نصفيْ الدماغ بالتحكّم بهذه الوظيفة أو تلك الأعضاء. إذ تُمَثِّلُ أمثالُ العالم كلّه التكرار في عباراتها التي تعتمد على التناظر «tel père tel fils» الولد سرُّ أبيه»، وهي أمثلة معروفة ببنيتها ذات الرَّجْع. كما إنّ التكرار في عمقه يدخلُ في بناء الشفاهة بوصفه أداة لتماسك أيقوني أكثر فعالية من صيغ مكتوبة مثل "etc.: إلخ" و"et autres: وغيرها". والحقيقةُ أن الخطاب الذي تعرضه الشفاهةُ ليس تدويناً يمكن للعين استعراضه في الاتجاه المعاكس، وإنما هو موجة صوتية قد يعتريها النسيانُ كلّما امتدّت إن لم تعتمد على عناصر مساعدة.

وهكذا فإن تقنيات التكرار تُديمُ، بصورة كلام حيّ، قصص الشعوب الأسطورية والخرافية للحكواتيين الإفريقيين ولأنبياء التوراة وللشعراء التقليديين البربر والملغاشيين والسنغاليين والهيبريديين الجُدُدِ (néo-hébridais)، ولجميع رُواةِ العالم وهم ذاكرة البشر. ولطالما استُشهِدَ بتلك العبارة المنسوبة إلى الماليّ هـ. هامباتيه با (H. Hampté Ba): «إن موت مسنٍّ في إفريقيا هو احتراق مكتبة». كما يُروى[٣٩] عن الأشانتي (في غانا) أن كل رجل يُقبَلُ لموهبته في طبقة الرُّواة، مؤرّخيّ المَلَكيّة، يعاقَبُ بالموت عند أيّ خطأ يشوّهُ الرواية المسموح بها. وبالطبع فهذا الأمر لا يمكن تعميمُه، بل على العكس فأكثرُ الرواة موهبة في إفريقيا نفسها هم الذين يتقنون الارتجال انطلاقاً من مخطّط تمّ تناقُلُه مع التراث. غير أن العُرفَ الأشانتيّ يفصحُ عن رهانات الرواية الشفهية. زدْ على ذلك أن الكتابة حين تُستَعمل في مجتمعات الشفاهة لغايات أدبية فهي تُستخدم بشكل خاصّ كمذكرة. لكن منذ اللحظة التي يصبحُ فيها الشكلُ الشعريّ

(٣٩) انظر: R.S. Rattray, *Ashanti Proverbs*, Oxford, 1916

المكتوبُ نوعاً أدبياً فهو يُجَيِّرُ لصالحه بعض إجراءات الأسلوب الشفهيّ، وبخاصة الإيقاع والقافية، إن وُجِدَتْ، وذلك بعد تفريغهما من الغائية المساعدة على التذكّر والتعليمية. وتلك الغائية معروفة تماماً في الحضارات الشفهية، وهي موجودة بدرجات متفاوتة في الحضارات الأخرى أيضاً. ومن أوضح تجلّياتها تعليمُ النحو للأطفال[٤٠] بالاعتماد على الصَلَوات والأحجيات والعدّيات الطفولية والمقطوعات الوصفية الخاصّة بالعبارات التي تُقحِمُ مقاطع لفظية فيها أو تقلبها، أو ما يمكن تسميته زلات اللّسان (عبارات زلّ اللسان). ونقترح هنا هذه التسمية الأخيرة التي استخلصناها من عبارة la langue m'a fourché (زلّ لساني) والتي تدلّ على الشِراك الصوتية من قبيل القول: un chasseur sachant chasser sait chasser sans son chien[٤١](*).

الكتابة من حيث هي غاية

لم تَكُفّ فضائلُ الشفاهة لدفع إغواء قديم يرمي إلى تحويل اختراع الكتابة لصالح حلم يراود أذهان الكثيرين: ألا وهو التحرّر من الطبيعة ومن النسيج المادّيّ ومن الواقع الضاغط. ويمكن للتعارض بين اللسان المحكي واللسان المكتوب أن يذهب بعيداً جداً. إذ أدّى في الصينية مثلاً، ومنذ زمن ضارب في القدم، إلى لسان إيجازي يمكن فيه لمعظم الكلمات، وبحسب السياق، أن تشغلَ وظائفَ

(٤٠) انظر في ما يتعلق بلغة الـ بول (Peul) في شمال الكاميرون: D. Noye, *Un cas d'apprentissage linguistique: l'acquisition de la langue par les jeunes Peuls du Diamaré (Nord-Cameroun)*, Paris, Geuthner, 1971.

(٤١) لا يوجد في الفرنسية مصطلح يشير إلى تلك الظاهرة التي تحمل اسماً في ألسنة أخرى: فهي في الإسبانية trabalgengua، وفي الألمانية Zungenbrecher، وفي الإنجليزية tongue-twister. انظر: L.-J. Calvet, *La tradition orale*, Paris, P.U.F., coll. «Que sais-je?», 1984, p. 10 et n. 1.

(*) ويعادلها في العربية على سبيل المثال: خيط حرير على حيط خليل أو: مرقة رقبة بقرتنا أحلى من مرقة رقبة بقرة قاضينا (المترجم).

متنوّعة وهي لغة الوينيان (Wenyan) التي لم تكن على الإطلاق نظيرَ لسانٍ محكي[٤٢] حقاً، مع أن الكتابة الصينية، وخلال ما يقارب ألف سنة لم تعرف سوى الاستعمال الطقوسيّ والسحريّ. والحقيقةُ أن مقاومة الصينية لاستخدام الأحرف اللاتينية في الكتابة لا يمكن تفسيرُه بالتراث وحده: فالأحرفُ وحدُها هي التي تميّزُ بين الكلمات المتماثلة الصوت وهي كثيرة جداً. وتُعتَبَرُ الصينيةُ في جميع الأحوال حالة متطرّفة، على اعتبار أن لغة الوينيان تشكّلُ مستوى ثالثاً يضاف إلى الثنائية التعارضية مكتوب/شفهيّ الموجودة هنا كما في معظم الألسنة التي تُكتَب.

ليست هذه التعارضيةُ بالنسبة إلى الألسنة تعارضية تفصلُ بين نظامين يمثّلان محتوى من المعنى هو نفسه وحسب. إذ تتضمّنُ في الواقع اختلافاً بين مستويين، الأول عفويٌّ وأقلّ اصطلاحية والثاني أكثرُ اعتباراً يتمتّع بسلطة أكبر. لأننا ما أن نبدأ في الكتابة، وإن كنا نتوجّه إلى مُتَلَقٍّ واحد وإن كانت علاقتُنا به لا تتجاوز الألفة، فإننا نعطي الرسالة وظيفة أكثر مهابة ونولي الشكل اهتماماً أكبر. ولقد لوحظ، في اللسان الواحد، أن أساليب الكتابة والكلام لا تغرف من المعين نفسه: إذ تحتوي النصوصُ المكتوبةُ بالإنجليزية، على سبيل المثال، عدداً أكبر من الجمل الاسمية ومن أسماء الفاعل والمفعول ومن النعوت مما هو في النصوص الشفهية[٤٣]. كما إن أُبهة المكتوب في بعض الحالات هي أُبهةُ عصر قديم للسان بعيد كل البعد عن الاستعمال الحاليّ له، ويُستَعمَلُ كخزان من الجمل المنمّقة

---

(٤٢) انظر: C. Hagège, *Le problème linguistique des prépositions et la solution chinoise (avec un essai de typologie à travers plusieurs groupes de langues)*, Paris-Louvain, Peeters, coll. Linguistique publiée par la Société de Linguistique de Paris, 1975, p. 21-22.

(٤٣) انظر: W.L. Chafe, «Integration and Involvement in Speaking, Writing, and Oral Literature», in D. Tannen, ed., *Spoken and Written Language*, «Advances in Discourse Processes», 9, Norwood (NJ), Ablex, 1982, p. 35-53.

وكمصدر للاستعارات البارعة والمعقّدة وبصورة مستقلّة عن استخدامه المستمرّ في الشعائر. هذه هي حال اللاتينية والسنسكريتية والسلافية القديمة ولغة البالي (pali) والعربية القرآنية ولغة الغيز (guèze) والمنغولية التقليدية، بالمقارنة مع لغات الرومان واللغات الهندية الآرية والبلغارية والبورمية والعربية الحديثة واللغة الأمهرية والمنغولية المعاصرة. بيد أن استعمال لسان ديني قديم أمر معروف في مجتمعات الشفاهة. وتعتبر هاواي مثالاً على ذلك وإن على مستوى محدود.

إن استقلالية المكتوب تجعلُ منه غاية في ذاتها. فمتعة الأدب، في حضارات الكتابة، هي أولاً متعةُ الأسلوب، إذ يسهم كل شيء في ابتداع كلام الكتابة. وما تقوله بشكل خاصّ إنما هو إبطال الخطّية، تلك الخاصية التي لا يمكن تفاديها في الشفاهة والتي طالما كانت في قلب التأمل في اللغة. وتستطيع الكتابةُ، لأنها تنبسط على سطح ماذي، التلاعب بحرية كبيرة بالاحتمالات التوليفية بين الاتجاهات: عمودياً وأفقياً، من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين (تؤالف كتابةُ البوستروفيدون (boustrophédon) بين هاتين الأخيرتين). كما نجد في الكتابة الهيروغليفية بعض حالات الطباق. إلاّ أن هذا الابتعاد عن قيود الخطّية ليس إجراء قديماً في مصر الفرعونية وحسب، إذ نجدُ تجلّياته في كل زمان ومكان. فالبالاندروم (le palindrome) لا يمكن تصوّرها إلاّ في شكلها المكتوب، إذ هي كلمات أو جمل يمكن قراءتها بذات الطريقة من اليسار إلى اليمين أو من اليمين إلى اليسار على حدّ سواء. كما إن الشعر المسمّى بالمحسوس والشعر ذا النزعة المكانية اليوم ليسا سجينين، مثل الشعر الشفهيّ، داخل قيود بُعْدٍ واحد: فهناك الكتابة التخطيطية والأيقونية والرسمية ومجملُ التقنيات التي تعود إلى قصيدة Coup de dés (ضربة حظ) لمالارميه، وهي جميعاً تُعطي النصّ هيئة الصورة التي هي مضمونه.

وهناك أيضاً إجراءات أخرى تعطي الكتابة الاستقلالية بوصفها غايةً، وهي بصورة خاصة تقنيات طباعية: كالفقرات والمساحات البيضاء والفصول والأحرف البادئة الكبيرة والعناوين والعناوين الفرعية. تنتزعُ هذه الإجراءاتُ والتقنياتُ الكلام من الزمن وتضعه داخل حيّز مكانيٍ يجعل منه غرضاً ذا بُعدَين على الصفحة وثلاثة أبعاد في الكتاب(٤٤). إنها تنقل إيقاع التنفّس، وإن بصورة غير كاملة، لكن مع إضافة مكوّنات جديدة. ولا يمرّ تأويلُ (قراءة) الكتابة الأبجدية نفسُه، المتضمن آليات دماغية بالغة التعقيد(٤٥)، بالضرورة عبر الوحدات الصوتية الصغرى أو الصويتات الممثَّلَة، مع أن هذه الكتابة، وهي قابلة للتحليل، تمثّلها بدقّة نسبية. وإذا ما كان الأمر كذلك، فليس على الصمّ ـ البكم، إذا تمّ تدريبهم بشكل صحيح، سوى معرفة قراءة الكلمات التي تعلّموا نطقها. إلاّ أنهم يقرأون ويكتبون أكثر من ذلك بكثير. وحتى إذا ما اقتصرت معارفُهم على ما تعلّموا نطقه، فذلك يعودُ إلى تدريب سيّئ يقوم على وهم كاره للمكتوب يرى أن العلاقة المباشرة بين الكلمة المكتوبة وما تُحيل إليه مستحيلة. إن مثل هذا الوهم يتجاهل الاستقلالية النسبية للشيفرة المكتوبة أمام اللسان.

ولا يعني هذا الأمرُ، مع ذلك، استقلاليةً أمام الثقافة. فالكتابةُ اليابانية توليفٌ معقّدٌ من كتابتين مقطعيتين وأحرف صينية عددها ثمانمئة وخمسين حرفاً على الأقل، كما أن لها قراءة وغالباً قراءتين صينيتين ـ يابانيتين بالإضافة إلى اليابانية. ولا تتكيّفُ هذه الكتابةُ بشكل جيّد مع نمط اللسان الذي تدوّنه. ومع ذلك اندمجت الأحرفُ التصوّرية بعمق بالحضارة اليابانية، فلقد أتاحت تلك الأحرفُ عند

(٤٤) انظر: M. Butor, «Le livre comme objet», repr. Dans *Répertoire II*, Paris, Ed. De Minuit, 1964.

(٤٥) انظر: R. Husson, «Mécanismes cérébraux du langage oral, de la lecture et de l'écriture», *op. cit.*, p. 23-28.

أخذها عن الصينية (في القرن الرابع بعد الميلاد) تدوين لسان كان حتى ذلك الحين من دون كتابة. وتُعتَبَرُ تلك الأحرف أحد تجليات الفنّ الياباني، إذ لم تؤدِّ المحاولاتُ الراميةُ إلى زيادة استعمال الكتابة المقطعية إلاّ إلى تثبيت عدد محدّدٍ من الأحرف المعترف بها رسمياً. كذلك ذهب مصطفى كمال، الراغبُ بنزع الصفة الإسلامية عن تركيا، إلى اعتماد الأبجدية اللاتينية عام ١٩٢٨ لأن الكتابة العربية شديدةُ الارتباط بالإسلام وتدوّنُ الكلمات العربية التي تنتمي إلى مفردات الفلسفة والدين والسياسة وكانت كثيرة في المعجمية التركية. لم يكن الأمر بالنسبة إليه مجرد إصلاح إملائي وحسب، بل ثورة ثقافية.

ولئن كانت استقلاليةُ المكتوب محدودة أمام الثقافة، فهي أكبرُ أمام اللسان المحكي. إذ تمتلك الكتابةُ تلك القدرة المدهشة على تحويل المعنى إلى موضوع، وبالتالي فهي تنزع إلى أن تصير ما كانت تحملُ طبيعتُها جذورَه عند ظهورها: أي أن تصير جمالية. وسريعاً ما تشغلُ الأحرفُ الهيروغليفية المصرية مكانها داخل هذا المشهد، إذ يتعذّر فهمُ أسلوب تنظيمها التشكيليّ إلاّ بوصفه شَغَفاً بالرمز المكتوب. كذلك يرتبطُ الخطُّ الصينيّ بالشعر وبالرسم بحميمية، فهو يرافقهما دوماً ويشكّل في الحقيقة أحد مكوّناتهما. إذ تُتيحُ بعضُ الأحرف الصينية المعقّدة، والمشكّلة من تآلف العديد من الأحرف البسيطة، عدداً من التشكيلات الخطّية: فيمكن الحصول، بمجاورة المُعَقَّدِ والبسيط، وفي الحالات الملائمة، على جُمَلٍ قابلة للتأويل[٤٦]. وكذلك المُنَمْنَماتُ التي تَنقلُ على الحجر رسائلَ جمالية وآيات قرآنية في الوقت نفسه. كما تخاطب الـ (ديفا) ناغاري la (deva) nāgarī، والعديدُ من الكتابات المقطعية في آسيا التي هي مثلها مشتقّة من الكتابة البراهمانية (brahmī)، النظر وتعرضُ أمامه

(٤٦) انظر: V. Alleton, *L'écriture chinoise*, Paris, P.U.F., coll. «Que sais-je?», 1970, p. 63-66.

تشكيلات متنوّعة بحسب المَقُول (ductus).

ويمكن أن نلاحظ في استخدام المكتوب، وما وراء الغاية التشكيلية، غاية سحرية. إذ تُبقي هذه الغايةُ على علاقات تاريخية، أو على نوع من التواطؤ بين الصورة وبين الخطّ المرسوم الذي يعكس الأشياء، وذلك مهما كان أسلوبُ صياغتها، الذي يجد في تجريد الأحرف الأبجدية (الرومانية والعبرية والعربية على سبيل المثال) أعلى درجة له(٤٧). ولربما كان هذا سبب غياب اهتمام العديد من اللسانيين بالكتابة، وهي ليست إطلاقاً اعتباطية بشكل كامل، كما هي الحال مبدئياً بالنسبة إلى الأدلّة التي تدوّنها. ويدلّ على ذلك الرابط الشبه السحريّ بين الكتابة ـ الصورة وبين الأشياء ما نقعُ عليه في بعض غرف الموتى المصرية حيث «يتمّ تعديل الأدلّة وتشويهها وطعنها بالسكّين إن كانت تدلّ على حيوانات أو مخلوقات عدوّة محتملة، لتجنّب الأذى الذي قد تلحقه بالمتوفّى تلك المخلوقاتُ التي تصوّرها»(٤٨). فهناك إذاً رابطٌ عضوي يوَحّدُ الحرفَ الهيروغليفيّ بالكائن الذي يصوّره. ويمكن للمحتوى الأيديولوجيّ للكتابة أن يبلغَ حدَّ خرقِ نَحْوِ اللغة المصرية. فعلى سبيل المثال، يسبقُ الاسمُ المضافُ، في هذه اللغة، الاسم المضاف إليه، فعبارة scribe (du) roi (كاتبُ الملك) sš nsw تُكتَبُ وفق النظام التسلسليّ نفسه الذي لدينا بالفرنسية. لكن قد تُكتَبُ أيضاً أحياناً nsw sš بتسبيق اعتباريّ للدليل المقابل لأكثر الناس اعتباراً(٤٩). هكذا نجد أنه حتى

(٤٧) هناك من الشعراء، وعلى الرغم من أسلوب الصياغة هذا، من يقرأ في الرسم التشكيليّ للكلمات صورة للشيء المدلول نفسه، وذلك في الحالات التي تتيح ذلك. ولا تغيب عنا هنا تأمّلات ب. كلوديل (P. Claudel) حول الرمزية الخطية. راجع: *Idéogrammes occidentaux*, Paris, 1926. وكذلك حول رمز «السقف» (toit): *Œuvres en prose*, Ed. De la Pléiade, p. 10.

(٤٨) انظر المرجع السابق الذكر: P. Vernus, «Espace et idéologie dans l'écriture égyptienne», in *Actes du Colloque International de l'Université Paris VII*, Ecritures, op. cit., p. 102 (101-114).

(٤٩) *Ibid.*, p. 106.

وإن كانت الكتابةُ تبدو بوضوح نظاماً ذا شيفرة (وهي حالها في مصر مهما عدنا بالزمن إلى الوراء)، بحيث لا يتعلّق الأمر بجانبها التشكيليّ وحسب بل بتدوين اللسان، فإن إغواء إعادة تحفيز الخطّ يبحثُ لنفسه في كل مكان عن حلول مناسبة.

تشبه النتيجةُ هنا تلك التي يعطيها، في الشفاهة، منحنى التنغيم أو إيماءات الجسد والوجه: إذ تُرافقُ الرسالة الأولى رسالة ثانية يُتمِّمُ عن طريقها الكاتبُ الأولى كما يمكنه أيضاً تخريبها بإضافة معنى خطّي إلى التمثُّل الخطّيّ للمعنى كما يفعل خطّاطو الكتابة اليابانية من الأتيجي (ateji). فهم يستغلّون توافقاً عرضياً بين كلمات يابانية والنطق الصيني - الياباني لبعض الأحرف الصينية، ويضيفون المعنى الذي توحي به تلك الأحرف إلى المعنى الأوّل. هكذا نجدُ على العديد من علب القمامة في اليابان اسم هذه الأشياء وهو في اليابانية (gomibako) أي قمامة - علبة، مكتوباً لا بالكتابة المقطعية لكلمات يابانية (هيراغانا hiragana) وإنما بحرفين صينيين خاصّين لتدوين مقطعَيّ go وmi. ويُقرأ هذان الحرفان تماماً غو - مي (go-mi) وفق النطق الصيني - الياباني، لكنهما يقابلان في الصينية كلمتين تعني الأولى "حَمَى" والثانية "جمال". فتكون بذلك علبةُ القمامة "علبة حماية الجمال"!

وهناك في مصر القديمة أيضاً عدد من الكتابات التي تبدّل التمثُّل الصوتيّ العاديّ (المتحدّر كما سبق وقلنا من رمز صوتيّ أصبح إجراء) بحرف يقابلُ الصوت نفسه ويُحيلُ إلى آلهة يضع المكتابُ نفسه تحت حمايتها. وقد تُغري الكتابةُ أحياناً برسالة سرّية لا يمكن سوى للمرسل إليه فكّ رموزها. ويقدّم لنا كتابُ أبي بكر أحمد بن علي بن وشيحة النبطيّ (من القرن الثامن)، وهو بعنوان *Livre du désir frénétique du dévot d'apprendre les énigmes des antiques écritures* (صِيَغ تركيب وتأويل الأبجديات السرّية التي كانت تُستعمَلُ في ممارسة السحر) وأيضاً في المراسلات السرّية بين الملوك

والسفراء وبين قادة الجيوش. إلاّ أنّ الأمر يتعلّق هنا بشيفرة خاصّة ابتُدِعَتْ لغايات محدّدة وفي سياق تاريخيّ معيّن. فباطنيةُ الرسائل التي تحملها الأحرفُ الهيروغليفيةُ هي باطنيةُ كتابة قومية، حتى وإن لم تكن واسعة الانتشار على المستوى الشعبيّ. إذ تبقى تلك الكتابةُ متفرّدة بتماسك خواصّها ومصيرها، كما بميزتها الصوتية التعدّدية. إن الكتابة المصرية تسجّل مجمل تاريخها في غائيتها: فالنص تدخل فيه نصوص مرافقة استعطافية، والرسالة تتركّب عليها، أو تندمجُ في سياقها، وفي سلسلة من الرموز الصوتية، عبارات تتوسّل دفع الشرّ والأذى وتتضرّعُ إلى الآلهة. لقد ظهرتْ تلك الكتابةُ منذ البداية بشكل كتابة تامّة متعدّدة الرسائل، فلم يعد بإمكانها قطّ أن تتطوّر. والحقيقة أنها لم تكن نسخة مُغْفَلة لمنطوقات الصوت على غرار الكتابات الأبجدية، بل كانت تُدَوِّنُ، بطباقٍ، الكاتب ورغبته.

الشفاهة والكتابة والمجتمع

هل هي رغبةُ الانضمام إلى بنى العالم المعاصر الاقتصادية، أو إحدى مخلّفات الاستعمار الأخرى، ما يدفعُ العديدَ من الدول اليوم، وبخاصة الإفريقية، إلى اعتماد الأبجدية لتدوين ألسنتها الشفهية البحتة؟ أم أنه ضغطُ وسائل الإعلام التي حمّلتِ الأميةَ، وبدون أيّ تفريق، تضميناً سلبياً. فمن المؤكّد أن الزمن لم يعدْ زمن إعادة الاعتبار للأمّية على طريقة المراثي الجديدة المتأثّرة بروسو. ولا شكّ أنه لم يعد من الجائز اعتبار الكتابة أداة اضطهاد لأنها تتيح إرسال أوامر محدّدة وتترك آثاراً تُمكّنُ من مراقبة تنفيذها: فالقانونُ ليس الاضطهاد، وإننا لنتساءل ما إذا كان شعب النامبيكوارا (Nambikwara) قد تخلّى حقّاً عن زعيمه بسبب رغبة هذا الأخير في تثبيت سلطته بكتابة خيالية(٥٠). ما نعنيه أن إدخال الكتابة إلى مجتمع

---

(٥٠) ترى نصته كاملة في الفصل المشهور الذي يحمل عنوان Leçon d'écriture (درس في الكتابة) =

يعتمدُ الشفاهةَ أمرٌ يحتاج إلى بعض الحيطة. إنه انتقال يُصطَلَحُ عليه لا نتيجة تطوّر فجائي، وهناك اختلاف ثقافيّ حقيقيّ يفصل بين المجتمعات التي تكتب وتلك التي لا تكتب. فلقد طوّرت هذه الأخيرةُ منذ زمن بعيد، وبناءً على ممارسة الشفاهة، نماذجَها التعبيرية الخاصّة وأنظمتها التبادلية والتوازنية بالإضافة إلى ذاكرتها. فعليها إذاً أن ترسم بذاتها الطرقَ التي من خلالها تودّ التمتّع بما توفّره الكتابةُ غير المَرَضية من فضائل، وإلاّ كان عليها تحمّل مسؤولية العواقب الخطيرة التي قد يجرّها اقتحامُ المكتوب لبيئة شفاهية. ولا أحد ينكر هذه الفضائل[٥١]. إلاّ أن مفهوم الأمية، تماماً كمفهوم الألسنة التي لا كتابة لها، لا يملك في مجتمعات الشفاهة تلك الشحنة المتعالية المانعة وذات النزعة المركزية الأوروبية الموجودة في تلك الأجزاء من العالم حيث تُكتَب الألسنةُ منذ زمن طويل[٥٢]. إن المؤتمنين على تاريخ مجتمعات الشفاهة هم علماءُ هذه المجتمعات وشعراؤها.

إن اقتحام الكتابة لعالم الشفاهة خطر لا على المجتمعات التي تدخلها وحسب، بل على ألسنتها أيضاً. ويعطينا التاريخُ القريب لبعض اللغات الكريولية مثالاً على ذلك. ففي شأن لغة كريولية أساسها المعجميّ فرنسيّ كما في هاييتي (Haïti) على سبيل المثال، نرى أن إدخال الكتابة يشغل منذ زمن بعيد بالَ مستخدميها من المثقّفين وأولئك الذين يمارسون مهنة الكتابة والتعليم. فما أن نُمَثِّلَ بالكتابة لساناً كان حتى ذلك الوقت محضَ شفهي حتى نجد أنفسنا

= والذي وضعه ك. ليفي ستروس في خاتمة كتابه: *Tristes tropiques*, Paris, Gallimard, 1955, p. 337-349. راجع أيضاً كتاب جاك دريدا السابق الذكر: J. Derrida, *op. cit.*, p. 191s. وكتاب ل. ج. كالفا السابق الذكر: L.-J. Calvat, *op. cit.*, p. 105-111.

(٥١) وكيف لنا أن ننكرها في هذا الكتاب وهو نتاج للكتابة.

(٥٢) انظر: C. Hagège, «La ponctuation dans certains langues de l'oralité», in: *Mélanges linguistiques offerts à E. Benvenistes*, Paris, Louvain, coll. Linguistique publiée par la Société de Linguistique de Paris, 1975, p. 251-266.

في موقع يتجاوز التمرين البسيط في التدوين. إذ لا يكفي مثلُ هذا التمرين للوصول إلى لسان مكتوب بكلّ معنى الكلمة. فاللسان المكتوب ليس مجرّد لسان شفهي مدوّن. إنه ظاهرة لسانية، وأيضاً ثقافية، جديدة. فالإغواء الدائم هنا يتّصل بإدخال روابط نظامية تربط الجمل الأساسية بالتابعة في الخطاب المدوَّن، وهو ما لا يوجد في اللغة الكريولية التي تأخذها عن الفرنسية المكتوبة مثل: que, lorsque, parce que, si, bien que, de sorte que..... . . . إلخ ونقول عن الفرنسية المكتوبة لأن المفاصل النحوية بين الجمل في بعض طبقات الفرنسية المحكية، كما هي الحال في العديد من الألسنة الأخرى، موسومة بالنبرة أو بمنحنيات التنغيم المتنوعة، وهي حقاً وحدات دلالية صغرى نطقية (انظر الفصل الثالث، ص ٧٧ وما بعدها). تلك هي الحال أيضاً في لغة كريول هاييتي. والحلّ الوحيد، إذا أردنا عدم تشويه اللسان بَفَرْنَسَتِه وإحلال سمات غير نطقية محل السمات النغمية، هو بتدوين النبرة بدقّة عبر استعمال نظام دقيق ومنوّع من علامات التنقيط. أما تلك العلامات الشائعة في الكتابة اللاتينية، فهي علامات غير متكاملة وغامضة لإمالات الصوت وللوقف وللمنحنيات التي تُشكّل النغم. فهل هو حلم طوباويّ أن نأمل في إغناء هذه المجموعة من الإجراءات بإضافة علامات أخرى خطّية تعكس نغم الصوت بصورة أدق؟ الجواب هو نعم إذا ما استندنا إلى واقع أن لا كتابة اليوم تدوّن النغم بصورة دقيقة: فالفواصل وعلامات الاستفهام والتعجّب.. إلخ. هي أدوات قاصرة. والجواب هو لا إذا ما علمنا أن أحد أسباب هذا القصور يعود إلى عدم كفاية معرفتنا في الماضي بظواهر النغم. إلاّ أنها تُدَرَّسُ اليوم بشكل أفضل بكثير. وعلى الألسنة الشفاهية التي بدأت تعتمد الكتابة الاستفادة من هذا الظرف قبل غيرها.

تؤكّد دراسةُ بعض النصوص الأدبية بصورة غير مباشرة هذا الرابط بين علامات الوقف والمنحنيات النغمية، وهو رابطٌ ما يزال

ينتظر المزيد من الدراسة. فالأعمال المكتوبة التي تستخدم أقلَّ قدر ممكن من علامات الوقف، أو تلك التي لا تستخدمها على الإطلاق، هي في الوقت نفسه الأعمالُ التي تلجأ بصورة أكبر إلى الإجراءات المعجمية والنحوية للربط بين الكلمات ومجموعة الكلمات والجمل. ويقابلُ هذه الإجراءات في الخطاب الشفهيّ المنحنياتُ النغمية. وتتميّز بهذه الإجراءات بعضُ أشكال الشعر المبهم والنثر الفنيّ التي تتحدّى التقاليد الكتابية. إلاّ أن أبسطَ ترتيبٍ نظميٍّ في الشعر التقليديّ يكفي للاستغناء عن علامات الوقف، طالما أن كل بيت يقابل مجموعة نحوية أو جملة وحيدة: إذ يتبع تقطيعُ المعنى تقطيع العروض، إن لم يكن هناك من معاظلة أو من امتداد لدائرة الكلام على عدّة أبيات معاً. ونجد في الشعر الكريولي أمثلة على ذلك(٥٣).

* * *

«تحجب الكتابةُ مشهد اللسان: فهي ليست رداء بل تنكّر»، هذا ما علّمه سوسور(٥٤). وكتب روسو قبله بزمن طويل: «جُعِلَتِ الألسنة للتكلّم بها، أما الكتابة فملحق للكلام لا أكثر»(٥٥). ويأخذ أحدُ المُحْدثين(٥٦) المتحمّسين للكتابة على هذين العالمين بالكتابة الشهيرين نزعتهما المركزية الصوتية أو الكلامية: فهما إذ يضعان الخطاب في المركز، يتجاهلان الأثر الذي لا يحتاج إلى حضور وتواجد لأنه إعادةُ تمثُّل. لكن هل هناك ما يضمن لهذه الكتابة، التي اخترعها البشر لتزيد من قدرتهم، مستقبلاً باهراً لدرجة تبرّر رغبة "المحرومين" منها في امتلاكها؟ لقد أدّت عشراتُ السنين من

(٥٣) انظر: M.-C. Hazaël-Massieux, «L'écriture des créoles français: problèmes et perspectives dans les petites Antilles», *Fifth Biennial Conference*, Kingston, Jamaïque, 1984.

(٥٤) راجع: F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, éd. Crit. Prép. Par Tullio de Mauro, Payot, 1972 (1ère édition: Genève, 1916), p. 51-52.

(٥٥) راجع: *Essai sur l'origine des langues*, op. cit., Chap. VIII

(٥٦) راجع المرجع السابق الذكر لجاك ديريدا .J. Derrida, *op. cit*، القسم الثاني، الفصل الثامن.

التحوّلات التقنية إلى تفتيت سلطة المكتوب بحيث أصبح نفوذه مهدّداً. وما تزال المِهَنُ تزدادُ عدداً، من رجال السياسة إلى الإعلاميين ومن الشعراء إلى الصحفيين، مهن لا يمكن لأيّ نشاط فاعل فيها، سواء أكان للإعلام أم للإرضاء أم للإقناع، الاكتفاء بالنصّ المكتوب، ولا بدّ له من الاستعانة بالكلام. إذ يمكن لآلة التسجيل وللحاسوب - ناسخ القرن الحادي والعشرين - وجهاز الفيديو قلب العلاقات بين الكلام والكتابة، أو هي تقلبها اليوم. ولا نعرف أثراً خاصاً لها في جوهر اللسان العميق، إلاّ أن لها أثراً سلبياً مهمّاً في الكتابة. أفلا يكفي هذا لنلاحظ أن الكتابة، وعلى الرغم من الدور الجوهريّ الذي ما زالت تلعبه والأبهة التي ما تزال تحافظ عليها، أصبحت تربطها باللسان علاقة برانية لا يمكن تفاديها؟

قد لا تغيب أهميةُ اكتشاف وسائل حفظ الكلام الحديثة وانتشارها الواسع عن التأمّل اللسانيّ نفسه. إلاّ أن اكتشاف الكتابة الأبجدية قديماً هو الذي أعطى دفعاً حاسماً للبحث النحوي بكل تأكيد. فاستعمال دليل لغويّ واحد لتدوين تلك التنوّعات المناطقية والفردية التي لا حصر لها لحرف مثل p أو a أو r يدفعنا بالضرورة إلى وعي ظاهرة مدهشة مفادها أن الاختلافات الهائلة لا تحول دون تواصل أفراد الجماعة اللسانية الواحدة وتفاهمهم. فلا بدّ إذاً من أن يكون هناك ثوابت لا تختلف. وما هي اللسانياتُ، إذاً، إن لم تكن البحث عن هذه الثوابت في مجال الأصوات كما في مجال المعجمية والنحو؟ وإن كان احتمالُ حدوث انقلاب أمراً وارداً في الأزمنة القادمة، فذلك لأن أجهزة تسجيل الكلام تقوم بعكس ما تقوم به اللسانيات: فهي لا تحفظ سوى الاختلاف. ولا يمكن للسانيات عدم الاكتراث بمثل هذا التطوّر الذي تشهده التقنيات. لا بل هي وجدت فيه فرصة لتتطوّر. فدراسة الاختلاف لم تكن غائبة عنها في حقيقة الأمر. وهي سبقت بكثير دخول الأجهزة القادرة على تسجيل واستعادة ملامح الاختلاف بأمانة كبيرة. إلاّ أن هذه الأجهزة سرّعت

من إيقاع الحركة التي كانت قد بدأت. لقد وُلِدَتِ اللسانياتُ من الوعي بالثوابت، وهي بشكل كبير اليوم قيد أن تصبح علم التغيّر على خلفية الثابت، علماً لم يعدْ يدرُسُ غير المتغيّر كشيء في ذاته، بل يتناوله كجزء من كل وفي وجوه الآخر المتعدّدة. بعبارة أخرى، أصبحت اللسانياتُ علمَ لغةٍ اجتماعياً (سوسيولسانية).

II

فائدة هذه المعرفة
أو
الكون والخطاب والمجتمع

الفصل الخامس

موطن الدليل

معنى الأصوات أو الثنائي الذي لا ينفصم

الكلمة هي بمثابة مؤسّسة. ففي معظم ألسنة العالم ثمة مصطلح يدلّ على لفظ "كلمة" أو ما شاكلها. إلاّ أن الوحدة الوحيدة القادرة عملياً على إماطة اللثام إلى حدٍّ ما عن اللسان هي ما يعرف بالدليل: أي تلك الوحدة الصغرى الناتجة عن التحليل والمرحلة الأخيرة من عملية تشريح الكلمة. وقد يتطابق الدليل والكلمة في العديد من الحالات. فكلمة jardin (حديقة) في الفرنسية لها مقطعان لكنها غير قابلة للتحليل، كذلك أيضاً كلمة élégant (أنيق) مع أنها ذات ثلاثة مقاطع. إنهما دليلان. إلى هنا تبدو الأمور شديدة البساطة. إلاّ أن حالات أخرى عديدة تنهالُ من كافة الجهات، وحول كلمات بمنتهى الشيوع، تعبّر عن مقاومة اللسان للجهد الرامي إلى جعله موضوعاً للمعرفة. كما في كلمتَيّ est وa في جملتَيّ il est élégant (هو أنيق) وil a un jardin (عنده حديقة). فلكلٍّ من هاتين الكلمتين مقطع وحيد يُكتب على التسلسل [ɛ] و[a] في علم الأصوات. ومع ذلك لا يُختَزَلُ كلٌّ منهما إلى دليل واحد على الإطلاق. فإذا ما أخذنا حالة كلمة est وحاولنا، في الجملة الأولى، القيام بتحليل المتغيّرات المتتالية لمعنى واحد، يصبح لدينا عدد من الأدلّة موازٍ لعدد العمليات التي نقوم بها. فإذا ما اخترنا الزمن كعامل متغيّر نحصل من تغييره هو وحده على جملة il était élégant (كان أنيقاً) على سبيل المثال. وإذا ما اخترنا الفعل نفسه يمكننا الحصول على جملة

il devient élégant (أصبح أنيقاً). وإذا لم نغيّر الزمن ولا الفعل وإنما الفاعل ثمّ العدد وحده دون الزمن والفعل والفاعل نحصل على جملتين أخريين مثل tu es élégant (أنت أنيق) وils sont élégants (هم أنيقون). بهذه الطريقة يبقى السياق الذي تشكّله الكلمتان الأولى والأخيرة واحداً، اللهمّ إلاّ ما يختصّ بالوصل بين حرفين وهو ما لا نقع عليه دائماً في كافة أساليب الفرنسية الحديثة. وتبدو النتيجة، وهي معروفة عند خبراء اللغة الفرنسية، مقلقة بقدر ما هي غير قابلة للدحض: فكلمة est، وهي تلك التي تُستعمل يومياً وفي كافة الظروف، تحوي بذاتها، وتحت شكلها غير القابل للتحليل والمختزل إلى حرف صوتيّ واحد، لا أقلّ من أربعة أدلّة.

ليس المنهجُ الممثّلُ هنا مخيالاً للسانيات، فهو يتمفصل على وقائع يمكن ملاحظتها. إذ يفترض التواصلُ عن طريق اللسان معنى منتجاً ومُدرَكاً، ويتأتّى المعنى الخاصّ للكلمة عن استبعاد المعاني التي يمكن أن تحملها كلمات أخرى يقبل بها السياق نفسه. وبالتالي، فلكل معنى يمكن استخلاصه بصورة مستقلة، يجب وضع دليل، وإن اختلطت الأصواتُ التي تقابله مع تلك التي تعود إلى أدلّة أخرى، انصهرت معها في مزيج لا يمكن تمييزه. ومن هنا يأتي التعريفُ الأساسيّ للدليل: إنه أصغر ارتباط بين معنى، يُطلِقُ عليه تقليد قديم يمتد من القديس أغسطين (saint Augustin) وحتى سوسور (Saussure) اسم المدلول، وبين شريحة صوتية يطلق عليها اسم الدالّ. والدالّ غالباً ما يكون ظاهراً كما في كلمة élégant (أنيق) التي هي نفسها شريحة صوتية قابلة للتفكيك إلى خمس وحدات صوتية صغرى (صويتات) وهي أصوات تميّز في ما بينها الأدلّة التالية: /e/ + /l/ + /e/ + /g/ + /ã/ (يُدَوَّنُ الحرفُ الصوتيّ الأنفيّ عند الكتابة «ant»). وقد لا يكون الدالّ ظاهراً بل حصيلة عمليات تنتهي إلى إظهاره، في حالات أكثر تعقيداً كما في الإدماج الذي رأيناه متمثّلاً بكلمة est أعلاه.

إن الخاصّية الأساسية في الدليل هي نفسها التي تكمن وراء لغز الألسنة بوصفها بنيات تتقلّدُ الجوهر الصوتيّ عن طريق نيّة التدليل، أو تعملُ على انبثاق المعنى من مادية الأصوات: إذ لا يمكن إطلاقاً فصلُ الدالّ عن المدلول كما لا يمكن إدراكُ أحدهما دون الآخر. إذ وُلِدَت أكثرُ من مسألة محرجة في اللسانيات القديمة والأقلّ قِدَماً من جهل هذا الأمر الذي تشبه بساطتُه بساطة ملخّصات الكتب المدرسية. ولن نذكر هنا، توخّياً للاختصار، سوى إحدى النتائج العملية لذلك من بين الكثير منها. فاستراتيجياتُ التجنّب الكلامي التي تُسَمّى منذ القرن الثامن عشر بالمحظورات ـ وهي كلمة مأخوذة عن أحد ألسنة المجتمعات البولينيزية التي ما تزال تمارسها (وعرفها العالم كلّه في فترات مختلفة) ـ ليس هدفها الشيء المحظور بحدّ ذاته، وإنما هدفها هو المدلول الذي يستدعيه آلياً مجرّدُ التلفّظ بالدالّ. فباستبعاد أصوات الكلمة المحظورة يتمّ في الوقت نفسه كبتُ معناها وكافة المفاهيم التي يحرّكها ذِكرُها. وهكذا نجد أن للدليل نفسه دالاً، مهما كان شكله، ومدلولاً، مهما كان مجاله، هما بحكم بنى اللسان الذي يحويهما وجهان لواقع واحد متضامنان تكوينياً:

«لا يوجد كيان لساني إلاّ من خلال ترابط الدالّ والمدلول (...). فما أن نأخذ بأحدهما دون الآخر حتى ينهار هذا الكيان (...). إذ لا تُعتَبَرُ سلسلة صوتية ما لسانية ما لم تكن دعامة فكرة. فإذا ما أُخِذَتْ وحدها لا تُعَدْ سوى مادّة لدراسة فيزيولوجية. والحال كذلك بالنسبة إلى المدلول ما أن نفصلَهُ عن الدالّ. إذ تنتمي مفاهيمُ مثل maison (بيت) وblanc (أبيض) وvoir (رأى) وغيرُها إلى علم النفس إن تمّ تناولها بحدّ ذاتها. وهي لا تصبح كيانات لسانية إلاّ بربطها بصور صوتية»[1].

(١) انظر المرجع السابق الذكر: F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, op. cit., p. 144.

لم تَفقدْ هذه السطورُ بعد، لكلاسيكيتها (الزائدة؟)، فعاليتَها كخطاب شفّاف حول الدليل يكرّره البعضُ طائعين، وتنتحله منطوقيةُ الآخرين عذراً لمناظرات غير مجدية. ويكفي التشديدُ على أنه لا تطابق هناك بين الدالّ والكلمة من جهة، وبين المدلول والشيء من جهة أخرى. فالدليل بوصفه وحدةً ذات وجهين متضامنين هو الذي يحيل إلى الأشياء وإلى المفاهيم، أي إلى ما يسمّيه اللسانيون بالعالم. اللسان في ذاته ليس نشاطاً. والمنطوقات التي تتيح إنتاجها تتحدّث عن العالم، إلاّ أنها ليست العالم، بل هي تجلّي تلك الأهلية البشرية على التدليل.

الدليل والاختلاف

أهلية التدليل لا الترميز وحسب. فهناك نشاطات إنسانية أخرى ترميزية، كالفنّ بصورة أساسية. أما السلوكيات اللغوية فهي حرفياً signi-fiantes، أي أنها منتجة للأدلّة. هذا ما تؤكّد عليه كافةُ الدراسات. والدليل، بخلاف الرمز، ليس مرتبطاً بالمستند إليه (عالم الأشياء والمفاهيم) بعلاقة يمكن بطريقة أو بأخرى تبريرها أو جعلها سبباً. بل يفترض الدليلُ، وبكل بساطة، اصطلاحية ما هي بمثابة اتفاق على أنه مفهوم. ولا يشهد التاريخُ على مثل هذا التعلّم السريع والأكيد للأدلّة في أيّ مكان آخر داخل الأنظمة الرمزية. فاكتساب ابن الإنسان للأدلّة يرتبط مع تطوّر الذكاء وابتداع العالم بعلاقة تأثير متبادل. ويتيح الكلامُ، بوصفه وسيطاً، للطفل التحكّمَ في الأشياء عن طريق تمثّلها.

ويندرج الدليلُ اللساني تحت لواء الذكاء التصوّري. وتبرز، دون تلك المرتبة، مرحلتان ليستا حكراً على الجنس البشريّ على ما يبدو. إذ تمتلك قرودُ الشمبانزي ذكاء حسياً ـ حركياً يتيح لها التعرّفَ على الأشياء الخارجية وتكييفَ سلوكها على أساسها. كما تستطيع، إذا خضعت لتربية ما، اكتساب الذكاء التمثّليّ، أي المتعلّق بالرمز

بوصفه ملاحظة مُرجأة لأشياء في حالة الغياب[٢]. أما الذكاء التصوّريّ، المرتبطُ بأدلّة اعتباطية لا برموز، فيبدو إنسانياً حصراً.

فإن كانت هناك علاقة لزومية بين الدليل، الموسوم بالخواص التي ذكرناها، وبين شيء آخر، فلا بد أن تكون تلك العلاقة بينه وبين أدلّة أخرى داخل اللسان الواحد نفسه. وهناك أيضاً خاصية مميّزة أخرى للدليل هي أنه يحيل إلى ذاته. هذا ما يؤسّس لأيّ خطاب حول اللسان ويمثّل صعوباته في آن معاً. إذ ترتبط أدلّةُ النظام الواحد فيما بينها بعلاقة اختلافية يضمنها تضامنُ وجهيّ الدليل. فإذا ما كان لمفهوم الاختلاف من مضمون عند تطبيقه على وقائع اللسان، فذلك ضمن نطاق كون الوحدات الصوتية الصغرى (الصويتات)، التي تشكّل طبيعتُها وتوليفاتُها دالَّ كلِّ دليل، لا تختلط ببعضها البعض. هذه هي الحقيقة البسيطة التي يجب قراءتها في الجداول الصوتية التي يعطيها أيُّ وصف جيّد للسان. إذ تُظهِرُ هذه الجداولُ أساليب البناء التي تشكّلها كل لغة في تتابع الأصوات لتنظيم عالم أدلّتها. وقد يحدث طبعاً أن يكون لدليلين الدالُّ نفسه: وهي حالة تعددية المعنى كما في الكلمة الفرنسية chemise[*]، وحالة الجناس اللفظيّ كما في كلمة louer (مَدَحَ، أجَّرَ) التي لا يوجد أيّ رابط بين معنييها إذ يعودان إلى مصدرين لاتينيين locare وlaudare ثم التقيا عَرَضاً وفق التطوّر الصوتيّ. إلاّ أن المدلولات تكفي عندئذ للتمييز بين الأدلّة. إذ يتحدّدُ مدلولُ كل دليل أولاً من كونه ليس مدلولاً لدليل آخر.

---

(٢) يرمي استعمال مفهوم الرمز هنا، وفي ما سيأتي لاحقاً، بشكل خاصّ إلى تحديد مفارق لمفهوم الدليل اللساني كعنصر من عناصر التواصل. والحقّ أنه لا يتمّ، في التجارب التي ستحدّث عنها (انظر أدناه)، استخدام الرمز بمعناه الدقيق مع القرود، فعناصر الشيفرة التي يتمّ تعليمها لهم اعتباطية إلى حدٍّ كبير، على عكس الرمز الذي يتسم جزئياً بالتحفيز.

(*) وتعني، بحسب السياق، القميص وحافظة الأوراق والقسم الأسفل من الفرن العالي والسور الخارجي لبناء... إلخ (المترجم).

ومع ذلك فهناك ظاهرة غريبة وأساسية تُشكّك، في نقطة محدّدة، بهذا التنظيم في البناء السوسوريّ (saussurien): إنها الترادف. فهذه الظاهرة الممغنطة للمعاني هي التي تسمح بوجود المعاجم. وهي بالتأكيد ليست سهلة الاحتواء في أيّ سعي نظريّ. فلقد قدّم أفلاطون *(Métaphysique 10006 b 5)* (ميتافيزيقا)، وقبل سوسور بزمن طويل، مسلّمة الوحدانية التي تمنع أي التقاء لدليلين حول معنى واحد: «ألاّ نعني شيئاً وحيداً يعني ألاّ نعني أيّ شيء على الإطلاق». ثم جاء بعد ذلك دو مارسيه (Du Marsais) ونفى نفياً قاطعاً وجود الترادف التام، إذ لا يعقل أن يوجد «لسانان في اللسان الواحد»[٣]. لكن يكفي النظر إلى الألسنة تتجاوز الألسنة الهندية الأوروبية، المألوفة لدى اللسانيين الغربيين، للاقتناع بأنّ إعادة صياغة المعنى بتغيير الألفاظ وشرح النصّ (وهما حالتا التشاكل في المعنى الوحيدتان اللتان يعترفون بهما كواقعتين باستثناء الترادف التامّ) لا يستوفيان خواصّ الألسنة. كما أن استعارة ألفاظ معجمية علمية أو قديمة ترفدُ العديد من اللغات الخاصة بمترادفات تامّةٍ بين المصطلحات الداخلة والكلمات المحلّية. تلك هي حال اللغة الهندية الأردية (hindi-ourdou) بالنسبة إلى مصطلحات اللغتين العربية والفارسية التي ضاعفت المخزون الهنديّ ـ الآريّ، وحال اللغة اليابانية التي دخلت فيها مصطلحات صينية منذ نهاية القرن الرابع وانضافت إلى المخزون اليابانيّ وحيث يَنقُلُ الحرفُ الصينيّ الواحد، في كل حالة، جزئَيّ الثنائية المتشكّلة معاً. إلاّ أنه صحيح أن بالإمكان الزعم بوجود اختلاف في الطبقة...

لا يمنع احتمالُ وجود مترادفات أصيلة الألسنة، أيّاً كانت، من تنظيم مدلولات مفرداتها المعجمية على أساس الاختلاف، إذ يكفي أن تتغيّر الدالات حتى يتغيّرَ الدليلُ. ولا شكّ أن هذه السلبية

(٣) انظر: *Des tropes*, Paris, 1730. نقلاً عن ك. فوكس: C. Fuchs, *La paraphrase*, Paris, P.U.F., 1982, p. 53.

للمضمون لا يمكنها وحدها، على الرغم من أن عشرات السنين من التعاليم السوسورية قد نزعت عنها ظاهرها التناقضيّ، التأسيس لنظرية في المعنى. فمدلول الدليل لا يشكّل سوى أحد مفاصل مثل هذه النظرية (انظر الفصل العاشر)، على الرغم من التقليد البنيويّ وعلى الرغم من امتداده إلى قواعد توليدية. ومع ذلك يبقى التعريفُ السلبيّ أساساً قد يفوّتُ علينا عدم إيلائنا إياه الاهتمام الكافي سمة جوهرية للألسنة بوصفها بنيات منتجة للمعنى. ويُظهِرُ تاريخُ المفردات بشكل كافٍ أن مضمون الدليل داخل لسان ما يحدّده بشكل كبير مضمونُ الأدلّة الأخرى، وبخاصة تلك التي تنتمي إلى الحقل الدلاليّ نفسه. وأيُّ تغيير في المدلول يكفي لجرّ تغيير في سلسلة المدلولات الأخرى المجاورة. وتُعتبَرُ مغامراتُ الدلالة هذه مادة واسعة غذّتِ الكثير من الدراسات العلمية[٤].

تلجأ علوم أخرى غير اللسانيات إلى مفهوم التعارض، ومن بين العلوم الإنسانية هناك علم نفس الطفل. يقول هـ. ولون (H. Wallon)[٥]: «لا يوجد الفكرُ إلاّ من خلال البنى التي يُدخلها في الأشياء (. . .). لا يتّسم الفكرُ منذ الأصل بالقطعية، بل بالثنائية وبالازدواجية (. . .). إذ يرتبط كلُّ تعبير وكلُّ مفهوم عموماً بضدّه بصورة وثيقة، بحيث لا يمكن التفكيرُ فيه من دون هذا الضدّ (. . .). والحدّ الأكثر بساطة وإثارة هو التعارض. فالفكرة تتحدّد أولاً وبصورة أسهل عن طريق ضدّها، حتى ليصبح الربطُ شبه آليّ بين نعم ـ لا وأبيض ـ أسود وأب ـ أم، بحيث يبدو أحياناً أنها تترافق على لساننا وأن علينا الاختيار وإبعاد أحدهما إن لم يكن ملائماً». ونجد نظرة مماثلة في حقول علمية أخرى. ففي الفيزياء والبيولوجيا، وبحسب إ.

(٤) نجد أمثلة عديدة عليها في مقاطع كثيرة من كتاب ف. برونو من بين الكتب العديدة الأخرى:
F. Brunot, *Histoire de la langue française*, Paris, A. Colin, éd., 1966-1968.

(٥) انظر: *Les origines de la pensée chez l'enfant*, I, Paris, 1945, p. 41, 44, 67, 115.

شرودنغر[٦] (E. Schrödinger)، «الفوارق بين الخواص هي في الواقع غير بادية تماماً، وتبقى سمتُها الاختلافية المبدأ الأساسيّ في الحقيقة». كما يلاحظ إ.ت. بيل[٧] (E.T. Bell) أنه في المقاربة اللاكمية للرياضيات «ليست الأشياء هي التي تهمّنا وإنما العلاقات بينها». وتُنسَبُ العبارةُ التالية إلى الرسّام براك (Braque): «لننسَ الأشياء ولنهتمّ فقط بعلاقاتها» (Cahiers, Gallimard, 1952, p. 40). هذا في الفن التصويريّ نفسه...

الأدلة والقرود والتواصل

يمكننا أن نتساءل، مع عدم نسيان البُعد بين السيمياء البشرية والرمزية الحيوانية، ما إذا كانت الطبيعة الاختلافية للدليل موجودة في الشيفرة التي تُعَلَّمُ للحيوانات "القريبة" من الإنسان. إذ نعرفُ التجاربَ الكاليفورنية التي أُجريَتْ على الشمبانزي في الستينيات[٨]. فما الذي يمكن أن تخبرنا به هذه التجارب المهمّة في الإثنولوجيا حول اللغة البشرية؟ لقد علّم المدرّبون أنثى الشمبانزي واشو (Washoe) لغة الإشارات الأميركية وهي لغةُ الصمّ والبكم من الأميركيين. كما تعلّمت الأنثى سارا (Sarah) شيفرة تقوم على قِطَعٍ من المعدن تُلصَقُ على لوح مغناطيسي. والحقيقة أنها لم تكتسبْ معنى وحدات هذه الشيفرة إلاّ عن طريق تعارضها فيما بينها. لا يقع إذاً ما يمكن تسميتُه بالحدود (بالمعنى التزامنيّ بالطبع، لأنّ الأمر يتعلّق باستمرارية ما عند الحديث عن تاريخ الأنواع)، بين أدلّة اللسان البشري وعناصر الشيفرة التي تكتسبها بالتعلّم حيوانات قريبة

(٦) انظر: *What is Life?*, Oxford, 1944, p. 28s

(٧) انظر: *The Development of Mathematics*, New York / London, 1945, p. 466

(٨) راجع: B. T. Gardner & R.A. Gardner, «Teaching Sign-language to a Chimpanzee», *Science*, vol. 165, n° 3894, August 1969, p. 664-672; D. Premack, «The Education of Sarah, a Chimp», in *Psychology To-Day*, vol. 4, n° 4, 1970, p. 55-58.

من الإنسان، عند هذا المستوى. إنه في مكان آخر. فهناك حقيقة متواضعة ظاهرياً لكنها تُعَبِّرُ عن واقع عميق: فالألسنةُ البشرية هي معاً أنظمةُ أدلّة وأدواتُ تواصل(٩). وكلٌّ من هاتين الخاصيتين متحقِّقٌ فيها بشكل كامل، كما أنهما متضامنتان مع بعضهما البعض بصورة وثيقة.

لا نستطيع إذاً تصوّرَ هاتين الخاصيتين إحداهما منفصلة عن الأخرى. فالاستعمال اليوميّ للغة يجعلها مألوفة لدينا ونشهدها ببساطة لدرجة أننا لا ننتبه إلى الاختلاف بين الخاصيتين. واللغةُ تُشركهما معاً في وحدتها الظواهرية لدرجة أنها تحجبُ عنّا ثنائيتها الحقيقية. ويمكن لدراسة ما هو "طبيعيّ" هنا، كما في حقول أخرى للمعرفة، أن تستخلص درساً مهمّاً من خلال الاهتمام بما هو حائد عنه. فلقد جرت العادةُ أن تصنَّفَ لغاتُ الهَلْوَسة على تخوم المحيط الضبابي للعُرف، وهي حالات هامشية في ابتداع الألسنة تحت تأثير وحي وسيطيّ أو دينيّ(١٠). ويلاحَظُ في هذه الألسنة اتحاد وثيق غريب: إذ يتعايشُ عنصرُ التواصل مع العنصر غير السيميائيّ. فالأمر يتعلّق بتواصل وبغياب كامل أو شبه كامل للأدلّة في آنٍ معاً. ويتّصلُ التواصلُ بمرسلة تعبيرية أو ميتافيزيقية تشبه الرسائل اللُّعِبيّة أو الجمالية لشعر خليبنيكوف (Khlebnikov) الذهنيّ (حرفياً بالروسية za-um) الذي قام بدراسته ر. ياكوبسون (R. Jakobson)(١١)، أو تلك الرطانات المشغولة والتي يعتريها بعضُ الجنون عند رابليه (Rabelais) وجويس (Joyce) وميشو (Michaux) أو حديثاً عند أ. إيكو (U. Eco)

---

(٩) لا نذكر هنا عند الحديث عن أداة التواصل سوى وظيفة واحدة من وظائف الألسنة، ولا نعني بذلك أننا نختزلها جميعاً في واحدة (انظر الفصل العاشر، ص ٣٤٢ - ٣٤٧).

(١٠) انظر: T. Flournoy, *Des Indes à la planète Mars*, Genève, 1899, réimpr. Paris, Ed. Du Seuil, 1983, avec introduction et commentaires de M. Yaguello et M. Cifali.

(١١) راجع: «Retrospect», in *Selected Writings*, Mouton, 1966, vol. IV, p. 640.

في *Le nom de la rose* (اسم الوردة)[١٢] حيث يضعُ على لسان القسّ الفظّ سالفاتوري (Salvatore) خليطاً عجيباً من الكلمات. إلاّ أنها تشي، في الوقت نفسه، بغياب الأدلّة اللسانية، بوصفها كيانات يمكن تحديد هويتها من خلال استقرار العلاقة التي تقيمها بين الدالّ والمدلول، واصطلاح جماعة بشرية عليها بالمصادقة عليها عن طريق تداولها. إنه تجلٍّ مقلقٌ إذاً لحالة من الانحراف عن القاعدة في مثل هذا السلوك اللغويّ، وهو انحراف لعلاقة تكوينية بين الخاصيتين اللتين تربطُ القاعدةُ بينهما. وينشأ في السلوكيات التي تملأ جوانب هذا الموطن نوع من التواصل، إلاّ أنه تواصل لا يستخدم وساطة الأدلّة. وإذا ما كان باستطاعة المتلقّي أو القارئ أو مفكّك الرموز فهم هذه النتاجات اللغوية "المَرَضيّة" التي تتواصل من دون أن تعني أيّ شيء، فذلك بالتأكيد لأنها تستعين بواحدة فقط من هاتين "المَلَكَتين الذهنيتين" اللتين يعتبرهما بنفينيست (Benveniste) متمايزتين: مَلَكَةُ التعرّف ومَلَكَةُ الفهم، أي «تلك التي تدرك تطابق السابق والحاليّ من جهة، والتي تدركُ دلالة نطق جديد من جهة أخرى»[١٣].

لا تملكُ لغةُ القِرَدَةِ، وكذلك لغةُ أولئك الذين يَحيدون عن الطبيعية، سوى واحدة من هاتين الخاصيتين. ويبقى شكلُ هذه اللغة بدائياً. وتشير الطريقةُ التي يبدو فيها قردا الشمبانزي واشو وسارا، أثناء تدريبهما، كأنهما يسيطران على الشيفرة التي تمّ ترويضهما عليها، إلى أنهما قادران على الترميز ويستطيعان استعمال الرموز حتى في غياب الأشياء التي تقابلها. وما هو أكثر من ذلك، يمكنهما عزل السمات عن طريق التحليل. كما يستطيعان، شرط استعمال رموز لا

---

(١٢) انظر: U. Eco, *Le nom de la rose*, Paris, Grasset, 1982 (trad. Fr. de Il nome della rosa, Milan, Fabbri-Bompiani, 1980). أتوجه بالشكر إلى ب. نيدريه B. Niederer التي لفتت انتباهي إلى هذا المقطع من الرواية.

(١٣) انظر: E. Benveniste, «Sémiologie de la langue», *Semiotica*, I, 1969, repr. Dans : *Problèmes de linguistique générale*, II, Paris, Gallimard, 1974, p. 65 (43-66).

أدلة اعتباطية، استخدامها للتجريد، أي لتصنيف أشياء متمايزة بحسب سمة مشتركة بينها. إذ يستطيعان، على سبيل المثال، وأمام مجموعة تتألف من تفاحة وموزة، تجريد الرمز الذي يعني "فاكهة"، أو يستطيعان على العكس من ذلك، وأمام مجموعة تتألف من لون أحمر وشكل دائري، استخلاص "تفاحة". يستطيع هذان القردان، أخيراً وبشكل خاص، تَمَثُّلَ البنى المجرّدة المقابلة لجمل بسيطة في الألسنة البشرية يمكن لعناصرها، المرتبة في متواليات غير إشكالية كلٌ منها في مكانه، أن تُستَبدَلَ بأخرى تنتمي إلى مجموعات واحدة. وهكذا فباستطاعة سارا تركيب وحدات وفقاً لبنية واحدة للحصول على منطوقات مثل Mary + donner + pomme (ماري + أعطى + تفاحة). كما تستطيع سارا تعليم الشيفرة لقرود أخرى. ومع ذلك ليس هذا بكافٍ على الرغم من ظاهر الأمر. فلكي نستطيع الكلام عن لغة، لا بل عن لسان أيضاً، لا يكفي وجودُ إدراك وحيد الجانب للرسائل كما هي الحال عند القرود التي علّمها المدرّبون كيف تتجاوب مع منطوقات تتألف من رموز درّبوها أولاً على تأويلها بشكل فرديّ. بل يجب، من جهة، أن يكون هناك ذكاء تصوّريّ ينظم الأدلّة البحتة. وأن توجد، من جهة أخرى، مبادرة يقوم بها كل من طرفيّ الثنائية مُرْسِل ـ مُسْتَقْبِل ضمن علاقة تقوم على الأدوار إذ يضطلع المستقبِلُ بكافة وظائف المُرْسِلِ حين يتصرّف بدوره كمرسل.

توجد صيغتان تواصليتان مهمّتان، بالإضافة إلى الصيغة التقريرية، تسمان استعمال اللغة في المجتمعات البشرية ولا تظهران تقريباً على الإطلاق في استعمال القِرَدَة لشيفرة الترويض: إنهما الاستفهام والأمر. إذ يشير آل غاردنر (Gardner) إلى حالة وحيدة لرسالة وجّهتها القردةُ واشو لرفيق لها يتهدّده، من دون علمه، خطر وشيك الوقوع. وتألّفت الرسالة من منظومة الرموز "تعال" + "أسرع". إلاّ أن هذه الواقعة تبقى، بتجلّيها العَرَضيّ، على تخوم

القابل للتشفير. غير أن هذا لا يكفي لعدم الحديث عنها. إذ تُظهِرُ هذه الواقعةُ، وعلينا الإقرار بذلك، أن هناك، بين الألسنة البشرية والشيفرات التي يعلّمها الإنسانُ للقرود الأكثر تطوّراً، "فقط" بضعة ملايين من السنين تطوّرت خلال مسيرتها الطويلة حياة اجتماعية متزايدةُ التعقيد وأدوات متزايدةُ الإتقان. والحقّ أن هذه الواقعة تُذَكِّر أيضاً بأنه على الرغم من صعوبة ابتداع نهج تجريبيّ غير محفوف بالمخاطر والأوهام، فليس من المستحيل الكشف عن استمرارية أنماط التواصل البشرية والحيوانية. وتبقى هذه المحاولةُ في الترويض بمجملها، على ما فيها من فتنة في مسعاها وفي طموحها، محاولة تقودها المصلحة. ومع ذلك تُظهِرُ السمةُ الاستثنائية لصيغة الأمر والغيابُ الكامل لصيغة الاستفهام أنه يجب التمييز بين أنماط مختلفة في التواصل. إذ لا يتضامن مفهوما اللغة والتواصل في الحقيقة إلاّ وفق أكثر معاني مفهوم التواصل كثافة وتركيزاً: أي المعنى الذي مفاده أن قناة اتصال واحدة تضع فردَين، تربطهما ببعضهما البعض شبكة وثيقة من العلاقات الاجتماعية، في علاقة تخاطب. ولكي تبلغ تلك العلاقات الاجتماعية، بالضرورة، الحدَّ الذي نعرفه عن درجة تركيزها، فإنها تنتج عن فترة طويلة من الحياة ضمن جماعات متماسكة يعرفُ أفرادُها بعضهم البعض من خلال الحاجات المتنوّعة التي ولّدها تعايشُهم الوثيق. وهذا التاريخ هو حصراً تاريخ البشرية وحدها.

ليس الرهان إذاً ما كان يتخيّله بريماك (Premack). فالمسألة لا تتعلّق بمعرفة ما إذا كانت سارا تؤكّد، أم لا، كلّيات شومسكي المتصلة بتحويل منطوق ما بصيغة التأكيد إلى صيغة الاستفهام، أو بوجود فعل الكون (être) بصيغة التساوي، أو باستعمال أدوات العطف مثل et (واو العطف). إنه إجراء دائريّ لا نهاية له يبحث، عند الشمبانزي، عن وجود بعض الكلّيات اللسانية التي يُفتَرَضُ وجود أنساقها في مَلَكَةٍ لغويةٍ مطبوعةٍ في نظامها الحيويّ. وهناك

سؤال أكثر خصباً يثيره سعيٌ يقع دون مسألة إشكالية الألسنة البشرية: كيف تتواصلُ قرودُ الشمبانزي وإلى أيّ حدٍّ تتواصل؟ والجواب واضح: تكشف الملاحظة، وبالمقارنة مع الإنسان البدائيّ، عن وجود أهلية ما وحسب، ربما هي وراثية، لحياة اجتماعية شديدة البساطة ضمن جماعات محدودة، وهي لا تُسلّمُ بوجود أيّ تطوّر يمكن مقارنته بالتطوّر الذي تدلّنا عليه المخلّفاتُ الأثرية التي تمتدّ من الإنسان الماهر إلى الإنسان المنتصب، من غير ذِكْرِ المراحل اللاحقة. فالشمبانزي لا "تتكلّم" لأن حياتها "الاجتماعية" لا تضعها في ظرف من لديه الكثير ليقوله. وهي إذا ما تعلّمت "التكلّم"، بعد فترة طويلة من التعلّم يُنْسي حافزُ الفضول خلالها المدرِّبَ معاناته وصبره، فلأن المكافآت (من موزٍ وشوكولا وملبّسات) التي يزوّد فيها المدرِّبُ كل جلسة تدريب بأنواع من المكاسب تخلقُ عند الشمبانزي حاجات تسعى إلى تلبيتها.

أما ما تستطيع تلك القِردَةُ "قوله" فهو يشهد في الحقيقة على عدم قدرتها على تجاوز عَتَبَةٍ يحدّدها تطوّرُها الوراثيّ الذي لا نجد ما يقابله عند الجنس البشريّ، اللهمّ إلاّ إذا ما عدنا إلى مرحلة ضاربة في القِدَم ما قبل التاريخ. كما يشهد على ذلك فقرُ العلاقات "الاجتماعية" القائمة بصورة مصطنعة بين حيوان معزول، أو يحيا ضمن جماعة صغيرة، ومدرِّب يُجري تجربة تقوم على منح مكافأة عند كل إجابة صحيحة. وإننا لنشك في كفاية مثل هذا الأمر لردم الهوّة الزمنية السحيقة. وماذا لو كان الأمرُ في الحقيقة، على اعتبار أن هناك ترقّباً دائماً للمكافأة، مجرد ترويض بالمعنى الدقيق للكلمة؟ ترويض على درجة كبيرة من التعقيد بالتأكيد، لكن لا علاقة له على الإطلاق باكتساب اللغة كما يتوهّمُ المحقّقُ لأنه يمارس، في لسان بشري، هذا التمرين الخطر القائم على إعادة صياغة المعنى بألفاظ مختلفة أي وضع مُعادِلٍ باللغة الإنجليزية لرسائل مبنية على أدلّة

اصطلاحية.

على أي حال تغيب هنا تماماً سمة جوهرية من سمات النتاجات اللسانية البشرية: أن باستطاعتها التكلّم عمّا هو غير موجود ـ كلمات من غير مُحالٍ إليه أكيد، جمل تناقض الواقع التجريبيّ. وقد لا يحبّ المتلقّون من بني البشر مثل هذا النوع من التواصل الخادع، إلاّ أنّه يلفت انتباه الجميع. فهناك أنماط من الردود تقابله، سواء أكانت حوارية أم غير ذلك. غير أن أحداً لم يقع على رسائل تتضمّن ما هو غير موجود عند الحيوانات المدرّبة على "التكلّم"، على الرغم من أن الشمبانزي تعرف "الكذب" بالحيلة.

تثبتُ هذه التجاربُ إذاً، سلبياً، أن الإنسان هو الوحيد، في عالم المخلوقات الحيّة، القادرُ على الإدلال وعلى التواصل معاً، بكل ما في هذين المفهومين من معنى. أي أنه الوحيد القادر على استخدام أدلّة منظّمة في بنى متماسكة، يمكن أن يزداد عددُها باضطراد، لنقل وتأويل رسائل تَفترضُ وجود علاقة اجتماعية بالغة التعقيد قائمة على التفاعل المتبادل وعلى الحوار. أما هذه الرسائل فهي تؤكّد وتسأل وتأمر وتعبّر عن الأحوال. ويجب التعرّفُ على الألسنة البشرية في تفرّدها وتميّزها، لأنها الأنظمةُ الوحيدة التي تتمتّع في آنٍ معاً بتلك الخاصية المزدوجة. ويقابِلُ هذا التفرّد، القائم على الثنائية، علمُ لسانيات واحد لا اثنان، كما هي حال المشروع الذي نقع عليه عند البعض ممن عرفوا جيّداً طبيعة الألسنة المزدوجة لكنهم اعتقدوا أنها لا يمكن أن تخضع لنموذج وحيد(١٤).

(١٤) انظر: E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale. II*, op. cit., p. 64-65, 235. نجد أيضاً موقفاً من هذه الرؤية المتعلقة بعلميّ لسانيات في: C. Hagège, «Les pièges de la parole. Pour une linguistique socio-opérative», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, LXXIX, 1, 1984, p. 1-47. وأيضاً للكاتب نفسه في: «Benveniste et la linguistique de la parole», in *E. Benveniste aujourd'hui*, Paris, Société pour l'Information grammaticale (diffusion: Ed. Peeters, Louvain), Bibliothèque de l'Information grammaticale, 1984, p. 105-118.

حيوية الأدلة

هل يرجع السبب، ونحن في نهاية القرن العشرين، إلى قوّة وسائل الاتصال الموجّهة إلى الجماهير العريضة والتي تتيح للباحثين عن الأساطير فرصة بثّ أفكارهم؟ أم أنه يرجع إلى أن عمل العقل، البطيء والدؤوب، عليه باستمرار مواجهة إغواء الحلم وسحر اللاعقلاني؟ على أية حال هناك في مختلف العلوم حقائق لا تفرض ذاتها إلاّ بصعوبة. ومن بينها الحقيقة المتعلّقة باللغة. إذ يصعب دفع من لم يمتهنوا دراسة اللغة إلى القبول بها، كما تجاهلها طويلاً حتى أولئك الذين امتهنوا اللغة. إنها الحقيقة التالية: إذا ما كان لكل دليل في لسان ما علاقة لا تُفصَمُ عُراها بين ما يدلّ عليه والأصوات التي يتشكّل منها، أي وجها الدليل المكتسبان معاً منذ الطفولة، فإن هذه العلاقة ليست قائمة على التحفيز ولا تتمتّع بِسِمَةِ الضرورة. وغالباً ما يُستَشهَدُ بوجود عدد كبير من الألسنة التي تُشرِكُ دالات، تختلف في كل مرة، مع مدلولات تستطيع الترجمة تصفيتها إلى حدٍّ ما. يبقى مع ذلك، بالنسبة إلى المتكلّم العاديّ وعند مستوى هو دون مستوى المعاينة العلمية، أن ما يقوله لسانه هو ما يجب قوله.

كما يصعب عليه أكثر قبول عدم وجود رابط قائم على التحفيز بين أصوات الكلمات وأشياء العالم التي تُحيل إليها هذه الكلمات، أي بين الدالّ والمسند إليه. فالدالّ لا يحاكي المسند إليه، وكأننا نفترض أن كل شيء في الكون (هذا من دون ذكر المفاهيم المجرّدة) يُنتِجُ صوتاً، أو يوحي بصوت، يمكن لأصوات الألسنة البشرية أن تحاكيه. وبعبارة أخرى، فإن دالّ الدليل غيرُ محفّزٍ، أي لا يملك علاقة شكلية تربطه بالواقع الذي يترجمه لسانياً[١٥]. إن هذا الأمر،

---

(١٥) أثار هذا الموضوع جدلاً طويلاً تجلّى خلاله التباسان، بين الدالّ والدليل من جهة، وبين اعتباطية العلاقة بين الدالّ والمدلول (إن وُجدت) واعتباطية العلاقة بين الدالّ والمسند إليه.

ويمكننا بهذا الخصوص العودة إلى: R. Engler, «Théorie et critique d'un principe =

على الرغم من بديهيته ومن تدريسه بصورة منتظمة ابتداء من حصّة المدخل إلى اللسانيات، لم يفرض نفسه على الجميع. فهل يلبّي السعي إلى انسجام كونيّ رغبة كامنة في أعماق ذهن كل بني البشر؟ مهما كان الأمر، يعلم بعضُ الحكماء أن ذلك لا يتجاوز حدود الرغبة. إذ يشير ديكارت (Descartes)، في رسالة معروفة إلى الأب ميرسين (Mersenne) (عام ١٦٢٩)، إلى أنه من الممكن نظرياً صناعة لسان فلسفي بحقّ تكون كلماتُه رموزاً مباشرة للأشياء. لكنه يشكّك بقدرة مثل هذا اللسان على أن يفرض نفسه يوماً ما. أما الأب ميرسين فيقرّ(١٦)، على الرغم من رغبته في لسان مثل هذا لا يحتاج المرء إلى تعلّمه لكونه جدّ «طبيعي»، بأن الاعتباطية التي يقومُ عليها أيُّ لسان بشري تجعل مثل هذا المشروع يوطوبيا خيالية.

غير أن ذلك لا يكفي. فمع أن النظريات التي تتحدّث عن رمزية الأصوات أو عن محاكاة الأصوات في الألسنة لم يعزّزها أيُّ دليل غير قابل للدحض، لا بل مع أن الأمثلة المضادّة العديدة التي تبطلها هي في متناول كل من يُجيدُ لغتين، وحتى من يجيد لغة واحدة ويتمتّع بشيء من اليقظة، فإن مثل هذه النظريات تظهر بوفرة منذ زمن طويل. ولا نجدها فقط عند بعض علماء العصور الوسطى، الذين رأى بعضُهم في القواعد مفتاح العلوم لأن معرفة الكلمات وقوانينها لا بد أن تقود إلى معرفة العالم الذي تنطق صوته. فلقد ازدهرت أيضاً في عصور كانت فيها العقلانيةُ المزعومةُ مشوبة بأحلام اليقظة التي لم تكن تفصل بين الاصطلاح والقدرة: فمن جهة، هناك الطبيعة الاصطلاحية للدليل الذي يحلّ باتفاق ضمنيّ محلَّ الشيء المسمّى، وهناك من جهة أخرى قدرةُ هذا الدليل على التسمية وتأتي من العلاقة بينه وبين ما هو مسمّى بفضله. وهذا الوجه الثاني هو

= saussurien: l'arbitraire du signe», *Cahiers Ferdinand de Saussure*, 19, 1962, p. 5-66. ولهذا الكاتب نفسه: «Complément à l'arbitraire», *Ibid.*, 21, 1964, p. 25-32.

(١٦) راجع: *Harmonie universelle*, Paris, 1636

الذي أثار انتباه كور دو جيبلان (Court de Gébelin) على سبيل المثال، إذ يقول معبّراً عن دهشته أمام العلاقة بين الكلام والأشياء:

«كيف يمكن للمرء أن يقتنع بأن الكلام لا يملك أية طاقة في ذاته؟ بأن لا قيمة فيه إلا اصطلاحية ولا يمكن أن تكون دائماً مختلفة؟ بأن اسم الحَمَلِ كان يمكن أن يكون اسم الذئب واسم الرذيلة اسم الفضيلة؟ بأن الإنسان كان أبكم ولا تصدر عنه سوى صرخات لقرون عديدة متوالية؟ وبأنه استطاع بعد محاولات كثيرة غير مجدية ومضنية تمتمة بضع كلمات وتبيّن له بعد ذلك بزمن طويل أن هذه الكلمات يمكن أن ترتبط ببعضها البعض؟»(١٧).

هناك لغة بصورة خاصة، هي العبرية، فتنت منذ أواخر العصر الوسيط أولئك الذين رأوا في قصة بابل حكاية حكم سماوي يعاقبُ الغلوَّ البشري(١٨). تنزعُ هذه العقوبةُ النموذجية التحفيز عن الدليل، وبالتالي تحكمُ عليه ألاّ يكون سوى مجرّد نتاج لاصطلاح بحت، مما أدّى إلى تعدّد الألسنة بكثرة. فلقد بدا لهم أن اللغة العبرية هي وحدها التي ما تزال مثل جلمود صخر، تحمل آثار القرابة اللغوية الأولى. ولقد خصّص فابر دوليڤيه (Fabre d'Olivet) للعبرية بالتحديد الكتاب الذي أصدره بين عامي ١٨١٦ ـ ١٨١٧ في باريس وحمل عنوان *La langue hebraïque restituée* **(استرجاع اللغة العبرية)**. وقد سعى فيه إلى إظهار أن اللغة العبرية، وبفضل «التطوّرات المخصبة المذهلة»، «لا توجد فيها كلمة واحدة، تتجاوز المقطع الواحد، ليست مركّبة ومشتقّة من جذر بدائي» (القسم الأول، الجذور

---

(١٧) راجـــع: *Le monde primitif analysé et comparé avec le monde moderne*, Paris, 1773-1774, p. 66.

(١٨) نشير مع ذلك إلى أن هناك تفسيراً آخر يبتعد عن القراءة التقليدية يرى في بابل، في سفر التكوين الإصحاح الحادي عشر ١ ـ ٩، إنجازاً للقدر لا عقوبة. انظر: C. Hagège, «Babel: du temps mythique au temps du langage», *Revue philosophique*, n° 4, oct.-déc. 1978, p. 465-479.

العبرية، ص ١). يتّصل الأمر هنا بنظام الاشتقاق الغنيّ الذي يتّسم به صَرْفُ اللغات السامية.

ويَعتبِرُ فابر أن هذا النظام لا يمكن أن يكون اعتباطياً. والحقيقة أنه ينتسب بآرائه إلى كور دو جيبلان عندما يخلطُ بين التحفيز الصوتيّ (الأصوات التي تستحضر الشيء المُسمّى أو تحاكيه) والتحفيز الصرفيّ (الاشتقاقات ذات الشكل والمعنى القابلين للتقدير بصورة منتظمة). ويقابل فابر آراء دو جيبلان بآراء واحد من المدافعين المعروفين عن اعتباطية الدليل هو هوبز (Hobbes): «لا بد أن يكون المرءُ ممسوساً بذهنية النظام (...) وبخاصة أن يوغِلَ في جهل متفرّد بالعناصر الأولى للغة، حتى يدّعي كما فعل هوبز، إذ حذا جميعُ علمائنا الحديثين حذوه، بأن كل شيء اعتباطيٌّ في مؤسسة الكلام: إنها بالتأكيد مفارقة غريبة وتليق حقيقة بمَنْ (...) علّمَ أن علينا عدم الاستنتاج بعد التجربة بأن شيئاً ما هو صحّ أم خطأ (...) مؤكّداً أن الصحّة والخطأ لا يوجدان (...) إلاّ في تطبيق المصطلحات». كما نجد الروحيّة نفسها عام ١٨٢١ في كتاب ج. دو ميتر (J. de Maîstre) الصادر بعد وفاته بعنوان *Les soirées de Saint-Petersbourg* (أمسيات سان بطرسبورغ) حيث نقرأ: «دعونا لا نتحدّث إطلاقاً عن المصادفة ولا عن أدلّة اعتباطية»[١٩] (وهو يأخذ من دون أيّ تردّد "الاشتقاقات" المعيدة للتحفيز التي سبق لـ إيزيدور دو سيفيل (Isidore de Séville) أن تناولها مثل cadaver (جثّة) التي اشتقّت من cora data vermibus أي لحم متروك للديدان). يوجد في هذا التوجّه في التفكير رابط يجمع بين تحفيز الأدلّة وأخلاقية ما،

(١٩) صدر هذا الكتاب من: Editions du Vieux-Colombier, Paris, 1960, p. 76. نقلاً عن: H. Meschonnic, «La nature dans la voix», texte liminaire à la réédition du *Dictionnaire raisonné des onomatopées françaises* de C. Nodier (1828), Mauvezin, Editions Trans-Europ-Repress, 1984, p. 92. l'«étymologie» de cadaver selon Isidore de Séville est rappelée, *Ibid.*, p. 81.

ويوجد في التوجّه المقابل له رابط يجمع بين الاعتباطية وتصوّر إسمانيّ للكلمات بوصفها مجرّد أدوات للتسمية غير قابلة للتبرير. وتَسِمُ هذه الإسمانيةُ، التي يراها البعضُ أقربَ إلى التجديف، فلسفة هوبز الإنكليزيّ كما تَسِمُ أيضاً فلسفة راسل (Russell) وأوستن (Austin) . . .

لكن على أية معايير محدّدة يبني المُعادون للإسمانية موقفَهم؟ إنهم يبنونه، بكل بساطة وبالاعتماد على عدد من الشواهد المختارة بعناية، على توضيح وجود رابط يفترضون أنه طبيعيٌ بين أصوات الكلمات والأشياء. إذ يصرّ كور دو جيبلان نفسُه على أن «المسحةَ الشفوية في النطق، وهي الأسهل في الاستعمال والألطف والأظرف، كانت تُستخدَمُ في تسمية المخلوقات الأولى التي عرفها الإنسان، أي تلك المحيطة به والتي يدين لها بكل شيء»، بينما «الأسنان راسخة، بقدر ما أن الشفتين متحرّكتان ومرنتان، لذلك تَصدُرُ منها الأصوات القوية والرنّانة والصاخبة»[٢٠]. ويُرَدّدُ روسو (Rousseau) صدى هذه التأمّلات النظرية، إذ يرى في خشونة الأحرف الصامتة وعذوبة الأحرف الصائتة أقدمَ انعكاس يدلّ على ما كانت تُعَبِّرُ عنه "بطبيعية" باللغة في فجر الأزمنة البشرية[٢١].

يمكننا الاكتفاء بهذه العيّنات من أدب واسع. وإنه لمن السهل مواجهتها بأمثلة مضادة. إذ لا تختلفُ هذه المساعي تماماً، مع أن غايتها اكتشاف التحفيز داخل ألسنة حقيقية، عن كل تلك التي حفل بها تاريخُ التهويمات المتعلّقة باللغة المثالية. فمن ويلكنز (Wilkins)

---

(٢٠) انظر: *Histoire naturelle de la parole, ou grammaire universelle et comparative,* Paris, 1778 (Monde primitif, analysé et comparé avec le monde moderne, t. II); éd. 1816, Paris, p. 98-104. نقلاً عن م. فوكو (M. Foucault). في كتابه السابق الذكر: *Les mots et les choses*, op. cit., p. 118.

(٢١) انظر: *Essai sur l'origine des langues*, op. cit., tome XIII, p. 188-192. نقلاً عن م. فوكو (M. Foucault)، المرجع نفسه.

إلى بريسو (Brissot) مروراً بسيرانو دو بيرجوراك (Cyrano de Bergerac) وفيراس (Vairasse) وفوانيي[٢٢] (Foigny)، تم التوصّل إلى ابتداع ألسنة موضوعُها الصريح هو الانسجام مع الطبيعة. يقول فوانيي عن لسانه "الجنوبي": «إنّ ميزة هذه الطريقة في الكلام أنها تجعل المرء فيلسوفاً مع تعلّم النطق بالكلمات الأولى، وأننا لا نستطيعُ تسمية أيّ شيء في هذا البلد من دون شرح طبيعته في الوقت نفسه. وقد يبدو الأمر معجزة ما لم نعرف سرّ أبجديتهم وسرّ تركيب كلماتهم»[٢٣].

وهناك بحث يتميّز بجدّية أكبر، بدأ منذ عصور قديمة يهتم بالحاكيات. لقد قام أحدُ معاصريّ كور دو جيبلان، على عتبة الأزمنة الحديثة، وهو الرئيس دو بروس (le Président de Brosses)، بتعريفها انطلاقاً من أصل الكلمة على أنها تشكيلات تتيح «أن نُصدرَ بصوتنا الصوت نفسَه الذي للأشياء التي نريد تسميتها»[٢٤]. لكن مَن مِن بين الذين اعتادوا على دراسة الألسنة لا يعرف، ومن مِنْ بين الآخرين يُنكِرُ، أنه حتى في أكثر الحالات ملاءمة لا يمكن للتشابه أن يبلغ حدّ جعل العادات النطقية والأنظمة الصوتية الخاصة بكل لسان تعطي مظهراً واحداً للكلمات، وأنّه لا يمكن حتى لإجراء محاكاتي واحد جعل هذه الكلمات متشابهة؟ ويبقى صياحُ الديك، وهو مثال سيق كثيراً، مثالاً نموذجياً: فالأمر يتعلّق بالحيوان نفسه (من دون شك) وبفيزيولوجيا للسمع متطابقة (وهذا احتمال كبير)، لكن ألسنة مختلفة تحاكي هذا الصياح بطرق مختلفة: ففي الفرنسية يقال cocorico وفي الهولندية kukeleku وفي اليابانية kokekokkoo.

---

(٢٢) هناك إشارات مفيدة إلى هؤلاء الكتاب وأعمالهم في كتاب م. ياغيلو (M. Yaguello) السابق الذكر: *Les fous du langage*, op. cit.

(٢٣) راجع: G. de Foigny, *Les aventures de Jacques Sadeur dans la découverte et le voyage de la terre australe*, Paris, 1676, chapitre IX, p. 130.

(٢٤) راجع: *Traité de la formation mécanique des langues*, Paris, 1765, p. 9.

أفلا يجب إذاً البحثُ عن قدرات اللسان السحرية، إن وُجِدَتْ حقاً، في مكان آخر غير إعادة الإنتاج البسيطة والوهمية لأصوات العالم؟ قد يكون بإمكان التوجه الظاهراتيّ لـ ميرلو ـ بونتي (M. Merleau-Ponty)، بعد إدخال بعض التعديلات على صياغته القديمة، إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة: «إن الوحدات الصوتية الصغرى أو الصويتات هي أساليبُ تُغنّي العالم (...) مُكَرَّسة لتمثُّل الأشياء، لا بسبب تشابه موضوعيّ، كما تعتقد نظريةُ الحاكيات الساذجة، وإنما لأنها تستخلص منها الجوهر العاطفيّ وتعبّر عنه بالمعنى الحقيقيّ للكلمة»[٢٥]. إلا أنه يجب إعطاء هذه الفكرة الموحية الشكل الدقيق الذي يجعلها أكثر ملاءمة للوقائع. فالصويتات ليست بحدّ ذاتها التي تعكسُ طبقات المشاعر، وإنما هي درجةُ قوّة أساليب النطق ودرجةُ وضوح الصوت أو بُحَّتُهُ وبطءُ الإيقاع أو سرعته. ويعود الفضلُ في ذلك إلى خاصية كلية عند الجنس البشري، ألا وهي العلاقة بين التوتر العضليّ والحالة النفسية. إذ تؤثّرُ تلك الخاصيةُ في مشاعر النفور، من ضيق وقرف واحتقار وكراهية، وتتيح لها أن تومَسَمَ دائماً بتقلّصٍ في عضلات الحلق. إلاّ أن الأمر لا يتعلّق هنا بشيء لزوميّ. فحتى أكثر الظواهر النطقية أيقونية، أي التنغيم وهو المنحنى اللحنيّ المرافق لنطق كلمة أو مجموعة كلمات أو جملة، لا يعطينا مثالاً على توافق ما بين جميع الألسنة. فمثل هذا التوافق هو وحده الذي يخوّلنا، إنْ وُجِدَ، الحديث عن علاقة تحفيزية حقاً مع ما هو خارج اللسانيات. ولا تُعطي بعضُ النظريات للتنغيم إلاّ دوراً هامشياً عند التعريف بماهية اللسان. والسبب في ذلك واضح. فلحنُ التنغيم حاضرٌ بالضرورة في التواصل الشفهيّ، كما هي حال الطاقة التلفّظية ومدّ الأحرف الصامتة والصائتة. إلاّ أن ملاحظته أقلّ سهولة لأنه يَسِمُ اللغة أكثر مما يسم اللسان.

(٢٥) راجع: *Phénoménologie de la perception*, Paris, Gallimard, 1945, p. 218

والحقيقة أن أكثر التجارب شهرة تعطي نتائج غير أكيدة حول الاتفاق على تأويل ألحان التنغيم. فمن جهة، هناك ألسنة بعيدة عن بعضها البعض من الناحية الوراثية والنمطية والجغرافية مثل الهواستيك le huastec (في المكسيك) واليابانية والسويدية والكونيمايبا le kunimaïpa (في غينيا الجديدة) تُضفي على عدد من منحنيات التنغيم المتشابهة إلى حدٍّ ما من الناحية الفيزيائية عدداً من المعاني المتشابهة نوعاً ما بدورها، والمرتبطة بظروف خارجية من النوع نفسه: كالدهشة والرفض القاطع والطلب المهذّب والسؤال الذي يحمل معنى الإنكار أو التقرير البدهيّ أو العبثيّ. كمثال على هذه الحالة الأخيرة لدينا في الفرنسية السؤال:

Est-ce que les animaux possèdent des langues?

هل للحيوانات ألسنة؟[٢٦]

ومن جهة أخرى، لا نتوصّل دوماً، وضمن اللسان الواحد، إلى وضع محتوى للتنغيم يكون بطبيعته الأيقونية بديهياً بحيث يقوم جميعُ الناطقين بذلك اللسان بتأويل منحنى التنغيم نفسه بصورة متطابقة. فإذا ما عرضنا على مجموعة من الناطقين بالفرنسية متساوين في كفاءتهم اللسانية منحنى التنغيم وحده معزولاً عن بقية المنطوق باستعمال جهاز لاقط للحن، نرى أنهم يتعرّفون على الحزن بنسبة ٨٠٪ وعلى الخوف بنسبة ٧٠٪ وعلى الإعجاب بنسبة ٥٠٪ وعلى الفرح بنسبة ٣٠٪[٢٧]. يتبيّن لنا هكذا أن نسبة تعرّف هؤلاء الأشخاص على الحزن والخوف كبيرة، بينما تضعف نسبة التعرّف على الإعجاب والفرح، مما يدلّ على أن التنغيم لا يُعتَبَرُ مستنداً غير قابل للدحض، حول المضامين

(٢٦) انظر: D. Bolinger, «Universality», in D. Bolinger, ed., *Intonation, Selected Readings*, Harmondsworth, Penguin Books, 1972, p. 313-315.

(٢٧) انظر: P. Léon, «De l'analyse psychologique à la catégorisation auditive et acoustique des émotions dans la parole», *Journal de Psychologie*, 4, 1967, p. 305-324.

التي يُفتَرَضُ فيه أن يحملها. فالتنغيم إسقاط على الحيّز المكانيّ الخارجي لمحاكاة تتصل بالحنجرة، وهو بالتأكيد حركة لحنية مرتسمة جزئياً في الجوهر، أي في الفيزيولوجيا العضلية. ولكنه يُدجَّن في الألسنة عبر دمجه في الكلام. والتنغيم ليس إلاّ عنصراً من العناصر التي تسهم في إنتاج المعنى متضامناً معها جميعاً، وبالتالي فهو لا يفلتُ من التشفير الذي يضعُ كافّة تلك العناصر في خدمة هذه الغاية.

والأمر كذلك بالنسبة إلى الظواهر النطقية الأخرى كالمدّ التعبيريّ للأحرف الصائتة على سبيل المثال. إذ يُعَبِّرُ هذا المدُّ في أغلب الأحيان عن التفضيل أو عن التوكيد. كما يمكن أن يعبّرَ عن مشاعر مختلفة كالحنان في الكلام الموجّه إلى الأطفال أو في الخطاب الغراميّ. كذلك فإنّ مدّ الأحرف الصامتة لا يعبّر عن العدوانية وحسب، بل أحياناً أيضاً عن الذهول أو عن الإعجاب. وبشكل عامّ فإن للإجراءات التعبيرية قيمة تشديدية، أيقونية جزئياً، مهما كان الواقعُ الدقيق للظاهرة التي يصوّر اللسانُ قوّتها بهذه الطريقة. زد على ذلك بشكل خاصّ أن لغات اصطلاحية كثيرة تحتوي على أحرف صامتة أو صائتة مضاعفة هي ببساطة صويتات مثلُ غيرها لكنها لا تقابلُ أي مدلول خاصّ يحمل سمة الكمّ الصوتية. كما توجد لغات أخرى في الحقيقة، مثل الكاروك (le karok) والويو (le wiyot) واليوروك (le yourok) (من عائلة اللغة الألغونكية في أميركا الشمالية)، تشغل بعضُ الصوامت المضاعفة فيها أحياناً، وبمعزل عن اشتراكها في بنية الدالّ لدليل ما، وظيفة الإحالة إلى السمات الفيزيائية للمخاطَب[٢٨]. غير أن هذه الحالة من الرمزية الصوتية تبقى منفردة ضمن مجمل الألسنة المعروفة.

إن السمة التي تقرّبُ الصويتات من الوقائع النطقية أكثر من

---

(٢٨) راجع كتابنا السابق الذكر: C. Hagège, *La grammaire générative. Réflexions critiques*, op. cit., p. 146.

غيرها، في العديد من لغات إفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا وأوقيانوسيا، هي سمةُ النغمة أي اللحن الصوتيّ الذي يميّز وحده الأحرف الصائتة أو المقاطع المتطابقة، سواء عن طريق التساوق أو حركة اللحن الصاعدة أو النازلة أو ذات الاتجاهين. ونجد بالتأكيد هنا حالة من ارتباط النغمات بالمضامين. ففي بعض اللغات الإفريقية يحلّ النغمُ الأكثرُ ارتفاعاً، أي الذي يقابل التردّد الأعلى بحسب المصطلحات السمعية، محلّ النغم المعجمي أي النغم الأصلي (وهو على الأغلب مرتفع أيضاً) للإشارة إلى منطوق تقريريّ شديد القوّة، وبخاصة لإبراز (للتركيز على) معلومة مهمّة. وعلى العكس من ذلك، يرتبطُ النغمُ الأكثرُ خفضاً، وعن طريق الإبدال أيضاً، بأحد الأحرف الصائتة في إحدى كلمات المنطوق الحامل لمعلومة أقلّ أهمية أو لا تتميّز بالجدّة. هذه هي الحال في لغة التورا (toura) والووبه (wobé) (في ساحل العاج) والإيفيك (éfik) (في نيجيريا)[٢٩]. وتبقى هذه المهمة الإخبارية المنوطة بالنغم نادرة الوجود إحصائياً، خارج تلك الألسنة المذكورة وبعض الألسنة الأخرى غيرها التي تشهدُ مثل هذه الظاهرة. ويسهل فهم السبب في ذلك: إذ يتشفّر النغمُ في أنظمة داخل الألسنة بحيث يصبح جزءاً من الأدوات المميّزة. فيكون له، داخل معجم هذه الألسنة وأحياناً في قواعدها، مكانة السمات المميّزة الخاصّة بالأجزاء الحاملة له. إذ يُسهمُ النغمُ في تحديد هوية تلك الأجزاء التي غالباً ما تكون صوائت، تماماً كما تُسهم الموضَعةُ (الصوائت المنطوقة من مقدمة الفم أو من خلفه) والفَتْحُ (الصوائت المفتوحة مثل a والصوائت

(٢٩) انظر: T. Bearth, «Is there a universal correlation between pitch and information value?», in *Wege zur Universalienforschung*. Sprachwissenschaftliche Beiträge zum 60. Geburtstag von Hansjakob Seiler, hrg. Von G. Brettschneider und C. Lehmann, Tübingen, Gunter Narr Verlag, 1980, p. 124-130.

المنغلقة مثل i) والتدوير (الصوائت المضمومة مثل u وغير المضمومة مثل i).

نرى إذاً أنه من غير السهل تأكيد حساب القيمة الرمزية لنغم الكلام بحجج متينة. وبما أنه من الأصعب أيضاً، منطقياً، محاولة ذلك مع عناصر الأصوات غير المرتبطة بحركة لحنية، أي الصوامت والصوائت نفسها، فقد يبدو أن هذه الأخيرة على الأقلّ لا تتيح مثل هذا الحساب. لكن على الرغم من ذلك لا يستسلمُ البعضُ ولا يتخلّون عن الاعتقاد القديم بسحر اللسان، هذا الكهف الواسع حيث يتردّد صدى أصوات العالم. فهذا الاعتقاد حيٌّ منذ العصور القديمة. وعلينا الإقرار بأن شكل أعضاء جهاز الكلام نفسه والحركات التي يمكن أن ترتسمَ عليها توحي بوجود أساس لهذا الاعتقاد. إذ يشير دو بروس (De Brosse) الذي سبق وذكرناه إلى هذا التشابه الممكن: «يصبح الصوتُ الناتجُ عن شكل العضو وحركته الطبيعية (...) اسم الشيء»[٣٠]. ويرى معاصره القسّ كوبينو (l'abbé Copineau) أن «الانطباع الذي يعطيه اللونُ الأحمر (rouge)، الحيويّ والسريع والصعب على النظر، يترجمه الحرفُ R (حرف الراء) بشكل رائع إذ يترك في السمع انطباعاً مماثلاً»[٣١]. وبصورة أدقّ، فإن حرف الراء نفسه يتضمّنُ، عندما يكون مُرَدَّداً (roulé)، توتّراً وتذبذباً للسان ويمكن اعتباره صوتاً نعوظياً[٣٢]، إذ يؤكّد البعضُ أن «اللسان وعضو الذكورة هما البنيتان العضليتان الوحيدتان المرتبطتان بعظمة واحدة. كما أن شكل اللسان ولونه يدعمان مثل هذه المماثلة»[٣٣]. يبدو أن مثل هذه الترميزات المعيشة قد تؤكّدها وقائعُ مختلفة مثل: تكرار حرف الراء

---

(٣٠) De Brosse, *op. cit.*, p. 9.

(٣١) انظر: *Essai synthétique sur l'origine et la formation des langues*, Paris, 1774, p. 34-35. نقلاً عن م. فوكو، M. Foucault, *op. cit.*, p. 123

(٣٢) انظر: I. Hollós, «Die Phasen des Selbstbewusstseins», *Internationale Zeitschrift für Psychoanalyse*, 8, 1922, p. 421-439.

(٣٣) انظر: I. Fónagy, *La vive voix*, Paris, Payot, 1983, p. 97

في النصوص الشعرية التي تتحدّث عن موضوع الرجولة في شكلها المتعجرف أو عن الغريزة الجنسية الذكرية(٣٤)، خجل واضطراب الفتاة التشوكتشية (tchouktche) (في شمال غرب سيبيريا) عندما تقع في أحد النصوص، وهي تقرأ في درس اللسان، على كلمات فيها الراء المُرَدَّدة، وهي حرف صامت لا يُستَعمَلُ في ذلك اللسان إلاّ في كلام الرجال، بينما يستعيض عنه كلامُ النساء بالحرف الصافر الحَنَكيِّ الأعلى (š) (ويقابله في الكتابة الفرنسية ch) (ش)(٣٥).

أما حركةُ اللسان باتجاه مركز الحَنَكِ فتبدو محاكاة للتجاور، وبالتالي لكل ما يربطه الخيالُ به: من حميمية وعذوبة ورقة وصِغَر. وكثيراً ما يقال بأن الحرف الصائت الجوفيّ أو الحنكيّ الأمثل هو حرف i (الياء) وأنه يظهر بصورة شبه عالمية في كلمات تعني petit (صغير) أو تعني مفهوماً من هذا القبيل. كما يشار أيضاً إلى أن أصواتاً أخرى تُنطَقُ من جهة الحنك والحنك الأعلى، مثل الصامت الصافر š (ش) والصائت ü (الذي يقابله u في الفرنسية)، تظهرُ في لغة البالغين العاطفية أو الرقيقة عند مخاطبة الحيوانات الداجنة على سبيل المثال. إذ يمنحُ إحساسُ دغدغة اللسان لأعلى الحنك، عند النطق ببعض الصوامت الحنكية، هذه الأخيرة خواصّاً توحي بحركة الإثارة الجنسية. وهكذا يتمّ بصورة كليّة، وبشكل نصف واعٍ، تشبيهُ جوف الفم بالأعضاء الجنسية الأنثوية. وتُثيرُ مفرداتُ العديد من الألسنة مثل هذا التشبيه بشكل صريح في حالات كثيرة كما في كلمة lèvres (شفتان) في الفرنسية. ويتحدّث ك. أبراهام (K. Abraham)، في موضوع اللذة التي يحسّ بها أحدُ مرضاه عند مداعبة سقف حلقه بلسانه، عن «الاستمناء الفمويّ»(٣٦). كما أصبحت من الأمور العادية

---

(٣٤) *Ibid.*, p. 96-97.

(٣٥) راجع: V.G. Bogoraz, «Chukchee», in *Handbook of American Indian Languages*, II, Washington, 1922 (p. 639-903), p. 665.

(٣٦) انظر: Etape prégénitale, 1916, chap. du *Développement de la libido*, Œuvres complètes, II, Payot, 1966, p. 246.

الإشارةُ إلى العلاقة بين المأماة (الميل إلى تكرار حرف الميم m) والحنين إلى ثدي الأم الذي ترضعه الشفتان، وإلى القبلة التي تعطيها وتتلقّاها هاتان الشفتان، وأيضاً إلى العلاقة الجنسية.

إن الاعتراض الذي يمكن توجيهُه إلى جميع هذه الملاحظات، وهي تقليدية في الأدبيات المكرّسة لدراسة تحفيز الأصوات، لا يتعلّق بكونها خاطئة وإنما بكونها لا تأخذ إلاّ بجزء من الحقيقة. فالكلياتُ الجوهرية التي توحي بها بعضُ الحالات الملفتة تفقدُ صِحّتها ما إن نتوسّعَ في التحقيق. فهناك أمثلة مضادة كثيرة تدحضُ العلاقة بين حرف الـ i (الياء) ومفهوم الصِغَر (petitesse): فمن بين مجموعة تضمّ حوالى ٧٥٠ لساناً نجد أن ٥٨٪ منها تؤكّد ذلك، و٤٢٪ تدحضه[٣٧]. وبعضُ تلك الحالات التي تدحضُ العلاقة معروفة جداً: big بالإنكليزية، "كبير" بالعربية. وصحيح أن في الهنغارية kicsi (صغير) إلاّ أن فيها أيضاً apró (صغير جداً). والحق أن مُصَوَّرَ الألسنة لا يطابق بالضرورة تخييل الناطقين بها. وتُظهِرُ تجربة مثيرة للفضول[٣٨] أن عدداً من الكوريين - والمعروف أن لغتهم تدخلُ ضمن تلك التي تعطي أمثلة مضادة (فالعديد من الكلمات التي تحتوي على الصائت المفتوح a تعني الصِغَر) - يربطون مع ذلك، وكمعظم الآخرين، معنى الصِغَر بحرف i والكِبَر بحرف a عند الإجابة على استمارة تتعلّق بالكلمات المبتكرة. وهذه من الحالات (وهي أقلّ من غيرها من الحالات المضادة) التي لا تأخُذُ فيها التمثّلاتُ مما يقوله اللسان وإنما من ردود أفعال حسّيةٍ غير مرتبطة بالعامل اللساني.

مهما يكن من أمر، فهناك العديد من الأمثلة الداحضة لمقولة

---

(٣٧) انظر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 25. يأخذ هذا الحساب بعين الاعتبار الحالات التي تحوي الوجهين في اللسان الواحد.

(٣٨) راجع: K.O. Kim, «Sound Symbolism in Korean», *Journal of Linguistics*, 13, 1977, p. 67-75.

تحفيز الأصوات اللسانية بحيث لا يمكننا أن نتجنبَ التساؤل جدياً حول مدى صحتها. لا شك في أنه كان هناك رابط طبيعي، في أعماق ما قبل تاريخنا، بين بعض المعاني وبعض الأصوات. وهو ما يزال ظاهراً في القدرة الإيحائية التي نضفيها على هذه الأخيرة، والتي غالباً ما تبالغ في تقديرها المجاملة التأويلية المغالية للتيارات المدرسية المطعّمة بعلم النفس التحليلي. إلاّ أن التطابق يُرفض مسبقاً بفعل تلك الحقيقة الماثلة: فهناك شرخ واسع يفصل بين لانهائية المعاني التي يمكن التعبيرُ عنها وبين العدد المحدود جداً للأصوات التي يستطيع الجنس البشري النطق بها، بحيث يستحيل على أحد هذه الأصوات أن يختص، بصورة منتظمة ومُجمع عليها، في ترجمة مجال واحد من العالم لسانياً. كما لا يمكن للتعارض بين الأحرف الصامتة والصائتة ـ وهو من بين وسائل الاختلاف الواسعة النطاق النادرة في الألسنة ـ أن يبقى انعكاساً لتعارض خاصّ (خشونة/ عذوبة) بين أشياء العالم الحسّي، خلافاً لما يقوله روسو في المقطع الذي استشهدنا به سابقاً من **رسالته** *(Essai)*. لا يمكن ذلك حتى وإن قبلنا بوجود مثل هذا الدور للتعارض في طفولة الجنس البشريّ (في اللسان "الوحيد" الذي تتضمّنه هذه الرؤية، أم بصورة متزامنة في الألسنة التي ظهرت في مختلف بقاع الأرض؟). إن الوجه الدالّ للأدلّة يُحلَّل إلى صويتات، أي إلى وحدات صوتية تميّز الكلمات عن بعضها البعض لكنها لا تنطبق على مدلول خاصّ محدّد. إذ لو كان للصويتات مثلُ هذا المدلول، فكيف لها أن تقوم في آن معاً بمهمّة التعبير عنه وبمهمّة تمييز الكلمات، وهي مهمّة منوطة بها داخل كل لسان؟ كيف لها ذلك وعددها القليل وبشكل عامّ قلّةُ الأدوات الشكلية التي تمتلكها الألسنة، بالمقارنة مع لامحدودية ما يمكن التفكير فيه، هما من بين أسباب وفرة الجناسات اللفظية؟

من بين النتائج غير المباشرة لما سبق هي أن الاصطلاح

والتحفيز لا ينفيان بعضهما، على العكس مما يُعتَقَدُ غالباً. فمن الجائز إظهار التناظر الذي توحي به البنيةُ التشريحية لأعضاء النطق وفيزيولوجيا الكلام. غير أنه لا يمكن أن يغرب عن بالنا أن على اللغات استغلال وسائل التمييز القليلة التي تبيحها الطبيعة إلى أقصى حدّ ممكن. وبالتالي فإن الاصطلاح مطبوع في مصير الألسنة. لهذا السبب، وبتجاوز بعض أساليب النطق الخاصّة، فإن التعميمات حول السمة الإنسانية المتنوّعة للأصوات عند المقارنة بينها تنزع دائماً إلى الفرضيات، اللهم إلاّ إذا أُدخل عليها بعضُ التوازن بحسب الحقل الذي تُطَبّق عليه. ويذكر ي. بودوان دو كورتنيه (I. Baudouin de Courtenay)، في محاضرة له بعنوان Hominisation de la langue (أنسنة اللسان)[٣٩] عام ١٨٩٣، ثنائيتين متعارضتين الأولى «بين الحنجرة وجوف الفم بشكل عام» والثانية «وهي التي نلاحظها، في جوف الفم، بين الأجزاء والأعضاء الخلفية والأجزاء والأعضاء الأمامية». ويتابع قائلاً: «نستنتج في كل مكان تراجعاً بميل إلى الزوال لنشاط الحنجرة لصالح نشاط جوف الفم، سواء باختفاء النشاط الأول بكل بساطة أو بحلول النشاط الثاني محلّه بصورة جزئية. فالأحرف المهتوتة الهندية الأوروبية القديمة ph, th, kh, bh, dh, gh، التي كانت تُنطَقُ بنَفَسٍ يولَدُ في الحنجرة، تشهد اليوم في الألسنة الحديثة من العائلة نفسها انخفاضاً مهمّاً في معدّلها. فهي قد اختفت من دون ترك أي أثر في ألسنة سلافية وبلطيقية (مثل الليتوانية Lituanien والليتونية Letton) وفي السلتية والإيرانية. وبقيت السمةُ الحاسمة المميّزة في البعض الآخر بمرور هذه الأحرف من الحنجرة إلى جوف الفم: كما في الألسنة الجرمانية واليونانية... إلخ يحدّدُ هذا الانتقال للنشاط الكلاميّ من المناطق العميقة المخفية إلى المناطق

---

(٣٩) في: Hambourg, 1893, p. 153s، (تارتو اليوم) *Annales de l'Université de Dorpat*.
قدّم للنص وترجمه كلود حجاج في: A. Jacob, *Genèse de la pensée linguistique*, Paris, A. Colin, 1973, p. 162-164.

الأعلى المتقدمة والقريبة في هذه الحركة نحو الخارج، والذي هو بمثابة حكم مبرم على حياة اللسان، يحدّد هذا الانتقال إذاً كلَّ التطوّر التاريخيّ لجانب اللسان الصوتيّ وأرى فيه ألسنة تراتبية ذات مراحل متتابعة. وينسجم هذا الارتقاء لنشاط الكلام، من الأعماق إلى السطح قريباً من الوجه، بشكل كامل مع الوضعية الجسدية لمخلوق يقف على قائمتين ويبقى منتصباً ينظر من عليائه بجرأة إلى العالم المحيط به».

لا شك في أن وضعية الوقوف وتحرير الأعضاء الأمامية ورفع الرأس قد أدّت دوراً جوهرياً في مصير الجنس البشريّ، كما يرتبط بذلك بصورة وثيقة تطوّرُ حجم داخل قحف الجمجمة. إلاّ أن عوامل الزمن تختلط هنا لأن الأمر يتصل بتطوّر الألسنة في التاريخ لا في ما قبل التاريخ. فإذا ما أخذنا بآراء بودوان دو كورتنيه قد يكون علينا اعتبار لسان كالعربية، وهي غنية بمخارج النطق الخلفية، لسان مجتمع بدائيّ! والحقيقة أن الكاتب يقدّم كسمة كليّة للجنس البشريّ نمطاً من التطوّر يعتقد أنه خطّيّ، بينما لا يَظهرُ هذا التطوّر في الألسنة الهندية الأوروبية، التي من المفترض أن ينطبق عليها، إلاّ كجزء من دورة لا كخطّ مستقيم (انظر الفصل الثاني، ص ٥٢ ـ ٥٣، والفصل العاشر، ص ٣٢٨). وبالتالي فإن النطق الخارج من الحنجرة لا يعني بالضرورة ألسنة أقلّ. وهكذا فإن السعي إلى الرمزية الصوتية يمكن أن يضلّلنا، هنا أيضاً، وإن انطلق من أسس وقائعية قوية.

فهل هناك دقة ما في التسميات تجعلها تعكسُ الطبيعة، أم أنها، في كل مجتمع، وليدةُ اصطلاحية بحتة؟ إنه السؤال الأزليّ الذي طالما أرّق كراتيل (Cratyle) وأرّق أيضاً، في عصر أفلاطون تقريباً وإنما في فضاء آخر بعيد عنه، الفلسفة الكونفوشيوسية. فقد يتّصلُ الجدلُ باللغة في مستواه العام، لكنه لا يتّصلُ بالألسنة. إذ يؤكّد هيرموجين (Hermogène)، معارضاً كراتيل، أن أسماء مختلفة تقابلُ في ألسنة مختلفة المسند إليه الطبيعيّ نفسه. إذ تتعدلّ أنظمةُ الصوت في اللسان الواحد باستمرار، وبالتالي فإن اسم شيء ما

يتعدّلُ بدوره لكنه لا يتوقّف عن تسمية هذا الشيء (ومن دون أن يتغيّرَ هذا الشيء وفق الإيقاع نفسه). وأخيراً فإن الأصوات التي يحقّ أن نربطها بموضوع ما موجودة أيضاً في دالاّت الأدلّة التي لا تربطها علاقة بالموضوع.

ليس هذا كل ما في الأمر. إذ ليس لعالم المسند إليه الذي يتكلّم عنه اللسانُ من قدرة على التحكّم المباشر بالصويتات، على اعتبار أنها تتحدّد أولاً بتضامنها الذي يوحّد كلّ صويت منه، في الكلمة التي يظهر فيها، مع كل ظهور له في كلمات أخرى. وتضاف إلى هذه السمة الأساسية في هوية الصويت شبكةُ العلاقات التي تربطه بالصويتات الأخرى، داخل الأنظمة الصوتية لكل لسان. وتُلاحَظُ هذه الاستقلالية للممثِّل الصوتيّ بالنسبة إلى ما يمثّله بوضوح في اتجاه التغييرات التي تصيب الأنظمة الصوتية للألسنة، وإن صحّ أن أسباب هذه التطوّرات عارضة في معظمها. إذ تتشكّلُ هذه الأنظمةُ نسبة إلى خارجية المسند إليه، كما يتشكّل أيضاً اللسانُ نفسُه كبنية تمثُّل. فالعلاقة الوثيقة التي لا تنفصم عراها لا توحّدُ بين الدالّ والمسند إليه وإنما بين الدالّ وبين ما هو أشبه بمسند إليه مُرجأ، أي المدلول. ولدينا صورة واضحة عن هذا الفرق: إنها انتماء المدلولات بدورها إلى شبكات متضامنة تُشَكِّلُ، داخل كل لسان، بنية المفردات المعجمية. وذلك لا يمنع بالتأكيد المسند إليه من أن يكون جزءاً من عناصر بناء المعنى وتأويله. إلاّ أن الارتباط الحميم بين وجهي الدليل، أي بين الدالّ والمدلول، هو الذي يضمن في آن معاً مكانتهما اللسانية واستقلاليته.

وهكذا، فإن كل ما تُظهره الطروحاتُ التحفيزية هو القدرة الإيحائية لبعض الأصوات ولبعض التوليفات الصوتية في حالات محدّدة. وإذا ما كانت هذه القدرة تتيح مجالاً للتعبيرية فهي أيضاً منسجمة مع طبيعة الأصوات الاصطلاحية. فهذه الطبيعة اصطلاحية لا

اعتباطية (وهو المصطلح الذي استعمله سوسور) لأن الاعتباطية تتضمّن معنى العَرَضيّة البحتة وحرية الاختيار في وقت واحد. لكن التحفيزات المتفرّقة تدحض العرضية، ويجعل جهلُنا بطفولة الألسنة الضاربة في القِدَم حريةَ الاختيار مشكوكاً فيها. ويمثّل نمط من الحاكيات الواسعة الانتشار في ألسنة إفريقيا وآسيا، وهي الأصوات التصويرية، تلك القدرة الإيحائية. إذ تَستخدمُ هذه الأصواتُ أساليب في النطق أو توليفات صوتية، تعبيرية بسبب ندرتها النسبية، لتعبّرَ لسانياً عن انطباعات حسّية أو ذهنية محدّدة تتعلّق بأشياء أو بحركات أو بظروف ما. ولكن على العكس مما هو متوقَّع، وعلى الرغم من الفانتازيا التعبيرية التي يدلّ عليها استعمالُ أكثر الرواة موهبة لها، فإن الأصوات التصويرية جزء دقيق التشفير من مفردات الربط الاصطلاحيّ بين الأصوات والمعاني يتعرّف عليها جميعُ الناطقين المنتمين إلى الجماعة اللسانية نفسها. وتبرع اللغة الكورية، من بين غيرها، في ضبط التوازي القائم على تناوب أحرف صامتة بدئية، هي أصوات تصويرية مضاعفة، وتنوّعات محدّدة لمعانٍ نسبية داخل بنية دلالية منظّمة. يقال على سبيل المثال golong golong (الحرف البدئيّ الصوتيّ g) للدلالة على صوت سائل في إناء غير مليء أو على شخص كثير التردّد. ويُقال kolong kolong (الحرف البدئيّ المخنوق k) للدلالة على صوت أشدّ في مكان ضيّق. ويقال kholong kholong (المهتوت البدئيّ kh) للدلالة على صوت سائل في وعاء شبه فارغ. يضاف إلى هذا التشفير الدقيق أن الأصوات التصويرية ليست جميعها غائبة عن بقية مفردات الألسنة المعنية، والسبب في ذلك هو دائماً شحّ الأدوات الصوتية التمييزية الذي يؤدّي إلى الاستعمال المتزايد لكلّ منها، بحيث لا يمكننا، في ما يتعلّق بالأصوات التصويرية وبالأنماط الأخرى للحاكيات، الحديث عن رمزية صوتية بمعناها الدقيق. فالرمز ليس اصطلاحياً بقدر الدليل اللساني، إذ يحتفظ بعلاقة قابلة أكثر للاستدلال مع الشيء الذي يرمز

إليه، وإن كانت هذه العلاقةُ غير مكتملة المعالم. ولا تترك طبيعةُ الأدلّة اللسانية الاصطلاحية إلاّ حيّزاً ضئيلاً نسبياً للنشاط الرمزي، حتى في حالات المحاكاة الظاهرة.

القواعد الأيقونية

هل هناك في الألسنة على الأقلّ، وفي غياب رمزية صوتية (متعلّقة بالأصوات) بمعناها الدقيق، رمزية صرفية (متعلّقة ببنية الكلمات المنظومة في مقاطع)؟ بعبارة أخرى، هل تمثّل أحياناً بنيةُ الكلمات، ومجموعةُ الكلمات والجمل، الأشياء التي تشيرُ إليها؟ قد توحي بذلك ظاهرة عالمية مؤكّدة بصورة واسعة في الأصوات التصويرية نفسها. إنها ظاهرة التعددية التي تشكّل المضاعفة أكثر حالاتها انتشاراً. ويمكن وصفُها بالأيقونية على اعتبار أن تكرار مقطع أو اثنين أو أكثر من مقاطع كلمة ما، أو الكلمة بأكملها، يصوّر المقصود بشكل ما، أي يصوّر التعددية والاستمرار والشدّة والتدرّج والجهد. وتستعملُ العديدُ من الألسنة هذا الإجراء ضمن مفرداتها، وحتى في قواعدها: الجمع أو الشكل المشدّد للأسماء، صيغة التكرار، صيغة الاستمرار وصيغة التدرّج... إلخ في الأفعال. لكن حتى هنا، تُشَكّكُ التغيّراتُ الملازمة لطبيعة اللغة في العلاقة الظاهرة في البدء وتؤدّي إلى إزالة تحفيز البنى. وتُعتبر صيغةُ التامّ اليونانية القديمة واللاتينية خيرَ مثالٍ على ذلك: إذ يقابل *tango* (je touche، ألمسُ) *tetigi* (j'ai touché، لَمَستُ)، وهي صيغة أو زمن قواعديّ بحت تضعف فيه آثارُ القيمة التعبيرية. ويمكننا أن نضيف أمثلة أخرى كثيرة.

هل يُعطي علمُ تراكيب البنى، خارج المضاعفة، حالات أكثر إقناعاً بالأيقونية؟ نلاحظُ غالباً توازياً بين الواقع واللسان في التعبير عن علاقات انتماء ملازمة تقريباً، وعلاقات عِلّية مباشرة تقريباً، وعلاقات معلولية لفعل ما قوية تقريباً، وعلاقات تتابعية فورية تقريباً.

تُقابلُ هذه العلاقات التي يمكن جمعُها وشملُها جميعاً، على الرغم من تنوّعها، في ثنائية مفهومية هي الاتصال/الانفصال، بنيتان متمايزتان في العديد من الألسنة: بنية تُعَبِّرُ عن العلاقة المنفصلة وتستدعي، كما لو كانت تحاكي ظروفاً بالفعل، أدوات لسانية إضافية بشكل كلمة قواعدية تجسّد التوسطية (اللامباشرية)، بينما تُشرِكُ البنيةُ الأخرى بالتجاور العناصر المتّصلة.

تَسِمُ العبريةُ الإسرائيلية والبالو le palau[٤٠] ولغات المانديmandé (في إفريقيا الغربية) المِلْكيةَ غير القابلة للنقل (مِلْكية أجزاء الجسم أو الأقرباء المباشرين) بلاصقة أو بمجرّد تجاور، بينما توسَمُ المِلْكيةُ القابلةُ للنقل (مِلْكية الأغراض أو المفاهيم التي لا تنتمي عضوياً إلى المالك) بوحدة دلالية صغرى مستقلة. والوحدةُ الدلالية الصغرى التي تسم العِلّية غير المباشرة، في اللغة الأمهرية amharique (في أثيوبيا) والميكستيك mixtec (في المكسيك) واليابانية، هي أطول وأعقد من تلك التي تسم العلّية المباشرة[٤١]. وتوجد في الفرنسية حالة قريبة، فإذا أخذنا جملة je lui ai fait apprendre sa récitation (حفَّظْتُهُ الاستظهار) فإن lui، وهي تعبّر عن حالة موازية تسمّى أحياناً "غير مباشرة"، تتضمّن هنا مبادرة أضعف للضمير المنفصل je مما نجده في عبارة je l'ai fait apprendre sa récitation حيث l' حالة مباشرة. وتُعارِضُ لغةُ التونجيان le tongien (في بولينيزيا) والكابارد ke kabarde (في القوقاز) والبالو le palau بين بنيتين للمنطوق ذي الفعل المتعدّي، الأولى لا تحوي والثانية تحوي وحدة دلالية صغرى ترمز إلى المسافة بين عمل الفعل ونتيجته، بحسب العمل إن كان ناجزاً تقريباً أو بَلَغَ غرضَه بشكل

(٤٠) راجــــــع: C. Hagège, *Les catégories de la langue palau (Micronésie), Une curiosité typologique*, Munich, Fink, 1986.

(٤١) راجع: J. Haiman, «Iconic and Economic Motivations», *Language*, 59, 4, 1983, p. 781-819.

عميق تقريباً[٤٢]. ويَظهرُ هذا التعارضُ في الفرنسية في العلاقة بين الثنائيات التالية:

Fouiller ses poches/fouiller dans ses poches

فتّش جيوبه/ فتّش في جيوبه

Pénétrer un objet/pénétrer dans un objet

وَلَجَ الشيء/ وَلَجَ في الشيء

Toucher quelque chose/toucher à quelque chose

لمس شيئاً/ مدّ يده إلى شيء[٤٣]

وأخيراً، تقدّم لغة الفيفه le féfé (في الكاميرون) والموريه le mooré (في فولتا العليا / بوركينا فاسو) وألسنة أخرى إفريقية وآسيوية، بنى ذات سلاسل فعليّة يرتبط فيها فعلان بسلسلة مباشرة أو تفصلهما أداةُ ربط وفق حالة الأحداث التي تقابلها خارج الخطاب إن كانت متلازمة أو متتالية، أو وفق ما هي عليه إن كانت متتابعة زمنياً وحسب أو مرتبطة بعلاقة غائية. فلغةُ الفيفه تُعارضُ بين البنيتين التاليتين: à kà sá n-zā wúzā (وتعني حرفياً: "هو ماض جاء و- أكل طعاماً"، أي جاء وأكل) من جهة، ومن جهة أخرى à kà sá zā wúzā (جاء ليأكل).

وهناك أمثلة أخرى ترسم الأحداث لسانياً، مثل المثال الغريب للغة الهوا hua (في غينيا الجديدة). إذ تَسِمُ هذه اللغةُ التبادل بمفارقة ربط فعل يقع في آخر المنطوق بلاحقة وظيفتها الإشارة إلى أن الفعل لا يقعُ في آخر اللامنطوق وأن فعلاً آخر يلحقه. وبالتالي يكمنُ أثرُ هذا الربط في إرغامنا على العودة إلى أول المنطوق. ولا يمكن تأويلُ البنية اللسانية هنا إلاّ من خلال هذه العودة إلى

(٤٢) انظر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 50-51.

(٤٣) انظر: C. Hagège, «Pour un retour d'exil des périphériques», *Modèles linguistiques*, V, 1, 1983, p. 107-116.

الذات التي يتضمّنها الفعل المتبادل[٤٤]. والحقّ أن القواعد، في هذه الحالة كما في الحالات السابقة جميعاً، تبدو وكأنها تأخذ عن طريق المحاكاة سمةً من ظواهر العالم. غير أنها حالات متواترة لا قوانين كلية. ومن جهة أخرى، فإن خواصّ التشابه مع العالم الخارجيّ الممثّلة هنا ليست خواصّ الأصوات وإنما بنى الجمل، وهي أكثر تجريداً.

حلم اللسان السحري

هل يمكننا، في ختام هذا السبر للأدلّة التي تُنفَخُ فيها الحياةُ وللبنى القواعدية الأيقونة، الحديث عن سحر في ما يتّصل بتحفيز الوقائع اللغوية، أي في العلاقة الشفّافة التي تُلاحَظُ أحياناً بين المعاني والأصوات؟ إذ يَستبدِلُ السلوكُ السحريّ الفعل بلعبة المحاكاة، ويمنح هذه اللعبة قدرة إعادة ابتداع الفعل أو تحريضه. فالمبادرات، الواعية إلى حدٍّ ما، التي تميل في تاريخ الألسنة إلى تقليص مجال الاصطلاح تبدو كإسقاطات صوتية لسلوك سحريّ. غير أن هذا السلوك ما لبث، بعد فترة من الزمن، أن تحطّمَ على صخرة الاصطلاح. والحقيقة أن ذلك لم يتم من دون إحداث شرخ فيها، وكان هذا كافياً لتحريك مبادرات أخرى تؤكّد الميلَ الدائم إلى إعادة التحفيز الذي يشكّك في التعابير الاعتباطية ويترك في تاريخ الألسنة بصمة أولئك الذين يستخدمونها في فعل التخاطب. ولَكَمْ كانت الأمورُ أكثرَ بساطة لولا التجاذب بين هذين القطبين: بين الدليل المُحفِّز والدليل الاعتباطيّ! فالنشاط المعيد للتحفيز هو معاً نتاجُ ميل ارتداديّ أو ارتكاسيّ للكلام وحاجة تعبيرية لتجديد الأشكال بجعلها أكثر تضامناً مع الأشياء التي تمثّلها وبإعادة توطين العالم وأصواته

(٤٤) انـظـر: J. Haiman, «The Iconocity of Grammar: Isomorphism and Motivation», *Language*, 56, 3, p. 515-540.

داخلها. وهكذا نجدُ الألسنة البشرية تنتقلُ من اصطلاحية إلى اصطلاحية مروراً بالتحفيز في مسيرة لا تنتهي عبر مجموعة من الأطوار. ومع ذلك، فإن كان باستطاعتنا القول إن الاصطلاح يهيمن بشكل كبير فذلك لأن هذه الأطوار لا تنطبق إلاّ على جزء من المفردات المعجمية أو من القواعد. فالدليل اللساني يُزيل، في الأساس وفي تطوّر حتميّ، الجوهر الماديّ الذي وُلِدَ منه والذي كان يُثبّتُ جذوره في العالم. إنها ضرورة عمل انتحاريّ.

نقول ضرورةً لأنّ الأمر لو لم يكن كذلك، أي لو بقي الدليلُ من دون أيّ إزعاج يحيا مرتبطاً بالعالم، لأصبح التواصلُ مستحيلاً بعد حين، أو لشقّ تواصلٌ بالغ التبسيط طريقه وأصبح وحده صوتاً. وبالتالي لما تمكّنَ الدليلُ من أن يصبح غرضاً سيميائياً بحتاً له خاصية الإدلال بإنتاج معنى مستخدماً الأصوات. فالألسنةُ لم تكن لتوجد من غير دفع هذا الثمن، أي قطع السلاسل التي تحدّ من انطلاق الدليل، وشرط أن يصبح الدليلُ أداةً اصطلاحيةً في التمثُّل وأن يفلتَ من قيود ما يمثّله. ولا تَضمنُ الألسنةُ امتلاك العالم خطابياً إلاّ بتفريغ جوهرها من العالم. ولو امتَلَكَتْ عدداً من الأشكال المتنوّعة يوازي عدد المفاهيم والأشياء والعلاقات بينها في العالم الخارج عن اللسان، لأصبحت تلك الألسنةُ غير قابلةٍ للاستعمال بسبب العبء الهائل الذي تفرضه على الذاكرة. والحقّ أنه لم يشرْ أحدٌ إلى وجود لسان يحمل هذه السمة في أيّ مكان من العالم. فلقد جَعَلَتِ المجتمعاتُ الإنسانيةُ هذه الألسنةِ، وبسبب خواصّ تعود إلى الجنس البشريّ، أنظمةً تتميّز بالمفارقة. ومع أن الألسنةِ توجد في كل مكان وتتحوّل باستمرار في مختلف أزمنة التاريخ، فإنها أنظمة لا عُمْرَ لها ولا مكان، وفي الوقت نفسه تظهر تجلّياتُها المتتابعة في الزمان وفي المكان. ولقد شَكّلَتْ هذه الطبيعةُ المزدوجةُ الألسنةِ ـ التي تُحَيِّدُ بوجودها نفسه

هذه السِمَة التناقضية ـ وحوّلتها إلى أدوات سامية للتجريد.

إن مثلَ هذا المصير مليءٌ بالدروس. فإن كانت الألسنةُ، وهي بحدِّ ذاتها ليست معارف، قد تشكّلتْ وفقَ هذه الصيغة فكيف لنا المصادقة على هذا الاعتقاد، الذي يتسلل اليوم بهدوء إلى الإعلام الجماهيري الذي يرى أننا نشهد في البحث العلميّ في نهاية هذا القرن العشرين انطلاقة ممكنة لتوافق ما بين العقلانيّ والرمزيّ؟ إذ يؤكّد أصحابُ هذا الاعتقاد أن العلوم، ومن الفيزياء إلى البيولوجيا، أصبحت تعتمدُ أكثر فأكثر على إجراءات وتصوّرات (الحقل الوراثيّ والتفاعل المتبادل وعدم القابلية للفصل... إلخ) ليست بغريبة عن الفكر الأسطوريّ وعن السحر. والحقيقة أن بعض الصِيَغ المجازية للعلماء يمكن لها، اليوم كما بالأمس، أن تحملَ تلك القدرة على الإيحاء، لكن ذلك لا يعني أن العلوم تتخلّى عمّا يبرّر وجودها: أي عن السعي العقلانيّ لفهم الكون وقوانينه. وتُظهِرُ الألسنةُ البشرية في تاريخها الطريقة التي يتعلّق فيها الفكرُ بالأساطير ويفلت منها في آنٍ معاً.

ليس لهذا تأرجح من نهاية. فإنسانُ الحوار يحنّ إلى الكون، لا بمعنى أنه من الجنون بحيث يودّ، مخالفاً تلك البدهية التي فرضَتْ نفسها منذ أيام أرسطو على الأقلّ، لو يكون باستطاعة العدد المحدود من الكلمات أن يكفيَ لتمثُّل العدد اللامحدود من الأشياء. وإنما بمعنى أنه لا يستسلمُ لزوال آثار العالم الماديّ عن اللسان. لهذا السبب بالذات تُخبِرنا جدليةُ الاصطلاحيّ والمُحفِّز شيئاً ما عن الإنسان المتكلم، هذا الإنسانُ الدائم الحيرة. إذ يستولي عليه دورياً مسُّ الرغبة في الالتصاق بعالم الموجودات ثم ما يلبث أن يشيحَ بوجهه عنه. أما الأنظمةُ الصوتية التي يشكّلها للسانه بصورة لاشعورية، والتي يقاوم تماسكُها مختلف العوامل الخارجية الرامية إلى إفقادها توازنها، فلا تتهدّدها الشحناتُ التعبيريةُ التي يغرسها فيها

من عصر لآخر. وتبقى تلك الأنظمةُ محفوظة بمنأى عن ضجيج العالم وأصواته. وهكذا يتيح الإنسانُ الهيمنة لنظام التجريد ويبني أنظمة التصنيف، لكنه لا يمتنع تماماً عن قول الطبيعة. فممارستُه عقلانية، إلاّ أن غريزته تجعله يميل أحياناً إلى السحر.

الفصل السادس

اللسان والواقع والمنطق

اللسان والعالم

يرى البشرُ أن العالم موجود بقدر ما تعطي ألسنتُهم أسماء لما تستطيع حواسُهم وأجهزتُهم رصده من هذا العالم. إذ لا تأبهُ الأشياءُ بأن يكون لها أسماء أو لا يكون، وإنما يأبهُ الجنسُ الذي يحيا بينها بإطلاق الأسماء عليها. تلك هي حقيقة حول اللغة يُذَكِّر بها، داخل سياق مغاير وإنما بوضوح أشبه بالدراسات النظرية، أكثرُ الأعمال التخييلية لغوية: *Alice au pays des merveilles* **(أليس في بلاد العجائب)**. إذ يسأل الطاووسُ أليس: «هل تُجيبُ الحشراتُ عند مناداتها بأسمائها؟»، فتردّ عليه أليس: «إنها لا تفعل، على حدّ علمي»، فيتابع الطاووس قائلاً: «ما نفع هذه الأسماء إن لم يجيبوا عند مناداتهم بها؟»، فتجيبه أليس: «إنها لا تنفعها في شيء، لكنني أعتقد أن في الأمر فائدة للناس الذين يسمّونها. وإلاّ فما مبرّر وجود أسماء للأشياء؟»[1].

ومع ذلك فالتسمية ليست إعادة إنتاج، إنها تصنيف. وإعطاء اسم للأشياء لا يعني وضع بطاقة عليها. كما إن تركيب جمل أو تأويلها لا يعني التقاط صورة فوتوغرافية للأشياء أو تأمّلها. إذ لا يمكن لأي فكر أن يوجد لو كانت كلماتُ الألسنة مجرّدَ صور للأشياء. فالعالم لا يفرز فكراً، وإنما يُمكنُ للإنسان الذي يُنتِجُ خطابات حول العالم أن يُفكِّرَ العالم. فالكلمات، وبالتحديد ما يُطلق

(١) انظر: L. Carroll, *Alice's Adventures in Wonderland*, (1865), London, Macmillan, 1896, rééd. New York, Potter, 1960, p. 225.

عليه في اللسانيات اسم الأدلّة (راجع الفصل الخامس)، ليست إذاً مجرّد بطاقات إذا ما جمعناها وقمنا بعملية جَرْدٍ لها تشكّلت لدينا الألسنة. وهي ليست مواداً مصنّفة يمكن إحصاؤها، بل هي مصادرُ المفاهيم المجرّدة. فبواسطتها ينتظم الكونُ في طبقات مفهومية، طبقات ليست إذاً ملازمة لطبيعة الأشياء بأيّ شكلٍ من الأشكال. فاللسان يعيدُ، ولاستعماله الخاصّ به، بناء أشياء العالم الخارجيّ ومفاهيمه (التي، كما سبق ورأينا، تشكّل ما يطلق عليه اللسانيون اسم المسند إليه) بتملّكها. ويخضع هذا البناءُ نفسُه للتعديلات، لأن الاستخدامات في حالات الخطاب تتغيّر باستمرار، كحال النماذج الأيديولوجية التي تعمل داخلها.

وهكذا تعيدُ الألسنةُ ابتداع العالم من جديد وهي تقوله. وهي تُنظّمُ الأشياء والمفاهيم وفق ما يمكن أن نُطلِقَ عليه اسم مبدأ عملية البناء المزدوج.

تبتدع عمليةُ البناء الأولى المقولات بالتجريد وترتّبها هرمياً. فالعالمُ لا يحوي أشياء تُمثّلُ المتعدّدَ والمفرد والمثنّى والحيّ والإنسانيّ والكيفَ والكمّ والمِلْكيةَ والتعريف والفاعلَ والمفعولَ به والتعدية واللون والقرابة. إلاّ أن هذه المقولات موجودة في الألسنة ككلّيات: لا جميعها معاً وفق البنى الشكلية نفسها وفي أي لسان، وإنما كمجموعة من العناصر الممكنة تشغلُ داخلها كلُّ مقولة مكاناً ما.

أما عملية البناء الثانية فداخلية. إنها تلك التي تُنظّمُ الألسنة نفسها في عدّة مستويات وفي شبكات متضامنة. إذ يتحدّدُ مدلولُ الدليل، داخل المعجم وبخاصة داخل حقل دلاليّ ما، تبعاً لاختلافه (انظر الفصل الخامس، ص ١٣٢ وما بعدها). ويرتبط نظامُ وظائف الأصوات ونظامُ القواعد لكل لسان، تعاقبياً وتزامنياً، بعلاقات تفاعل متبادل لا تقابل أي شيء في الواقع الخارجيّ وتشكّلُ، بالتعارض مع

هذا الأخير، استقلالية الألسنة بوصفها نماذج لإنتاج المعنى. وهذا ما يجعلها تعمل كخزانات مفهومية أو كمبادئ تصنيفية. وعملها هذا هو الذي يرسم الحدّ الأبستمولوجيّ بين اللسانيات وعلوم الطبيعة على الرغم من أننا نستطيع اعتبار الألسنة كائنات طبيعية.

والحقّ أن موضوع دراسة الباحث اللسانيّ ليس، كما في الفيزياء والبيولوجيا، عناصر العالم المحسوس. فصحيح أن الفيزياء والبيولوجيا الحديثتين تبتدعان، في أساس نظرياتهما التفسيرية، مفاهيم ناظمة لا تقابل أشياء موجودة، إلاّ أن هذه المفاهيم مستخلصة مباشرة، بوصفها مبادئ موجودة ضمناً، من ملاحظة الظواهر التي وَقَفَ هذان العلمان نفسيهما لتفسيرها. ومن جهة أخرى، يتمّ التخلّي عن هذه المفاهيم ما أن تظهر مفاهيمُ جديدة، أي نموذج نظري جديدٌ يستوعب عدداً أكبر من الظواهر القابلة للملاحظة.

وعلى العكس من ذلك، فإن المفاهيم التي تبتدعها الألسنةُ الإنسانية بأدلّتها ليست بأيّ شكل من الأشكال نماذج وقتية من المعرفة يمكن التخلّي عنها يوماً ما لصالح مفاهيم أخرى أكثر ملاءمة، وإن شكّلَتْ فعلاً، في بعض نواحيها، شبكة تأويلية. إنها بالضبط نسيج الألسنة. فتطوّر هذه الألسنة وحدَه، وهو طبيعيٌّ بقدر بنى هذه الألسنة ويصعب التحكّم فيه مثلها، هو القادرُ على تحريك الشبكة. وهكذا فبينما تبتدعُ علومُ الطبيعة المفاهيم والمقولات التي تحتاجها لوصف ظواهر العالم المحسوس وتفسيرها، تجد اللسانياتُ هذه المقولات والمفاهيم، مثلها في ذلك مثل بقية علوم الإنسان، جاهزة في الألسنة. يمكن تمثُّل ذلك في المقابلة التي يقوم بها اللسانيون البنيويون بين علم الأصوات الوظيفي وعلم الأصوات. إذ ينتمي علمُ الأصوات إلى علوم الطبيعة باعتبار أن موضوعه تصنيف طبقات الأصوات التي ينتجها الجهاز الصوتيّ (من الشفتين حتى الحنجرة) والتي تلتقطها الأذنُ، وذلك على أسس نطقية وسمعية. أما علم

الأصوات الوظيفيّ فيدرس، بدوره، الصويتات داخل اللسان الواحد، أي فئات الأصوات الموجودة في هذا اللسان والمميِّزة للأدلّة. ولا شكّ في أن الكتابات الأبجدية، على اعتبار أنها تُثبِّتُ اللفظَ المعاصر، تصبح، خلال بعض الوقت، عاجزة عن تدوين كافة الصويتات بأمانة لأنها نتاجُ تطوّرٍ لا يتوقّف. إلاّ أن المتكلّمين قد يعون أحياناً هذه الصويتات، ويمكن لعلم الأصوات الوظيفيّ الاعتماد على هذا الوعي لتوضيح هذه الصويتات كوحدات وظيفية لا تتجلّى مباشرة في كافة الحالات.

يمكن قول كل شيء تسمح به قواعد لغة اصطلاحية، سواء أكان المتلقّون مهيّئين لفهمه والقبول به أم لم يكونوا. وهناك حالة نموذجية في المقابلة بين الإنساني وغير الإنساني، كما يمكن استعمالها في اللسان. فإن كان من غير اللائق أن نقول في اللغة الفرنسية:

une maison de retraite héberge du vieillard

(دارٌ تؤوي ما هو عجوز)

فلأننا لم نعتدْ على اعتبار ما هو إنسانيّ كتلة من المادّة غير القابلة للإحصاء، وبالتالي ليس من الشائع تداول مثل هذا التعبير. غير أن اللسان لا يمنع إطلاقاً مثل هذا الاستعمال. فما يثير الجدَلَ في مثل هذا المنطوق هو أنه، ومع أنه غير شائع التداول، يرضى باستعمال حرف التجزئة du للإشارة إلى ما هو إنسانيّ. والأمر نفسه في ما يتعلّق بأي ربط ينتهك عمداً التساوقات المعتادة، والمسمّاة بالدلالية (وهي ليست كذلك ما لم تنطبق هذه الصفةُ على المعنى حصراً على اعتبار أنه يعكس الأشياء): كما في عبارة Paul se répand partout وعبارة Jeanne a encore mis bas(*)، وفي منطوقات أخرى من هذا

(*) لا يُستعمل الفعلان se répandre (سال أو انتشر) وmettre bas (وضعت الدابة أو الحيوان) عادة في الفرنسية مع البشر (المترجم).

القبيل. «من غير اللائق أن تُقطّعي أحداً سبق لك أن تعرّفتِ به»، هذا ما تقوله الملكةُ لأليس بينما هي تقطع لها قطعة من طبق فخذ خروف كانوا قد عرّفوها به قبل ذلك بصورة رسمية[٢]، مما يجعل هذا الحيوان يتبوّأ موقعاً في عالم البشر لأن اللغة لا تتحدّث عن لقاء وتعارف متبادل إلاّ عندما يتعلق الأمر ببني البشر.

يمثّل استعمالُ الضمائر أيضاً هذه الاستقلالية النسبية للسان أمام العالم. فلقد سبق ورأينا أن الأسماء ليست مجرّد بطاقات، فهي تُصَفّي الواقع وتجعله قابلاً للتفكير وللقول لكنها تحفظُ محتوى ما من هذه التصفية. وعلى العكس من ذلك، فإن من خواص الضمائر الملفتة غياب أيّ مسند إليه ثابت فيها خارج المقام الحواري الخاصّ بها. إذ لا يكتسب الضميران je (أنا) وtu (أنت) معناهما، في الألسنة التي لا يُستعمَلُ الفعلُ فيها من دون هاتين القرينتين، إلاّ إنْ تَلَفَّظَ بهما المشاركان في الحوار. فهما يحيلان إلى الشخص الذي يقول "أنا" والشخص الذي يقول "أنت". لكنّ تنوّعَ هذين الشخصين اللانهائيّ بحسب الحالات داخل الزمان والمكان يحرمُ هاتين القرينتين الشخصيتين من الحصول على محتوى ثابت. فهما بحدّ ذاتهما دليلان لا يقابلهما أيّ غرض.

القطبية الفعل ـ اسمية

يبدو استعمال الألسنة للعالم بصورته الأوضح من خلال العلاقة بين الفعل والاسم. فهناك خلاف قديم بين مؤيّديّ أولوية الفعل وبين من يفضّلون الاسم. إنها مواجهة بين أصدقاء الفعل وأصدقاء الاسم! فمنذ آلاف السنين والقواعديون واللسانيون، من مختلف بقاع الأرض، يقدّمون إسهاماتهم، مما يبرّر افتراض وجود هذا الجدل في قلب دراسة الألسنة واللغات.

(٢) انظر: M. Yaguello, *Alice au pays du langage*, Paris, Ed. du Seuil, 1981, p. 159

لهذا الجدل محوران. أوّلهما محور المنطق. ينطلق المناطقة من ملاحظات مختلفة ويستنتجون أولوية الاسم. فمن جهة، يلاحظون أننا حين نسوق كلمة، أي ضمن النشاط المسمّى بـ "ميتالساني"، لا يمكن، في الفرنسية والإنجليزية وفي الألسنة التي يعرفها الفلاسفة الغربيون، استعمال المحيل الذاتيّ، أي الكلمة التي تشير إلى ذاتها، إلاّ كاسم مهما كانت المقولة القواعدية التي ينتمي إليها عندما لا يكون مستخدماً كمحيل ذاتيّ. ضمن هذا السياق، تجعل الفرنسية مثلاً حتى من الظرف ومن حرف الجرّ اسمين. فيقال:

Le «fort» de «fort loin» prend un «t», alors que le «for» de «for intérieur» n'en prend pas

(تأخذ كلمة fort في عبارة fort loin (بعيداً جداً) حرف t في آخرها بينما لا تأخذ كلمة for في عبارة for intérieur (الطويّة) حرف t في آخرها)

كما يقال:

Le «avec» du français a produit en japonais un mot, «abekku», signifiant «l'amoureux, ou couple d'amoureux».

(أعطت كلمةُ avec (مع) الفرنسية كلمة abekku في اليابانية وتعني "العاشق، أو العاشقَين").

ومن جهة أخرى، يُلاحَظ أن للاسم سمات داخلية هي بالتحديد نتيجة عملية التصفية التي يقوم بها في اللسان انطلاقاً من الوقائع المشار إليها: غرض، كائن حيّ ذكر أو أنثى، بشريّ، بالغ... إلخ، أما سماتُ الفعل فهي ليست داخلية وإنما ترتبط بالسياق الذي يظهر فيه. وأخيراً وكنتيجة طبيعية للملاحظة الثانية، يلاحظ أن الاسم، من وجهة نظر علم تراكيب البنى، هو الذي يُديرُ توافق الفعل، في الألسنة التي تعتمد التوافق، وهو ما تعبّر عنه القواعدُ التقليدية الفرنسية على سبيل المثال حين تعلن:

«يتوافق الفعلُ مع الفاعل في الجنس والعدد».

وإذا ما تتبّعنا الآن المحورَ الزمنيّ لا المنطقيّ فإننا نطرحُ مسألة الأولوية من زاوية تاريخ الألسنة وحتى من زاوية تاريخ اللغة. ويعود الخلافُ إلى أزمنة جدّ قديمة. فالفعل هو الذي يجب الأخذ بأولويته بحسب النحويين العرب ونحويي الهند القديمة، وكذلك اليونان ومعظم اللاتينيين، مع بعض الاستثناءات المهمّة. ولقد دام هذا الاعتقادُ وبقيَ عبر فترات زمنية مختلفة من تاريخ الفكر النحويّ، ليظهرَ من جديدٍ في بداية القرن العشرين بإصرار مطّرد. إذ يعلنُ اللسانيّ الألمانيّ هـ. شوشارت (H. Schuchardt) ببساطة[٣] أن الفعل كان، في الأصل، الجزء الوحيد من الجملة البسيطة. ويؤيّدُ الموقف المعارض لهذا الرأي، والذي يعطي الأولوية الزمنية للاسم، قسم من اللاتينيين مثل ڤارون (Varron) وفيما بعد القديس أغسطين (saint Augustin) ثم جميع الاسمانيين في العصور الوسطى. ولقد استعاد لايبنتز (Leibnitz)[٤] هذا الرأي في العصر الكلاسيكيّ، ثم فعل مثله ف. مولر (F. Müller)[٥] في العصر الحديث، ثم و. ووندت (W. Wundt)[٦] في الفترة الأقرب إلينا.

يتبيّن لنا سريعاً عدم جدوى مثل هذا الجدل. إذ يدلّ مصطلحا الاسم والفعل على جزأين من الخطاب، أي على عنصرين لبناء المنطوق لا يمكن تحديداً الأخذُ بأحدهما بمعزل عن الآخر بل بعلاقتهما بعضهما ببعض. ومن المثير للدهشة أن يعلن م. بريال (M. Bréal)[٧] أنّ الخطاب لم يكن يتشكّلُ في البدء إلاّ من الضمائر، وهي مقولة كليّة في الألسنة البشرية وعلى درجة من الأهمية بحيث

---

(٣) انظر: *Brevier*, 1928, (1ère éd. Halle, 1922), p. 231

(٤) انظر: *Opera philosophica*, Leipzig, 1717

(٥) انظر: *Einleitung in die Sprachwissenschaft*, Vienne, 1876

(٦) انظر: *Elemente der Völkerpsychologie*, Leipzig, 1911-1914

(٧) *Essai de Sémantique*, Paris, 1897, p. 192

لا يمكن تصوّر أيّة مرحلة من مراحل أي لسان تخلو منها. ويمكننا بالتأكيد تخيّل وجود عناصر إشارية، في مرحلة بدائية جداً من اللغة، تصاحب تعيين الذات والآخرين بالمحاكاة وتشكّلُ الجزء الجوهريّ للغة حركية أولى (انظر الفصل الأول، ص ٢٦). إلاّ أننا لا نرى كيف يسمح ذلك باعتبار جزء من الخطاب، يسمّى الضمير، سابقاً على كل جزء آخر. والدهشة أكبر حين يتعلّق الأمرُ بجدل حول أسبقية أحد طرفيّ ثنائية الاسم والفعل المتضامنة. إنها حلقة مفرغة! فَلِمَ هذا الإصرار على اعتبار الاسم أسبق من الفعل أو الفعل أسبق من الاسم، بينما لا يمكن تحديدُ أحدهما إلاّ في علاقته بالآخر؟ إن الاستدلال، بصيغته الجافّة هذه، أمر سهل للغاية. إذ لا يمكن الحديثُ عن الاسم إلاّ بوجود مقولة للأفعال، والعكس صحيح. ففي البدء لم يكن الفعل، وعلينا تطبيق النظرية النسبية على النحو. عندئذ يبدو دُعاةُ الأسبقية النسبية هواة ظرفاء. إلاّ أن معظمهم علماء يتميّزون بالصرامة. إذاً لا بد أن يكون بعضُ اللَّبْس ذو الجذور القوية، لا أخطاء أناس غير أكفاء، هو الذي يدفع بالجدل إلى هذه الطريق المسدودة.

لقد ساد الاعتقاد بأن التمييز بين الأفعال والأسماء يعكس اختلافاً في نظام الأشياء، نظراً لِقِدَم النظرة التي تسبغ على هذين المفهومين محتويين متعارضين. ولقد قيل الكثير عن أهمية هذا التعارض. ويبدو أن بعض الوقائع تؤكّد، للوهلة الأولى، صحّة هذا التقليد. ويمكننا الإشارة إلى نمطين من هذه الوقائع وإظهار اللبْس الذي يقوم عليه تأويلُ كل حالة منها. تتعلق وقائعُ النمط الأول بتعليم اللسان للطفل، أما وقائع النمط الثاني فمسألة معروفة تتعلّق بالجملة المسمّاة اسمية.

يرسم حلولُ حدث مهمّ، عند طفل البيئة الناطقة بالفرنسية، الحدود بين مرحلة أولى الأصوات التي يصدرها الطفلُ ثم الثغثغة ومرحلة يبدأ فيها طريق اكتساب اللسان بشكل حاسم. إنه حَدَثٌ

حلول المنطوقات الدّنيا حيث يُعتَقَدُ ـ وحسابُ أفخاخ "الترجمة" إلى لسان الكبار وارد ـ أنه يمكن التعرّف على اسم يتبعه فعل أو العكس (ليس نظام ترتيب الكلمات ملائماً دائماً). ومن المعروف أن هذه المرحلة الحاسمة، التي تقع في عمر بين ١٨ شهراً والسنتين بحسب الأفراد، تعاصرُ بشكل عامّ ثنائيات الإدراك الحسّيّ الأولى. ففي اللحظة التي يدركُ فيها الطفلُ التعارض بين الأحداث والأشياء يبدأ أيضاً التمييز بين نوعين من الكلمات التي يبدو أنها تقابل هاتين المقولتين من إدراكه الحسّيّ. فهناك إغواء عظيم إذن يقود إلى الاستنتاج بأن التعارض الفعليّ ـ الاسميّ هو ببساطة انعكاسُ التجربة مع العالم المحسوس. عندها تبدو سيرورةُ الطفل في اكتساب اللسان أكثر وضوحاً، ويُسَهّلُ ذلك هذا التطابقَ بين أنماط الكلمات والعالم. إلاّ أن مثل هذا التصوّر يُفرّغُ تلك السيرورة من مكوّناتها العميقة الأساسية: أي من ذلك الجزء الذي يعود إلى محاكاة محيط البالغين. كما إن هذا التصوّر، وبشكل خاصّ، لا يفسّرُ نظام الضروريات الأول: إذ يجب، لتركيب منطوق لسانيّ ما، امتلاك أدوات هذا التركيب، أي أجزاء الخطاب المتنوّعة.

على الرغم من هذه الصعوبات تبقى القناعةُ راسخة بأن التعارض بين الفعل والاسم يقابل ثنائية موجودة في ظواهر العالم. وتُغذّي هذه القناعة أفكار تكوّنت منذ زمن طويل حول ما يسمّى بالجملة الاسمية. إذ تتجلّى في هذا النمط من البنى، وبصورة مثلى، السمة الخاصّة بالاسم، أي التعبير عن الجوهر والكيان والمفهوم والغرض، أو عن لازمة لازمنية، على العكس من الفعل الذي يعبّرُ عن الحدث وفق صِيَغ الفِعْلِ والحالة والسلوك والظرف أو التغيّر. فتعريف الجملة الاسمية على أنها تلك التي يكون المُسْنَدُ فيها ممثّلاً باسم أم بصفة عوضاً عن الفعل يجعلها تبدو وكأنها تُقرّرُ «خارج الزمان والأشخاص والظروف، حقيقةً تُقدّم

كناجزة»[٨]. وبالتالي فهي تتعارضُ مع الجملة الفعلية، وحتى إن كانت تحوي فعل الكون être. إلاّ أننا نجد في الألسنة التي غالباً ما يُستشهد بها كاليونانية القديمة، وبشكل خاص لغة هوميروس وباندار (Pindare)، أمثلة كثيرة عن حالات مخالفة لما نفهمه من هذا الدرس التقليديّ: إذ نقع فيها على جمل فعلية تُعبّرُ عن حقائق كليّة، كما نقع فيها أيضاً على جمل اسمية تتّصلُ بحالات خاصّة، وحتى بعواقب أفعال[٩].

ولا يمكننا، بالطريقة نفسها، تأييد عدم قيام المُسْنَدات الاسمية بالتعبير عن الزمن أو الشخص أو الظرف، إلاّ إذا قرّرنا، وفق إجراء دائريّ، عدم إطلاق تسمية الجمل الاسمية إلاّ على تلك التي يتّسم فيها المُسْنَدُ بهذه السمات السلبية. فالزمن يتلاءم تماماً مع المسندات الاسمية، كما يشهد على ذلك عدد من لغات أميركا الشمالية والجنوبية. ففي لغة الكوموكس Le comox ولغات أخرى في كولومبيا البريطانية كما في بعض اللغات الإصطلاحية مثل تلك التي تنتمي إلى عائلة لغة الأوتو ـ أزتيك uto-aztèque (في كاليفورنيا الجنوبية)، يُقالُ إلى حدٍّ ما: «هذا زعيم ـ زمنٌ ماضٍ»، بمعنى «كان هذا الشخص زعيماً»[١٠]. أما بالنسبة للشخص، فألسنة كثيرة تربطه بصورة عادية جداً بمسند اسميّ. فالحال كانت كذلك في اللغة الأكادية، واليوم نجدها في لغة الساموييد samoyède (في سيبيريا الوسطى) والبوجيس bugis (جزر السيليب في أندونيسيا) والإيمارا

(٨) انظر: E. Benveniste, «La phrase nominale», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, 46, 1, 1950, repr. Dans *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard, 1966, p. 165 (151-167). هذا المقال المشهور هو من بين تلك التي ساهمت بشكل كبير، في الخمسين سنة الأخيرة، في إعادة القوة إلى تلك الرؤية القديمة.

(٩) انظر: C. Hagège, «Du concept à la fonction en linguistique, ou la polarité verbo-nominale», *La Linguistique*, 20, 2, 1984, p. 19 (15-29).

(١٠) *Ibid*., p. 20

aymara (في بوليفيا). أما ما يتعلّق أخيراً بالظرف، فنجد أن بعض الألسنة يقرنُ المفعول فيه بمُضافات أخرى. إذ يقال في لغة البوجيس: «mon père il-dans maison» (أبي هو - في بيت) بمعاملة ظرف المكان كأنه فعلٌ dansmaisonner (فيبَيَّتَ) = être dans la maison (الكون في البيت)، يتبع الشخص:

ri-barúga-I padaworoané-ku = dans-maison

(de réunion)-il père-mien

في - بيت (الاجتماع) - هو أب - لي

= mon père est dans la maison (de réunion)

= أبي في بيت (الاجتماع)(١١)

تفرض هذه الوقائعُ نتائجها. فالاسم الذي يشغلُ وظيفة المُسنَدِ في الجملة الاسمية لا يحصل على مكانة خاصّة تفرضها الخاصّيةُ التي قد تأخذها الأسماء في التعبير عن الجوهر والمفهوم والغرض عوضاً عن الفعل أو التغيير. إذ يستطيع تماماً العمل كما يعمل الفعلُ بقدراته التوليفية. وهناك نتيجة أخرى أيضاً: فما اعتدنا على تسميته بالتعارض الفعليّ - الاسميّ يغطّي في الحقيقة جملة من الظواهر المتنوّعة. فالاختلافُ بين الفعل والاسم واضح جداً في بعض الألسنة حيث الفعل يُقرِّر بينما الاسم يُضَمِّن، إلاّ أن الاختلاف بينهما غائب في ألسنة أخرى ومن بينها لغة النوتكا le nootka (في كولومبيا البريطانية) وهي مثال معروف. عندئذ حتى وإن كان للتميـيز بين الكيان والسلوك أهمية بحدّ ذاته أو بالنسبة إلى الفلسفة، فإن تجلّيه بصورة تعارض بين الاسم والفعل في الألسنة لا يكون ثابتاً بشكل كافٍ ليتأكّد بصورة حاسمة.

إنّ اللبْس الذي عمّ الجدلَ منذ زمنٍ طويلٍ هو نفسه الذي يعطيه

(١١) *Ibid*. توجد هذه البنية أيضاً في لغة الموردف mordve (في الاتحاد السوفييتي).

عنواناً. فالفعل والاسم تسميتان لأجزاء من الخطاب، مصطلحان يشيران إلى مقولتين من شأنهما عكس العالم الخارجيّ بشكل ما، لا مفهومان يحيلان إلى وظيفتين. إلاّ أن المقولات ليست ما يُدِيرُ تنظيم المنطوق، إذ هي تصنيفٌ يختلف باختلاف اللسان، وإنما هي الوظائفُ أو العلاقات بين الحدود. والعلاقة الأساسية التي من دونها لا يوجد منطوق قابل للقول في أي لسان، هي العلاقة التي توحّد بين طرف محدَّد أي المُسنَد (انظر الفصل الثالث، ص ٧٤ ـ ٧٥) وما تبقّى أي المحدِّد. وهي علاقة مؤسِّسة للمنطوقات، إذ يجب، لكي تتشكّلَ رسالة كاملة، أن تعملَ تراتبيةٌ صارمة على إبراز التعارض بين مركز (العنصر المحدَّد، أي المسند) ومحيط (العناصر المحدِّدة، أي غير المسنَد)، وذلك مهما كان التجلّي الشكليّ للمسنَد: سواء أكان مقطعياً (أحرف صامتة وأحرف صائتة) أم تنغيمياً أم أيضاً حركياً أو ظرفياً في المنطوقات غير المبنية على عناصر لسانية. تقوم العلاقةُ اللازمة إذاً بين مسنَدٍ وغير مسند، لا بين فعلٍ واسمٍ. فالوظائف هي ما يجب التأكيدُ عليه أولاً لا أجزاء الخطاب.

يصبح عندئذ من السهل فهم التعارض الفعليّ ـ الاسميّ. فالحقيقة أن بعض العناصر قد اختصّت شيئاً فشيئاً بوظيفة غير المسنَد إذ كان المشاركون في الإجراء بمثابة المسند إليه لديها في العالم الخارجيّ. أما الإجراء نفسه فيمثّله العنصرُ الذي يضطلع بوظيفة المسند ويربط المشاركين ببعضهم البعض. إلاّ أن عددَ الإشارات التي تدلُّ على المشاركين هو بطبيعته أعلى من عدد الإشارات التي تدلُّ على علاقتهم سواء ضمن إطار المنطوق، طالما هو ليس أدنوياً حصراً، أم ضمن إطار نصٍّ عاديّ هو عبارة عن سلسلة من المنطوقات. وكما هو متوقَّع فالكلماتُ التي تدلّ على العلاقة هي أقلّ من الأسماء التي تدلّ على العناصر المتعلّقة. وبالتالي فالكلمات التي تشغل وظيفة غير المسند هي أول ما يكتسب السمات التي تميّزها عن بعضها البعض. وتحدّ هذه السمات من اللبس الذي قد ينشأ عن

التنوّع الدلالي لهذه العناصر وعن تعدّدها الوظيفيّ. فغيرُ المسند هو جملة من العناصر غير المتجانسة التي يجب بالضرورة أن تتميّز عن بعضها البعض، سواء بموقعها أو بوحدات دلالية صغرى تدخل إليها، كالحركات الإعرابية في الألسنة التصريفية، وتتآلف مع قرائن مثل حروف الجرّ واللواحق: ونجد هذه الأخيرة في اللاتينية والألمانية والروسية والعربية الأدبية والهندية وكافة الألسنة التي يتميّز فيها بشكل واضح الفاعلُ في الحالة الاسمية والمفعول في الحالة غيرالمباشرة، سواء أكان مفعولاً به أم غاية أم أداة أم كان مفعولاً لأجله... إلخ.

تكتسب المقولة المختصّة بوظيفة الإسناد بدورها، وبعد هذا الإجراء التمييزيّ، سماتها الخاصة بها، على الأقلّ في الألسنة التي يوجد فيها تمايز شكليّ بين الاثنين. وليس هذا التحديد للهوية عن طريق الاختلاف سابقاً لأوانه، لأن المسند مركزُ التحديد بحيث إنه لا ينحو منحى المحيط. فالمحيط هو الذي يجب أن يتميّز بالنسبة إلى المركز. لكن من أين يحصلُ المركزُ على سماته حين يتحتّم عليه ذلك؟ من المواد المتاحة بطبيعة الحال: أي من المواد التي اكتسبتها العناصرُ غير المسندة عبر الزمن. بهذه الطريقة، أو في حالات كثيرة على الأقلّ، تتحدّد طبقة هي الفعل ومن دون أن تَسِمَ ثورة شكلية هذه العملية. لكن إن كان للاسم وظائفُ متعدّدة، فالفعل (ونحن نتحدّث عن الفعل وحده لا عن الأشكال الاسمية من نمط المصدر) لا يعرف وظيفة غير وظيفة المسند. ليس هذا المخطّط الإجماليّ الصرفيّ - التكوينيّ بطبيعة الحال معطى على أنه قابل للتطبيق بشكل عامّ. إلاّ أنه يوضح منحنى التطوّر بالنسبة إلى الألسنة ذات الماضي المعروف إلى حدٍّ ما. فهو يفسّر التماثل الشكليّ الملفت بين محدّدات الاسم ومحدّدات الفعل في بعض العائلات اللغوية: كالأورالية ouralienne والأسترالية البولينيزية austronèsienne... إلخ.

يظهر مبدأ الاختلاف بهذه الطريقة على أنه الدورُ النحويّ في علاقاته الدقيقة بالمعنى، لا الفئة القواعدية بحدّ ذاتها. فالفعل والاسم

هما بمثابة قطبَيّ حقل مغناطيسيّ تتأرجح المقولات داخله خاضعة إمّا لجذب الأول أو لجذب الآخر. يعكس إذاً مصطلحُ التقاطب الظواهر بشكل أفضل من مصطلح التعارض. وترتبط الوحداتُ الدلالية الصغرى المتّصلة بالاسم، ونقترح تسميتها **المسمّيات**، وتلك المرتبطة بحقل جاذبية الفعل، ونقترح تسميتها **المفعّلات**، بعلاقة منسمّيها **التجاذب الداخليّ** ويُعتَبَرُ التوافق القواعديّ أكثر أشكالها المعروفة، كتلك العلاقة التي تربط في اللغة الفرنسية بين الـ es- والـ ment- (علامتا الجمع في المنطوق التالي: les enfants dorment)[١٢]. وتشكّلُ "النعوت" و"الظروفُ"، عند التأكد من وجودها اعتماداً على مميِّزات موثوقة، مجموعتين من الفئات تميلُ، بحسب خواصّها، إمّا إلى الفعل أو إلى الاسم أو، كما في العديد من الألسنة، إلى كليهما في آنٍ معاً. وأخيراً، تحتفظُ الأسماءُ الفعلية (أي المصادر في العديد من الألسنة) بجزء متغيّر من السمات الخاصّة بالفعل مثل: فسحة التوليف مع أنماط أخرى من الكلمات، ودور الجرّ أو النصب في ما يتّصلُ بالمفاعيل (وهي عناصر يتحكّم فيها الفعل)[١٣].

يُعطي التقاطبُ الفعليّ - الاسميّ صورة استمرارية ما. ويستوجب الأمرُ هنا توصية محدّدة هي: التخلّي عن استعمال مقولات منفصلة (تفصلها حدود لا تحتمل الانتقال) وسمات ثنائية ("+ أو – س"، أو العلاقة المنفصلة من نمط "إمّا أ إمّا ب")، لاستبدال ذلك التصوّر التقليديّ بنموذج غير موجّه أي مبنيٍّ على مقياس انتقال مرنٍ بين الدرجات. عندئذ يصبح الانتقال من الفعل إلى الاسم وكافة الأنماط الأخرى للكلمات سهلاً لا عائق أمامه. ويمكننا المجازفة بالذهاب أبعد من ذلك: فباعتبار أن تطوّرَ الألسنة ذو منحى

---

(١٢) تحدّد المسمّياتُ الاسم بوصفه اسماً وتكسبُه "الاسمية"، ومن هنا جاء هذا التعيين. حول هذا المصطلح وغيره، راجع: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., chap. III.

(١٣) انظر: *Ibid.*, p. 73-74

دوريّ يصبح من الممكن، في فترات وعلى درجات تتفاوت بحسب الأنماط وعائلات الألسنة، الوقوع يوماً من جديد على حالة عدم التمايز الأصليّ بين الفعل والاسم، ومن ثم التخلّي عنها بعد آلاف السنين.

مهما يكن من أمر فإن التقاطبَ الفعليّ ـ الاسميّ هو، في الوضع الحاليّ، نتاجُ تشكيل لساني خالص للعالم المراد تمثُّله، لا انعكاس خالص لظواهره. يُظهِرُ هذا التقاطبُ إذاً الطريقة التي تستحوذ فيها الألسنةُ على الأشياء بإتاحة الفرصة لها لكي تُقال. غير أنّ هناك ما هو أكثر من ذلك. فبعيداً عن محاكاة ظواهر العالم، وبتنظيمها وفق فئاتها الخاصّة بها وإعادة ابتداعها وتوليدها غيابياً تؤثر الألسنةُ بشكل كبير في التصوّر الذي تكوّنه عنها كل مجموعة بشرية. وتُلَمّحُ كلمةُ "تأثير" إلى صعوبة إثبات وجود رابطٍ سببيّ مباشر. ومع ذلك فإن مثل هذا التأثير يتضمّن الفرضية المسمّاة فرضية "سابير ـ وورف (Sapir-Whorf)" باسم عالِمَين في اللسانيات من بداية القرن. يقول الأول: «من الوهم أن نتخيّل تكيّف الأفراد مع الواقع من دون استعمال اللغة بشكل أساسيّ وأن نعتبر اللغة مجرّد أداة ثانوية لحلّ مشاكل محدّدة تتعلّق بالتواصل أو بالتفكير وحسب. والحقيقة أن "العالَمَ الواقعيّ" يتمّ بناؤه بشكل واسع بواسطة العادات اللسانية للمجموعات الثقافية المختلفة»[١٤]. أما ب. ل. وورف (B.L. Whorf)، وكان تلميذ سابير، فيقول: «إننا نقسّمُ الطبيعةَ بحسب خطوط يضعها لساننا (...) ولا أحد يستطيع وصفَ الطبيعة بحرّية وحيادية مطلقة. بل على العكس، فالمرء مرغم على الخضوع لبعض أنماط التأويل وإن اعتقدَ أنه يتمتّع بكامل حرّيته»[١٥]. ويضيف

---

(١٤) انظر: E. Sapir, *Selected Writings*, ed. by D.G. Mandelbaum, Berkeley, University of California Press, 1951.

(١٥) راجع: *Language, Thought and Reality*, New York, The Technology Press, 1956.

وورف أن الهوبي (les Hopi)، وهم جماعة من الهنود تعيش في نجود شمال أريزونا الصحراوية، يعجزون عن تخيّل أمكنة يتحدّث عنها المبشّرون مثل السماء والجحيم.

ولقد واجهت الآباء اليسوعيين صعوبةٌ مشابهةٌ في منطقة تبشيرية بعيدة كلّ البعد عن أريزونا، هي الصين. ففي خاتمة كتاب يتحدّث عن تلك الإشكالية ويؤوّلها[١٦]، يُذكّرُ المؤلّفُ بمقالٍ، معروف جداً عند اللسانيين، فيه إشارة إلى أن مقولات أرسطو العشر ترتبط بصورة وثيقة بتقسيم الخطاب إلى أجزاء وفق ما كانت تقوم به اللغة اليونانية الكلاسيكية، وذلك على أساس التعارض الواضح بين الفعل والاسم: «إن لائحة الشروط الكليّة والثابتة التي يقدّمها أرسطو لا تتعدّى كونها إسقاطاً مفهومياً لحالة لسانية محدّدة (. . .). إذ ينبسطُ مفهومُ "الكون" l'être، وراء المصطلحات الأرسطية وفوق تلك التقسيمات، ويحيط بكلّ شيء (. . .). فاللغة اليونانية لا تمتلك فعلَ "الكون être" وحسب (وهو فعل لا يُعتَبَر ضرورة لازمة في جميع الألسنة)، بل هي أعطت لهذا الفعل استعمالات مميّزة (. . .). فأتاح اللسانُ إعطاء فعل "الكون" مفهوماً موضوعياً يمكن للتأمّل الفلسفيّ استعماله بحرّية وتحليله وتحديد موقعه كأيّ مفهوم آخر»[١٧].

والحقيقة أن موقع الفلسفات الجوهرية في الفكر الغربي لا ينفصل، على الأرجح، عن موقع فعل "الكون"، ومن المفيد دراسة الأسلوب الذي تتعامل فيه مختلفُ الألسنة مع مفهوم "الكون" être[١٨]، في حال وُجِدَت فيها أشكال تقابله. إلاّ أن النقاش يمتدّ

---

(١٦) J. Gernet, *Chine et christianisme: action et réaction*, Paris, Gallimard, «Bibliothèque des Histoires», 1982.

(١٧) المصدر: E. Benveniste, «Catégories de pensée et catégories de langues», *Les Etudes philosophiques*, 4, 1958, repr. Dans *Problèmes de linguistique générale*, op. cit., p. 70-71 (63-74).

(١٨) يمكن العودة إلى مجموعة من الدراسات صدرت تحت عنوان (فعل "الكون" ومرادفاته) *The* =

ليشمل مفاهيم أخرى. فلقد جهدَ أشهرُ المبشّرين اليسوعيين في الصين، وهو الأب ماتيو ريتشي (Matteo Ricci)، في عرض طريقة التفكير المدرسية التي تؤسّس لمذهب "ربّ السماء"، وهي ترجمة توصّل إليها ليقرب إلى الصينيين مفهوم "الله". ولإيضاح الصعوبات يشير ج. جيرنيه (J. Gernet)، إلى العلاقات التي تربط في الصين بين اللسان والفكر: «بما أن اللغة الصينية تخلو من الإعراب، فإن الاستدلال في الجمل يتمّ بمساعدة عدد محدود من جزئيات الجملة وبمقابلة كلمات ذات معان متقاربة وتعارض كلمات ذات معان متعارضة، وبالإيقاعات والتوازيات وموقع "الكلمات" أو الوحدات الدلالية وأنماط علاقاتها (...). ويتولّد المعنى عند كافة المستويات من عملية التوليف. من هنا يأتي بالتأكيد الدورُ المهيمن للثنائيات المتعارضة المتمّمة وللتقابلات في الفكر الصينيّ، وبصورة خاصّة نسبيته الأساسية (...). فالفكر الصينيّ لا يتعامل بالإيجاب أو بالنفي، وبالكون أو بعدم الكون، وإنما بالنقائض التي تتوالى وتتآلفُ ويتمّمُ بعضُها البعضَ (...). كما يُدخلُ استعمالُ اللغة الصينية آلياتٍ ذهنيةً أخرى ويطوّرُ قدرات أخرى غير التي يؤثرها الغربُ»[(١٩)].

كما يبدو أثر البنى اللسانية في طرائق التفكير في مجالات أخرى من مجالات الألسنة. إذ تضيف ألسنةُ أوروبا الغربية إلى التعارض بين الفعل والاسم تعارضَ الاسم والصفة، وهو موازٍ لتعارض الجوهر والعَرَض. «لقد ساعد اللسانُ هنا أيضاً على تصوّر وجود حقائق دائمة ومثالية ومستقلّة عن التنوّع غير المستقرّ للمحسوس. أما عند الصينيين، وعلى اعتبار أن لسانهم خالٍ من أيّ

= *Verb "be" and its Synonyms*, Dordrecht, Reidel Publishing Company, 1968 (sous la direction de J.M. Verhaar).

(١٩) J. Gernet, *op. cit.*, p. 326-327

إعراب، فالمفهومُ المجرّد للجوهر لا يمكنه أن يكتسب سمة الضرورة المنطقية التي رآها المبشّرون الأوروبيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهم أصحابُ ألسنة تُمَيّزُ بانتظام بين الصفة والموصوف، وورثةُ تقليد مدرسيّ طويل. ولقد اضطرّ ماتيو ريتشي لشرح مفهومَيِ الجوهر والعَرَض المهمّين في البرهنة على الحقائق المسيحية، اللذين كان المبشّرون يعتقدون أن من دونهما يتعذّر أيّ تفكير سليم، إلى الاعتماد على الكلام غير المباشر لترجمة الجوهر بـ "ما يُبَرهِنُ عن ذاته بذاته" (zilizhe) والعَرَض بـ "ما يعتمد على شيء آخر" (yilaizhe). ولقد كان هذا التمييزُ، بالنسبة إلى الصينيين، مجانياً تماماً ومصطنعاً لأن لسانهم لا يشي بأيّ شيءٍ من هذا القبيل». فبحسب مفارقة غونغسون لونغ (Gongsun Long) (٣٢٠ ـ ٢٥٠ قبل الميلاد) المشهورة، لـ bai (أبيض) المكانة نفسها التي لـ mä (حصان) في كلمة baima (حصان أبيض): «فالحصانُ الذي لا يرتبط بالبياض هو الحصان، والبياضُ الذي لا يرتبط بالحصان هو البياض»[٢٠].

علينا أن نذكّر مع ذلك بأن التبادلية التي تتمثّل في هذه المفارقة هي خاصّية من خواص لغة الوينيان (wenyan)، وهي لغة كلاسيكية مكتوبة (الفصل الرابع، ص ١١٤) يبدو أن اللغة الدارجة كانت تبتعد عنها باستمرار. إذ تتعرّضُ الكلماتُ التي من نمط كلمة bai في اللغة الصينية اليوم إلى قيود مختلفة تماماً عن تلك التي تتعرّض لها كلمات من نمط mä. زد على ذلك أنه مهما كانت العقباتُ التي تعترض الترجمة، فقد رأينا (انظر الفصل الثالث) أنها تبقى ممكنة شرط التحليل الدقيق للأسلوب الذي يعتمده كلُّ لسان في تنظيم مقوله. ولا يمكننا، أخيراً، إثبات وجود علاقة تحديدية بين البنى اللسانية والأنظمة الفكرية. فمصطلحُ التأثير مصطلح يتّصف بالحصافة. أما إذا

(٢٠) *Ibid.*, p. 328-329

وجده البعضُ شديد الدقّة، فيمكن الاكتفاء بمفهوم العلاقة المتبادلة. يبقى أن اللسان آلية من الآليات الاجتماعية. فالطفل يتعلّم ما يتيحُ له لسانُه قوله أو عدمَ قوله. والعالم الذي يكتشفه عندئذ هو عالم قسّمه هذا اللسان إلى مقولات ونظّم أدلّته بصورة تضامنية. فاللسان، وفق هذا المنظور، يُشَكِّلُ التمثُّل. ولا يأخذ المرءُ بعين الاعتبار ما لا يسمّيه لسانه.

إلاّ أن علينا الحذر من فلسفات الاستمرارية السببية كتلك التي تعبّر عنها هذه السطورُ لنيتشه (Nietzsche): «يمكن ببساطة تفسير هذه القرابة الغريبة بين الفكر الهندوسيّ واليونانيّ والألمانيّ. فحيث هناك قرابة لسانية يصبح من الحتمي وجود فلسفة في القواعد مشتركة (...) تؤهّل الفكرَ لإنتاج منظومات فلسفية تتطوّر بالطريقة نفسها (...). هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن فلسفات المنطقة اللسانية الأورالية ـ الألطية (ouralo-altaïque) (التي شهدتْ أقلّ تطوّرٍ لمفهوم الذات) تنظر إلى العالم نظرة مختلفة عن نظرة الشعوب الهندية الأوروبية والإسلامية، وتسلكُ دروباً مختلفة عن دروبها»[٢١].

والحقيقة أن أثراً ما للقواعد في المنظومات الفلسفية لا يعني أن الأولى تقومُ بتشكيل الفكر بشكل كامل. إذ يعرف الجميعُ أنّ الأشياء الذهنية تُدرَكُ كمجموعات غير منقسمة، بينما يعمدُ اللسانُ إلى تقطيع تمثُّل العالم، ليصبح قابلاً للقول، إلى وحدات منفصلة هي المقولات القواعدية. ولكن الحق، ورغم كل تلك التحفظات، أن التوازي بين بنى اللسان وترسيمات الفكر، في ثقافات شديدة الاختلاف، منتظَمٌ لدرجة لفت انتباه وخيال من يلاحظه. إن استحواذ الألسنة على العالم وإعادة تشكيله بالفكر الذي تغذّيه هذه الألسنة، هما من دون أيّ شكّ مرحلتان في دورة للظواهر واحدة.

---

(٢١) راجع كتاب نيتشه: *Par-delà le bien et le mal*, 1886, trad. Fr. Paris, Gallimard, 1971, p. 38، نقلاً عن J. Gernet, *Ibid.*, p. 322.

منطق الألسنة

هل يمكن تأويلُ الألسنة كأنظمة منطقية، أليسَتْ هي جزئياً أنظمة منطقية، أم أنها مستقلّة عنها تماماً؟ هنا ينقسم اللسانيون. فالبعض يبقى حذراً إن لم نقل متجاهلاً. ويعرف الآخرون إغواء المنطق الذي يتبع، في تاريخ القواعد، مسيرة ذات حركة دورية. ففي القرن التاسع عشر رفض غريم (Grimm) المنطق، مع أن أعماله كانت معاصرة إلى حدٍّ ما لولادة مصطلح "اللسانيات". ولحق به، في منتصف القرن نفسه وفي أواخره، كلٌّ من هـ. شتاينثال (H. Steinthal) وإ. بودوان دو كورتنيه (I. Baudouin de Courtenay) وآخرون غيرهما[٢٢]. ويعارض هذا التيار، منذ أرسطو على الأقلّ وحتى ن. شومسكي (N. Chomsky) مروراً بمدرسة بور رويال (Port Royal)، تيار تتضمّنه مسلّمةُ وجود توازٍ بين القواعد والمنطق. وهناك كتاب ملفت انتقد، منذ أكثر من خمسين سنة، هذه المسلّمة ونتائجها الضارّة في مسألة توضيح الظاهرة اللسانية كما في المنطق نفسه: «فمن جهة، لا ينتفع العلمُ من قيم القواعد التي تتمسّك بها اللغةُ للتعبير عن أفكارنا. ومن جهة أخرى، لا يمكن للّغة، بوصفها أداة ماديّة، اللحاق بتطوّر العلم لأنّها لا تستطيع ذلك إلاّ إذا كان العلمُ قابلاً دوماً للتعديل لا في مصطلحاته وحسب وإنما في قواعده أيضاً. فاللغة توليفات بين الكلمات وفي العلاقات بين الكلمات، وهي تخضع لشروط هي ليست شروط الفكر مهما كانت دقيقة (...). ويمكن الاعتقاد بتقابل القواعد والمنطق في حال اقتصر هذا الأخير على العودة إلى مسألتيّ التبَعيّة والهوية (...). لم يكن الحذرُ كافياً في مسألة تعامل الخطاب مع الفكر وما يفرضه على هذا الأخير لحظة التعبير عنه (...). فالخطأ التقليديّ والعنيد الذي

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: C. Hagège, *La grammaire générative. Réflexions critiques*, op. cit., p. 125, n 1.

ننتقده هو خطأ التمنطق القواعديّ كما تعبّر عنه، على سبيل المثال، كلماتُ سيكار (Sicard, *Grammaire générale*, Paris, 1808, p. 306):

"كلُّ ما في اللغة، وحتى أكثر الحالات شذوذاً، يندرج بسهولة في النظام العامّ (. . .). فالقواعد المنطقية هي قواعد العقل". فوجود بعض الحالات المشتركة الشديدة الكليّة في جميع ألسنة العالم يعود إلى النمط الذهنيّ للجنس البشريّ ويجب العودة إلى علم النفس للحصول على تفسير للأمر (. . .). إذ أصبحت اللغة، بمقتضى الأشياء، غير مبالية بفلسفتها الخاصّة بها، كما حطّمت أُطُرَ هذه الفلسفة في نقاط كثيرة. تماماً كما يأخذ علمُ الاجتماع بعين الاعتبار فائدة المؤسسات الاجتماعية من دون النظر إلى الأحكام المسبقة التي أدّت إلى ولادتها»[٢٣]. إن لهذا النصّ فضل عرض عناصر الخلاف بوضوح، على الرغم من الصياغة القديمة لبعض النقاط.

فلقد كانت هناك محاولات قديمة لبناء لغة خاصّة بالمعرفة العقلانية، خالية من الاستدلالات الزائفة التي تغصّ بها الألسنةُ والتي يسمّيها المنطقيون ومبتدعو الألسنة الاصطناعية، بمزيج غامض من الاستعلاء والاحترام، بـ "الطبيعية". وتسنّ إحدى أشهر الدراسات في القرن العشرين، وهي تلك التي تنتمي إلى مدرسة أ. تارسكي (A. Tarsky)[٢٤] البولونية وهو مؤسّس "النظرية الدلالية للنماذج"، جملة من الشروط التي تتيح «تشكيل اقتراحات علمية وتحويلها بإطالات تحليلية إلى اقتراحات أخرى معادلة يمكن إخضاعها لمراقبة الوقائع وفق شروط التقابل بين أنظمة رموزنا والتجارب المعيشة التي ترمز إليها هذه الأنظمة». تُبرزُ كافّة الدراسات التي تنتمي إلى مثل

---

(٢٣) انظر: C. Serrus, *Le parallélisme logico-grammatical*, Paris, Alcan, 1933, p. 385-391.

(٢٤) انظر: *Logic, Semantics and Metamathematics*, London, Oxford University Press, 1960.

هذا النمط، وعن طريق الاستدلال بالضد، أصالةَ الألسنة. إذ تُربَطُ فيها التمثُّلاتُ العاطفية والغريزية بالإجراءات المعرفية البحتة. أما لو اختُزِلَتْ إلى مناهج تجريدية أو نُزِعَتْ عنها هالتها وأصبحت ميتا ـ سيميائية، أي منظومات من الأدلّة تسمح بتأويل منظومات أدلّة أخرى، لأصبح التفاعل التواصليّ الذي تؤسِّس له مستحيلاً، ومعه كل وجود اجتماعيّ. وذلك لأنّ التعبير عن طريق قناة الكلمات والجمل إجراء إفراجيّ من دونه تمتنعُ المشاعرُ عن الانفتاح خارجاً أو لا يبقى لها منفذ عدا الإيمائية الإشاراتية. عندها يبقى الفردُ أسيرَ كَبْتٍ خطير على توازنه وعلى انسجام علاقاته مع الآخر على حدٍّ سواء. إن المنطق نتاجُ العقل، والألسنةُ ليست بالضرورة نموذجه المُعلَن أو شبه الواعي.

لا تُعيدُ الألسنةُ ابتداع العالم بتنظيمه وفق مقولاتها المفهومية الخاصة وحسب. وهي لا تتطلّب حتى وجوده بجانب الخطابِ الذي يتحدّث عنه. إنها تمثّله وتعيد تقديمه بالمعنى الحرفيّ للكلمة. فالكلامُ يمحو الزمانَ والمكانَ اللذين يحيل إليهما بإعفاء الأشياء من الظهور لمجرّد صوغها في كلمات. فهو يستحوذ عليها بمجرّد ذِكرها في زمنه ومكانه الخاصّين به. كما يستطيعُ الكلامُ قولَ اللاواقع أيضاً، بعكس رسائل القرود المروّضة على "الكلام". ولطالما حرّضَ القارنُ(*) خيالَ اللسانيين والمناطقة المفتونين بتلك القدرة للألسنة على تسمية ما هو غير موجود. كما يفتح الكلامُ بابَ "المستحيل"، إذ يمكننا أن نقول «مات غداً» أو «قدّمَتْ له أرملتُه وجبة دسمة»، سواء عزَونا مثل هذه النتاجات اللغوية إلى البحث عن شعرية ما أو إلى تمثُّلات حلْمية أو لعبية أو إلى لعبة تحريضية. وإن بدت عبثية أو صادمة فلا شيء يميّزها مع ذلك عن الشواذ التي يسمح بها عملُ

(*) حيوان أسطوري بهيئة حصان له قرن وسط جبهته (المترجم).

التعارضات الزمنية في القواعد. فها هو صحفيّ يتحدّث عن أمٍّ تناضل من أجل إخراج ابنها من حالة غيبوبة يستعمل زمنَ المستقبل السرديّ للإشارة إلى حَدَثٍ ماضٍ: «ومن أجل ابنها ستذهب في آذار الماضي إلى المعهد الدوليّ للخروج من الغيبوبة في نيويورك»[٢٥].

يمكننا، وفق هذه السمات، تأويل خاصّية تغيب عن الكثيرين على الرغم من بداهتها: هي أن الألسنة ليست أدوات لاكتشاف الحقيقة. إنها، بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات، بمثابة مصادر للتعبير مُتاحة. تستطيع الألسنةُ إذاً أن تكذب. وهي لا تطلب سوى احترام بعض قواعد البناء اللغويّ التي لا سبب يدعوها لأن تكون انعكاساً حرفياً لنظام العالم في كلّ مرحلة من مراحل اكتشافه. إذ تُتيحُ لقاء ذلك بناء أيّ منطوق يلبّي الرغبة في التعبير، لا الرغبة في تمثُّل الأشياء الحقيقية، عند مستخدم محدّد للغة في ظرف خاصّ. وقد يرغب هذا المتكلّم أن يقول، على سبيل المثال: **إنها الدجاجة التي تعوي**، أو كان يرسمُ **دوائرَ مربّعة الشكل**. ويتحوّل بعضُ هذا "الكذب"، المقول بهذه الطريقة، يوماً ما إلى حقائق بديهية وفق الاختراعات والاكتشافات. إذ يتبع تاريخُ الألسنة تاريخ المجتمعات، وإن بفارقٍ زمنيٍّ حتميّ. فعبارة مثل **طار إلى فيينا**، التي كانت مستهجنة قبل عصر الطيران، لا تدهش أيّ أحد اليوم.

والحالات المتناقضة طبيعية هي الأخرى. إذ تسجّلُ الألسنةُ على التوالي أنظمة في التمثّل متعدّدة وحالات مختلفة من المعرفة، ولهذا السبب فهي تحوي هذا التناقض الناشئ عن حمل أنظمة قد لا تتوافق مع بعضها البعض لانتمائها إلى عصور مختلفة. فلا يشعر عالم الفيزياء الكونية بأيّ حرج في استخدام تعبير مثل **غروب الشمس**، معترفاً بأنه يرغب في وعيِ ذلك، على الرغم مما في هذا التعبير من

---

(٢٥) انظر جريدة لوموند *Le Monde*، عدد ٨ ـ ٩ تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ١٠. مقال لـ ن. بو (N. Beau) بعنوان «L'acharnement d'une mère».

معرفة بدائية تعود إلى عهد سابق لكوبرنيك. فهل يريد أولئك الذين يدرسون الألسنة أن تكون كما "يجب عليها" أن تكون؟ إنه حلم يقظة ذو نزعة منطقية! فالألسنة تبتدع العالم الذي تتحدّث عنه وفي الوقت نفسه تتحدّث عن العالم.

إن الألسنة شبيهة بمتاحف شَمْع غريفان (Grévin) للمعرفة، فهي لا تحتاج إلى التكيّف مع التطوّر العلميّ طالما تستجيب لحاجات ومتطلّبات مستخدميها. فإذا ما بدا أنّ هذا التكيّفَ حاصلٌ فلأنّ الألسنة، بمتابعة تسجيل حالات المعرفة المتتالية، تضمّ إلى ذاتها آخر هذه التطوّرات. ولكن ليس هذا ما يجعلها تعمل بشكل أفضل. إذ تنعكس هنا خاصّية أساسية غالباً ما تُهمَلُ كما تُهمَلُ تلك التي تجعل منها تعويذات للعواطف. ومن شأن تناولها من منطلق الاستنباطات اللازمنية البحتة دفعها إلى زاوية النسيان. ذلك لأن هذه الخاصّية الأخرى للألسنة تجعل منها أغراضاً تاريخية. إذ تندرج الألسنةُ ضمن زمنية وتبقى باستمرار مفتوحة على التغييرات ومستعدّةً لاحتواء كل ما هو حديث ويلبّي حاجة ما، من دون التخلّي عمّا هو قديم وبدائيّ فيها. وبالتالي تراكمُ الألسنةُ معارف متنوّعة، مما يكسبها قيمة الشاهد الثمين. فلقد أكّد روسو (Rousseau) على أنّنا نستطيع، في الألسنة، قراءة تاريخ الحرّية والاستعباد[٢٦]، كما أراد ميكائيليس (Michaelis) أن يكشف فيها عن تاريخ المعتقدات والأحكام المسبقة والخرافات[٢٧]. أما م. فوكو (M. Foucault) الذي يستشهد بهذين الكاتبين، فيذكّر بالقول مشيراً إلى هذا الأخير: «نعرف من كلمة δόξα وحدها أن اليونان يطابقون بين المجد والرأي، ومن التعبير das liebe Gewitter أن الألمان كانوا يؤمنون

(٢٦) راجع المرجع السابق الذكر: *Essai sur l'origine des langues*, op. cit., t. XIII, p. 220-221.

(٢٧) انظر: *De l'influence des opinions sur le langage*, 1759, trad. Fr. Paris, 1762, p. 24 et 40.

بالقدرات المخصبة للعاصفة»[٢٨].

ومع ذلك فهناك "منطق" للألسنة، "منطق طبيعيّ"، إلاّ أنه لا يمكن اختزاله بأيّ شكلٍ من الأشكال إلى منطق بحت إذ لا يشكّل منظومة ضوابط متماسكة. «الكلّ علوم القواعد مسارب»، يقول سابير (Sapir) بحسب تلامذته. ويمكننا الحديث عن **مبدأ السيولة اللسانية** أو، في مجال أكثر خصوصية، عن **خَوَلٍ قواعديّ**. والأمثلة على ذلك كثيرة، وأكثرها شهرة ذلك التعارض، وغالباً ما يستشهد به اللسانيون من مختلف المشارب، بين الموسوم وغير الموسوم. يبدو وكأنّ النظامَ اللساني، وهو نظام حرّ في ما يتّصل بالمبدأ المنطقيّ - الرياضيّ في الاختلاف بين مصطلحَيْ السالب والموجب، يخضعُ لآلية المشاركة بموجب مبدأ السيولة. فهو لا يتأسّس على مبدأ أ/ غير أ (A/non-A) وإنما على التعارض بين وجود أ (حالة موسومة) ووجود أو غياب أ (حالة غير موسومة). ويرى البعضُ في هذه الظاهرة طابع عقلية ما قبل منطقية قد يحملها اللسان[٢٩].

ونجد أمثلة على ذلك في مجالات شديدة التنوّع كما في تعارض صيغة الكامل وصيغة الناقص وتعارض بنى الجمل ذات المفعول في حالة الجرّ أو في حالة النصب بعد فعل في صيغة النفي، مثلما يحصل في أغلب الألسنة السلافية، وتطوّر العديد من اللغات الاصطلاحية التصريفية تكامليات وظيفية وهي حالات باللغة التعقيد تخضع للمبدأ نفسه: توجيهيّ/ نعتيّ/ غاية/ مفعول، فاعل - أداة/ فاعل - منتفع (قارن في الفرنسية "par" من قِبَل" في عبارتَيْ: le livre d'art a été acheté par Pierre «تمّ شراء كتاب الفنّ من قِبَلِ بيير» و Jean a fait acquérir le livre d'art par Pierre à un très bon prix «استحصل بيير بواسطة جان على كتاب الفنّ بسعرٍ مناسبٍ

---

(٢٨) *Les mots et les choses*, op. cit., p. 102, n. 3.

(٢٩) انظر: L. Hjelmslev, «La catégorie des cas. Etude de grammaire générale», *Acta Jutlandica*, 7, 1, 1935-1937, p. 102.

جداً»[٣٠]. أما النفي اللساني فهو ليس مجرّد إبطال أو إزالة لما هو منفيّ. إذ يقابل كلُّ ما يقال شيء ما مُمَثَّلٌ وذلك وفق طبيعة الألسنة نفسها بوصفها شبكات من الأشياء القابلة للقول. وبالتالي لا تنفي الألسنةُ إلاّ ما تقوله ببلاغها المتزامن. وتُثبِتُ الألسنةُ بالجمل التي تتيح تشكيلها الاستقلالية نفسها أمام المُسلّمات المنطقية. فإذا ما كانت هذه الأخيرة تتحكّم بفنّ القول، فقد تبدو العديدُ من المقولات الشائعة عندئذ حشواً بحتاً يخلو من أيّة قيمة إخبارية. ومع ذلك يغصّ الحوارُ بها. إذ نقع في الحوار على العديد من الردود السريعة مثل je suis comme je suis (هكذا أنا)، والأمثال مثل (il) faut ce qu'i(l) faut (الواجب واجب) وles affaires sont les affaires (التجارة تجارة) وce qui est dit est dit (قد قيل ما قيل). ونقع في الهولندية على عبارات مثل gezegd is gezegd، وفي الإسبانية lo dado, dado, y lo prestado, prestado، وكذلك lo que no debe ser, no debe ser. وفي البرتغالية o que está feito, está feito negócio é negócio[٣١]. لا يمكن لأيّ تحليل منطقيّ لهذه الجمل إلاّ أن يستنتجَ ما فيها من تطابق، وبالتالي ما فيها من خطاب أجوف. إلاّ أنها أبعدُ ما تكون عن البراءة داخل الحوار، إذ تشير بشدّة إلى وجهٍ ما من حالةٍ محدّدة تتوحّد معها بعملية تثبيت إحالية، أي بارتباطها بظروف دقيقةٍ في عملية التخاطب يتولّدُ منها، في صيغ هي حشو في ظاهرها الخادع، معنى شديد الوضوح. إلاّ أن الأمثال ليست حالات منعزلة. فجزئية pas très في عبارة Pierre n'est pas très malin (ليس بيير شديد الذكاء) لا تعني ما تعنيه حرفيتها عند المنطقيين، أي pas très (ليس كثيراً). إنها في الحقيقة تعني "ليس على الإطلاق" pas

(٣٠) راجع: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 43

(٣١) انظر: J. Schmidt-Radefeldt, «Structure argumentative, référence et contextualité du proverbe», in *Actes du XVII^e Congrès International de Linguistique et Philologie Romanes*, Aix, 1983.

du tout. بينما عبارتا le libraire a vendu un livre aux parents pour leur fils (باع صاحبُ المكتبة كتاباً للوالدين من أجل ابنهما) و les parents on acheté un livre au libraire pour leur fils (اشترى الوالدان كتاباً لابنهما من صاحب المكتبة) هما عبارتان متكافئتان من الناحية المنطقية، لكنهما تختلفان في الحالة الحوارية: إذ يختلف القائمُ بالفعل من أجل الابن فيهما. كما يمكننا قول il fait froid, donc il ne fait pas froid (الجوّ بارد، إذاً فالجوّ ليس بارداً) إذا ما أردنا الإيحاء إلى المستمع بأننا نعرف أنه معتاد على نفي ما هو بديهيّ.

إنّ كلمتين أو تعبيرين يبدوان خارج سياقهما ضمن علاقة تضادّية خالصة يمكنهما مع ذلك، وفي بعض الحالات، الإحالة إلى الطرف نفسه من دون الاحتفاظ بصيغة مطابقة أو التوقّف عند مرحلة مشابهة ضمن سيرورة. إذ نقول في الفرنسية c'est un accident dont on imagine la gravité (إنه حادث نتصوّر مدى خطورته)، كما يمكن أن نقول c'est un accident dont on n'imagine pas la gravité (إنه حادث لا نتصوّر مدى خطورته): يتعلّق الأمر في الحالتين بحادث خطير لكننا نختار لقوله إما التلميح إلى أن التأمّل فيه يتيح لنا أن نعيه، أو التقرير بأنه يتجاوز تصوّرنا عمّا يمكن أن يمثّله. كذلك فإننا نجد تطابقاً في معنى المبالغة خلف المظهر التضادّيّ لعبارتَيْ un avantage appréciable (فائدة ثمينة) وun avantage inappréciable (فائدة لا يقدّر ثمنها). والحقيقة أن التعبيرين يحيلان أيضاً إلى معنيين مختلفين للفعل apprécier: "évaluer قدّر" و"trouver bon استحسن". كما نجد معنى الاختزال الشديد في عبارتَيْ réduire au maximum (قلّص إلى أقصى حدّ) وréduire au minimum (قلّص إلى أدنى حدّ) على حدٍّ سواء: فكلمة maximum تنطبق على عملية الاختزال، بينما تنطبق كلمة minimum على نتيجة هذه العملية.

أخيراً، هناك في بعض الألسنة كلمات تبدو، خارج سياقها،

ذات معنيين متناقضين. فهل علينا، ونحن أمام مثل هذه الكلمات ذات الوجهين المتناقضين نظرياً، اعتبار أن بإمكان الألسنة تجاهل مبدأ عدم التضادّ؟ تثير مثل هذه الحالة بالطبع تأمّلات نظرية لدى بعض الهواة، نقع على أحدها في كتاب ك. آبيل (K. Abel) الذي يحمل عنوان *Über den Gegensinn der Urworte*[٣٢]. إذ يعلن آبيل داعماً أقواله بـ "الحجج"، ومتأثراً على الأغلب بنظرية أ. باين (A. Bain)[٣٣] حول النسبية الجوهرية للمعرفة وثنائية أية تجربة يعكسها اللسان بثنائية معنى كلّ كلمة، أن الألسنة البدائية تحوي العديد من الكلمات ذات المعنيين المتناقضين. ولقد أغرت فرويد[٣٤] هذه المقابلاتُ غير المضبوطة التي بدت وكأنها تحمل معها شاهداً لسانياً قيّماً مؤيّداً لنظريته حول الحلم بوصفه تعبيراً عن فكرٍ بدائيٍّ ولا يرتبط حكماً بالمنطق ولا يأبه بالتناقض. إلاّ أنه تمّ فيما بعد تفنيدُ تصريحات آبيل وبيانُ عدم صحّة ادعاءاتها، وذلك في دراسة دقيقة ومفصّلة[٣٥]. ولا شكّ في أنه لا يمكن دحض نظرية بالتفنيدات الدقيقة. فالمشكلة ليست هنا. والحقيقة أنه لا توجد ثنائية دلالية (أي وجود متزامن لمعنيين متناقضين) وإنما اشتمال معنى عامّ على معنيين. إذ تمتلك الألسنةُ خاصّية القدرة على شمل المتمدّد والمزدوج في فئات مرنة متفرعة تُسَهّلُ سمتُها الغامضة التقاط أشياء العالم وتسهم في الوقت نفسه في ابتداع دينامية المفردات. فاللغة العربية الكلاسيكية معروفة في احتوائها على عدد من هذه الكلمات التي تعبّر عن العلاقة، وإن كانت غير متناظرة أو تبدو كذلك عند

(٣٢) Leipzig, 1884

(٣٣) *Logic*, London, 1870

(٣٤) راجع: «Sur les sens opposés des mots primitifs», *Jahrbuch für psychoan. Psychopath. Forschungen*, II, 1, 1910, p. 179-184.

(٣٥) راجع: E. Benveniste, «Remarques sur la fonction du langage dans la découverte freudienne», *La Psychanalyse*, I, 1956, p. 3-16, repr. dans *Problèmes de linguistique générale*, op. cit., p. 75-87.

ترجمتها، أكثر ما هي تعيّنُ أحد هذين الطرفين: فكلمة "باعَ" كانت فيما مضى تعني معاً "اشترى" و"باعَ". ولا يعني تقديمُ ألسنة أخرى للحالتين على أنهما متناقضتان أنّ المقولتين اللتين تشكّلهما هذه الألسنة عامّتان. إذ يمكن تعيينُ عملية التبادل من دون التعبير عن عدم تناظرها. كما نلاحظ أن معظم الألسنة تعبّر بواسطة أحرف الجرّ والإضافات إلى أواخر الكلمات وأدوات الربط الأخرى[٣٦] عن الربط بحدّ ذاته، مما يتيح استعمالات داخل سياقات مختلفة ظاهرياً كما في العبارتين التاليتين في اللغة الفرنسية: la passion qu'elle éprouve envers lui (الشغف الذي تكنّه له) وla répulsion qu'elle éprouve envers lui (الاشمئزاز الذي تكنّه له).

توجد في اللغة العربية أيضاً كلمات محايدة[*] يشهد عليها الشعرُ القديم وتحمل هذه القيمة المزدوجة التي قد تدفع ترجمتُها إلى ألسنة أخرى إلى الاعتقاد بأنها متناقضة: ففعل "تهاتَفَ" يعني "استولى عليه شعور قويّ"، وبالتالي نراه، بحسب السياق، حيناً بمعنى "بكى" وحيناً بمعنى "ضحك". كذلك الفعل "تَغَشْمَرَ"، أي "رَكِبَ رأسه"، فهو يحمل، بحسب الظرف أيضاً، حيناً معنى "ركب رأسه في الحقّ" وحيناً آخر "ركب رأسه في الباطل"[٣٧]. كما نقع فيها على حالات ثنائية الدلالة بنيوية تتيح أيضاً وسم اللسان بالتعارض مع الانغلاق في الأنظمة المنطقية. إذ يُتيحُ فيضُ الاشتقاق الفعليّ من الأسماء (وهي سمة مشتركة بين الألسنة السامية) ومبدأ السيولة اللسانية المُقتَرَح أعلاه، والتي تعتَبَرُ الأصوات الوسيطة حالة تطبيقية خاصّة فيها، حالات مثل "أضرَدَ" (أصاب الهدف) و(أخطأ الهدف)،

---

(٣٦) وهي تعبّر عن الربط بغضّ النظر عن المعاني الكثيرة التي تُضاف إليها.

(*) إنها ما تعرف في العربية بالأضداد (المترجم).

(٣٧) راجع: D. Cohen, «Aḍdād et ambiguïté linguistique en arabe», *Arabica*, VIII, 1961, p. 1-29. ومن هنا استقينا أيضاً الأمثلة التالية. أما في الفرنسية (القديمة) فيمكن الاستشهاد بفعل éverdumer ويعني "نزع اللون الأخضر (الخضار)" أو "لوّن بالأخضر (الفاكهة)".

و"أسحَنَ" (سحب السيف من غمده) و(وضع السيف في غمده)، و"تأطَمَ" (أثِمَ) و(امتنع عن الإثم). والحقيقة أنه لو لم يعتبر اللسانُ صحيحاً، في هذه الأفعال المشتقة من أسماء، إلاّ المعنى العامَ الذي يشير إلى "القيام بعمل يتصل بما تشير إليه الكلمة" لكانت هذه الأفعالُ بطبيعة الحال تحمل معاني متناقضة من وجهة نظر المنطق. والأمر نفسه بالنسبة إلى اللسان الأمهري (في أثيوبيا) حيث يفيد الشكل الذي يعتمد التكرار إما التأكيد وإما التخفيف كما في: sababbara (حطّم إلى قطع صغيرة) أو (كسر بشكل خفيف)[٣٨]. ففكرة الانقسام هي الوحيدة التي تحتفظ بها، بوصفها ملائمة، أصغرَ وحدة مدلولية أساسية قبل تحميلها وحدات مدلولية ـ صغرى أخرى سياقية.

لا نرى أن اللسان يناقضُ نفسَه في جميع هذه الحالات كما في حالات أخرى عديدة غيرها. فتغطية الأضداد بعلامات معنى مشترك بينها لا يؤدي إلى التناقض بل يجعل التعميم أكثر سهولة. إذ يوجد تناقض حين يكون محتوى ما نفسُه وفي المنطوق الواحد مؤكَداً ومنفياً في آنٍ معاً، أي حين لا يتعارض "قول نعم" مع "قول لا". ولا يوجد لسان معروف يعطي صورة عن ذلك.

بعد كل هذه التحفّظات، من الصحيح القول إنّ الألسنة تشترك مع الأنظمة المنطقية في سمة جوهرية هي التعبير عن العلاقة. ولا يمكن بالتأكيد أن تُختَزَل إلى عمليات المنطق الشكليّ تلك العملياتُ التي تحمل بعضُ أدواتها اللسانية أثرَ هذا المنطق، ومهما كانت المقولة القواعدية التي تنتمي إليها هذه الأدوات في مختلف الألسنة: كالأدوات الوجودية والكليّة المحدِّدة للكميّة مثل "جميع" ("كل"... إلخ) "أحد" ("بعض"... إلخ) والأدوات التي تعني "و" و"أيضاً" و"لكن" و"دون" و"إذا" و"إذاً" و"أو"... إلخ

(٣٨) انظر: *Ibid.*, p. 29, n. 75

إلاّ أن أدوات العلاقة تؤدّي دوراً جوهرياً. إذ تمتلكُ جميعُ ألسنة العالم نوعين على الأقلّ من الوحدات، يطلقُ عليها اللسانيون اسم الوحداتِ المعجمية الصغرى والوحدات الدلالية الصغرى، وهي تقابل إلى حدّ ما ما تسمّيه القواعد التقليدية الصينية بالألفاظ المليئة والألفاظ الخاوية[٣٩]. تقوم الأولى بتقسيم الأشياء والمفاهيم إلى طبقات في اللسان، أما الثانية فهي ألفاظ ـ أدوات كحروف الجرّ والوصل في الفرنسية. إلاّ أن هذا التقسيم أقلّ بساطة مما يبدو عليه. إذ يمكن تصوّر أن طرفيّ القطبية الفعلية ـ الاسمية، أي الاسم والفعل، لا يمثّلان معاً إلاّ الألفاظ المليئة لأنها أكثر إحالية بكثير من الألفاظ ـ الأدوات. إلاّ أن الأفعال، في الحقيقة، وبقدر تحكّمها بتنظيم الجملة، هي مراكزُ وصل وبالتالي عناصرُ ربطية ووحدات معجمية صغرى في آنٍ معاً. ولهذا السبب يمكن ربطها بالألفاظ ـ الأدوات كأحرف الجرّ، في الألسنة التي يوجد فيها أحرف جرّ.

ويفخر ب. راسل (B. Russell) بأنه أعطى في الفلسفة للأفعال ولحروف الجرّ، التي تصيغُ العلاقة في كلمات، كامل حقوقها. إلاّ أن العلاقة بين الأفعال، من جهة، وأحرف الجرّ أو أدوات الربط بصورة كليّة، من جهة أخرى، ليست منطقية فقط. فهي تكوينية حصراً في الألسنة العديدة التي تتحدّرُ فيها أحرف الجرّ تاريخياً من الأفعال، كالصينية ولغات اصطلاحية أخرى في جنوب شرق آسيا حيث أعطت أفعال مثل "ذهب" و"تعلّق" و"حلّ" على التوالي "إلى" و"في ما يتعلّق بـ" quant à" و"في"، كما في العديد من العائلات اللسانية في مختلف أنحاء العالم[٤٠]. يُعطي التقليدُ ذو النزعة الجوهرية، من أرسطو إلى المحدثين مروراً بالاسميين،

(٣٩) حول العلاقة بين هذه التسميات، وهي لم تكن لسانية في الأصل، وبين الشعر الصيني الكلاسيكي، راجع: C. Hagège, *Le problème linguistique des prépositions et la solution chinoise*, op. cit., p. 23-24.

(٤٠) انظر: C. Hagège, *Ibid.*, p. 161 - 174.

الأفضلية للأسماء والصفات التي تعبّر على التوالي عن الجوهر وعن النعوت. «إن لمثل هذا الإسقاط»، يقول راسل[41] (ويتصل الأمر بإسقاط الأفعال وحروف الجر)، «أثراً كبيراً على الفلسفة. ولا نبالغ إن قلنا إن القسم الأكبر من الميتافيزيقا منذ سبينوزا قد تأثّر بهذه الحالة بصورة خاصّة».

أما ج. شتاين (G. Stein) فكانت نصيرة الحركة التكعيبية التحليلية في الفنّ وراعية لأتباعها، كما كانت في اللغة مسكونة بهاجس إعادة بنائها من شدّة نفورها من الأسماء العالقة تماماً في فخّ وظيفتها الإحالية، على حدّ قولها: فالأسماء «للأسف وللأسف الشديد هي اسم لشيء ما»[42]، وكذلك الصفات التي تتحدث عن خواصّ ذلك الشيء. وعلى العكس من ذلك، كانت الأفعال، وبخاصّة أدوات الوصل وأحرف الجرّ، تفتنها. فكانت تسعى إلى انتزاع مؤثّرات شعرية من هذه الكلمات، هذه الكلمات - الرابطة والعاملات الصبورات اللواتي يَقُمْنَ بما هو أفضل من تعيين الأشياء وحسب. غير أنها نسيت على ما يبدو أن "فراغها" الإحاليّ نفسه، وهو نسبيّ في الحقيقة، يضفي عليها دائماً سمة الإسهاب ما إن يُفصح السياقُ أو الظرفُ عن العلاقات. إذ ينبسط لغزُ المعنى عند ملتقى دوائر العلاقات بدوائر المضامين، بمعزل عن العناصر الخارجية التي تدخل فيها. علم الأصوات الوظيفيّ مقابل علم الأصوات، ومن زاوية ما قريبة، المعجمية مقابل عالَم المسند إليه، جميعها شبكات تبني علاقات، عند كل مستوى بالتأكيد. إلاّ أنها تتضامن مع المادّة التي تشكّلها. لهذا السبب بالذات لا يمكن أن

---

(41) في كتابه: *Problèmes de philosophie*, Oxford, 1912, trad. Fr. Paris, Payot, 1965, p. 110.

(42) انظر: *Poésie et grammaire*, Essai de 1937, trad. dans *Change*, n°. 29, 1976, p. 86.

يُختزَلَ اللسانُ، مع أنه حيّزُ العلاقات التفاضلية بوصفه - أي اللسان - نظاماً في الأدلّة، إلى هذه العلاقات وإلى ترسيمة منتجة للمعنى. فاللسان ليس معرفة، وإنما ممارَسَةً. وحتى إن كان «إدراكُ العلاقة - وهو فعل منطقيّ - سابقاً للمعرفة الفردية للأشياء»[٤٣]، في المعارف المتّصلة بالعالم، فإنه لا يحلّ محلّها البتة. وإذا ما تناولنا تاريخ أداة أخرى في التعبير أكثر سيولة، وهي الرسم، فإن اختيار العلاقات بين الكُتَل، كأغراض أولى، لا يمكن تصوّره في بداية القرن العشرين إلاّ في اتّصاله بتقليد طويل الأمد كان يُشبِعُ المادّة بدقّة الرسم وفخامة الألوان[٤٤].

إن موقع الألسنة في عقدة عمليات التواصل بين المضمون والعلاقة يجعلها في حالة توازن قلق بين اللاعقلانيّ والعقلانيّ أيضاً. ومن جهة أخرى، فإنها مستودعاتُ التخييل ولا تأبه كثيراً بالمتطلّبات المنطقية، في شكلها الكلاسيكيّ على الأقلّ. وليست التعارضات التي تقيمها حاسمة دائماً إذ تُبقي على بقايا تداخلات وعلى مناطق تسرّبٍ تتسلّل منها مختلف «الشوائب». إلاّ أن هناك حتماً، من جهة أخرى، منطقاً للألسنة، على الرغم من عدم تطابقه بأيّ شكلٍ من الأشكال مع المنطق المعترَف به. إذ تُعبّر الألسنةُ، بإخضاعها المادّة الصوتية إلى مختلف القيود وبربطها بالمعنى بقواعد من التوافقات المعقّدة وبتنظيمها الهرميّ للأدلّة وللجمل، عن أهلية الإنسان لتنظيم ما هو متواصل وتحديد تخوم الفئات من خلال كثافة الأشياء.

لكن ماذا يمكننا أن نقول عن هذه الأهلية في نهاية المطاف؟ إنها عنصر يدخل في تعريف الجنس البشريّ ويشكّله خلافاً لبقية الأجناس الأخرى، وهي موجودة في ذاتها، ويمكن، بعبارة أخرى،

---

(٤٣) انظر: C. Lévi-Strauss, *Le regard éloigné*, Paris, Plon, 1983, p. 163-164 (éd. angl. 1972).

(٤٤) لربما يجب تأويل ثورة براك (Braque)، في عبارته التي استشهدنا بها في ص ١٣٦ من الفصل الخامس، وفق هذا المعنى.

تصوّرها بمعزل عن العلاقات التخاطبية. ومع ذلك، وبما أنها تُستَغَلُّ في كل مقامٍ حواريّ، فهي تتصفى وتتكيّف وفق الحاجات التي يفرزها تبادلُ الكلام الدائم. لهذا السبب فإن اللسانيات تُخبِرُنا، بإبراز موقع الغرض ـ اللسان بالنسبة إلى العالم وإلى المنطق، عن شيءٍ جوهريٍّ في الإنسان: فببنائه لمنظومات لسانية تمثيلية أنتجَ الإنسانُ المعنى، وجعل من هذا الأخير أداة للتداول. فإنتاجُ المعنى، حتى وإن بدا هذا المعنى مجّانياً تماماً أو كان لاستعمالات داخليّة أو علاجيّة حصراً، موجّه بغائيته نفسها نحو العلاقة التخاطبية، أي نحو المجتمع.

الفصل السابع

نظام الكلمات
ونظام العالم

الخلاف حول النظام الطبيعيّ

هل هناك نظام طبيعيّ، وبالتالي مبرَّرٌ عالمياً، للكلمات داخل الجملة؟ فالألسنة تحلّل تجربة العالم إلى أدلّة منظومة بصورة خطّية. ومن المجدي معاينة هذه الواقعة البسيطة لما فيها من دروس لنا حول بعض الخواصّ التي تعكس صورة الجنس البشريّ، وأيضاً حول الطريقة التي تمّت بها معاينتها في تاريخ الفكر اللغويّ. فعلى الباحث اللسانيّ هنا أن يتحوّلَ إلى مؤرِّخ. إذ تسبق عملية سبر طبقات الفكر المتّصل بنظام الكلمات، عمليةُ عرض مراحله تاريخياً. ويبقى نظام الكلمات، من دون العودة إلى هذه المسيرة، مجرّد شرط شكليّ وبالتالي نكون قد محونا المعطيات الاجتماعية، لا بل حتى السياسية، التي يحملها. ولا شكّ في أن استرجاع هذا التاريخ لا يعني إعطاء تفسير ما، أو حتى نظرية تأويلية. إنه بسطٌ للمراحل بحل الرباط الذي يبقيها خبيئة في لفافة معقودة، والكشف عن تفاصيلها بوضوح أكبر. إلاّ أن هناك درساً نستخلصه من ذلك. إذ يبدو أننا نشهد، وأبعد من حالة نظام الكلمات الخاصّة، بزوغ حقيقة كليّة قد تصلح للتطبيق على علوم الإنسان الأخرى، في هذه الأزمنة من الشكّ المنهجيّ في الإجراءات التي تقود إلى دراسته: وهذه الحقيقة هي أنه لا يمكن فصل اللسانيات عن تاريخ اللسانيات.

قد تبدو دراسة المتوالية التي تنتظم وفقها كلماتُ الجمل بحثاً

تخصّصياً بحتاً، وقضية لا تتضمّن ما هو مهمّ خارج النحو، وجدلاً لا يجذب اهتمام من هم خارج طلاّب اللسان. ومع ذلك نجد، ومن دون الذهاب أبعد من المرحلة القديمة اليونانية واللاتينية، أن هذا الجدل يبدو فلسفياً بقدر ما هو لساني. فالاسم، عند دينيس داليكارناسّ (Denys d'Halicarnasse) (القرن الأول قبل الميلاد)، يعبّرُ عن الجوهر ويأتي قبل الفعل الذي يعبّر عن الطارئ وحسب. وعلى الفعل أن يسبق المفعول لأن فِعلَ الفعل سابق لظروف المكان والزمان والحال. . . إلخ. زد على ذلك أن على الصفة أن تتبع الموصوف، وعلى جملة الصيغة الدلالية أن تسبق جملَ الصيغ الأخرى. ولقد دام أثرُ هذا المذهب طويلاً، على الرغم من قيام صاحبه المزعوم نفسه بتقديمه بشيء من الحذر ومن رفض كانتيليان (Quintillien) له إذ وجده بالغ التعقيد وأثبت بسهولة أن التجربة تدحضه. أو لِنَقُلْ إن الادّعاءات التي قام عليها كانت من القوّة بحيث حافظت طويلاً على أتباع لها. وعلى الأغلب أن عالم المنطوقة اليوناني ديمتريوس إيكسيون (Démétrios Ixion)، في العصر الإسكندري، كان أول من أطلق في مؤلّفه الرئيسيّ المعروف تحت عنوانه اللاتيني *De elocutione* (في المنطوقة) اسم "النظام الطبيعيّ" (في اليونانية physikê taxis) على نظام توالي الكلمات عند دينيس داليكارناس. وهو نظام ينصح به ديمتريوس بدوره.

لقد وجد مذهبُ النظام الطبيعيّ حقلاً مثالياً للتطبيق في اللغة الفرنسية، كما بدت في القرن السادس عشر من خلال الدفاع عن الـ sermo vulgaris، أي اللغة الدارجة مقابل اللغة اللاتينية التي كانت لغة العلماء. وجاءت العقلانية الديكارتية تأييداً مهيباً لذلك المذهب منذ الثلث الثاني من القرن السابع عشر، أي مع بداية العصر الكلاسيكيّ. واعتبر تلامذةُ ديكارت المقولات اللسانية مكوّنات كليّة للعقل الفطريّ. وبالتالي رأوا النظام الطبيعيّ، الذي يرتّبها تنازلياً وفق تراتبية، نظام العقل بالذات. وبما أنهم كانوا يأخذون به كنظام

مرجعيّ فلقد اعتبروا، منطقياً، كل بناء يحيد عنه "قلباً"، وعزوا مثل هذا البناء إلى الخيال، وبشكل عام إلى الأهواء التي تنتمي بالضرورة، لأن موطنها هو الجسد، إلى مجال غير الكامل. والأمر أن العقل وحده هو الكامل، بحسب الثنائية العقلانية، ثنائية الروح والجسد أو الجوهر والمادة، التي كانوا يعتمدونها كإطار سام لأيّ تفسير. أما الأهواء فهي عقبات في وجه الطريق التي تقود إلى مملكة العقل.

كانت حيادية هذا المذهب السياسية ظاهرية محضة، والحقيقة أن خياراً أيديولوجياً أضيف إليها. إذ لم يكن الدفاع عن الفرنسية أمام اللاتينية دفاعاً عن لسان أمام آخر وحسب، بل كان في قلب الصراع بين القدامى والمحدثين. فلقد شيّد كتاب لو لابورور (Le Laboureur)، وهو يحيل إلى تلامذة ديكارت ويحمل عنوان *Avantages de la langue française sur la langue latine* (ميزات اللغة الفرنسية بالمقارنة مع اللغة اللاتينية)، على النظام الطبيعيّ نظرية حقيقية عامة للغة. ولا يشعر الكاتب فيه بالحرج من عدم اعتدال الموازنات التي يقيمها. إذ يعلن ببساطة أنه بما أن البشر يتقاسمون المبادئ المنطقية نفسها فإن اللاتينيين، وهم يمارسون القلب بسهولة، يتحدّثون إذاً بطريقة تختلف عن الطريقة التي يفكّرون بها، بينما يتزامن ويتطابق التفكير والتعبير عند الفرنسيين. ولا شكّ في أن تحفظات ڤوجلاس (Vaugelas)، التي تدافع عن العُرف أمام العقل وتدين جزئياً سيادة العقلانية، كانت معروفة منذ العام ١٦٤٧. إلا أنها، ومن جهة، كانت معتدلة وغير مباشرة إذ كان ڤوجلاس، والكثير من أمثاله، يحذر من استعمال القلب وذلك باسم «الترتيب السليم والصحيح للكلمات»، وهو أمر كان يرى فيه «أحد أكبر أسرار صنعة الأسلوب»[1]. ومن جهة أخرى، فإن الأب بوهور

(1) انظر: C.F. de Vaugelas, *Remarques sur la langue française*, 1647, éd. Chassang, Paris, 1911, t. II, p. 20.

(Bouhours) الذي سار على هديه في نقاط أخرى ودافع، في كتابه *Entretiens d'Ariste et d'Eugène* (حوارات بين أريست وأوجين) (١٦٧١)، عن النظام الطبيعيّ أمام العُرفِ مع إقراره بأهميته في اختيار الكلمات ومعانيها لا في انتظامها داخل الجمل[٢].

وتلت ذلك مساهمات أخرى غذّتها التربةُ الأيديولوجية نفسُها: فصدر عام ١٦٧٥ كتاب *Défense de la poésie et de la langue française* (دفاع عن الشعر وعن اللغة الفرنسية) لديماريه دو سان سورلان (Desmaret de Saint-Sorlin)، وفي عام ١٦٨٣ كتاب *De l'excellence de la langue française* لشاربانتييه (Charpentier) (سموّ اللغة الفرنسية)، وهو مؤلَّفٌ كبيرٌ لأحد أهمّ أنصار المحْدثين. ويؤكّد فيه شاربانتيه، في ما يتّصل بانعتاق المتوالية في الجمل اللاتينية من القيود، تفوّق ما يُطلِقُ عليه، مترجماً على الأغلب التعبير اللاتينيّ rectus ordo لكانتيليان، تعبير «construction directe» (البناء المباشر)، وهو تعبير كثيراً ما سيتكرّر في القرن الثامن عشر. فالبناء "مباشر" لأنه، في اعتقادهم، يعكس مباشرة نظام الأفكار من خلال تنظيم الكلمات. ثم ظهر في نهاية القرن السابع عشر معجمان كبيران هما معجم ريشليه (Richelet) (١٦٨٠) ومعجم فيروتيير (Furetière) (١٦٨٤) وهما جمع ومحصّلة بقدر كونهما شاهدين موثوقَين. ويذكر هذان المعجمان في أبواب "ترتيب" و"بناء" و"قلب" و"نقل" أن النظام الطبيعيّ متطلّب منطقيّ بديهيّ تتميّز به اللغة الفرنسية.

وهكذا نجد أن الجدل حول النظام الطبيعيّ لا يقتصر على مجرّد جدل مدرسيّ بين النحويين، بل هو وثيقة أساسية في ملفّ الدفاع عن اللغة الفرنسية، إن لم يكن عن هيبة الدولة. كما سيصبح في نهاية القرن السابع عشر وخلال فترة طويلة من القرن الثامن عشر في صلب ما يسمّى بالقواعد الكليّة. إنها ليست مجرّد قضية تعني

(٢) راجع: U. Ricken, *Grammaire et philosophie au Siècle des Lumières*, Lille, P.U.L., 1978, p. 20.

فقهاء اللغة أو المفسّرين. فالقواعد الكليّة في العصر الكلاسيكيّ نظام فلسفيّ تماماً، موضوعها اللسان بوصفه مجالاً للمنطق الطبيعيّ أو لمنهج تحليليّ عفويّ. إنه منظومة ليس مجرّد انعكاس بحت للمعطى الحسّيّ المباشر، بل هو على العكس مضغةُ تنظيم دون العلم. وإذ ما اتفق النحويون - الفلاسفة بشكل عامّ على هذه الرؤية للسان كشكل أوّليّ للفكر النقديّ، فإن الاعتقاد بالنظام الطبيعيّ العاكس لنظام العقل سيواجه هزّات خطيرة، حدثت إحداها إثر الجدل حول الخيال. فلقد انتقد باسكال (Pascal) الخيال علناً وأيضاً مالبرانش (Malebranche). إلاّ أن علم الجمال الحسّيّ المستوحى، عند دو بوس (Du Bos)[٣] على سبيل المثال، من كتاب لوك (Locke) المهمّ[٤] فسيعتبر الخيال مَلَكة تقوم على الإدراك الحسّيّ هي، بالتعارض مع العقل وضده، معيار التذوّق. إلاّ أن الديكارتيين ج. دو كوردوموا (G. de Cordemoy)[٥] وب. لامي (B. Lamy)[٦]، ومنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، كانا قد أعطيا، من خلال سبر تضمينات الثنائية الديكارتية نفسها، أهمية متزايدة للأسس النفسية - الفيزيولوجية للكلام.

ليس من الصعب رصد أثر كلّ هذا في مذهب النظام الطبيعيّ. فلقد أشار لامي، في طبعة عام ١٧٠١ من كتابه وفي حديثه عن الأساليب المنطوقية التي اعتبرها لغة الأهواء الخاصّة، إلى أن الانطباع القويّ الذي تتركه هذه الصور في نفس المستمع يعود إلى قدرتها على هدم النظام الطبيعيّ. ويمكن ملاحظة آثارها في حالات مختلفة:

(٣) في كتابه: *Réflexions critiques sur la poésie et sur la peinture*, Paris, 1719

(٤) وهو بعنوان: *Essai sur l'entendement humain*, London, 1690, 1ère trad. Fr. Paris, 1700.

(٥) في كتابه: *Discours physique de la parole*, Paris, 1668

(٦) في كتابه: *La rhétorique ou l'art de parler*, Paris, 1675. ولقد لاقى هذا الكتاب نجاحاً كبيراً وبلغ عدد طبعاته حوالى عشرين طبعة.

في التعجّب والوقف والطباق، وبخاصّة في التقديم والتأخير الذي يجزّئ، كما يعبّر عنه أصل الكلمة اليونانيّ، التركيب المتضامن بإدخال كلمة أو مجموعة من الكلمات فيه. فالنظام الطبيعيّ إذاً هو الذي يوحّد الأفكار فيما بينها داخل الخطاب تبعاً لعلاقات شبيهة بتلك التي توحّد بينها في الذهن. ويشبه هذا الموقف إلى حدّ كبير موقف كونديياك (Condillac) الذي سينضمّ إليه حدس فينيلون (Fénelon)[٧] الذي يرى أن صرامة تسلسل الكلمات في اللغة الفرنسية ونبذ القلب هما علّةُ جفاء الأسلوب وغياب التنوّع والبيان والزخرف في النثر الفرنسيّ. فهذا النثر مقيّدٌ وخنوعٌ غير قادر على الإدهاش والإفتان.

ولقد شغل الخلاف حول نظام الكلمات، منذ الربع الثاني من القرن الثامن عشر، موقعاً مهماً وحاسماً داخل الجدل الفلسفيّ. ومع ذلك فقد استمرّ الدفاع عمّا يُعتقد أنه النظام الطبيعيّ للغة الفرنسية، وبقي وثيقة إثبات في صلب القضية المرفوعة على اللغة اللاتينية، لغة النظام الحرّ. ولقد صدر ضمن هذا السياق وفي العام ١٧٤٧ كتاب للقسّ ج. جيرار (G. Girard) بعنوان *Les vrais principes de la langue françaïse* (**الأصول الحقيقية للغة الفرنسية**) حظيَ بشهرةٍ كبيرةٍ بسبب التأييد الذي لاقاه وبعض الانتقادات التي أثارها. ويمكن اعتباره، على الرغم من عدم توسّعه في هذا المجال بالذات، أهمّ تصنيف لأنماط الألسنة، يقوم على نظام الكلمات، أعطاه القرن الثامن عشر الفرنسيّ. إذ كان جيرار يمتلك وعياً حاذاً بالرهانات التي يواجهها عمله. وتشهد على ذلك مرحلة من مراحل حياته[٨]: فلقد تعلّم الروسية وأصبح مترجم الملك لويس الخامس عشر، كما ربطته

(٧) في رسالته: *Réflexsions sur la grammaire, la rhétorique, la poétique et l'histoire* (= *Lettre à l'Académie*), Paris, 1716.

(٨) انظر الطبعة الأخيرة من كتابه الصادرة في باريس وجنيف عام ١٩٨٣ عن دار (Droz) مع مقدمة لـ پ. سويغرز (P. Swiggers)، ص ١٣.

علاقة وثيقة بالشاعر واللسانيّ الروسيّ ف. ك. تريدياكوفسكي (V.K. Trediakovsky) الذي أقام مدّة في باريس. ولقد كان هذا الأخير ضمن مجموعة النحويين والكتّاب الروس الوطنيين الذين انتقدوا، مع م. ف. لومونوسوف (M.V. Lomonosov)، احتكار اللغة السلافونية slavon للأدب[٩].

يقترح جيرار، في مقطع مشهور في أول صفحات كتابه (ص ٢٣ ـ ٢٥) ومن دون أن يخفي اعتزازه بأنه أول من يؤسّس في ذلك لمنهج نحويّ، تقسيم ألسنة العالم إلى ثلاثة أنماط. الأول هو نمط الألسنة التي يطلق عليها اسم "المُناظِرة" (أي المناظرة لتسلسل الأفكار التي يسلّم بها وفق تقليد النظام الطبيعيّ ordo naturalis): فهي «تتبع في أبنيتها، وبصورة عادية، النظام الطبيعيّ وتتابع الأفكار: فالفاعل يأتي أولاً ثم يليه الفعل ترافقه تغييراته، ثم يأتي بعد ذلك غرض الفعل ونهايته». وبالطبع فإن الفرنسية (ومعها الإيطالية والإسبانية) من بين الألسنة المناظرة. وعلى العكس من ذلك، يقود نظام كلمات ألسنة النمط الثاني «سيّدُ الخطأ والزيف» وفق باسكال، أي الخيالُ وهو الموضوع المركزيّ للجدل: فهذه الألسنة «لا تتبع في بناء جملها نظاماً آخر غير شعلة الخيال، فتارة يأتي غرضُ الفعل أولاً وتارة الفعلُ وتارة أخرى التعديل أو الظرف». ويسمّي جيرار هذه الألسنة "الألسنة المعدّلة" على اعتبار أن النظام الطبيعيّ هو المعيار. ويقدّم مثالاً على مثل هذه الألسنة، اللاتينية بطبيعة الحال. ويطلق أخيراً اسم "الخليط" أو، بصورة فقهية أكثر، "مزدوج المنطق" على نمط الألسنة التي «تمزج بين النمطين الأولين» في آنٍ معاً، وتمثّله اليونانية بحسب ما بدا له. ولا يقدّم جيرار أي تفسير لهذا التناقض الظاهر، ما عدا قوله إن اليونانية تمتلك معاً أداة التعريف، وهي من سمات الألسنة

(٩) راجع: C. Hagège, «Voies et destins de l'action humaine sur les langues», *op. cit.*, p. 47-54.

المناظرة، وحالات التصريف، وهي من سمات الألسنة المعدِّلة.

إن الحمية العقلانية حملت جيرار بعيداً عن المعقول. إذ يؤكّد أن عبقرية اللاتينية، وهي لغة معدِّلة، وعبقرية الفرنسية، وهي لغة مناظِرَة، تختلفان لدرجة أنه لا يمكن أن تكون إحداهما اللغة الأمّ للأخرى. فلقد استعارت الفرنسية من اللاتينية العديد من المفردات وحسب، لكنها حافظت، بتوارثها عن الشعوب السابقة للغزو الرومانيّ، على عبقريتها الخاصّة كلغة مناظِرة. وهنا يبدو ولاء جيرار لتقليد سياسيّ - "علميّ" قديم وقويّ: إذ كان أنصار اللغة السلتية المعادون للاتينية، ومنذ عصر النهضة على الأقلّ، يدافعون عن مقولة الأصل الغاليّ للغة الفرنسية. وإن كان هذا العربون الوطني قد بدا له ذا قيمة ما، لأنه كان ينوي بطبيعة الحال المساهمة في المحاولة القومية للدفاع عن اللغة الفرنسية وإشهارها، إلاّ أن غايته الشخصية لم تكن تاريخية. والحقّ أنها كانت مضادّة للتاريخ، أو لنقل لازمنية، شبيهة في ذلك بغيرها في عصر كان، مع ذلك، شديد الاهتمام بالكثافة الحقيقية للزمن(١٠). وإذا ما قسنا محاولة جيرار بمقياس هو ليس له بالتأكيد وإنما هو مقياسنا اليوم، فلا يسعنا إلاّ الاشتباه بها: فأنْ تقودَ نتيجةُ الاختلاف التصنيفي إلى انعدام القرابة يعني، في لغتنا المعاصرة، ارتكاب خطأ منهجيّ لأنها تعتبر تماثل البنى والنسب التاريخي سمتين مميّزتين مستقلّتين مع أنهما متوازيتان في أغلب الأحيان(١١). فلغتان من أصل تاريخيّ واحد هما قريبتان جداً من بعضهما البعض (مثال على ذلك الفرنسية والإيطالية، فهما من العائلة

---

(١٠) بجمند ديدرو (Diderot) في *Lettre sur les sourds et muets* (رسالة في الصمّ والبكم) (انظر ص ٢٢٧ وما بعدها. . .) تياراً أكثر اهتماماً بالتاريخ. انظر أيضاً الخطاب التمهيدي لدالامبير (d'Alembert) للموسوعة، وأيضاً: S. Auroux, *La sémiotique des Encyclopédistes. Essai d'épistémologie historique des sciences du langage*, Paris, Payot, 1979, p. 299-300.

(١١) راجع كتابنا آنف الذكر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 8

الهندية الأوروبية نفسها ومن فرع الرومان)، إلاّ أن هذا الأمر ليس بمثابة القانون (مثال على ذلك الإنجليزية والهندية فهما شديدتا الاختلاف على الرغم من أنهما من العائلة الهندية الأوروبية نفسها). وعلى العكس من ذلك، فقد تكون هناك تشابهات نمطية مهمّة بين ألسنة لا قرابة بينها وتعود، على سبيل المثال، إلى احتكاك طويل الأمد بينها كما هي حال الأرمينية والجيورجية. ومع ذلك يردّد المقال الذي كتبه بوزيه (Beauzée) ودوشيه (Douchet) عام ١٧٦٥، في باب "اللسان" من **الموسوعة**، صدى هذا الخلط بين المبدأين التصنيفيين ويعبّر عن نية الفلاسفة وهي: إحلال القواعد الكليّة محلّ فقه الألسنة، وعلم تصنيف الألسنة محلّ علم الاشتقاق، وعلم النحو محلّ علم الدلالة. وعلينا الإقرار، تحديداً، بالدور المهمّ الذي أدّاه القسّ جيرار في تاريخ القواعد الفرنسية وذلك للمكانة التي أعطاها لعلم النحو وكذلك لعلم تصنيف الألسنة المبنيّ على نظام الكلمات في الجملة.

ومن بين أهمّ المدافعين عن النظام الطبيعيّ الذين قرأهم جيرار يبرز دو مارسيه (Du Marsais). فلقد عُرِفَ هذا الأخير في بداية القرن الثامن عشر من خلال كتابات(١٢) يطالب فيها بتعليم اللاتينية بعد "إعادة" النظام المنطقيّ (أي نظام اللغة الفرنسية بالطبع) إلى الجمل اللاتينية التي تبتعد عنه بسبب هيمنة فوضى الخيال والأهواء عليها! في حين صدَرَتْ إدانةُ النظام الطبيعيّ، في المعسكر المقابل، عن فلسفة كونديياك الحسّية. فالفكر، وفق هذه الفلسفة، إحساس متحوّلٌ ليس إلاّ. ويدافع في كتابه *Essai sur l'origine des connaissances humaines* (**رسالة في أصل المعارف الإنسانية**) (١٧٤٦) عن فكرة مفادها أن نظام الكلمات، الصفة بالنسبة إلى

---

(١٢) انظر: *Expositions d'une méthode raisonnée pour apprendre la langue latine*, Paris, 1722. وانظر كذلك: *Véritables principes de la grammaire, ou nouvelle grammaire raisonnée pour apprendre la langue latine*, Paris, 1729.

الاسم على سبيل المثال، يرتبط بانطباع المتكلّم: إذ يمكننا أن نقول grand arbre (شجرة كبيرة) أو arbre grand بحسب درجة تأثرنا بالإحساس بالكِبَر. وبالتالي فالنظام الفرنسيّ والنظام اللاتينيّ طبيعيان سواء بسواء، ولا يبدو القلب قلباً إلاّ إذا اعتبرنا مسبقاً أن الترتيب في الفرنسية ترتيباً إحالياً. فالتراكيب التي نعتقد أنها "مقلوبة" هي طبيعية بقدر تراكيب الفرنسية التي، إذا ما تمعّنا فيها جيّداً ومن دون أفكار مسبقة، تحوي من التراكيب المقلوبة بقدر ما تحويه من التراكيب "الطبيعية". وهناك عبارة للمبشر فليشييه (Fléchier) تنفعنا كمثال، من بين جملة غيرها، لإظهار أنه يمكن للفرنسية، عند "خرق" النظام الطبيعيّ المزعوم، تكييف مواقع الكلمات بحيث تتوافق مع التعبير الأمين عن المشاعر. والعبارة هي: «ها قد انطلق عالياً، هارباً نحو الجبال، هذا النسر الذي كان تحليقُه الجَسورُ يبثّ الذعر في مقاطعاتنا»[١٣].

يضفي باتّو Batteux الطابع الراديكاليّ على فلسفة كوندياك ويؤكّد في *Lettres sur la phrase française comparée avec la phrase latine* **(رسائل في الجملة الفرنسية بالمقارنة مع الجملة اللاتينية)** (١٧٤٨) أن الفرنسية، وبعكس ما يحلو لأنصار النظام المباشر تكراره، تغصّ بحالات القلب. ويحاول باتّو تفادي دائرية الإجراء الذي يعرّف القلب وفق النظام الطبيعيّ نفسه: فمصطلح القلب يشير، من وجهة نظره، إلى الانزياحات عن نظام الأفكار لا عن النظام المتداول الذي اعتاده الناطقون بلسان ما وجعلوا منه نموذجاً يتّفق مع حدس مبتذل. فاختيارنا لما نريد تسميته أولاً هو الذي يتحكّم، بحسب باتو، بتسلسل الكلمات وقد يقود هذا التسلسل إلى الانزياح عن تسلسل الأفكار. إن ما ينقص باتّو هو بالتأكيد نظرية في التراتبية الإخبارية بالإضافة إلى التفريق الصارم بين وجهات النظر (انظر

(١٣) انظر: E.B. de Condillac, *Œuvres philosophiques*, éd. Georges Le Roy, Paris, 1947, I, p. 576. نقلاً عن: U. Ricken, *op. cit.*, p. 106.

الفصل التاسع). إلاّ أن الحجج ضدّ مبدأ النظام الطبيعيّ ملائمة تماماً، كتلك الحجج التي قدّمها ديدرو (Diderot) عام ١٧٥١ في *Lettre sur les sourds et muets* (رسالة في الصمّ والبكم) وأظهر فيها أنه لا يوجد سبب واضح يدعو إلى اعتبار التعبير عن الجوهر أسبق طبيعياً من التعبير عن الطارئ أو الصفة.

ومع ذلك زادت حدّةُ الخلاف حين صدرت، رداً على باتو (Batteux) وكونديياك وديدرو، مقالةُ دو مارسيه (Du Marsais) في باب "تركيب" «construction» من **الموسوعة** (وكان دو مارسيه النحويّ فيها حتى وفاته عام ١٧٥٦)، وبخاصّة مقالةُ بوزيه في باب «قلب» «inversion» من **الموسوعة** نفسها (١٧٦٥)، وحين كرّس بوزيه فصلاً كاملاً من أكثر من مائة صفحة لهذه المسألة في كتابه *Grammaire générale* (**القواعد العامّة**) (١٧٦٧). فلقد طار هذان الباحثان ثانية للدفاع عن النظام الطبيعيّ: إذ يجب منطقياً تسميةُ ما هو موجود قبل تسمية الحَدَث prius esse quam operari، وأسلوب الوجود أو التغييرات prius esse quam sic esse. إن تلك الصياغة اللاتينية بحدّ ذاتها، وهي تحديداً لسان لا يراعي هذا النظام إذ يضع sic (هكذا) أمام esse (مصدر فعل الكون)، يعطي هنا انطباعاً لا يخلو من الغرابة! مهما يكن من أمر، فإن بوزيه يؤجّج الخلاف: «يخلط السيد باتو بين الأهواء والحقيقة، وبين المنفعة والوضوح، وبين المنطوقة والقواعد، وبين الوصف الطارئ لمشاعر القلب والعرض الواضح والدقيق لمدركات الذهن الفطرية (. . .). ولنقلها مرّة أخيرة، إن ما هو طبيعيّ في القواعد طارئ أو غريب في المنطوقة، وما هو طبيعيٌ في المنطوقة طارئ أو غريب في القواعد» ("**القواعد العامّة**"، II، ص ٥٢٦ وما يليها). وكما نرى فليس من الممكن التوفيق بين هذه المواقف. فبالنسبة إلى بوزيه، ليس في القواعد من نظام غير النظام الطبيعيّ، ولا يمكن لأيّ انتهاك له، لأنه مستوحى من الأهواء، أن يمتّ إلى القواعد بصلة بل هو ينتمي إلى

المنطوقة التي تعاين، بالتحديد، التعابير التي تُخِلُّ بهذا النظام.

ولم ينته الجدل عند هذا الحدّ، إذ عاود باتّو هجومه على العقلانيين وزاد من حدّته وبخاصّة في *Nouvel examen du préjugé de l'inversion, pour servir de réponse à M. Beauzée* (**معاينة جديدة للرأي المسبق عن القلب رداً على السيد بوزيه**) (١٧٦٧)، فعابَ على خصومه كونهم أصحاب نزعة صفائية لا غير، يأخذون الشروط التي يبتونها على أنها انعكاس للواقع: «سرعان ما اقتنع النحويون، الذين أقاموا شروطهم على اللسان الذي قام واستقرّ قبلهم، أن شروطهم هي الطبيعة نفسها التي تحكّمت بنشأة الألسنة» (ص ٢٩). بهذه الطريقة أدينت العقلانية الفطرية ذات النزعة المعادية للتاريخ التي اتّسم بها فكر النظام الطبيعيّ الذي تجاهل التطوّر بالمراحل وقرّر مبادئ تعتمد على التنظيم المسبّق عوضاً عن تصوّرها نتاجات سيرورة ديناميكية. يستعيد باتّو أيضاً حجّة جوهرية لطالما استفاد منها فيما مضى خصوم عقيدة **النظام الطبيعي** ordo naturalis، ولم ينفِ أنصار تلك العقيدة أنفسهم صلاحيتها. فلقد لاحظ الجميع، من لامي إلى بوزيه مروراً بجيرار وكوندياك وديدرو ودو مارسيه، أن تصاريف الأسماء في اللاتينية تكفي للإشارة إلى الوظائف، وأنها تؤدّي الدور نفسه الذي للموقع في الفرنسية. فعوضاً عن أن تشير الفرنسيةُ إلى الفاعل والمفعول بحالتَيْ الرفع والنصب اللتين تغيبان عنها، فإنها تشير إليهما بموقعهما، الأول قبل الفعل المتعدّي والثاني بعده.

إننا نعرف منذ زمن بعيد أنه يمكن للوقائع نفسها أن ترفُدَ، في الخلافات العلمية، صياغة نظريتين متعارضتين. إذ يرى البعضُ أنَ الإضافات إلى أواخر الكلمات في اللغة اللاتينية "تعوّض" "انتهاك" النظام الطبيعيّ في كافّة حالات "القلب"، بينما يرى البعضُ الآخر أن تبجيل متتالية الفاعل ـ الفعل ـ المفعول ("الطبيعية") يعني تحويل الضرورة إلى فضيلة: فالفرنسية غير قادرة على إظهار الوظيفة عن طريق الأشكال (الإضافات العَرَضية إلى أواخر الكلمات) لذا فهي

مرغمة على إظهارها من خلال مواقع الكلمات. وبالتالي فالفرنسية غير قادرة على قبول صيغ توليفية، مثل تلك الصيغة اللاتينية hominem fecit Deus، تسترعي الخيال بتقديم المفعول على الفعل. إذ تعني العبارة اللاتينية السابقة حرفياً: «الإنسان (من) خَلَقَهُ (هو) الله» أي «خلق الله الإنسان». لقد ظهرت هذه الحجّة وهذا المثال عند لامي منذ عام ١٦٧٦، وكان ديكارتياً يعي حدود العقلانية. ثم أعاد الجميع استعمالهما من بعده، ونشير هنا إلى أن أحداً من كلا المعسكرين لم يشعر بالحرج الذي تسبّبه تلك الغائية التي تكاد ترتدي حلّةَ الإنسان والتي تعزو إلى اللسان "قرار" تعويض غياب الصِيَغ بثبات المواقع داخل الجملة. إذ لم يؤخذ النشاطُ الباطن للمناطق قطّ بعين الاعتبار (انظر الفصل العاشر).

استمرّ الخلاف في منتصف القرن الثامن عشر حول هذا الموضوع، وكانت افتتاحية الإنيادة *L'Enéide*، وغيرها، مادّته: Arma virumque cano «السلاح والأبطال أنشدُ»، أي «أنشدُ المعارك والأبطال (الذين...)». فبحسب دو مارسيه استطاع فيرجيل Virgile الاستهلال بهذه العبارة بفضل إضافة علامة النصب um- التي تتيح استعادة النظام الطبيعيّ الذي بدأ ذهنياً بتشكيل بيته الشعريّ وفقاً له، مما يخفّف من حدّةِ الانتهاكات المستمرّة التي تقع عليها في اللاتينية. إلاّ أن باتو يقلب الحجّة: إذ يتضمّنُ الفعلُ المتعدّي المقدّم على المفعول، وفق النظام الذي يعتبره دو مارسيه طبيعياً، وجود هذا المفعول، تماماً كما يتضمّنُ المفعولُ في حالة النصب والمقدّم على الفعل وجود الفعل الذي يلحق به. وهناك مثال آخر قدّمه كونديياك، واستُعملَ بعده مئات المرّات، أثار حميّة بوزيه: Darium vicit Alexander («داريوس، (مَن عليه) انتصر (كان) الإسكندر»)، أي: انتصر الإسكندر على داريوس. فبحسب باتو، ليس نظام كلمات هذه الجملة ولا النظام الحاصل عن الإبدال التركيبيّ، أي Alexander vicit Darium، طبيعيين، إذ لا يعكسان عمليات الفكر. بالإضافة

إلى ذلك، ينبّه باتّو إلى أن صلة الموصول، في جزء الجملة Darius, que vainquit Alexander..., (داريوس الذي انتصر عليه الإسكندر...)، تحوي اسم الموصول المضاف que أمام الفعل تماماً كما في الجملة الأولى من الجملتين اللاتينيتين. ولا يكفي لتوضيح هذا "الانتهاك" أن نقول إن الاسم الموصول هنا هو تحديداً حالة شاذة أبقت عليها الفرنسية في الأسماء الموصولة بينما فقدتها الأسماء.

القواعد والسياسة، نظام "الحكومة القديمة" وحكومة "الثورة"، أو الوضوح الفرنسيّ

يجب أن نضع داخل هذا السياق الجدليّ ذلك العمل المعروف بعنوانه على أقلّ تقدير. ويرجع صيت هذا العمل إلى موهبة كاتبه أكثر منه إلى عمق محتواه أو جدّته على وجه الخصوص. إذ استحقّ ريفارول (Rivarol) عام ١٧٨٣ عن كتابه *Discours sur l'universalité de la langue française* (مقالة في عالمية اللغة الفرنسية) جائزة أكاديمية برلين للعلوم وللآداب كما هو معلوم، لكن بعد جدال طويل بين أعضاء لجنة التحكيم، وهو ما لا يعلمه الجميع بشكل كاف. فكلّ ما فعله الكاتب، وكان يعرف حقّ المعرفة أعمال كلّ طرف من أطراف الخلاف، أنه لخّص نظريتي النظام المباشر والطبيعيّ. والحقّ أن هاتين النظريتين كانتا قد أصبحتا، بعد أن تردّدت أصداؤهما عند مجموعة من المؤلّفين طيلة حوالى قرن ونصف قبل ريفارول، في عداد الأشياء المبتذلة المكرورة. ويعود أثر كتاب ريفارول، الذي غالباً ما يدفع إلى نسيان أعمال أخرى أكثر جدّية بكثير (وأقلّ إمتاعاً من دون شكّ) كانت وراء كتابته، إلى أسلوبه المبالغ والكاريكاتوريّ أحياناً لكن مع بعض العبارات الموفّقة والمتألّقة، كتلك التي نقع عليها في أشهر مقاطع الكتاب: «تسمّي الفرنسية فاعل الجملة أولاً ثم

الفعل وهو العمل، وأخيراً غرض هذا الفعل: ذلكم النظام الطبيعيّ عند جميع البشر (. . .). غير أن هذا النظام الملائم واللازم للتفكير العقلاني مخالف، بصورة شبه دائمة، للأحاسيس التي تُسَمّي أولاً ما يلفت أولاً: لهذا السبب تخلّت جميع الشعوب عن النظام المباشر ولجأت إلى صيَغ جريئة إلى حدٍّ ما وفق متطلّبات الأحاسيس أو انسجام الكلمات. وبالتالي ساد القلب في أنحاء المعمورة (. . .). وبقيت الفرنسية وحدها، بفضل ميزة متفرّدة، أمينة للنظام الطبيعيّ وكأنه هو الصحيح. (. . .) فعبثاً تحاول الأهواء (. . .) دفعنا لاتّباع نظام الأحاسيس: إلاّ أن النحو الفرنسيّ غيرُ قابل للفساد. وهنا أصل هذا الوضوح الرائع الذي هو الأساس الأزليّ للساننا. فما ليس واضحاً ليس فرنسياً»[١٤].

وكما عجز إنشاء ريفارول عن تقديم ما هو جديد في عمق المسألة، عادت الانتقادات التي أثارها إلى المقولات الحسّية لمدرسة كوندياك. إلاّ أن الجدل أخذ، في فترة نهاية القرن الثامن عشر هذه، منحى سياسياً واضحاً. فالنظريات اللسانية قلّما تكون بريئة. وهي هنا أقلّ براءة منها في أيّة مرحلة زمنية أخرى. فلقد صدرت دراستان عام ١٧٨٥ تشرحان وتنتقدان مقولة ريفارول، الأولى لـ أ. دوميرغ (U. Domergue) نشرها في صحيفته *Journal de la langue française*، وهي بمثابة مستودع مشهور وغنيّ بالمعلومات حول فرنسية الثورة الفرنسية، لسان عصر «اكتَسَبَ فيه الأسلوبُ تلك الطاقة التي تمنحها الحرّية» (*Journal* عام ١٧٩١). أما الثانية فبقلم ج. غارا (J. Garat) نشرها في صحيفة *Mercure de France*. ولقد أُطلِقَ على الأول خلال الثورة الفرنسية لقبُ "النحويّ الوطنيّ"، وصار الثاني وزيراً للعدل في عهد روبسبيير (Robespierre) ثم بدأ في عهد حكومة المديرين (Directoire) بتدريس فلسفة كوندياك في دار المعلّمين

(١٤) انظر: A. de Rivarol, *De l'universalité de la langue française*, op. cit., p. 89-90.

(l'Ecole Normale)، حيث زامل العديد من المنظّرين الأيديولوجيين المشهورين باعتباره أستاذ مادّة تحليل الإدراك. ويُفصِحُ اسمُ الشعبة الأولى من الصفّ الثاني في المعهد الذي كان يدرّس فيه كاباني (Cabanis) وڤولنيه (Volney)، وهو «تحليل الأحاسيس والأفكار»، عن الإرث الذي كان المنظّرون الأيديولوجيون يدينون به لكونديياك. كما لم يكن تلاقي مثلهم العليا التحرّرية في السياسة ونظريتهم في النظام الحرّ للكلمات داخل الجمل عَرَضياً. وتعتَبَرُ الدراستان النقديتان عن ريفارول مثالاً على ذلك. إذ تواجه الملاحظةُ هنا التأمّلاتِ الميتافيزيقيةَ كما يواجهُ العلمُ الدينَ. يكتب غارا في شرحه وتعليقه على ريفارول (ص ٢٦): «لقد كان ضرباً من الجنون المبالغ فيه عند الفلاسفة أن يبتدعوا قواعد ومنطقاً وميتافيزيقا في حين كانت في الأساس موجودة وناجزة في الألسنة. ولو لاحظوا الألسنة جيّداً لكانوا وجدوها: لكنّهم لم يعتدّوا بالملاحظة، بل أرادوا أن يبتدعوا. وحين يريد المرء أن يبتدع من دون ملاحظة سابقة لا يتوصّل سوى إلى أحلام اليقظة والأشياء المنافية للعقل. فلقد راودت فكرةُ كتابة *Essai sur l'entendement humain* (رسالة في الإدراك الإنساني) ذهن لوك لأول مرّة أثناء تفكيره في الألسنة، فبسط قواها إلى أبعد حدّ بتضييق ميدانها».

تعطي عبارة ريفارول المشهورة عن وضوح اللغة الفرنسية طابعاً حاسماً، ومُرْضياً للغرور القومي، لأسطورة كانت، مثل الأفكار المسبقة عن الخيال وقلب تسلسل الكلام، في قلب الجدل حول نظام الكلمات، منذ أكثر من قرن. ومع أن الوقائع لا تنفي تماماً هذه الصيغة إلاّ أنه لا يمكن تثمين مفهوم الوضوح إلاّ بعبارات نسبية. فالوضوح ليس عنواناً لقيمة كليّة على الإطلاق، على الرغم مما قد يعتقد البعض. إذ يقول ت. سوزوكي (T. Suzuki) مقلّداً في ذلك ريفارول: «ما هو واضح ليس يابانياً»[١٥]. والحقّ أن الأمر لا يتعلّق

(١٥) انظر: *La langue close: l'univers du japonais*, Tokyo, Shinchô-sha, chap. 2. نقلاً =

هنا بنظام الكلمات داخل الجملة اليابانية، وهو ما كان ريفارول ليصفه بالـ "مضطرب" (لأن المفعول يأتي في اليابانية قبل الفعل بدلاً من أن يأتي بعده)، وإنما بكثرة المترادفات التامّة التي تأتي في اليابانية من ثنائيات عديدة جداً يقابلها حرف تصوّري واحد وتنتمي الكلمة الأولى من هذه الثنائية إلى المخزون المحلّيّ بينما استُعيرت الثانية من اللغة الصينية، مما يؤدّي إلى شحن التجانس الدلاليّ وإلى قلّة التوحيد في تلك المفردات. إلاّ أن الغياب المحتمل للوضوح، في مجال الدليل كما في مجال نظام الكلمات، لا يبدو على الإطلاق نقيصة يشعر بها الناطقون بتلك الألسنة. ومع ذلك ما تزال أسطورة الوضوح في فرنسا، وهي ترتبط بحسب ريفارول بالنظام المباشر، موجودة اليوم كما كانت بالأمس. ولا نعتقد أنها ستخضع للمعاينة، فأيةُ حجّةٍ تدعمها تُعتَبَرُ حجّة صالحة. إلاّ أن التلخيص الذي قدمه غارا لرسالة ريفارول عند صدورها يردّ عليها بالقول إن خاصّية الكلمات والنظام الأكثر ملاءمة للفكر، بمعزل عن قيود النظام الطبيعيّ المزعوم، هما العاملان الحقيقيان للوضوح: «ليس النظام المباشر مصدر الوضوح الوحيد. فالأفكارالمضبوطة والحسنة التنظيم والمعبَّر عنها بالكلمة المناسبة أو بالكلمة التي تُعطي صورة صائبة هي أفكار واضحة في جميع الألسنة» (ص ٣١).

وهناك دوميرغ الذي واجه ريفارول ودافع، بصورة أقوى مما فعله غارا، عن فلسفة كوندياك الحسية. إذ لا يمكن بلوغ الوضوح، وهو ليس نتاجاً لتسلسل ثابت، ما لم يتمّ التعبير عن المشاعر بحرّية عن طريق خيار فرديّ، وهذا يفترض نظاماً متغيّراً. «يتّضح لنا أن المؤلّف يردّ وضوح لساننا إلى النظام المباشر ويردّ ثبات قوّتها إلى وضوحها. لكن ما النظام المباشر بدايةً؟ إنه حتماً ليس الترتيب

---

1. Tamba-Mecz, «Aperçu sur les notions d'ambiguïté et de paraphrase :ـــص =
en japonais et sur leurs relations avec la lecture des idéogrammes sino-japonais», *Modèles linguistiques*, V. 2, 1983, p. 78 (69-84).

المتتابع للفاعل والفعل والمفعول، وإنما ترتيب الأفكار داخل النظام الذي يعرضها فيه الذهن. فحين أرى ثعباناً. . . أي حين يكون الثعبانُ أول ما تحمله عيناي إلى ذهني، فإني أتبع النظام المباشر، ومهما كان اللسان الذي أنطق به، حين أبدأ جملتي بكلمة ثعبان. فسواء أصَرَخْتُ باللاتينية serpentem fuge أم بالفرنسية un serpent! Fuyez! (ثعبان! اهربوا!) أكون في الحالتين أميناً للنظام المباشر. وويل للّغة الجافة والمنافية للعقل التي تريدنا أن نقول: Monsieur, prenez garde, voilà un serpent qui s'approche! (احذر يا سيّدي، هناك ثعبان يقترب!). . . ومع ذلك فالمؤلّف يدفع الفرنسيّ إلى التكلّم بهذه الطريقة، لأنّ هذا ما يسمّيه النظام المباشر» (ص ٨٨٦). فإذا ما اعتبرنا نظام كلمات مطابقاً للعقل ومخالفاً للأحاسيس طبيعياً، يكون علينا عندها اعتبار هذه الأحاسيس غير طبيعية!

ليس الجدل حيادياً هنا أيضاً. فترتيب الكلمات وفق تسلسل الأفكار يعني إعطاء التعبير الحرية التي يحجبها عنه حُماةُ النظام. وتكمن المفارقة في أن الطروحة العقلانية تضع الانتهاك ضمن القانون. ويجب لتفادي هذا التناقض عدم إعطاء سمة القانون للواقع المتغيّر لبناء الجمل الفرنسية والعديد من الألسنة الأخرى، حيث النظام المباشر هو مجرّد بنية ممكنة، من بين بنى أخرى، ليست بالضرورة أكثر البنى تداولاً. هذا ما يُظهره دوميرغ، وقبله كور دو جيبلان (Court de Gébelin) عام ١٧٧٨ وج. ك. لافو (J.-C. Laveaux) الذي استهدف كتابه الصادر عام ١٧٨٤[١٦] ريفارول على ما يبدو. ولقد استلم لافو أثناء الثورة الفرنسية رئاسة تحرير صحيفة نوّاب اليسار *Journal de la Montagne*. فهو بالتالي لم يقلْ جزافاً

---

(١٦) انظر: Court de Gébelin, *Histoire naturelle de la parole*, op. cit; J.-C. Laveaux, *Cours théorique et pratique de langue et de littérature françaises*, Berlin, A Wever, 4 tomes.

العبارات التالية في كتابه (١، ص ١٥) وهي تأتي بعد مقطع يهاجم فيه الأفكار العقلانية حول نظام الكلمات: «يغتني لسانُ أمّة ما وفق سِعَةِ أفكارها، ولا تنتشر الأفكار إلاّ بالحرية. فالاستبداد الدينيّ، يدعمه الاستبداد السياسيّ، يجعل الإنسانية فظّة أكثر مما يجعلها المناخ أو الفقر».

هناك نقطة قريبة من نظام الكلمات تتضمّن أيضاً بشكل خفيّ مواجهة أيديولوجية. فمنذ نهاية القرن السابع عشر على الأقلّ نشب جدال حادّ بين خصوم الألفاظ الجديدة وأنصارها. وكما يمكن أن نتوقّع فقد كان خصوم الألفاظ الجديدة أنصار القواعد العقلانية والنظام المباشر: ومن بينهم القسّ ديفونتين (Desfontaines) صاحب *Dictionnaire néologique à l'usage des beaux esprits du siècle* (**معجم الألفاظ الجديدة لمثقفي العصر**) (١٧٢٦). وبالتوازي كان المدافعون عن الحرية في تراكيب الجمل أنصار ابتداع الكلمات الجديدة والاستعارات و"حالات القلب" مقابل النظام الطبيعيّ المزعوم، وأنصار كافّة إجراءات التعبير التي قعّدَ لها نظرياً فكرُ كونديياك مقابل العقلانية الديكارتية. واختلفت المواقف داخل الأكاديمية الفرنسية. فبعد مرور عشرين عاماً على كلمة ديفونتين أمام أعضاء الأكاديمية بمناسبة انضمامه إليها، وكانت هجوماً على ابتداع الألفاظ الجديدة، أكّدَ مونكريف (Moncrif) عام ١٧٤٢ ـ وهو تاريخ قال أحدُ مؤرّخيّ الأفكار إن فيه «استولت ثورةُ الألفاظ الجديدة على سجن الباستيل الأكاديمي»[١٧] ـ أنه «لا يمكن ولا يجب تجميد لسان حيّ». وبعد هذا التاريخ بثلاثة وأربعين عاماً كتب مارمونتيل (Marmontel) في كلمته عن **سلطة التداول** *Autorité de l'usage* (١٧٨٥)[١٨]: «إنه (أي اللسان) مرغم كل يوم على أن يتوافق مع

---

(١٧) انظر: J.-R. Armogathe, «Néologie et idéologie dans la langue française au XVIII^e siècle», *XVIII^e Siècle*, n° 5, 1973, p. 22 (17-28).

(١٨) نقلاً عن Armogathe, *Ibid.*, p. 22, n. 3

طبائع غريبة عنه (. . .) إذ ينتقل المؤرّخُ والشاعرُ والفيلسوفُ كل يوم إلى بلاد بعيدة (. . .) فماذا يكون مصيره إن لم يكن لسانه عالمي مثله، إن لم يكن فيه ما يماثل ويقابل ألسنة وأزمنة البلاد التي يحتكّ بها؟».

يُظهِرُ ذلك قِدَمَ الجدل حول عالمية اللسان. لكن خلافاً للاستعارات المباشرة عن الإنجليزية والأميركية التي هي اليوم في قلب الخلاف حول الدفاع عن اللغة الفرنسية، فإن المقابِلات التي طالب بها مارمونتيل هي نتاجُ ابتداع ألفاظ جديدة داخلي. فلقد كانت الألفاظ الجديدة، المبتدعة بهذه الطريقة منذ الثورة الفرنسية، كثيرة كما رحّبتْ بها سلطات النظام الجديد. وفي عام ١٧٩١ وضعت جمعية هواة اللغة الفرنسية Société des Amateurs de la langue française، التي حلّت محلّ الأكاديمية الفرنسية، نصب أعينها مهمّة «تقديم لائحة بالكلمات التي تدين بها للثورة». فلقد أوحت ألوانُ النثر الثوريّ، الذي لم تغب عنه الكلاسيكيةُ في الحقيقة، لـ ل. س. ميرسييه (L.-S. Mercier) (مدفوعاً بالتيّار الحسّيّ مع أنه لم يكن من تلامذة كوندياك) المقطع التالي، المقتبس عن مقدمة كتاب يعود للعام ١٨٠١ ويحمل تحديداً عنوان *Néologie ou vocabulaire des mots nouveaux* (**النيولوجيا أو مفردات الكلمات الجديدة**)، الذي يعلن فيه عن نيّته إعداد ملحق له بشكل مقالة حول حالات "القلب": «النثر لنا، ولا شيء يعترض مسيرته. ويعود إلينا أن نطبعه بطابع أكثر حيوية (. . .) أفلا تستطيع الكلمات وحتى المقاطع أخذَ مكان يتيح لها أن تترك أعظم الأثر؟ فتراكيبنا ليست بتلك الصرامة التي أرادوا إقناعنا بها».

يعبّر الحدثُ عن الطابع السياسيّ للجدل. إذ هاجر الكونت ريفارول، كمعظم النبلاء المَلَكيين، عندما أصدرت الجمعية التأسيسية (la Convention)، إثر اكتشاف مراسلاته مع الملك، قراراً باعتقاله. لقد استطاع ابن صاحب النزل القادم من بانيول سور سيز -Bagnols)

(sur-Cèze) بالقرب من أوزيس (Uzès) في منطقة البيمون (Piémont) أن يصبح على التوالي نبيلاً برتبة فارس ثم كونت وذلك في ظروف ليست واضحة تماماً. أما الواضح فهو أنه كان، في كتاباته كما في عمله، إلى جانب أرستقراطية النظام القديم. فلنظام الكلمات والنظام الاجتماعي الحرّاس أنفسهم. وسيجسّد معلّمو الفكر في عهد الإصلاح المَلَكيّ الالتقاء. «اللغة متناظرة (بالمعنى الذي أراده جيرار، انظر هنا ص ١٥٧ وما بعدها) بقدر طبيعية القوانين التي يخضع لها المجتمع. فلقد لاحظنا أن اللغة الفرنسية نفسها قد فقدت في عواصف الثورة شيئاً من طبيعيتها، وأن القلب المتكلّف والتراكيب الغريبة حلّت محلّ انتظامها الجميل والنبيل». صاحب هذا المقطع هو ل. دو بونالد (L. de Bonald)[١٩]. كما يقول ج. دو ميتر (J. de Maistre)، الزعيم الآخر للاتجاه الكاثوليكيّ المَلَكيّ بعد العهد الإمبراطوري، عن كوندياك في رسالة إلى دو بونالد إن «ذَنَبَهُ أكبر من ذَنَب بقية المتآمرين الحديثين»[٢٠]. تتوحّد عن الأول والثاني نظريةُ النظام المباشر مع الاتجاه المحافظ في السياسة: فالتسلسل الصارم والدقيق للكلمات يعكس الشكل الطبيعيّ للدولة. تُقَوّي هذه النظرةُ السكونية جمود النظام السياسيّ، على العكس من دينامية كوندياك القائمة على الحسّ: فكلّ انتهاك للقواعد التي يضعها "عقل" مسيطر يكون مستوحى من الرفض الثوريّ للنظام المَلَكيّ، نظام العقل. وبالتالي يجب إبعاد الألفاظ الجديدة و"القلب" وكافة السمات الأخرى الخاصّة ببلاغة أتباع الجمعية التأسيسيّة في عهد الثورة (les Conventionnels) عن الذاكرة تماماً كالأحداث التي

(١٩) انظر: *Œuvres complètes*, éd. de 1864 (1re éd. 1819), Paris, t. III, p. 452

(٢٠) راجع: H. Aarsleff, *The Study of Language in England, 1780-1860*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1967, p. 220. نقلاً عن: U. Ricken, «La critique sensualiste à l'encontre du '*Discours sur l'universalité de la langue française*' d'Antoine de Rivarol», *Historiographia Linguistica*, I, 1, 1973, p. 77 (67-80).

تعكسها: «يبدو أن أفضل طريقة لنبذ ذكرى تلك الأزمنة المفجعة هي محو لغتها الخاصّة الوحشية من مفرداتنا»[٢١]. يدلّ ذلك على حقيقة ارتباط الأحداث بشكل الخطاب الذي يعبّر عنها.

نظام الكلمات

الصمّ ـ البكم ونسبية الطبيعيّ

ما من نظرية لسانية إلاّ واجهت المشكلة التي يطرحها تتابع الكلمات في الجمل. ولقد أظهر النزاع حول النظام المباشر مدى أهمية هذه المسألة وأبعادها الأيديولوجية. ويوحي رصدُ اللسان في العديد من الحالات بضرورة إدخال طابع النسبية إلى فكرة الطبيعيّ، وفق منتقديّ ريفارول من تلامذة كوندياك الذين راوحوا مكانهم على عتبة مجال رأوا خصبه، وذلك لافتقارهم إلى معلومات متنوّعة بشكل كاف وإلى أدوات عملانية ملائمة. وإذا ما رمزنا للفاعل بـ "فا" وللفعل بـ "ف" وللمفعول في الجملة البسيطة ذات الفعل المتعدّي بـ "م"، فإن أمثلة في اللغة الفرنسية مثل l'enfant a cassé le bâton (الولدُ كسر العصا، أي كسر الولد العصا) أو un chat aperçoit une souris (القطّ رأى فأراً، أي رأى القطُّ فأراً) تكون ذات بنية كالتالي SVO (فاعل فعل مفعول أو: [فا ف م]). إلاّ أن نظام الكلمات في هذه الأمثلة، وهو أقرب إلى الكتابة منه إلى الشفاهة، ليس النظام الوحيد: إذ يمكن، على سبيل المثال، أن نقول le bâton, l'enfant l'a cassé (العصا الولدُ كسرها) و il y a une souris, il y a un chat qui l'aperçoit (هناك فأر، وهناك قطٌ رآه). ومن جهة أخرى، فإن بنية [فا ف م] لا تبدو طبيعية في نظر العقلانيين إلاّ بقدر تشبّثهم، تحت تأثير الفرنسية المكتوبة، في الاقتناع بأن على الأفكار أن

(٢١) انظر: L. de Bonald, *Mélanges littéraires, politiques et philosophiques*, Paris, Le Clerc, 1819, I, 295.

تعمل - وبالتالي على الجملة أن تتبسط - انطلاقاً من تعيين الفاعل كمصدر للفعل الذي يقوم به وانتهاء بالغاية المرجوة. لكن تكفي دراسة نظام الأدلّة الإشارية، في معظم لغات الصمّ والبكم، لكي نستنتج أن فيها إمّا البنية [فا م ف] (وهي الأكثر انتشاراً في اللغة الإشارية الأميركية) وإما البنية [م ف فا] (وهي عكس البنية [فا ف م]) وإما البنية [م فا ف]، لكن لا نجد البنية [فا ف م]. وبالتالي يُقابل جملة le chien chasse le lièvre (الكلب يصطاد الأرنب، أي يصطاد الكلبُ الأرنب) في هذه الأنظمة إما سلسلة الأدلّة "كلب" + "أرنب" + "يصطاد" حيث يأتي الفاعل والمفعول قبل العلاقة التي تربطهما، وإما "أرنب" + "كلب" + "يصطاد"، وإما "أرنب" + "يصطاد" + "كلب"، كما في إلقاء إيمائيّ للمشهد، إذ يظهر الأرنبُ أولاً، بوصفه متصدّراً ومُلاحَقاً.

تمّت ملاحظة الخصال الطبيعية لأنماط المتوالية هذه في كتاب يعود إلى حوالى قرن مضى: «يمكن البرهنة على أن لغتنا الحالية هي التي تخصّ بحالات "القلب" لا لغة القدماء، كاللاتينية على سبيل المثال (. . .) فمن الخطأ معاملة نظام الجملة اللاتينية عند كتّاب النثر كـ "حالات في القلب". لنفتح أحد هذه الكتب، وليكن كتاب تاسيت (Tacite) على سبيل المثال. نرى أنه اعتمد، منذ الجملة الأولى في *Annales* (حوليات)، النظام المألوف عند الصمّ والبكم: Urbem Romam a principio reges habuerunt. وننقل هذه العبارة إلى اللغة الفرنسية كالتالي:

Des rois eurent (ou gouvernèrent) d'abord la ville de Rome

ملوك حكموا أولاً مدينة روما (حكم الملوك أولاً مدينة روما).

وهذا يتطابق تماماً مع ما يمكن أن يعبّر عنه الصمّ والبكم: «مدينة روما فيما مضى ملوك كان لهم» (. . .) إذ يعبّر الصمّ والبكم، وعلى غرار الشعوب (العفوية)، عن أفكارهم في نظام تَوَلُّدِ الأفكار (نظام

إيماء الحَدَث)»[٢٢]. وكان سبق لديدرو، في رسالة حول الصمّ والبكم[٢٣]، أن أوصى بدراسة أنظمة الإشارات المستخدمة للتواصل مع الصمّ والبكم، إذ بدت له فائدتها في دراسة اللغة أكيدة. فقد رأى فيها الطريق إلى حلّ تناقض مقيم في قلب العملية الحوارية: فالحَدَثُ يتمّ تصوّره فيها بصورة شاملة بينما يفصل تمثُّله اللساني مراحله بالضرورة. فإذا ما عرفنا التسلسل الطبيعيّ للأفكار يصبح بإمكاننا على الأقلّ أن نتخيّل كيف يتمّ تحليل الواقع بعد إدراكه في شموليته. غير أن ديدرو يرى، وعلى أثر كوندياك[٢٤]، أن معرفة هذا التسلسل تتطلّب اعتماد معيار النظام الذي اتّبعته الإشارات في حال اختيارنا لها كوسائل للتعبير.

والحقّ أن الإشارات هي التي كانت تُمثّل الأحداث في الأصل، بحسب كوندياك. فلقد رأى، متبنّياً مقولة الأسبقية الزمنية للأسماء (**الحلقة المفرغة**: انظر الفصل السادس، ص ١٧٥)، أن هذه الأسماء وحدها تتمتّع بحضور لساني. وحين تمّ في مرحلة لاحقة استبدالُ الإشارات التي تعبّر عن الأحداث بأفعال، بقي الاسمُ في المقدّمة لأنه العنصر الأول تاريخياً. وبالتالي، يتابع كوندياك قائلاً، فإن نظام الكلمات كان في البداية "ثمرة" + "أراد"، وحين بلغ الإنسان مرحلة التعبير عن الفاعل وضعه في الموقع الأخير من الجملة. ويعطينا ذلك وفق الصيغة الحديثة البنية [م ف فا]، أي تماماً عكس البنية الكليّة [فا ف م] وهي النظام الذي تضعه مسبقاً النظرةُ المعادية للتاريخ.

وهكذا يبدو، وعلى الرغم من بعض نقائص منهج كوندياك،

---

(٢٢) انظر: A. Goguillot, *Comment on fait parler les sourds-muets*, Paris, 1889, p. 297-300. الإضافات بين معقوفين هي لـ م. جوس M. Jousse في كتابه *Le style oral*, op. cit.، وفيه يستشهد بهذا الكتاب (ص ٩٧ ـ ٩٩).

(٢٣) *Lettre sur les sourds et muets*, 1751, éd. Meyer, Genève, 1965.

(٢٤) انظر: *Œuvres philosophiques*, op. cit., I, p. 577

أننا إذا ما تبنّينا أسلوب التفكير وفق نظام العالم وبحسب تمثُّل إشارات الصمّ والبكم للمكان وللزمان، نجد أن السلاسل [م ف فا] و[م فا ف] و[فا م ف] هي طبيعية تماماً بقدر طبيعية السلسلة [فا ف م] التي لا تشكّل الترتيب الوحيد الممكن في الألسنة التي توجد فيها هذه السلسلة. وتأتي خلاصة كل ما مضى كتحصيل حاصل. فهناك أكثر من نمط واحد لما هو طبيعيّ، وتنضوي تحت هذا المفهوم العامّ وقائعُ غير متجانسة مختلطة ببعضها البعض. ولقد سبق لأحد المعقّبين على ريفارول أن كتب: «إن ما أوقع في الخطأ جميع الذين كتبوا في هذا الموضوع تقريباً، هو أنهم خلطوا بين النظام المباشر والترتيب النحويّ. إذ يضع الترتيبُ النحويّ أولاً فاعل الجملة وتوابعه، ثم المسنَدَ وما يغيِّره، وأخيراً المفعولات. فالنظام المباشر يموضع كل كلمة وفق مكانة الفكرة التي تعبّر عنها في الذهن»[٢٥]. فالنظام [م ف فا] هو نظام طبيعيّ إذا ما أخذنا مبدأ الوضوح كمعيار واعتبرنا، مع كونديياك، أن أوضح أسلوب للتعبير عن العلاقة بين المشاركين في الحَدَثِ هو وضع الكلمة التي تعبّر عن هذه العلاقة بينهم. كما إن النظامين [م فا ف] و[فا م ف] طبيعيين بدورهما: فالأول طبيعيٌّ إذا ما اعتبرنا، وفق تجربة الصمّ والبكم، أن الإدراكَ الحسّيّ في المكان يبدأ بإدراك المفعول، أو النتيجة أو الغاية، ثم يليه الفاعل، أو السبب أو الإجراء. والثاني طبيعيٌّ إذا ما اعتبرنا الفاعل محرّك الفعل وبالتالي العنصر الأول، أما العلاقة التي تربط بين العناصر في النهاية في الحالتين. وهناك ما هو أكثر من ذلك: فحتى من وجهة النظر النحوية البحتة يُعتَبَرُ النظامان [م فا ف] و[فا م ف] طبيعيين إذا ما أخذنا بمبدأ وحدة الاتجاه: فيما أن الفعل عنصر مركزيّ تتعلّق به البيّنات الاسمية، تقوم المتواليةُ في الحالتين انطلاقاً من المحدِّدات وباتجاه المحدَّد: م ← فا ← ف، فا ← م ←

(٢٥) راجع: U. Domergue, *op. cit.*, p. 886

ف. فهي إذاً وحيدة الاتجاه تماماً كما هي، لكن بالاتجاه المعكوس، في بنية أخرى لم نذكرها حتى الآن، هي [ف فا م]، حيث تتجه من المحدَّد نحو المحدِّدات.

يمكننا بهذه الطريقة ملاحظة الوقائع التي تشهد عليها الألسنة بمختلف أنواعها. وإذا ما تجنّبنا الإجراء المختزِلَ الذي تبنّاه العقلانيون المتمسّكون ببنية [فا ف م] بوصفها النمط الوحيد الممكن للمتوالية، فإننا لا نعتمد نظاماً ما ونعتبره نمطاً إلاّ لأنه سائد إحصائياً في الظروف غير الموسمة بالتعبيرية (لا لأنه وحيد وحصريّ). يمكننا عندئذ استخلاص دروس مفيدة من دراسة التَوَزُّع وفق الألسنة. إذ يمثّل النظام [ف فا م]، الوحيد الاتجاه، ١٥٪ من الألسنة المعروفة (ومن بينها السامية والسلتية)، ويمثّل النظام [فا م ف] الوحيد الاتجاه أيضاً (لكن بصورة معكوسة) ٣٩٪ منها (كالتركية واليابانية والهندية والعديد من اللغات الأميركية ـ الهندية والأوقيانوسية). أما النظام [م فا ف] فلا يوجد إلاّ في جزء من الـ ١٠٪ التي يوجد فيها أيضاً النظامان [م ف فا] و[ف م فا] (الملغاشية ولغات بولينيزيا وميلانيزيا بالنسبة لهذا النمط الأخير). هذا التفاوت في التوزّع بين [فا م ف] و[م فا ف] يدعو إلى افتراض أن الطبيعيّ ذا النمط المفهوميّ، حيث تتمّ تسمية الفاعل أولاً باعتباره محرّك الحَدَث، يتفوّق على الطبيعيّ ذي النمط المكانيّ حيث يمكن ملاحظة المفعول قبل الفاعل، بخاصّة حين يتضمّن الحَدَثُ حركة، كما في الفضاء البصريّ للأصمّ. والحقّ أن المتواليات الثلاث التي تشكّل أقلية، وهي [م فا ف] و[م ف فا] و[ف م فا]، يظهر فيها جميعاً التسلسل [م + فا]، المباشر أو غير المباشر، لا التسلسل [فا + م].

تقابل نسبةُ الـ ٣٦٪ المتبقّية ألسنة من نمط [فا ف م] (كالألسنة الرومانية والسلافية والمنغولية الخميرية وغيرها). وتفترض مثل هذه النسبة شكلاً من أشكال الطبيعية، إلاّ أنه لا يتعلّق بوحدانية الاتجاه

لأن النظام [فا ← ف ← م]، وهو يؤلف بين نظامين متناقضين كما يشير السهمان، نظام هجين من وجهة النظر النحوية. كما لا يتعلّق النظام الطبيعيّ أيضاً بمعايير مكانية أو مفومية، فالتسلسل حتى الآن ليس [م فا ف] ولا [فا م ف]. فوجهة النظر النُطقية هي التي تتحكّم في اختيار المعيار[٢٦]: إذ تقود الاستراتيجية الكليّة للخطاب غالباً إلى الإبانة أولاً عن الموضوع (يتطابق الموضوع في حالات كثيرة مع الفاعل) ثم عمّا نقوله عن الموضوع (يتطابق الخَبَرُ في حالات كثيرة مع الفعل). فإن لم يتضمّن الخبرُ مشاركاً آخر يكون لدينا النظام [فا ف]، وإن تضمّن مشاركاً آخر يُضاف مفعول في آخره، أي يصبح لدينا النظام [فا ف م]. ذلك هو التبرير الوحيد المقبول لذلك النظام الطبيعيّ المشهور للغة الفرنسية (وللغات كثيرة غيرها). فوجهة النظر المعتمدة هي التي تؤسّس لمفهوم الطبيعيّ. مع أن الإطار المعتمد ما يزال إطار الجملة. فما أن نتجاوز هذا الحدّ ونتناول تتابع المنطوقات في النصّ، حتى يصبح نظام [فا ف م] بصرامته مقلقاً لمنطق الانتقال.

المتوالية التصاعدية والمتوالية التنازلية.

التأملات النظرية التكوينية ـ الاجتماعية

يمكننا أن نختار كإطار متوالية أقصر من الجملة الكاملة، متوالية من اسمين. ففي الفرنسية على سبيل المثال، يَسِمُ نظام ثابت مع أداة الوصل de (انظر الفصل الثالث، ص ٧٦) علاقة مِلْكية (le cahier du maître دفتر المعلّم) أو احتواء (une tasse de thé كوب من الشاي) أو أصل (l'oncle de Russie العمّ الذي في روسيا) أو مادة (un immeuble de verre بناء من الزجاج)... إلخ يصبح من السهل، إذا ما تبنّينا هذا الإطار، إظهار خواصّ الألسنة والمساهمة

(٢٦) حول هذه النقطة، راجع الفصل التاسع، ص ٢٩٢ ـ ٣٠٠.

في الجدل حول نظام الكلمات كانعكاس للعلاقات التراتبية التباعية. فقلبُ موقع الاسمين يغيّر المعنى أو يلغيه، بينما ليس لإحلال النظام [فا م ف]، في الجملة التامّة، محلّ النظام [فا ف م] مثل هذا الأثر بالضرورة.

لقد لاحظ أهمية ظواهر الترتيب داخل المجموعة المكوّنة من اسمين، وفي الستين سنة الأولى من هذا القرن تحديداً، لسانيون مثل ب. و. شميدت (P.W. Schmidt) وش. بالي (C. Bally) ول. تينيير (L. Tesnière)[٢٧]. ويقوم هؤلاء بتأويل الوقائع نفسها وإن باستخدام مصطلحات مختلفة. يبقى نظام تتابع الاسمين سمة جوهرية، بمعزل عن القرائن العديدة التي تُضاف إليه في الألسنة (اللواصق المختلفة وغيرها): وهي سمة كليّة لارتباطها بخطّية الخطاب. فأحدهما، أي المحدَّد، هو بمثابة المركز الذي يُضافُ إليه الآخر، أي المحدِّد وهو محيطه، بعلاقة تباعية ويسمّي شميدت التسلسل [اسم محدَّد + اسم محدِّد]، كما في مثال le livre de l'écolier (كتابُ التلميذ) في اللغة الفرنسية، "حالة الإضافة المتأخّرة"، ويسمّيه بالي "المتوالية المتدرّجة" (التدرّج من المركز نحو المحيط)، أما تينيير فيسمّيه "النظام النابذ". كما يسمّون النظام المعاكس، وعلى التوالي: "حالة الإضافة السابقة"، و"المتوالية الاستباقية"، و"النظام الجاذب". كما يُقال، أيضاً: متوالية تنازلية كناية عن الحالة الأولى، ومتوالية تصاعدية كناية عن الثانية.

وهنا أيضاً تتوارى الأيديولوجيا خلف النظريات النحوية التي نخالها بريئة، هذا إن لم تكن تتحكّم فيها مباشرة. إذ يبدأ الأب شميدت بالبرهنة على أن علامات الجنس والعدد وكذلك لواصق

---

(٢٧) انظر: P.W. Schmidt, *Die Sprachfamilien und Sprachenkreise der Erde*, Heidelberg, Carl Winter's Universitätsbuchhandlung, 1926; C. Bally, *Linguistique générale et linguistique française*, Berne, Ed. Francke, 1932, 4e éd. 1965; L. Tesnière, *Eléments de syntaxe structurale*, Paris, Klincksieck, 1959, 2e éd. 1969.

الفئات (انظر الفصل الثالث، ص ٦٤) تميل، أمام الاسم المحدَّد، إلى شغل موقع مطابق لموقع المحدِّد، وأن هذا الموقع هو أيضاً موقعُ المفعول بالنسبة إلى الفعل المتعدّي. ويثبت هذا التتابع للمتواليات في رأيه الأهمية التي يكتسبها، في نحو كل لسان، نظام تعاقب كلمتين بينهما علاقة تحديدية: وهذا النظام هو بمثابة نموذج لغيره. إذاً فتفسير الاختلاف بين المتواليتين [اسم محدَّد + اسم محدِّد] (أي "حالة الإضافة المتأخرة") و[اسم محدِّد + اسم محدَّد] (أي "حالة الإضافة السابقة") هو في قلب أيّة نظرية في نظام الكلمات. ويوحي المؤلّف أن التفسير يكمن في عمليات التكيّف الاجتماعية.

فهو يميّز ثلاثة مجالات ثقافية: مجال المزارعين حملة الفأس والمنجل، ويسود في مجتمعاتهم القانون الأمومي، ومجال الرحّل مربّي المواشي، ويخضعون للقانون الأبوي، ومجال كبار الصيّادين المتجمّعين في عشائر طوطمية، ويخضعون أيضاً للقانون الأبوي. ويقدّر شميدت، من باب الإشارة إلى وجود صلة ما لا من باب المحاجّة، أن حالة الإضافة المتأخّرة لا يمكن أن يكون موطنها الأصليّ في هذين المجالين الأخيرين، أي في المجتمعات الأبوية. والواقع أنها لا توجد في المناطق التي ما زال القانون الأبويّ البدائيّ يسود فيها: في وسط أوستراليا وشمالها وفي بولينيزيا وفي بلاد السونورا (sonora) (شمال المكسيك). وهناك استثناء، "يؤكّد القاعدة"، في الثقافات المسمّاة بثقافات السهم المرتّد (boomerang)(*) التي تخضع للقانون الأبويّ ومع ذلك توجد في لسانها حالة الإضافة المتأخّرة. والحقّ أن هذه السمة اللسانية في هذه الثقافات (كما في بلاد التسيمشيان (tsimshian) في أميركا الشمالية) هي سمة مستعارة. وهكذا تكون حالة الإضافة السابقة "عضوية -

(*) إشارة إلى ثقافة بدائيي أوستراليا (المترجم).

نفسية" ومن خواصّ المجتمعات البدائية الأبوية. وعلى العكس من ذلك، تكون الإضافة المتأخرة "تحليلية - عقلانية" وخاصة بالمجتمعات الأمومية الأكثر تطوّراً.

كيف يمكن التسليم هكذا بوجود فارق بين درجتين من درجات العقلانية أو بين عفوية عاطفية وتباعد انعكاسيّ؟ فالتحديد عن طريق المضاف الاسميّ ("الإضافة") يحمل، بحسب المؤلف، معلومة جديدة تشير إلى أي نوع ينتمي جنس الاسم المحدّد. وبالتالي فالذِكْرُ السابق لهذا التحديد، أي تحديد النوع قبل الجنس، هو أمر ساذج ويخالف نظام الوصف العلميّ الذي يعطي الجنس قبل النوع في تصنيفات الكائنات الحيّة. أما الإضافة المتأخرة، وهي تعكس عقلانية تمّ تمثّلها بصورة أفضل، فلا شكّ في أنها أتت في وقت متأخر! «تمثّل الإضافة، ضمن مجمل جهاز التطوّر المفهوميّ، هذا الاختلاف التعيينيّ الذي يشكّل النوع الجديد انطلاقاً من كليّة الجنس. ففي مفهوم Haus-Schlüssel ("بيت - مفتاح" = "مفتاح البيت")، على سبيل المثال، فإن كلمة Schlüsse "مفتاح" هي الجنس الشامل لجميع أنواع المفاتيح. أما الإضافة Haus (بيت) التي تأتي قبلها فهي الاختلاف التعيينيّ. فالجنس هو الأقدم بطبيعة الحال، إنه المعروف سابقاً. أما الاختلاف التعيينيّ فهو ما لم يكن معروفاً ثم لَفَتَ الانتباه إلى ذاته بوصفه جديداً. لهذا السبب فإنه، في نمط التفكير الذي يتّسم بالسذاجة والطبيعية والحرارة العفوية، يأتي في الإضافة السابقة داخل تركيب الكلمات. أما في أنماط التفكير الأكثر برودة، والبناء و"المنطقيّ"، فإن الإضافة، وبما أنها تعبّر عن الاختلاف التعيينيّ وما هو متأخر أي ما أتى لاحقاً، توضع بعد، كما في التسميات العلمية للأجناس والأنواع الحيوانية والنباتية»(٢٨).

إلا أنه ليس صحيحاً أن المكان الطبيعيّ للتعيين يأتي بعد

(٢٨) راجع: W. Schmidt, *op. cit.*, p. 464.

المميِّز. ولقد ذكّر بذلك ديدرو في حديثه عن الجوهر وعن الصفة[٢٩]. وعلى أية حال، وعند هذه الدرجة من التأمّل النظري، لا نكون قد غادرنا موطن العلم وحسب، بل دخلنا في قلب العالم العجائبي وهو لا يخلو من الشاعرية في الحقيقة. وإذا ما كانت هناك أيضاً من حاجة إلى دليل على هشاشة مثل هذا البناء النظري، فنجده من خلال توصّل عالم آخر، هو عالم النفس و. ووندت (W. Wundt)، وانطلاقاً من المعطيات نفسها، إلى نتيجة مخالفة وغير قابلة للبرهنة كحال النتيجة التي توصّل إليها شميدت. يرى ووندت[٣٠] أن الألسنة التي تتبع النظام [اسم محدِّد + اسم محدَّد] هي ألسنة بدائية، لأن هذا النظام هو نظام لغة الإشارات.

كانت الدراسات المتّصلة بأسباب الأمراض بصورة عمليات إعادة تركيب نفسية ـ اجتماعية ـ ثقافية ما تزال مرغوبة في بداية القرن العشرين. ونجد لها أثراً، قبل الأب شميدت، عند رجل دين آخر هو الأب ج. ڤان جينيكين (J. Van Ginneken)[٣١]. ولقد كانت رائجة في القرن التاسع عشر وغير غريبة عن التقليد «العقلاني». فلقد ميّز هـ. ڤيل (H. Weil) نمطين من المفعولات: «تضع الفرنسية العديد من الصفات قبل الاسم الذي تحدّده، وتتيح للظروف وللصيغ الظرفية أن تأتي قبل الفعل، إلاّ أنها صارمة في ما يتعلّق بموقع المضافات. ونستطيع بالتالي تمييز نوعين من العلاقات بين الفكرة المتمِّمة والفكرة المتمَّمة. خذوا الجملة: Tuer un homme, payer sa dette à la patrie (قتل إنسان، تسديداً لِدَين الوطن). تلك هي علاقة الفعل بالمفعول الذي يصيبه الفعل وهي علاقة حسّية ومادّية إذا شئنا القول. Un grand appartement, bien parler (شقة كبيرة، تكلَّمَ بفصاحة).

---

(٢٩) راجع: *Lettre sur les sourds et muets*, op. cit., p. 42 s.

(٣٠) انظر: *Elemente der Völkerpsychologie*, op. cit.

(٣١) انظر: *Principes de linguistique psychologique*, Paris, Marcel Rivière, Amsterdam, E. Van der Vecht, Leipzig, Otto Harrassowitz, 1907.

تلك علاقة نحوية تحديدية ليست مأخوذة عن العالم المحسوس، بل هي علاقة مجرّدة تقيّدُ فهمَ فكرة بربطها بفكرة أخرى. في العلاقة الأولى ينفصل الطرفان أحدهما عن الآخر بسهولة ويمكن للخيال أن يتصوّر حركة تدرّجية من السابق إلى اللاحق. أما في العلاقة الثانية فهناك تفكيك للفكرة وحسب عن طريق التفكير، وحيث لا يكتشف الخيال طرفَين مختلفين يمكنه أن يضفي على أحدهما صفة السابق وعلى الآخر صفة اللاحق»[٣٢]. ثم يعطي فيما بعد مثالاً عن اللاتينية يؤيّد فكرة الوضوح الذي يتأتّى عن الحالات التي يأتي المفعول فيها بعد الفعل: «حين نقول (...) Scipio Cartagienem (سيبيون القرطاجي) فلا مجال للتوقف، إذ تبقى حالةُ المفعول هنا معلّقة في الفراغ ويجب أن تجد مرتكزاً لها. أعطنا سريعاً فعلاً يدعمها وأضفه وليكن expugnavit (فَتَحَ). أما إذا بدأت الجملة بـ Scipio expugnavit (سيبيون فَتَحَ) فسنحتاج أيضاً إلى معرفة أيّة مدينة فتحها سيبيون، لكن الكلمات الملفوظة، ومن وجهة النظر النحوية، تستقيم لوحدها ولا تحتاج للارتكاز إلى غيرها»[٣٣].

ليس لهذه التأمّلات، التي تحيل إلى نظام الكلمات ضمن الجملة الفرنسية وتتخذها نموذجاً، من قاعدة صلبة. وحتى إذا ما سلّمنا بأنها تعكس استنتاجات حدسية ليست خاطئة بأكملها، بخاصة في ما يتعلّق بموضع الصفة، فإنها لا تسمح بالتصريح بأن هناك نظام كلمات "أفضل" من غيره. وحتى إن أصاب ڤيل في حكمه على النظام التصاعديّ بأنه أقرب إلى وحدة الفكر وأن النظام التنازليّ أفضل في إظهار مراحله بوضوح، فإن ذلك لا يكفي لاستنتاج أفضلية أحدهما على الآخر. فالفرنسية، مثلها مثل أي لسان آخر، تستخدم

(٣٢) انظر: H. Weil, *De l'ordre des mots dans les langues anciennes comparées aux langues modernes. Question de grammaire générale*, 1844, 2e éd., Paris, Librairie A. Franck, 1869, p. 53.

(٣٣) *Ibid.*, p. 56-57.

النظام الأول أو الثاني بحسب التراكيب، وليس فيها ما يستدعي تفضيل أحدهما، وهو النظام [ف + م]، كما اقترحت مدام دو ستال (Mme de Staël) التي خضعت، مع غيرها، لإغواء المركزية الإثنية التي يغذّيها الخيال عن اللسان: «اللغة الألمانية غير مؤهَّلة مثل الفرنسية للمحادثة السريعة. إذ لا تتيح طبيعةُ بنائها النحويّ فهم المعنى إلاّ في نهاية الجملة عادةً»[٣٤].

ونقع حتى عند أكثر اللسانيين حصافة على بعض الأفكار الثقافية المسبقة هنا وهناك. إذ يعتبر ش. بالي أن المتوالية التدرّجية «تلبّي متطلّبات الخطّية»[٣٥]. وهذه التدرّجية، ضمن المجموعة [اسم محدِّد + اسم محدَّد]، هي تدرّجية الفرنسية، لغته الأم! أما المتوالية المخالفة التي يسمّيها "استباقية"، وهو اسم يحمل حكماً مسبقاً عليها، «فهي تركيبية وضدّ ـ خطّية» لأن «قسماً من المنطوق، يرتبط فهمه بقسم آخر، يسبق هذا الأخير بدلاً من أن يلحق به (...) ولا يجب أن يأتي المحدِّدُ إلاّ بعد ما يحدِّدُه عند اختزال الجمل إلى أجزاء. قارن بين: de mon père و la maison de mon père»[٣٦]. وإذا ما افترضنا أن الناطقين بلسان يعتمد المتوالية الاستباقية يشعرون أمام هذا الجزء من المجموعة الاسمية de mon père بعدم اكتمال المعنى، وهو إحساس يضفيه عليهم اللسانيّ الفرنسيّ، فإننا نجد في الفرنسية نفسها حالات مشابهة: فضمير المِلْكية المتصل، ويقابل الضمير المحدِّد المنفصل، يأتي قبل الاسم المحدَّد لا بعده فنقول: mon chapeau (قبّعتي)(*). ويشير بالي بالذات، مؤكّداً عن حق على العلاقة الجوهرية والمهمَلة في كثير من الأحيان بين نظام الكلمات والنبْر، إلى أن كلمة chapeau منبورة بينما كلمة mon غير

---

(٣٤) انظر: *De l'Allemagne*, 1813, I, chap. 12.

(٣٥) انظر: *Linguistique générale et linguistique française*, op. cit., p. 201.

(٣٦) *Ibid.*

(*) من الواضح أن الوضع يختلف في العربية، فالضمير المتصل يُلحَقُ بالاسم (المترجم).

منبورة. فقيود إيقاعات الفرنسية الحديثة، وهي لسان ينبرُ أواخر الكلمة ومجموعة الكلمات، تقلب المعنى حين لا تكون المتوالية تدرّجية. والحقّ أننا نتوقّع نبراً للعناصر يضيف معلومة جديدة عن طريق التعيين، كما هي حال le وde Jean في الجملتين prends-le (خُذْهُ) وle chapeau de Jean (قبّعةُ جان). إلا أن الأمر ليس كذلك في mon chapeau (قبّعتي) حيث النبر في الاسم chapeau لا في الضمير mon، اللهمّ إلاّ في حالة توكيد الضمير.

يبدو موقف تينيير (Tesnière) أكثر تماسكاً، فهو يرى أن «النحو البنيويّ بأكمله يعتمد على العلاقات بين النظام البنيويّ والنظام الخطّيّ»[٣٧]. فالنظام الأول هو النظام الهرميّ الذي ينظم الجملة حول مركز، هو الفعل عند تينيير، تتبع له بقية الكلمات. عندها يعني النطقُ بلسان ما القدرة على الانتقال من هذا النظام الكلي إلى النظام الخطّيّ الخاصّ بذلك اللسان، بينما يعني فهمُه القدرة على القيام بالعملية المعاكسة. يقترح تينيير إذاً تصنيفاً «عن طريق معنى الكشف الخطّيّ»[٣٨]، أي، كما في بداية القرن التاسع عشر، عن طريق التقارب النموذجيّ لا الرابط التكوينيّ، في وقت بدأت فيه التصنيفات وفق العائلات اللغوية تسود في نهاية القرن التاسع عشر لدرجة أن مييه (Meillet) صرّح فيما بعد أنها الوحيدة المقبولة. لقد اعتمد تينيير، كما فعل شميدت وبالي، المجموعة الاسمية أساساً لا المنطوق، على الرغم من أن بعض أمثلته تأخذ جملاً تامّة. فألسنة العالم بالنسبة إليه هي ذات نظام نابذ أو جاذب بحسب ما يكون العنصرُ المحدِّدُ للاسم ـ المركز، أكان متأخّراً (مثل اللغات السامية والبانتو bantoues والبولينيزية) أم سابقاً (مثل اللغات "الأورالية ـ الألطية" والقوقازية والدراڤيدية dravidiennes). لكنه يتوقّع وجود حالات وسيطة أيضاً. فالفرنسية لسان "نابذ معتدل"، إذ يقال فيه

(٣٧) انظر: *Eléments de syntaxe structurale*, op. cit., p. 19.

(٣٨) *Ibid.*, p. 32.

Alfred frappe Bernard (ألفريد يضرب برنار) حيث Alfred frappe (ألفريد يضرب) جاذبة، وfrappe Bernard (يضرب برنار) نابذة. كما أنّ اللاتينية لسان جاذب معتدل مثل اليونانية واللغات السلافية.

إن هذه التقسيمات مبسّطة إلى حدٍّ ما. فالواقع أن ألسنة مثل اللاتينية تتيح بعض الحرية في ترتيب الكلمات التي تؤدّي بسهولة وظائف متمايزة، على اعتبار أن التوافق يعكس التماهي بين المجموعات المتضامنة. فهناك مناجاة مشهورة لشيشرون تبدأ بالكلمة الأهم constrictam، لا تحول خمس كلمات أخرى معترضة من دون ربطها، بوضوح، بتلك التي تتوافق معها في الحالة الإعرابية (كما في النوع والعدد) أي كلمة conjurationem : «Constrictam jam horum omnium conscientia teneri conjurationem tuam non vides?» (*Cat.*, I, 1) «إنها مشلولة ـ لأن الجميع هنا يعلمون ـ مناجاتك، أفلا ترى؟» (إن مناجاتك مشلولة لأن الجميع هنا يعلمون، أفلا ترى؟). ومن جهة أخرى، فإن التمييز، وعلى الرغم من أهميته، بين نظامين نابذ وجاذب، بسيط غاية البساطة حتى وإن شذّبناه بالتعرّف على درجات وسيطة لرصد تعقيد الوقائع. وأخيراً، فإن المعيار المحدّد لمكانة مفهوم المركز، أي الذي يتيح معرفة أي عنصر هو الأعلى مقاماً في الهرمية، غير واضح التعريف. فهذه النقطة جوهرية إذا ما أردنا وسم نظام الكلمات في الألسنة مقابل نظام قابل للتفكير فيه ونظام العالم[٣٩].

تنوّع الأنساق

من سيئات الصيغ من مثل [فا ف م] و[فا م ف]... إلخ، أنها تقترح نظاماً ثابتاً لكل لسان وهو أمر رأينا أن الوقائع تدحضه. فتنوّع الأنساق، التي تستدعيها حاجات التعبير المتنوّعة، شرط من

(٣٩) حول هذه النقطة انظر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 33-36.

شروط ما يمكن قوله. ومن شأن نظام وحيد صارم لجميع الظروف أن يكون عاملاً مدمّراً للسان. فالتنوّع يعكس نمطين من أنماط التآلف متناحرين: يقيّد الأولُ المتواليات بمثيلاتها في الماضي، والآخر يقيّدها بمتواليات اللسان المعاصر. والحقيقة أن الكلمات ـ الأدوات والوحدات الدلالية الصغرى بدأت تنفصل عن الألفاظ المعجمية، اللفيظات، عن طريق التخصّص في المعنى وغالباً عن طريق الاختزال الشكليّ، وذلك عند منتصف الطريق ضمن الحركة الدورية التي تقود تطوّر الألسنة، أي أثناء مرحلة التقعيد. ومن بين الوحدات الدلالية الصغرى، حافظت تلك التي تعمل كعناصر ربط (كأحرف الجرّ في الفرنسية على سبيل المثال)، ولمدّة طويلة إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى الكلمات القريبة منها، على الموقع الذي كانت تشغله كلفيظات. ولهذا السبب، وكمثال على ذلك، فإن عناصر الربط التي انحدرت من أسماء مفعول أو أسماء فاعل قديمة في الفرنسية ما تزال موجودة، على الأقلّ في اللغة الأدبية، وفي مواقع التأخير أي في المواقع التي كانت تشغلها فيما مضى. تلك هي حال كلمتَيّ excepté (ما عدا) وdurant (أثناء) في المثالين التاليين: «que tout le monde sorte, les fillettes excepté» (فليخرج الجميع ما عدا الفتيات) (من دون توافق في النوع والعدد عند الكتابة لأن الحالة ليست اليوم حالة اسم فاعل ـ صفة)، و«il a peiné des années durant» (عانى طيلة سنوات). يتّصل الأمر هنا بانسجام في المتوالية يعكس التاريخ. إلاّ أن نمطاً آخر من الانسجام البنيوي والتزامنيّ في المتوالية يميل، هذه المرّة، إلى تقييد كافة عناصر الربط بالمتوالية المهيمنة، ويعني ذلك في الفرنسية إعطاءها حالة حروف الجرّ ومحلّها. لهذا السبب فمن الشائع جداً في الفرنسية القول excepté les fillettes وdurant des année، كما تميل حالات التأخير النادرة في الفرنسية إلى الاستخدام في مواقع التقديم. يُعتبرُ هذا التنوّع الأسلوبيّ حَكَماً في الخلاف بين نمطَيّ الانسجام في المتوالية: التاريخيّ والبنيوي.

نجد حالات مشابهة في الألسنة الأخرى. إذ توجد في اللغتين الفنلندية والهنغارية، وهما من ألسنة التأخير بحسب النحو الأورالي التقليدي، بعضُ حالات التقديم لعناصر الربط يبدو أنها آخذة بالتوسّع. وفي حالات أخرى، يراعي التطوّرُ المتواليات التي تحمل آثار أصولها. ففي الصينية، على سبيل المثال، هناك تقديم وتأخير معاً إلاّ أنهما يرجعان إلى أصول مختلفة. فعناصر التقديم هي أفعال قديمة، وبالتالي فهي تأتي قبل الاسم المنصوب أو المجرور مثلما كانت تلك الأفعال تسبق المفعول. أما عناصر التأخير فهي أسماء قديمة وبالتالي فهي تتبع الاسم المنصوب أو المجرور مثلما كانت تلك الأسماء تتبع ما يحدّدها وفق المتوالية الصينية النمطية. فلدينا إذاً الترسيمتان التاليتان:

Sòng + gěi + xuésheng

أرسل + أعطى (= إلى) + طالب

(أرسَلَ إلى الطالب)

حيث gěi تعمل كحرف جرّ مقدّم، محلّها قبل الاسم المجرور.

zhuōzi + shang

طاولة + فوق (= على)

(على الطاولة)

حيث shang تعمل كحرف جرّ مؤخّر، محلّها بعد الاسم المجرور.

لا داعي إذاً للاستغراب من وجود أحرف جرّ في الصينية مع أنها تؤخّر الاسم المحدِّدَ عن الاسم المحدَّد. مع إنّ ج. غرينبرغ (J. Greenberg)، صاحب الإسهام المهمّ في إشكالية نظام الكلمات[٤٠]،

(٤٠) انظر: «Some Universals of Grammar with Particular Reference to the Order of Meaningful Elements», in J.H. Greenberg, ed., *Universals of Language*, M.I.T. Press, 1963, p. 58-90.

هو الذي يشعر بالدهشة حيال هذا الأمر، إذ سبق له أن ذكّر بأن في الألسنة ذات البنية [اسم محدِّد + اسم محدَّد] تكون عناصر الربط مؤخَّرة. لكن تلك هي حال اللغة الصينية التي وإن كان فيها أحرف جرٍّ أيضاً فلأنّ أصلها أفعال لا أسماء. فالانسجام في المتواليات تامٌّ هنا إذاً، ويتميّز النظام بتماسك تاريخيّ وبنيويّ كامل.

هناك حالات أخرى تُظهر كيف تستفيد الألسنة من تنوّع النظام. وموقع الصفة في الفرنسية هو أشهر تلك الحالات. فالفرنسية القديمة كانت تقدّمها بصورة أسهل من الفرنسية الحديثة. ويبدو، في الحالات العديدة التي يمكن فيها تقديمها أو تأخيرها، أن التسلسل [اسم + صفة] يتضمّن إلحاقاً تحليلياً لنعت، بينما يتضمّن التسلسل المخالف (متوالية تصاعدية) تكافلاً أكبر للمجموعة المعطاة بصورة تركيبية: lois iniques (قوانين جائرة)/ iniques lois، plaisir réel (متعة حقيقية)/ réel plaisir، idée bizarre (فكرة غريبة)/ bizarre idée، obligeance extrême (فضل كبير)/ extrême obligeance.

وتظهر بعض الوقائع هذا التماسك الأقوى للبنية ذات النعت المقدم. فهي الأكثر استعمالاً في العبارات الاصطلاحية والأقلّ تفكيكاً. فعبارات مثل passé simple (الماضي الناقص) و-procès verbal (محضر رسميّ) قابلة للتأويل تحليلياً، أما blanc-seing (توقيع على بياض) وsage-femme (مولِّدة أو قابلة) وsauf-conduit (جواز مرور) فأقلّ قابلية بكثير. وهناك ظواهر أخرى تنحو المنحى نفسه. إذ يبدو، من جهة، أننا نلفظ glorieux souvenir (ذكرى مجيدة) وsecond tome (المجلد الثاني) بسرعة أكبر من لفظ souvenir glorieux وtome second: إذ تشكو هاتان العبارتان من وقفة عند الحدّ الفاصل بين الكلمتين. ومن جهة أخرى، وفي حالة النبر الهابط في نهاية مجموعة مفردات فرنسية، تبدو عبارة «souvenir glorieux» وكأنها تشدّد على مفهوم المجد بصورة أكبر. وأخيراً، فإننا عادة ما نصل باللفظ بين كلمتي profond abîme (هوّة عميقة) وبين كلمتَي

excellent homme (رجل فاضل)، بينما الوصل ليس شائعاً في un froid extrême (برد شديد) وفي un remplaçant aimable (بديل لطيف). والحقّ أن هذا الفرق الشكليّ هو الذي يميّز الاختلاف في المعنى كما في un savant (t) aveugle (أعمى عالم) (حيث savant هي الصفة هنا وaveugle الاسم: فالأمر يتّصل بأعمى يتّصف بالعلم) وفي savant aveugle من دون الوصل (يتّصل الأمر هذه المرّة بعالم يتّصف بالعمى). ولا شك في أن هذا التمييز ليس عاماً في الفرنسية، كما إننا لا نجد الوصل وكذلك استعمال صفة savant (عالِم) في حالة التقديم عند جميع الناطقين بالفرنسية. وإنه لصحيح، من جهة أخرى، أنه لا يوجد ـ خارج هذه الحالة التي يمكن فيها لأيّ من اللفظين المتشاركين أن يكون اسماً أو صفة وفق موقعه ـ في الأمثلة التي سقناها حتى الآن اختلاف دلاليٌّ عميق بين الموقعين. إنما يتعلّق الأمر بشكل خاصّ بتضادٍّ بين نعت داخليّ أكثر (متوالية تصاعدية) ونعت خارجيٍّ أكثر (متوالية تنازلية).

ومع ذلك تُظهِرُ الألسنةُ، في حالات أخرى، ميلاً إلى استقطاب المعاني وفق مواقع الكلمات. فمثلاً heureux poète (شاعر موفّق) تعني أن الشاعر موفّق كشاعر، أي أنه يتقن صناعة الشعر، لكنّه ليس بالضرورة poète heureux (شاعر سعيد). وfurieux menteur (كذّاب متأصّل) [وهو استعمال قديم] يعني أنه يكذب باستمرار لا أنه menteur furieux (كذّاب غاضب). ويبدو أن الصفة المتأخرة تنزع غالباً إلى التعبير عن معنى علائقيّ محض: كما في paternelle (أبوي = من الأب) في عبارة autorité paternelle (سلطة أبوية). وعلى العكس من ذلك، فإن المتوالية التصاعدية، وهي ليست سمة مهيمنة في اللغة الفرنسية الحالية، هي مصدر جاهز للنعوت غير العلائقية. ويمكن لصفات العلاقة نفسها أن تتقدّم على الاسم أحياناً مما يتيح لها، لعدم خضوعها لقيود المتوالية التنازلية، أن تكون تدرّجية: إذ لا نقول: l'autorité très paternelle (السلطة

الأبوية جداً)، كما لا نقول: ces élections assez présidentielles (هذه الانتخابات الرئاسية بشكل كاف)، وإنما يمكن أن نقول: la très paternelle autorité du maître (سلطة المعلّم الأبوية جداً)، cette fort présidentielle assurance (هذه الثقة الرئاسية للغاية): فصفة العلائقي تصبح هنا نعتية.

إننا نعرف بخاصّة أن اللغة الفرنسية شكّلت حوالى ستين زوجاً من المتواليات الثنائية تقوم كلٌ منها على صفة مطابقة، مستفيدة في ذلك من الميل إلى القطبية. فاختلافات المعنى لا تلبّي هنا حاجات الانتظام، وبالتالي فهي غير قابلة للتوقع، اللهمّ إلاّ على قاعدة تعارض عام، سبق وذكرناه، بين ما هو ملازم وما هو أقلّ ملازمة. وتُعتبَر هذه الظاهرة من بين أكثر السمات غرابة في اللغة الفرنسية. وتبيّن العبارات التالية بعضاً من هذه الثنائيات المعروفة: هذا الأحمق، هذا الولد المسكين pauvre enfant، لا ينتمي إلى وسط الأولاد الفقراء enfants pauvres. إنه رجلٌ طيّبٌ brave homme في الحياة المدنية، لكن هل هو رجل شجاع homme brave في الحرب؟ شيء من الكفاءة une certaine compétence لا يعني كفاءة أكيدة une compétence certaine. أثبت نابليون أن لا حاجة لأن يكون الإنسان طويل القامة un homme grand ليصبح إنساناً عظيماً un grand homme. هذا الإنسان الحقير le sale type كان شديد العناية بمظهره بحيث لا يبدو أنه إنسان قذر un type sale. إنها كلماته بعينها ses propres termes، وهي لم تكن كلمات مناسبة termes propres. في الغرفة مجرّد بساط un simple tapis ذي رسومات حلزونية معقّدة (= «peu simples») assez compliquées. إنها لعبارة حقاً une vraie phrase لكنها ليست مع الأسف عبارة صحيحة une phrase vraie. كما إننا نعرف الفرق بين un chaud lapin (إنسان ذو طبع ملتهب) وun lapin chaud (أرنب ساخن)؛ وبين un foutu cochon (إنسان حقير) وun cochon foutu (خنزير

مقضيٌ عليه)؛ وبين une fière canaille (وغد كبير) وune canaille fière (وغد متغطرس).

قانون الثاني الثقيل

يمكن للمعايير التي تتحكّم في نظام الكلمات، والتي رأينا تنوّعها، أن تتنافس في ما بينها. وتُسلِّطُ الطريقةُ التي تنحلّ بها التناقضات ضوءاً قوياً على الطبيعة العميقة للألسنة. إذ تمتلك العديد من اللغات الاصطلاحية المعروفة تعابير من حدّين، موصولَين أو متجاورين وحسب، من الصنف نفسه والوظيفة نفسها حين يمكن فصلهما وغير قابلين للقلب في الاستعمال الاصطلاحيّ. ويتجاوب نظام تسلسل هذين الحدّين مع نزوع يمكن تسميته **قانون الثاني الثقيل**: فهو "قانون" بسبب ندرة الاستثناءات المعروفة ولأنّ الصياغة الصارمة والدقيقة تسهّلُ إبطاله في حال اكتشاف عدد أكبر من الأمثلة المضادّة. تسهّل الألسنة، بموجب هذا القانون وفي المخارج ذات الحدّين من هذا النمط، دفع الحدّ الأثقل إلى الموقع الثاني، والحدّ الأثقل هو الحدّ الذي فيه العدد الأكبر من المقاطع أو الأحرف الصامتة أو الصائتة الأطول أو الخلفية أو الأحرف الصامتة ذات الطيف الصوتيّ الذي يُظهِرُ نسبة عالية من التردّدات الخفيضة.

غالباً ما يؤخذ بقانون الثاني الثقيل على حساب الأخذ بالإنسان المتكلّم كمعلّم يتمّ من موقعه تقدير البُعد الفضائيّ أو الزمنيّ أو كمركز ناظم لسُلّم القيم، أي بصورة كليّة، كمرجع لأيّة إشارة أو تعيين للمكون حول الأنا بوصفها بؤرة. تحثّ الإشارة عادة على تصوّر ـ وبالتالي على أن تدرج في هرمية من القيم وفي نظام التحديد كحدود إيجابية داخل دائرة الأنا ـ الجوار الفضائيّ والزمنيّ والزيادة مقابل البعيد والنقصان وهي حدود موسومة سلبياً. وهكذا تستطيع اللغة الفرنسية أن تقول، ومن دون انتهاك الإشارة، ici et là (هنا

وهناك)، وtôt ou tard (عاجلاً أم آجلاً)، وplus ou moins (كثيراً أو قليلاً = تقريباً)، حيث الحدُّ الثاني يتبع قانون الثاني الثقيل. وقد يحدث في ألسنة أخرى أن يترافق تطبيق القانون بانتهاك الحدّين للإشارة. إذ يقال في الروسية tam i sjam (هناك وهنا)، وفي الإسبانية tarde o temprano (آجلاً أم عاجلاً)، وفي الأردية (المتأثرة بالفارسية) kõm o bēš (قليلاً وكثيراً). فالعنصر الأثقل في جميع هذه الحالات هو العنصر الثاني إلاّ أن الحدّ السلبيّ يسبق الحدّ الإيجابيّ وإلاّ لأصبح العنصر الأول هو الأثقل(٤١). وينطبق القانون في جميع الحالات الأخرى من دون تنازع لأنه لا توجد علاقة هرمية بين الحدّين: كما في الفرنسية bric-à-brac (سَقَطُ متاع)، وprendre ses cliques et ses claques (رَحَلَ حاملاً معه ما تيسّر من ممتلكاته)، وde bric et de broc (من هنا وهناك)، وméli-mélo (مزيج)، وفي الإنجليزية flip-flop (ترجرج أو تقلقل)، وby guess and by gosh (بالتحزير والتخمين)... إلخ. إنها قرابة وتديّة في اللغة تفرض التسلسل [عنصرٌ ضعيف + عنصرٌ قوي].

لم تتمّ صياغة قانون الثاني الثقيل بشكل صريح حتى الآن، إلا أن آثاره قد رُصِدَتْ منذ زمن بعيد. فلقد لاحظ النحويّ الهنديّ پانيني (Pânini) في القرن الخامس قبل الميلاد(٤٢) أن اللغة السنسكريتية تنزع إلى تأخير الكلمة الأطول في التعبير ذي الحدّين. كما لاحظ غرامون (Grammont)(٤٣) أنه «في أيّة لحظة نصغي فيها إلى الساعة الجدارية فإننا نسمع دوماً tic-tac, tic-tac ولا نسمع إطلاقاً tac-tic (...). فإبدال الصوائت في الحاكيات التكرارية (...) يقضي بأن أحرفها الصائتة المنبورة هي (...) i, a, ou وتنطلق من الحادّ إلى

(٤١) هناك استثناء معروف في العبرية الإسرائيلية التي تقول pahot o yoter (قليلاً أو كثيراً) بينما العنصر الأثقل هو الأول.

(٤٢) راجع: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 26.

(٤٣) انظر: *Traité de phonétique*, Paris, Delagrave, 1933, rééd. 1971, p. 379.

الخفيض ولا يمكن قلب هذا النظام. كما يؤكّد ابنُ خلدون[٤٤]، وبصورة أكثر كليّة، أن الشاعر يتعامل مع الكلمات وأن الأفكار ثانوية بالمقارنة مع الكلمات. يشهد قانون الثاني الثقيل بصورة رائعة على هذه الأولوية للأشكال الصوتيّة إذ إن الألسنة تنتج المعنى، ولكنها تنتجه بواسطة الأصوات والقيود الصوتيّة التي يخضع لها هذا الإنتاج تتغلّب على منطق المعنى. لهذا السبب بالذات فإن اللسانيات ذات النزعة المنطقية ـ الدلالية حصراً قد تتعرّض لخطر تناول موضوعها كما لو كان نظاماً شاذاً أو يتّسم بالمفارقة.

تحطيم الوحدة وصقل العالم عن طريق السلسلة الكلامية

إن الخطابات اللسانية، وبخلاف النوطات الموسيقية المؤلّفة من أنغام تعزفها آلات متنوّعة في وقت واحد، هي عبارة عن سلسلة من الأدلّة من دون طباق. إذ لا تُنطَقُ الدالاّتُ الصوتيّة إلاّ متتالية، فتولدُ دالاّت جديدة من العلاقات بين المواقع، وهي منابع كامنة، تُستَغَلّ أحياناً بصورة دورية كما في حالة النعوت في الفرنسية (انظر ص ٢٤٠). وترتيب حالات المفعول فيه مثال إضافيّ على ذلك. فهذا الترتيب متغيّر ومرتبط بالتأثيرات الأسلوبية، وقد يكون له بدوره ملاءمة أقلّ فردية. فغالباً ما تكون بعض ظروف الزمان في الفرنسية أقرب إلى المُسنَدِ من ظروف المكان (بينما العكس هو السائد في معظم الألسنة). ويغيّر الإبدال درجات الإخبار: إذ تُقدّم البنية il est arrivé hier à Paris (وصل أمس إلى باريس) خبراً يتعلّق بـ il (هو)، بينما الخبر الرئيس في il est arrivé à Paris hier (وصل إلى باريس أمس)، وبالنسبة إلى معظم الناطقين بالفرنسية ممن عُرِضَت عليهم الجملة، تحمله كلمة hier (أمس)، أما بقية الجملة فيُفتَرَضُ أنها أقلّ إخباراً، أو على الأقلّ يُحكَمُ عليها أنها كذلك.

(٤٤) انظر: V.T. Rosenthal, *The Muqaddam*, Princeton University Press, 1967, t. III, p. 391 (chap. 7, § 55). وإني لأشكر هـ. بشونيك على هذه الإحالة.

ومع ذلك يبرز بعض الانتظام. إذ تتتابع صفات الألوان في العديد من ألسنة العالم وفق النظام الذي يبدأ من الكلمة ـ المركز ويتجه نحو المحيط المتقدّم (المتوالية التصاعدية في اللغة الألمانية والإنجليزية والهنغارية. . . إلخ) أو النظام الذي يبدأ بالكلمة ـ المركز ويتّجه نحو المحيط المتأخّر (المتوالية التنازلية في الفارسية ولغة الباسك. . . إلخ). فيقال في الألمانية على سبيل المثال ein schöner kleiner roter Ball (جميلة صغيرة حمراء كرة = كرةٌ جميلةٌ صغيرةٌ حمراء)، وفي الإنجليزية a beautiful small red ball. وبالإمكان افتراضاً أن نقترح أن ترتيب الصفات يتبع ترتيب درجات تلازمها بالموصوف، إذ يجد اللونُ الأحمر، وهو سمة موضوعية، التعبير عنه بجوار الاسم مباشرة، بينما توجد الصفةُ، وهي سمة ذاتية، بعيداً عنه، أما الحجم، وهو سمة متوسّطة[٤٥]، فيشغل موقعاً متوسّطاً. وتؤكّد الألسنةُ ذات المتوالية المختلطة، كالفرنسية، مثل هذه الهرمية: إذ يقال une jolie petite balle rouge (جميلة صغيرة كرة حمراء = كرةٌ جميلةٌ صغيرةٌ حمراء) لا une rouge petite balle jolie (حمراء صغيرة كرة جميلة) ولا une jolie balle petite rouge (جميلة كرة صغيرة حمراء). إلاّ أن مثل هذه الفرضيات مقيَّدة، فهي مشروطة بقيود الخطِّية التي تحاول تبريرها استدلالياً. إذ تتفكّك حتماً وحدةُ الفكر وشموليةُ التمثُّلات ما إن توضعا في كلمات. زد على ذلك أنه مهما حاولنا تفسير هذا النظام للصفات فهو يقابل تفسيراً للكون لا للعلاقات الحقيقية بين الأشياء والخواصّ.

تُبطِلُ الألسنة تزامن العالم ووحدة القابل للتفكير فيه. فالقيود الفيزيولوجية هي في الحقيقة قيود التتابع والتوازنات الصوتية التي يمثّلها قانون الثاني الثقيل. واللغة لا يسعها إلاّ النطق بالعلم وبالفكر.

---

(٤٥) يمكن، من وجهة النظر المنطقية أو الفيزيائية، مناقشة درجة الموضوعية واعتبار البعد، على سبيل المثال، كمعطى له نفس موضوعية اللون. وبطبيعة الحال، فالتأويل الذي نعتمده هنا هو التأويل بواسطة اللغة لا المنطق.

إنها تُنتِجُ زمنها الخاصّ في التحليل، وفي زمن بسط الأدلّة هذا يذوب زمنُ العالم. كما إنّ نظام الكلمات، المتنوّع بحسب الألسنة والمرتبط بالقيود الخطّية، هو نظام خاصّ، ولا يمكن أن يكون نظام العالم. إذ تُدرَكُ ظواهرُ العالم وفق ترتيب وحيد الشكل: فالأسبابُ تسبق النتائج حتى وإن لم تُعرَفْ إلاّ بعدها، وتتجه الحركةُ صوب غاية. ولا توجد لنظام الكلمات أية علاقة تقريباً بهذه الظروف. كما إن نظام الكلمات ليس مطابقاً لنظام القابل للتفكير فيه أيضاً، إذ يختلف هذا الأخير باختلاف الثقافات. وهو أيضاً ليس انعكاساً للعالم ولا مرآة للفكرة، فنظام الكلمات لا يهتدي إلاّ بذاته. ويعني ذلك أنه يمثّل نظام اللغة.

يقوم نظام اللغة على علاقة التخاطب التي تسهم بصورة جوهرية في تأسيسه. ولأن ترتيب الكلمات يعكس فعل التخاطب الذي يشارك فيه المتخاطبون (نقلُ خبر، استفهام، أمر، تشديد تعبيري. . . إلخ) فهو ليس استراتيجية بريئة. وتقدّم اللسانياتُ، في دراستها له، مساهمة مضاعفة في المشروع الأنتروبولوجيّ. فمن جهة، هي تربط نظام الكلمات بالحاجات التي تفرزها حالاتُ التبادل الكلاميّ الخاصّةُ بالمجتمعات البشرية. كما تُظهِرُ، من جهة أخرى، وكما رأينا في هذا الفصل من خلال دراسة الجدل حول نظام الكلمات وكيفية تناولها من وجهة نظر الباحث اللسانيّ، العلاقة التي تربط وقائع اللسان بتاريخ الأفكار. وليست هذه المساهمة للسانيات في التاريخ إلاّ إحدى فوائدها المهمّة.

الفصل الثامن

أسياد الكلام

تهويم كمال اللسان

يلتقي حلمُ اللسان العالمية بتهويم قديم بشفافية لغة سيّدنا آدم. وتردّد أسطورة بابل الصدى الاستحواذيّ لهذا التهويم في الوعيّ الغربيّ. إذ لا يمكن للعلاقة المتناغمة بين العالَم واللغة، إن وُجِدَتْ، أن تكون متعدّدة الأشكال، ومن هنا جاء تطابقها مع صورة اللسان الوحيد المتوحّد. لا يوجد إذاً نَسْغٌ جديد يغذّي الحلمَ بألسنة اصطناعية تعمّ العالم كلّه بشفافيتها وكمالها. وتُعَدّ لغةُ الاسبرانتو (l'espéranto) للطبيب ل. زامنهوف (L. Zamenhof)، الذي صدر أولُ كُتَيِّب له عام ١٨٨٧، الأكثر شهرة والأطول بقاء من بين نتاجات هذا الحلم القريبة العهد: أي الألسنة العالمية المخترَعة في نهاية القرن التاسع عشر. لكنّها واحدة في عداد الكثير غيرها. فَمِنَ النبيّ زيفانيا (Zéfania) (القرن السابع قبل الميلاد) وإلى القسّ الألمانيّ ج. م. شلاير (J.M. Schleyer) مخترع لغة الفولابوك (volapük) (١٨٧٩)، مروراً بالقديسة هيلديغارد (sainte Hildegarde) (القرن الثاني عشر) وبفلاسفة اللسان وعلمائه، لايبنتز (Leibniz) وآمبير (Ampère) ور. بوانكاريه (R. Poincaré)، شَغَلَ تهويمُ كمال اللسان الأذهان. كان زامنهوف ومنافسوه، ومن بينهم العالم اللسانيّ أ. جيسبرسن (O. Jespersen) مبتدع لغة النوفيال (novial) (١٩٢٨)، يهدفون من خلال القيام بعمل إراديّ لبناء شيفرة موحّدة للجميع توفير عناء تعلّم لسان جديد على البشر في كل حالة من الحالات

التي يحول فيها اختلافُ اللغات الخاصة دون التحاور. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك ميل إلى الاعتقاد، في زمن المثل العليا العالمية ذاك، بأن تعدّدَ الألسنة هو «علّةُ» الخلافات والفتن.

هناك نقطة مشتركة بين هذه المحاولات التي تمّ تصوّرها لكي تصبح حقيقة لا زخرفة، وبين الإبداعات الروائية لألسنة مثالية تتسم بالبساطة والمحافظة على المعنى والضبط والمنطق، وكذلك بينها وبين لسان ج. ف. سودر (J.F. Sudre) (١٨٦٦) الموسيقي الذي يطابق توليفات محدّدة من الأصوات مع معان خاصة. فكمال الوضوح لم يكن الطموح الوحيد. إذ يرمي المخترعُ أيضاً إلى التغلّب على الاصطلاح الاجتماعيّ الذي يفرضه نظام اللسان، وهو شرط تعسّفيّ للاندماج في الجماعة مفروض منذ الطفولة. فمخترعو الألسنة هم متمرّدون على هذا التعسّف، بصورة أو بأخرى وبدرجات متفاوتة من الوعي بذلك والاضطلاع بتلك المسؤولية. إلاّ أننا نكتفي بمثال واحد لإظهار هشاشة مثل هذه اليوتوبيات. ينطق شعب السيڤارامب (les Sévarambes)، الذي تخيّله ڤيراس (Vairasse)[1]، بلسان تصريفي كاللاتينية والألمانية: ليس نظام الكلمات وحده هو الذي يسمُ الوظائف لأن علامات الإعراب تؤدّي هذا الدور، لذا فمن المفترض نظرياً أن يكون هذا النظام أكثر حرّية. إلاّ أن هذا الاقتصاد الناتج عن التحرّر من قيود المتواليات يهدّده الحِمْلُ الزائد الذي يفرضه على الذاكرة تَعَلُّمُ أشكال تصريف الاسم. فمقابل تخفيف العبء عن السلسلة الكلامية هناك زيادة عبء نظام القواعد: وهذه الحالة، كما نرى، هي عكس حالة اللغات العملية الهجينة (انظر الفصل الثاني، ص ٥٠ وما بعدها) بينما تسعى الألسنة الاصطناعية إلى أن تكون لسان بسيطة. إن توق جميع الألسنة الاصطناعية إلى الشفافية يضرب جذوره عميقاً تحت الوعي، حيث نجده في حالات

(١) انظر: D. Vairasse, *Histoire des Sévarambes qui habitent une partie du troisième continent, communément appelé Terre australe*, Paris, 1677.

التكلّم أثناء النوم والحالات النصف الواعية من ابتداع الألسنة. إذ يتّصل الأمر في كافة هذه الحالات بتحطيم قيود اللسان الاجتماعي الذي هو سجن الحلم.

إنها حركات تمرّدٍ هامشية. فإن كان بمقدور إنسان الحوار الفعل في اللسان، فليس بِوَهم رفض ضغوطها، ولا باختراع يرى في العالمية ملاذاً، ولا بالإصرار على إسقاط تهويماته على ممالك يوتوبية، ولا بإنتاج معتلّ الذاكرة لشيفرات غير قابلة للتوصيل، ولا بعبثية البحث عن اللسان الأول، وإنما بالمعاينة المنظّمة لمادة الألسنة الحيّة حقاً والواقعية التي بنى بشكل شبه واعٍ تاريخها ـ كمشاهد متواطئ وممثّل أعمى سواء بسواء ـ حسب تاريخه الخاصّ به.

صنّاع المقول

إن مسالك التأثير البشريّ في مصير الألسنة خاصّة وكليّة، ولا يوجد حاجز مطلق بين هذين النمطين. فدعم سلطات الدولة، أو على الأقلّ حيادها المتعاطف، يمكن له أن يُيَسّرَ التأثير الخاصّ إن لم يتناوب معه في التأثير بكل بساطة. إذ يشهد تاريخ الألسنة في العديد من البلاد، من إيطاليا (أكاديمية كروسكا Académie de la Crusca عام ١٥٨٢) إلى إسرائيل (أكاديمية اللغة العبرية عام ١٩٥٣)، تأسيس منظّمات لإصلاح اللسان أو للحفاظ عليه. ويأتي إغراء التصميم على التدخّل في المجرى "الطبيعيّ" للسان في الفترات التي يدرك فيها الوعي القوميّ بقوّة انتماءه إلى ثقافة ما وإلى اللسان الذي يعبّر عنها. ويؤدّي أفضل الصحفيين ومؤلّفو الكتب التربوية والتعليمية وكبار الكتّاب دوراً مهمّاً في مجتمعات الكتابة يلتقي مع هذه الأعمال. فهُم المثال في نظر الجمهور المثقّف ويؤدّي عملهم إلى توازن البناء اللاواعي لتاريخ اللسان عن طريق جمهور المتكلّمين المُغْفَل. وهم، ابتداءً من فوجلاس (Vaugelas) وانتهاء بـ غروفيس (Grevisse) في فرنسا، أولئك الضمناء الذين يستند إليهم القائمون على التحكيم في

مجال اللسان. كما يؤدي العلماء والتقنيون دوراً أيضاً: فهم يبتدعون في مجال اختصاصهم ما نقترح هنا تسميته لغات التقانة، أي المفردات التقنية (في الكيمياء والصناعات البترولية والقانون... إلخ).

إلاّ أن الحالة الأكثر ابتكاراً ليست هذه، إنها حالة "بُناة الألسنة". إذ تربط الذاكرةُ الجمعية والتاريخُ الرسميّ بعض الأسماء الكبيرة بمراحل حاسمة من مصير الألسنة. لأن "النحويين الأوائل"، مثل القديس ميشروب (Mechrop) في ما يتعلّق باللغة الأرمينية (القرن الخامس) والقدّيسين سيريل (Cyrille) وميتود (Méthode) في ما يتعلّق بالكتابة المسمّاة بالغلاغولية للغة السلافونية (القرن التاسع)، هم مبتدعو كتابة: وهي عمل جوهري وأقل هامشية على أية حال مما يعتقده اللسانيون غالباً (انظر الفصل الرابع). وهم، في حالات كثيرة، الآباء المؤسّسون لشكل مبتكر للساتهم عند نقطة مصيرية من تاريخها: م. لوثر (M. Luther) وم. أغريكولا (M. Agricola) وج. سيلفيستر (J. Silvester) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الأول في اللغة الألمانية والثاني الفنلندية والثالث الهنغارية. وم. ف. لومونوسوف (M. V. Lomonosov) وأ. كورايس (A. Korais) وف. كاراديتش (V. Karadžić) وإ. آسن (I. Aasen) وإ. بن يهودا (I. Ben Yehuda) وم. كمال (أتاتورك) وج. آفيك (J. Aavik) والأمير ڤان (Wan) على التوالي في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، في اللغات الروسية واليونانية الصربية الكرواتية الموحّدة والنرويجية الحديثة والعبرية الإسرائيلية والتركية والأستونية والتايلاندية (التاي)[٢].

فهل تكفي هذه المبادرات الطوعية لبناء أو إعادة بناء لسان بأكمله أم أنها تبقى وهمية إلى حد كبير؟ إن ما تمّ القيام به ليس بالأمر اليسير. إذ أقرّ لوثر وأغريكولا، وكافة مترجمي النصوص

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: C. Hagège, «Voies et destins de l'action humaine sur les langues», *op. cit.*, p. 43-52.

الدينية المهمّة، مفردات وتراكيب جمل منتقاة من معطيات متوافرة. واستجاب بن يهودا لطلب جمهور مُحَفِّز وجمع، بمساعدة المعلّمين، مادّة كبيرة من الأدب التوراتيّ والتلموديّ أصبحت فيما بعد مخزون المفردات الإسرائيلية. كما أوجد أتاتورك، وهو مثقّف وطنيّ وزعيم دولة، للغة العثمانية شحنة ثقافية في الكلمات المستعارة، بمساعدة خبراء مراقبين عن كثب، من لغات تركية أخرى وهي مصادر "أصيلة" حلّت محلّ المصادر العربية. كما ابتدع المدافعون عن ثقافة محدّدة، مثل آثيك والأمير ڤان وغيرهما، لغات تقنية متنوّعة وكلمات اختصاصية ومفردات كاملة حديثة عن طريق الاستعارة من ألسنة قديمة ذات اعتبار، وهي مناجم بالغة الغنى حتى وإن لم تكن بينها وبين اللسان ـ الهدف أيّة قرابة وراثية (كحال لغة البالي le pali بالنسبة إلى لغة التاي). وفي حالات كثيرة يترافق صدور أعمال مهمّة، معجمية ونحوية تشفّر الاستعمال الأكثر تمثّلاً، مع مرحلة ارتقاء الدولة. فلقد ترسّخت قوة الملوك الكاثوليك عام ١٤٩٢ في إسبانيا بفضل ثلاثة أعمال: انتهاء عملية استعادة البلاد، وبداية حَمْلة اكتشاف أميركا، وطرد اليهود. وقد صدر في تلك الفترة بالذات كتاب نيبريخا *(Nebrija)* المهمّ في النحو، وشهرته تفوق المعرفة به، وأعمال أخرى رائدة. ومع بزوغ فجر أمّة جديدة لم تأتِ بلسان جديد مع ذلك ـ لأنها لم تستطع أن تقرّر، على الرغم من بعض المحاولات، التخلّي عن لسان المستعمرين البريطانيين لصالح لغة محلّية للمُسَيْطَرِ عليهم (أي الهنود) ـ جاء معجم ن. ويبستر (N. Webster) (١٨٢٨) فثبّتَ القواعد الكتابية للإنكليزية الأميركية.

تنتمي كافّة هذه الأعمال في العمق إلى تاريخ الألسنة المعنية. وهي أحداث لا مغامرات طارئة. لكنها، مع ذلك، تبقى عند تخوم عملية إعادة سَبْكٍ حقيقية، فهي لا تعدو أن تكون إعادة تنظيم وتحديث. وتُعتَبَرُ خزائن اللسان، مع أن لها بعداً سياسياً وثقافياً بديهيين، أنصاباً للسلطة الحاكمة وضمانة قوية لما هو موجود، لا

محاولة تأسيسية. إنها تثبّت الماضي وترسم حدود القاعدة أكثر من ممارستها لقطيعة مع الأعراف والعادات. ويعكس المعجم، وبشكل خاصّ إن كان تاريخياً (أي يقوم بوصف اللسان في كافة مراحل تاريخه المعروفة)، خطابات المجتمعات البائدة والحيّة على حدٍّ سواء، وهي خطابات تسكن الوعي وترسم المصير. فيبدو المعجم أداة اجتماعية ـ سياسية لتمثُّل التاريخ وفق وجهة النظر التي يراد له اعتمادها، أكثر منه عملاً تجديدياً.

لا شك في أن الأكثر جرأة من بين "صنّاع" اللسان قد أدخلوا إبداعات في سياق ما أدخلوه مكرّسين في ذلك الأعراف المفضّلة. ففي بعض المعاجم كلمات اصطناعية، وهو إجراء مبتكَرٌ في الاختراع غير مشروط. ويمكن تفسير نجاحها بخاصّيتين وقياسه وفق معيارين: فهي تُشبع رغبة ما حين ينتمي المفهومُ أو الغرض الذي تشير إليه إلى البيئة المحيطة من دون أن يكون قد اكتسب اسماً، وهي لا تنتهك البنى التي اعتاد عليها المتكلّمون. ومن جهة أخرى، يقبلها الجمهور وأسياد الإعلام المرئيّ والمسموع الأقوياء، وفي أحسن الأحوال ينسى الناسُ أصلَها المصطنع أو يجهلونه. فلقد صرّح بن يهودا أنه سيعتبر نفسه مغموراً بالرضى إن تكيّفت ربعُ تجديداته المعجمية على الأقلّ مع العبرية الإسرائيلية بحيث لا يدرك أحد أنه مدين له بها. والحق أن ثُلثي تجديداته قد نجحت في فرض نفسها. والأمر نفسه في بعض كلمات آڤيك (Aavik) في اللغة الأستونية وفي إبداعات العاملين المنخرطين بقوّة في الـ újításnyelv (أي تجديد اللسان) في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في هنغاريا. إلاّ أن هذه الأمثلة تبقى حالات منعزلة بينما حالات الفشل أكثر عدداً بكثير(٣).

يبقى أن الآباء المؤسّسين استغلّوا بمهارة الأدوات التقليدية في إغناء المفردات: من استعارة داخلية (من اللغة الأمّ) لألفاظ علمية،

---

(٣) انظر: *Ibid*.

واستعارة خارجية (من لسان ذات نفوذ)، ومن صناعة محلّية عن طريق التأليف أو الاشتقاق (وخاصّة بالإلصاق أو بحذف أول الكلمة أو آخرها)، ومن توسيع أي إضافة معنى جديد أو أكثر إلى معنى آخر مرتبط سابقاً بمبنى موجود. وهناك مجامع مؤلّفة من اختصاصيين، تعيد استخدام هذه الطرق، ابتدعت وما تزال تبتدع مفردات تقنية قادرة على تلبية الطلب الواسع لكلمات يفرزها التطوّر الكبير للمعارف وللقدرات البشرية. وتؤكّد الجهودُ الخاصّة وكذلك الرسمية وجود ميل محدّد: إذ تُفَضِّلُ الثقافية القومية للتركيبات المحفِّزة (أي الكلمات المركّبة الوصفية المشتقّة من أنماط مختلفة) على لاشفافية وغموض الألفاظ العالمية المستعارة. إذ تُكَرِّسُ استعارةُ الألفاظ من لغة الإسبيرانتو التقنية تلك، والتي هي ـ وبخاصّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ اللغة الإنكليزية الأميركية، أشكالاً عالمية لكنّها لا تخاطب المخيّلات التي تتغذّى من نسغ الثقافات الوطنية. أما حالة التركيبات المحفّزة فمخالفة تماماً، وهي التي تنتصر في العديد من المحاولات الرامية إلى تحديث معجم الألفاظ: فلقد آثر مصلحو اللغات الفيتنامية والتامولية والصومالية والجورجية تفضيل صناعة الألفاظ المحلّية[٤].

شاعت، حتى في الألسنة التي تلجأ كثيراً إلى استعارة الألفاظ، إجراءات أصيلة محلّية. وأحدُ أكثر هذه الإجراءات حيوية هو دمج صَدْرِ الكلمات، وهو نمط خاصّ في التركيب لا يأخذ سوى أولَ مقطع، أو أول حرف، من كل كلمة في سلسلة من الكلمات، كما في الكلمة الفرنسية cégétiste (ما يُنْسَبُ إلى الاتحاد العامّ للعمل Confédération générale du travail) (وأُلصِقَت في التركيب هنا لاحقةُ النزوع iste-). وفي اللغة الروسية والأندونيسية أمثلة كثيرة على ذلك، وكذلك في العبرية الحديثة حيث يُطلَقُ على الجيش الوطنيّ

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: *Ibid.*, p. 52-58.

اسم tsahal (تساحال) من tsava (جيش) + haganah (دفاع) + leisrael (الإسرائيلي)؛ ويُطلق على الرادار radar (وهي نفسها كلمة جاءت من radio detecting and ranging اسم makkam وهو من megalle (مكتشف) + kiwwum (اتجاه) + maqom (موقع). وتوجد بين استعارة الألفاظ وبين النزعة المحلّية سُبُلٌ وسيطة، من بينها الاستعارة ـ التورية، وهي ابتداع نصفه تلاعب بالألفاظ ونصفه الآخر تزمّت وطنيّ. فقد تشاء الصُدَفُ أن يوحي تشابه شكليٌ ودلاليّ، غالباً ما لا يكون واضحاً، ببعض الحركات البهلوانية بين لفظ غريب ولفظ محليّ فتأتي بكلمات قد تفرض نفسها في نهاية الأمر: فمثلاً هناك في الهنغارية اللفظ elem (عنصر، وهو يشبه لفظ élément بمعنى عنصر أيضاً) وهو من الجذر elõ (ما هو في الأمام)، وفي التركية okul (مدرسة، وهو يشبه لفظ école ويعني مدرسة أيضاً) من الجذر oku (قرأ)، وفي العبرية الإسرائيلية ilit (نخبة، يشبه اللفظ élite ويعني النخبة أيضاً) من الجذر ili (متفوّق). وهناك سبيل آخر، معمول به في ابتداع الألفاظ الجديدة العلمية وفي الابتداع العفويّ، هو إضفاء الطابع المحلّيّ على اللفظ المستعار: إذ تستعير اللغة السواحلية (le swahili) لفظ kitabu (كتاب) من العربية لكنّها تجمعه بـ vitabu مستغلّة الصدفة التي تضمّ هذا اللفظ إلى نظام فئاتها الاسمية حيث -vi هي علامة الجمع بينما -ki هي علامة المفرد.

إغناء مدروس للألفاظ وتحكّم بالألفاظ الجديدة ووضع لوائح الكلمات التي يُنصَح أو لا يُنصح باستعمالها وإعداد المعاجم وإدخال الكتابة أو إصلاحها عند الحاجة، كل ذلك مهامّ أُنيطت في العديد من الدول بلجان من المختصّين. وغالباً ما يتمّ اتخاذ القرارات بالتصويت عليها في بعض المؤسّسات التشريعية كالبرلمان الفرنسيّ أو النرويجيّ. وهناك حقل آخر تعنى به هذه القرارات هو ضبط اللغة، أي اعتماد وسيلة في التعبير اللساني يتمّ اختيارها من بين غيرها وتُرفَعُ إلى مصاف إما اللسان القومي أم الرسمي أو تصبح اللسان القومي

والرسمي معاً. وقد يتعلّق الأمر باعتماد لغة محلّية ما كمعيار موحّد، كما حدث في إيطاليا في القرن التاسع عشر وفي الصين الشعبية منذ عام ١٩٥٥. أما غياب هذا المعيار، أو غياب سلطة موحّدة قادرة على ترويجه، فيكون في بعض المجتمعات ملازماً لحالة شديدة من عدم الاستقرار. عندها تحدّدُ العلاقاتُ اليومية بين الأفراد الأعراف: تلك هي، في أوروبا، حالُ اللغة الكاريلية carélien (في الاتحاد السوفييتي) والساردية le sarde (في سردينيا)، ولغات قبائل إيمينيو éményo في مرتفعات غينيا الجديدة. أما البريتانية le breton والباسك le basque (وعلى الرغم من الجهود التوحيدية) والريتورومنشية rhètoromanche في سويسرا والشركسية في القوقاز، فإنها في تنوّعاتها، وبغياب معيار تفرضه السلطة السياسية أو الأعمال الأدبية، مجموعات من اللهجات أكثر منها ألسنة موحّدة. وقد يحثّ تفتّتُ القوميات، وكنوع من التعويض، على تكريس أحد الألسنة القومية كالأمهرية (l'amharique) في أثيوبيا والتاغلوغية (le taglog) في الفيليبين، أو على تبنّي لسان رسمي أجنبي: فمع أن الفرنسية والإنكليزية كانتا لغتيّ المستعمرين السابقين، في الهند وفي القسم الأكبر من البلاد الإفريقية التي تخلّصت من الاستعمار، إلاّ أنهما أقلّ شحناً بالمشاعر الانفعالية مما تحمله، تجاه بعضها البعض، ألسنة القبائل المتجاورة والمتنافسة التي تتصارع بشراسة على الصدارة.

لا يقع الإصلاح المعجمي، وعلى العكس من ضبط اللغة، على هامش اللسان بحصر المعنى. ومع هذا فحتى لو نجح الإصلاح المعجميّ فهو لا ينال سوى الأقسام الأقلّ بناء. ومما لا شكّ فيه أن علم تراكيب البنى قد ساهم في المداخلات، إلاّ أن مداخلاته كانت محافظة أكثر منها إصلاحية، لأن معظم الحالات المعروفة هي عبارة عن إحياء. فلقد أُعيد إدخال التأنيث في التركيب الاسميّ، بعد أن كاد يندثر في اللغة النرويجية الحديثة، وذلك وفقاً للهجات محافظة كانت قد أبقت عليه. كما أدّى همُّ تشكيل اللغة الهولندية على صورة

اللاتينية إلى الحفاظ بشكل مصطنع على موقع قويّ للمؤنّث، من خلال مبادرات نحويين متزمّتين استمرّت حتى منتصف القرن التاسع عشر. إلاّ أن تدخّلات رسمية في بلجيكا وفي هولندا أضعفت هذا الموقع أمام منافسة المذكّر. وزيادة على ذلك، فقد أعيدت الحياةُ إلى أشكال شبه ميتة كما في تصريف الأفعال التي ينتهي مصدرها بـ ik- في الهنغارية، وفي الصيغ الفعلية pu'al و šaf'el في العبرية الإسرائيلية، وفي العلامات الاسمية والفعلية التي كان سقوط الأحرف الصائتة القصيرة غير المنبورة والأخيرة قد ألغاها من اللغة الدارجة، مما أعطى metsä-s (*غابة ـ في*، أي في الغابة) وtule-m (*أتى ـ نحن*، أي نأتي) بدلاً من metsä-ssä ومن tule-mme. وهناك أخيراً حالات من التعديلات الموضعية لنظام الكلمات: إذ نجد في اللغة النرويجية الحديثة المتوالية/عشرات + آحاد/ قد حلّت، بمرسوم، محلّ المتوالية/آحاد + و + عشرات/أي tjue-to ويقابلها بالفرنسية vingt-deux (اثنان وعشرون) بدلاً من to-og-tjue. وهكذا نرى في كل مكان أن التدخّل لا يُرضي التقليد وحسب عوضاً عن تجديده، لا بل يبقى أيضاً محدوداً في اتّساعه ومتواضعاً في نتائجه.

وكما هو متوقّع، يبقى التلفّظ خارج النطاق أو يتملّص من المساعي الرامية إلى حيازته. فلقد كانت هناك محاولة في العبرية الإسرائيلية لفرض القاعدة الصوتية لليهود الشرقيين وهي، كاللغة العربية، غنية بالأصوات الحَلْقية واعتُبِرَتْ أقرب إلى العبرية الكلاسيكية. إلاّ أنها كانت غريبة عن عادات التلفّظ عند اليهود الغربيين ممن أسّسوا الدولة وكانت لهم سيطرة تامّة عليها حتى عهد قريب، فأدّت هيمنتهم إلى فشل تلك المحاولة.

اللسان: مَصْدَرٌ أم مَوْرِد؟

الحاسوب واللسانيات

لا تُثبط مقاومةَ مختلف المجالات غير المتعلّقة بالألفاظ

المعجمية عزيمة صنّاع اللسان. وإنه لدأب مدهش ولافت! فمع أن المعجمية وحدها هي التي تتيح تدخلاً فعلياً فيها، إلاّ أنهم لم يكتفوا بها. إذ كانوا باحثين مقدامين عن مطلق مفاده الوصول إلى الطريقة المثلى في القول، فأعادوا النظر في التعليم الضمنيّ للقواعد المدرسية: فبما أن اللسان "قوّة لا تتوقّف عن الحركة" فمن الجنون أن نحاول السيطرة عليها. ومما لا شك فيه أننا إذا ما نظرنا إلى اللسان كمعطى "طبيعيّ" فذلك لا يستبعد الفعل البشريّ الساعي إلى قولبتها. فالتحكّم في الطبيعة والاستعمال العقلانيّ لها همّا، منذ فجر الزمن البشريّ، سلوكان يميّزان مجتمعات البشر عن باقي مجتمعات العالم الحيّ(٥). والحقّ أن الإنسان العاقل نوع مميّز، فهو لم يخضع لبيئته الطبيعية ولنتاجات بعض الخواصّ المطبوعة في شيفرته الوراثية وإنما سعى إلى تحويلها. «تحتجز الطبيعة أجناساً أخرى داخل قوانين وضعتها أنا»، قال الله لآدم، بحسب بيك دو لا ميراندول (Pic de La Mirandolle). «أما أنت الذي لا حدود لك، فعهدتُ بك إلى خيارك الذاتيّ لتحدّدَ نفسكَ بنفسك»(٦). فالمصلح اللغويّ يرى أن باب الألسنة ليس موصداً أمام محاولاته لضبطها.

ومع ذلك يجب الانتباه هنا إلى بعض المسلّمات. فإذا ما اعتبرنا اللسان من الموارد الطبيعية، يكون عندها من ممتلكات الأمّة، مثله مثل الموجود في باطن الأرض من البترول أو الحديد الخام. وعليه فإنه يجب أن يكون منفتحاً على الجهود الرامية إلى ضبطه واستغلاله. إلاّ أن اعتبار اللسان أداة من هذا النمط فيتضمّن إقراراً بأن إحدى وظائف اللغة، وهي هنا التواصل، هي الوظيفة الأهمّ إن لم

---

(٥) نجد تنظيراً ملائماً لهذه المسألة في القسم الأول من كتاب م. غودوليه M. Godelier, *L'idéel et le matériel*, Paris, Fayard, 1984. ويحمل هذا القسم عنوان «L'appropriation matérielle et sociale de la nature» (ص ٤١ ـ ١٦٣).

(٦) نقلاً عن مرغريت يورسنار (M. Yourcenar) في مستهل كتابها: *L'œuvre au noir*, Paris, Gallimard, 1968. والنقل عن اللاتينية نقل حر هنا.

تكن الوحيدة الحاسمة. لا يعودُ تخطيطُ الألسنة، وفق هذا المنظور، عملاً ملحقاً تابعاً للسانيات، بل جزءاً لا يتجزّأ منها. فلقد قال جيسبرسن (Jespersen)[٧]: «إن اللسانيات النظرية كانت الأداة وإن تخطيط الألسنة كان الغاية». كما نقع في عمل صدر مؤخّراً على التالي: «إن نظرية نحوية تعطي تصوّراً للنحو يسهم في تمييز اللغة البشرية بوصفها أداة أو نمطاً من السلوك الموجّه نحو غاية ما، لهي أفضل من نظرية تعجز عن ذلك»[٨]. وإذا ما دفعنا بوجهة النظر هذه حتى أقصى نتائجها المنطقية، تصبح اللسانيات علماً متمفصلاً مباشرة على تطبيقها، كما يتمفصل غالباً التشريح والفيزيولوجيا وعلمُ الأمراض على الطبّ. وهناك ما هو أكثر من ذلك. إذ يتوقّع البعض[٩] حلول يوم تتفوّق فيه الآلات (الحاسوب اليوم) على اللغة لدرجة أنها ستحلّ محلّها كركائز للفكر. عندها يفرض اللسانُ الأكثر انسجاماً للعمل مع الآلة نفسه بنفسه على البشرية. فعلى اللسانيين إذاً أن ينكبّوا على هذا التشكيل. فمن شأن مثل هذا العمل إعطاء اللسانيات، في تاريخ الحضارات، دوراً لا يمكن لأحد اليوم تخيّل مدى أهميته. عندها يصبح تقييم درجة الاقتصاد اللغويّ والتحفيز والقابلية التحليلية والبساطة، التي تسلّط دراسة اللغات العملية الهجينة الضوء على مدى أهميتها النظرية (انظر الفصل الثاني، ص ٥٠ وما بعدها)، المهمة الأساسية للسانيين. وبالتالي لا يعود تصنيف القرينة الصرفية الذي يستعمل نسخة معدّلة من ثلاثية الألسنة الإعرابية واللصقية والعزلية أو غير المتصرّفة (الفصل الثالث، ص ٨٨ ـ ٨٩)،

---

(٧) نقلاً عن ف. تولي (V. Tauli) في: «The Future Paradigm of Linguistics», in *Proceedings of the XIIIth International Congress of Linguistics*, Tokyo, Gakushuin Univ., 1983, p. 889.

(٨) انظر: E. A. Moravcsik & J.R. Wirth, eds., *Current Approaches to Syntax*, New York, 1980, Introduction, p. 17.

(٩) انظر: A. Sauvageot, «Le langage et la pensée», *Vie et langage*, 103, 1960, p. 536-539.

حقلاً مغلقاً للتقنيين بل رهاناً أساسياً لقرار قيميٍّ بحت يختار أكثر الألسنة مرونة و"سهولة".

تستحقّ هذه النظرةُ المستقبلية، بعد تقليم زوائدها الأسطورية، ألاّ تقابَل بالازدراء. فهي تتضمّن على الأقلّ أمراً يجدر تفحّصه مفاده أن اللسان لا يتغيّر بحدّ ذاته وفق قوانينه الخاصّة العمياء، كما يردّدون دون كلل على المسامع، وإنما الإنسان المتحاور نفسه، هذا الجنس الحيّ، هو الذي يغيّرُ ألسنته، عن وعي أم عن غير وعي، كما هو يغيّر كل شيء بدءاً من التقنيات التي ترسّخ علاقته بالطبيعة وحتى الخواص التي تُعرّف به. ومع ذلك يقدّمُ تصرّف مصلحيّ الألسنة قرينة. وإلاّ فَلِمَ يفضّلُ معظمهم، في مجال المفردات المعجمية المفتوح أمامهم، الألفاظ المحلّية على الألفاظ المستعارة (انظر هنا ص ٢٥٦)؟ أليس من الواجب، إن كانت الألسنة مصادر طبيعية خالصة قابلة للتشكيل حسب الرغبة، التكهّن، وبغياب خطر التكذيب، بانتصار اللغات الاصطناعية كالإسبيرانتو (L'espéranto) التي تسعى لتصحيح نواقصها، بوصفها مجرّد أدوات صنعها تاريخ عرضي لإبداع جماعيّ لا يملك خريطة مفصّلة ويُراكِمُ في مفرداتها المعجمية وتركيبها النحوي، وعند الضرورة في كتابتها، مراحل قديمة ومراحل لم تُهضَمْ بقاياها؟ إلاّ أن اللغات الاصطناعية لم تفشل وحسب، بل حافظت المسيرة الإصلاحية قدر الإمكان على نقاء أصليّ يركّز عليه الأفراد والمجموعات. إذ يفترض حلم توجيه مجرى المفردات والقواعد، وهو حلم بعيد عن كونه تقليداً أعمى للواقع، تملّك اللسان بوصفه حيّزاً رمزياً. وتعني السيطرة على اللسان، بنظر المصلح، ضمان استمراريته هو بالذات.

يمكننا إذاً أن نتخيّل أنه بعد قرون وربما بعد آلاف السنين سيتأرجح مصير الألسنة الأكثر انتشاراً، وبالتالي مصير الألسنة الأخرى التي تسيطر عليها بانتشارها الواسع، بين نزعة أدواتية تعجز عن

تكييف اللسان مع الآلات وبين رمزية تمثّل الثقافات المختلفة. اللهمّ إلا إذا تطابق هذان المصيران في يوم بعيد من الأيام تطابقاً على مستوى الأمم، ولربما على مستوى العالم كلّه. ولن يبقَ هناك، في حال الاحتمال الأخير، سوى إنسانية متضامنة في وجه التحدّي المزدوج للطبيعة وللاختراعات البشرية نفسها. من حقّنا أن نحلم ونتأمل في الرهانات التي تحملها مغامرة اللغة الحالية والمستقبلية للإنسان ولمصيره. ومهما يكن من حال، فالاستسلام لزمن التيه هذا لا يعني على الإطلاق الوقوف إلى جانب أولئك المنزعجين من تعدّد الألسنة والمتعجّلين لتقليص أعدادها. لا بل على العكس، فإن تضامناً حقيقياً بين الأمم من شأنه إن نشأ أن يرصّ الصفوف في مواجهة مشتركة لما يحمله المستقبل من تحدّيات، وذلك في موقف يحترم الاختلافات ومن بينها الاختلافات في الألسنة.

حامي الألسنة، عدوّ الدولة

لا يكفي أن نقول بأن التاريخ لا يشهد على هذا الاحترام المثالي، إذ لا سبيل فيه إلى الوحدة اللسانية إلاّ العنف أو الإقصاء المستبدّ للتنوّعات الطبيعية. فإعلاء اللغة الفرنسية وترقيتها على سبيل المثال تمّ أولاً بمساعدة الحكم المَلَكيّ: فاختيار اللسان في عهد القديس لويس (Saint-Louis) ومن ثم في عهد فيليب لو بيل (Philippe le Bel) كان خيار السلطة. فانتشار اللسان المحلّي في كليّة المجال المَلَكيّ يلازم ترسيخ سلطة مركزية. وحين استبعد الملك فرانسوا الأول، بمرسوم فيليبيه ـ كوتريه (l'édit de villers-Cotterêt) (١٥٣٩)، استعمال أيّ لسان غير الفرنسية في القضاء فهو صادق بكل بساطة على حالة واقعة ابتدعتها البرلمانات والإدارات المحلّية عن طريق العملاء المسؤولين عن نشر لسان المَلِك. ثم جاءت الثورة ورسّخت هذا الوضع وجعلت من اللسان القومي أداة للنضال

السياسي، لا ضد الألسنة الإقليمية للغرب الفرنسي المعادي للثورة وحسب وإنما ضد جميع ألسنة الأقليات ولهجاتها سواء أكانت أدواة للتعبير عن معاداة الجمهورية أم لم تكن. ولم يكن يُنظَرُ إلى تلك اللهجات على أنها تعكس التقسيمات الإقطاعية القديمة وحسب، بل على أنها عقبات مهمّة في وجه المواطنية. فلكي تكون مواطناً صالحاً عليك أن تفهم نصّ المراسيم الصادرة. إذ كيف يمكن أن يتساوى الجميع أمام القانون إن هم لم يتساووا في اللسان؟

لهذا السبب صدر تقريرا بارير (Barère) وغريغوار (Grégoire) في العام الثاني للثورة الفرنسية في شهري pluviôse (المطر) و prairal (الحقول)(*). إذ يُعلِنُ الأول أن «النزعة الفيدرالية والمعتقدات الباطلة تنطق باللغة البروتانية القديمة»، أما الثاني فيدعو إلى النظر في «ضرورة محو اللهجات الإقليمية والوسائل التي توصل إلى ذلك من أجل تعميم استعمال اللغة الفرنسية». لم يبق من مكان للألسنة الإقليمية في عهد هذا الحكم المطلق سوى المتاحف. ولقد استمرّت السياسة المركزية في عهد عودة المَلَكيّة وفي عهد لوي - فيليب (Louis-Philippe) مما أثار احتجاجاً قوياً لدى حُماة اللسان. فلقد كتب ش. نوديه (C. Nodier) عام ١٨٣٤(١٠): «إنهم اليوم يصرّون باسم المدنية على تدمير الألسنة الإقليمية بشكل كامل (...). تدمير اللغة البروتانية، قد تقولون؟ (...) وأيّة وسيلة سيستعملون لذلك؟ لكن هل يعرفون ما اللسان، وما هي جذوره العميقة الضاربة في عبقرية الشعب، وما ألحانه المتناغمة المؤثّرة في مشاعره؟ (...) إن التوصّل إلى مثل هذه النظريات يعني الحاجة إلى امتلاك الجرأة الفظيعة لتحمّل عواقبها. إذ يعني ذلك إفناء قرى

(*) يمتدّ شهر pluviôse وفق التقويم الجمهوري الذي أقرّ عام ١٧٩٢ من ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/ يناير إلى ١٨ - ١٩ شباط/ فبراير، أما شهر prairal فيمتدّ من ٢٠ أيار/ مايو إلى ١٨ حزيران/ يونيو (المترجم).

(١٠) انظر: *Notions élémentaires de linguistique*, op. cit., t XII, p. 256 et 261 des *Œuvres complètes*, Paris, 1832-1837.

بكاملها بالنار وإبادة السكّان بالحديد».

إن حالة ألسنة الأقليات مهدّدة بالطريقة نفسها في الإمبراطوريات الكبيرة التي تفرض فيها اللغةُ المسيطرةُ للدولة نفسها على الجميع بثقلها وحده. فاستعارة الألفاظ بأعداد كبيرة من اللغة الروسية ظاهرة واسعة الانتشار في القسم الأعظم من الألسنة المسمّاة ألسنة القوميات في الاتحاد السوفييتي، من اللغة التشرمسية le tchérémisse في حوض الفولغا إلى لغة القورياق (le koriak) في الشمال السيبيريّ مروراً بالأبخازية (l'abkhaz) في القوقاز، والقيرغيزية في جبال آسيا الوسطى. وحدها تقاوم وتُستَعْمَلُ لغاتٌ مثل اللغة الجورجية واللغات البلطيقية في جمهوريات سوفييتية اشتراكية وتتجذّر في تقاليد قومية ثقافية وسياسية. ولقد أدّى صدور العديد من المعاجم وكتب القواعد الذي تلا عملية محو شامل للأمية عند شعوب الاتحاد إلى تأكيد ضعف كافة الألسنة الأخرى أمام هيمنة اللغة الروسية المستفيدة الكبرى من تعميم الثنائية اللغوية لأنها لسان السلطة. وبالإضافة إلى ذلك فقد خدمت اللغة الروسية بعض الإجراءات "الليبرالية" المتقنّعة بالحرية: فقانون عام ١٩٥٨ يترك للأبوين حرية اختيار لغة التربية![11]

إن الدول التي تفرض، في محاولاتها لضبط اللغة، هيمنة لسان ما هي نفسها الدول التي تقوّي، في أفعال أخرى تتعلّق بالإصلاح والتحديث، أعرافَ وتقاليدَ المجموعات الاجتماعية والثقافية المهيمنة. والفرنسية مثال للعبرة. فإذا ما كانت الفرنسية تدين بهيمنتها السياسية والثقافية للإجراءات التي قامت بها الدولة، فدَيْنُها أقلّ تجاهها في ما يتّصل ببنيتها المعجمية وبتراكيبها على الرغم من كل ما يقال. أو بعبارة أخرى أدقّ، لم تظهر فعاليةُ السلطة إلاّ حين يتوافق

---

(١١) راجع: C. Hagège, «Voies et destins de l'action humaine sur les langues», *op. cit.*, p. 40-41.

عملها تماماً مع النماذج الأيديولوجية التي يتفوّق ضغطها، وهو الوحيد الحاسم، على كافّة الإصلاحات الجزئية التي أكثرت منها السلطةُ منذ بزوغ فجر الدولة في القرن الرابع عشر. فهذه النماذج هي نماذج المجموعات الاجتماعية المهيمنة، حرّاس اللسان الذين يعتبرون علاقتهم بالفرنسية امتلاكاً لإرثٍ. ولا شك في أن عملهم الواعي كمؤتمنين يتحكّمون بالتدخل الرسميّ أو يوحون به لم يكبح، على الرغم مما يعتقده البعض، جماح[١٢] التطوّر "العفويّ" للسان كما يشكّله ويحوّله خفية، وفي الاستعمال اليوميّ المُغْفَلِ، أولئك المتكلّمون العاديون بأعدادهم الهائلة ممن لا سلطة سياسية لهم. إلاّ أن إمكان تدخّل السلطة وحده، وإن كان محدوداً، كافٍ لإظهار نمط العلاقة التي يستطيع اللسان إقامتها بين الأفراد ما أن يغيب الانسجامُ بين مواقعهم الاجتماعية: إنها علاقة تقوم على السلطة.

اللسان، تلك السلطة المُغْفَلَة

ما سرّ اهتمام السلطة السياسية باللسان في دعمها للتساؤل العلميّ أو في تناوبها عليه؟ وما السرّ في أن ضبط اللسان وإصلاح مفرداته هما نشاطان سياسيان لا مجرّد لعبة بريئة لعشّاق الجمل والكلمات؟ وما سبب تحوّل الألسنة إلى ساحة للمواجهات العنيفة كما حدث سابقاً في اليونان والهند وبلجيكا، إذا ما اكتفينا بأمثلة من القرن العشرين؟ إن امتهان اللسان ليس خالياً من المخاطر: ففي عام ١٩٤٦ اغتيل المؤرّخ والعالم بفقه اللسان الإيرانيّ أ. كسراوي (A. Kasravi) باعتباره عدواً للإسلام، إذ كان قد اقترح نزع الصفة العربية عن جزءٍ من الألفاظ المعجمية الإيرانية. وفي عام ١٩٣٦ أمر ستالين بإعدام اللسانيّ إ. د. بوليڤانوف (E.D. Polivanov) بحجّة محاباته

(١٢) انظر: B. Quemada, «Les réformes du français», in I. Fodor & C. Hagège, eds., *Language Reform: History and Future*, op. cit., vol. III, p. 79-117.

للألسنة التركية ومعاداته لأفكار ن. إ. مارّ (N. I. Marr) السائدة آنذاك. كما يمكننا أن نقرأ لستالين نفسه هذه الكلمات في بداية مقال يعلن فيه عام ١٩٥٠، وبحجّة الردّ على أسئلة «مجموعة من الرفاق الشباب»، إلغاء أفكار مارّ نفسها (انظر الفصل الحادي عشر، ص ٣٥٨ - ٣٥٩): «بما أنني لست لسانياً، فأنا لا أستطيع بالطبع إشباع رغبة الرفاق بشكل كامل. أما في ما يتعلّق بالماركسية في اللسانيات، كما في بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، فالقضية هنا تعنيني شخصياً».

إنه لتأكيد مدهش من ستالين بوجود اهتمام شخصي منه باللسانيات. فمن أين له هذا الاهتمام؟ إنه يأتي من اهتمام خاصّ بظاهرة اللسان بحدّ ذاتها. فالنظام السوفييتي، الذي وصِفَ بنظام حكم الكلام(١٣)، مثال ملفت في هذه المسألة. والحقّ أنه من المناسب، وبتعابير لسانية، تحليل ذلك "اللسان الخشبي" الشهير، الذي يُعَرّفُ هنا وهناك على أنه أسلوب يُمَكِّنُ من السيطرة على كل شيء بإخفاء الواقع تحت قناع الكلمات. ترمي اللغة الجديدة التي تحدّث عنها أورويل (Orwell) في عمله الروائي إلى انتزاع كل فكر غير تقليديّ من العقول بإبعاد حتى الأسماء التي يمكن أن يستخدمها ركيزة له. إذ تصبح الكلماتُ فيها المسند إليه نفسه. نستنتج من قراءة النصوص السوفيتية استعمالاً للأفعال أقلّ بكثير من استعمال الأسماء المشتقّة من الأفعال، وهو نمط من الاسمانية يوجد بوفرة في اللغة الروسية(١٤). يتيح الاستعمالُ الاسميّ بصورة واسعة في الخطاب تجنّبَ مواجهة الواقع الذي يقابله استخدام الأفعال. إذ يمكن بهذه

---

(١٣) انظر: A. Besançon, *Présent soviétique et passé russe*, Livre de poche, coll. «Pluriel», 1980.

(١٤) هذا ما يتوصّل إليه ب. سيريو (P. Sériot) من تحليله الدقيق لتقريري ن. خروتشوف ول. بريجينيف أمام المؤتمر الثاني والعشرين والمؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عامي ١٩٦١ و١٩٦٦ في كتابه: *Analyse du discours politique soviétique*, Paris, Institut d'Etudes Slaves, «Cultures et Sociétés de l'Est» 2, 1985.

الطريقة عرض ما هو غير بديهيّ وغير منجز وكأنه بديهيٌّ ومنجز. لنأخذ مثالاً على ذلك في اللغة الفرنسية: فحين ننتقل من عبارة "إن طروحاتي صحيحة" أو عبارة "تناضل الشعوب ضد الإمبريالية" إلى عبارة "صحّةُ طروحاتي" أو عبارة "نضال الشعوب ضد الإمبريالية"، فإننا ننتقل من التقرير إلى الإضمار. فالمتكلّمُ يتملّصُ من تحمّل المسؤولية ومن الاعتراض، لأن المستمع إن كان يستطيع المقاطعة عند نهاية عبارة "إن طروحاتي صحيحة"، فإن قدرته تلك تصبح أقل بعد جزء من جملة غير تامّة مثل "صحّةُ طروحاتي".

لا شكّ في أن الديكتاتوريات لا تحبّ أن تُكشَفَ هويتها. فكيف لها ألاّ تبالي باللسان؟ فإحدى الخواصّ المميّزة للسان هي بالتحديد أن تكون سلطة خفيّة. أفليست هذه السرّية مغرية؟ فممارسة اللسان هي ممارسة غير معلنة لتفوّق ما، وبعض الكلمات تُفصِحُ عن ذلك صراحة: «من نسمّيه بـ "الإمبراطور" في المكسيك كان يحمل لقب tlatoani أي "هذا الذي يتكلّم"، من الفعل tlatoa (تكلّمَ). ونجد الجذر نفسه في الكلمات المتعلّقة بالكلام، مثل tlatolli (لغة)، وفي تلك المتّصلة بالسلطة والقيادة مثل tlatocayolt (دولة): ويلتقي المعنيان في كلمة tlatocan التي تشير إلى المجلس الأعلى وهو المقام الذي يتكلّم فيه المرء وتصدر السلطة عنه. فليس من باب المصادفة أن يوصَفَ الحاكم بـ tlatoani: ففي أصل سلطته يوجد فنُّ الكلام ونقاشات المجلس الطويلة ومهارة هذه الخطابات الفخمة ذات الصور المجازية ووقارها، والتي كان شعب الأزتيك يقدّرها إلى درجة كبيرة»(١٥).

حتى وإن لم تُفصح الأشكال اللسانية عن ذلك بوضوح كما تفعلُ لغةُ الأزتيك، فإن من يمتلك اللسان يتقلّدُ السلطة، يتقلّد سلطة

(١٥) انـظـر: J. Soustelle, *La vie quotidienne des Aztèques à la veille de la conquête espagnole*, Paris, Hachette, 1955, p. 114.

أكبر من سلطة من لا يسيطر عليها بصورة تامّة. فنجاح رجل الدولة، كما فعل أتاتورك في تركيا، بالسيطرة على مجرى اللسان في إحدى مراحلها الحاسمة، يضيف إلى سلطته سلطة أخرى مُغفَلَةً وفاعلة. لذلك فإن التوجيه اللساني والتصوّر الذي يرى اللسان مصدراً طبيعياً (انظر هنا، ص ٢٥١ وما بعدها) ليسا بريئين. وقد يكون التوجيه حجّة قوية، بخاصّة إن كان ضد الصفائية اللغوية التقليدية وضد تكريس أعراف أقلّية محافظة. فاللسان من الممتلكات السياسية. وكل سياسة لسانية تدخل في لعبة السلطة وتدعمها بإحدى أخلص دعائمها. فالقاعدة التي تقيمها سياسةُ التوجيه ليست القاعدة بوصفها وضعاً، أي شكلاً من أشكال التعبير تشترك فيه الأغلبية ويكتفي المرء بالالتزام به. إنها قاعدة مثالية وهي تخدم مصالح الدولة في حال محت طبيعتها الخيالية آثار الكلام المتذبذبة. فوحدة اللسان تهمّ السلطة، بينما يغيظها التنوّع، تنوّع أساليب القول الذي يعيق خطّ سير المال[١٦]، وأيضاً تنوّع أساليب التفكير. واللسانيُّ بمصادقته على العرف المهيمن قد يصبح، بعلمه أم من غير علمه، ضامن السلطات القائمة.

لهذا السبب يتوجب على الفعل الإنساني الذي يتّخذ اللسان موضوعاً له أن يكون مستقلاً عن أيّة سلطة إذا ما أراد لنفسه تجاوز صورة "هوام السيّد". **فدور اللسانيّ في تخطيط اللغة وإصلاحها هو، في ظرف يشرّع هذا الدور، وإلى جانب تدريس الألسنة والترجمة والردّ على تحدّي المعلوماتية، هو أحدُ أهمّ السبل التطبيقية التي يمكن أن تعطي نشاطه تأثيراً حقيقياً على مجرى الأشياء**. أما إذا لم يتدخّل فيعني ذلك أنه يتخلّى عن مبادرته ويتركها للذين لا تهمّهم مباركته على أية حال للتدخّل بأنفسهم وبشكل دائم، عن طريق

---

(١٦) يقول القسّ غريغوار (l'abbé Grégoire) في "تقرير" (*Rapport*) تلك العبارة الشديدة الإيحاء: «إن اللهجات المحلية على امتداد الأمّة هي بمثابة عقبات تعيق حركة التجارة».

الصحافة والتعليم ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والقوانين، في مصير الألسنة. فبالتخلّي عن دوره للمهندسين والعلماء ورجال القانون الذين يخترعون لغات تقنية - ويصادقون عليها في معظم الأحايين - قد يدفع إلى الاعتقاد بأن الألسنة قضية من الجدّية والخطورة بحيث يجب ألاّ توكل إلى اللسانيين. والرهان يتعدّى كونه مجرّد قضية تقنية في التعبير اللساني. فإسهام الألسنة الواسع في تشكيل الإجراءات الفكرية يعني أن التدخّل فيها هو فعل غير مباشر في تلك الإجراءات، وبالتالي في الثقافات نفسها.

ولا شكّ في أن الألسنة ليست ملكاً للساني. إلاّ أن من حقّه، إن لم نقلْ من واجبه، التعبير عن رأيه في مصيرها. كما لا يُمنع عليه التدخّل في مصيرها أحياناً. وإن كان البحث القائم على الحاجة إلى المعرفة يتميّز في العلوم عن التطبيق العمليّ، فلأنه شرط مسبق لا نزعة إلى النقاء تتعارض مع سلوك غير نقيّ محطّ لقذرنا يأتي من التلوّث الناجم عن الاحتكاك بالمادّة. حين يأخذ اللسانيّ موقعه في الجهد الرامي إلى إصلاح الألسنة فهو يساهم في وضع عجلات مستقبلها، ولربما إلى حدّ ما مستقبل الشعوب التي تعبّر عنها، على طريق أكثر أماناً.

III

الغاية النظرية
أو
الإنسان المتحاوِر

الفصل التاسع

نظرية وجهات النظر الثلاث

الإطار العام

يتفق اللسانيون من مختلف الأصول تقريباً على وجود مجالات أربعة تقليدية في دراسة الألسنة: علم الأصوات الوظيفيّ والمعجم والنحو وعلم الصرف (انظر الفصل الثالث، ص ٧٣ ـ ٧٤). وتنتظم الوقائع والمناهج بطريقة مختلفة عند النظر إلى الألسنة من خلال الإنتاج الماديّ للكلام. إذ لا نعود نتعامل حينئذ فقط مع ألفاظ تضم معنى إلى أصوات، وإنما مع جمل ومجموعات من الجمل تشكّل نصوصاً. فتلك هي المادّة الظاهرة التي ينتجها ويلتقطها كلّ امرئ. وينطلق اللسانيّ ضمن هذا الإطار من الجمل وصولاً إلى الكلمات. ودراسة الأصوات هنا تتجاوز إذاً حدود الكلمة، ويشغل التنغيمُ الذي يتخذ الجملَ أو أجزاءَ الجملِ إطاراً له مكانه هنا، مثله كمثل الصويتات بوصفها وحدات تميّزُ الكلمات فيما بينها.

إن نظرية وجهات النظر الثلاث هي الإطار الذي نقترحه هنا لدراسة الألسنة في واقع تمظهرها ضمن خطابات[1]. وتُعَرَّفُ الجملة هنا وفق معيارَين: فهي أولاً مجموعة من الكلمات (وقد تقتصر على كلمة واحدة عند الاقتضاء) التي يقبل بها الناطق باللسان بالولادة على أنها كاملة، أي مكتفية بذاتها ولا تحتاج لأية إضافة لتصبح سليمة نحوياً وقابلة للتأويل دلالياً. أما المعيار الثاني فشكليّ: فالتنغيم يشير

---

(١) حول الفرق بين نظرية وجهات النظر الثلاث وبعض النماذج الثلاثية الصريحة إلى حدّ ما، راجع: C. Hagège, «Les pièges de la parole», *op. cit.*

إلى حدود الجملة، مهما اختلف شكله الماديّ من لسان لآخر وداخل اللسان الواحد.

إن تعريف اللسان، بهذه الطريقة، يتيح النظر فيها وفق وجهات نظر ثلاث تتمّم بعضها البعض. فالأولى تتناولها في علاقتها بأنظمة اللسان، فتدرس العلاقات بين الكلمات وكذلك أسلوبَ التعبير عن تلك العلاقات. إنها وجهة النظر الصرفية النحوية أو وجهة النظر (١). أما الثانية فتربط الجملَ بالعالم الخارجيّ الذي تتحدّث عنه، فالأشكال ليست هذه المرّة ما يؤخذ بعين الاعتبار وإنما المعاني التي تحملها هذه الجمل، ومن هنا جاءت تسميتها بوجهة النظر الدلالية الإحالية وهي التسمية التي نقترحها هنا لوجهة النظر (٢). أما في وجهة النظر (٣) فيتمّ تناول الجملة في علاقاتها بمن ينطق بها، وهو يرتبط بدوره بمستمع ما. إذ يختار المتكلّمُ استراتيجية ما أو أسلوباً في العرض مستعملاً تراتبية هَرَمية بين منطوقه وما يبلّغ عنه، ومن هنا تأتي تسميتها بوجهة النظر المنطوقية الهَرَمية وهي تسمية نقترحها هنا لوجهة النظر هذه.

إنها وجهاتُ نظر لا مستويات، كما يظهر بصورة أكثر دقّة في الترسيمة (انظر ص ٢٧٧) حيث الترتيبُ ترتيبُ مجاورة أفقية لا تتابع عموديّ. إذ يتضمّن مفهوم المستوى والتقديم الموافق له علاقة هرمية أو آلية تحويلية وبما يجعل المستويات قابلة للاشتقاق فيما بينها. غير أن مثل هذه الآلية لا توجد كواقع ظواهري ولا أهمية عملية لها. ومن جهة أخرى، فإن كلاً من وجهات النظر الثلاث تلك تلقي ضوءاً متساوي الأهمية ولا تهيمن إحداها على الأخريين، بل هي تتشارك معاً في تمييز الألسنة في فعلها كسلوك بشريّ نموذجيّ أصليّ.

إن أية دراسة لواحدة من وجهات النظر هذه دون الأخريين هي عمل مصطنع يتجاهل حقيقة الروابط التي لا تنفصم عراها بين الثلاث. فالألسنة من وجهة النظر الصرفية النحوية أغراض طبيعية

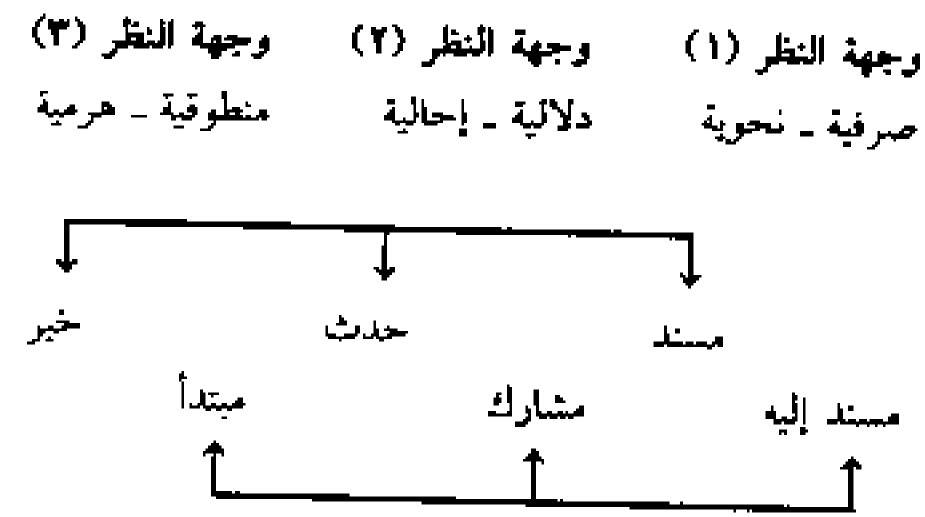
تتناولها مختلف المناهج: من علم الأصوات الوظيفي، أي وصف الأنظمة الصوتية التي تشكّلُ الوجه الفيزيائيّ للكلمات، إلى الصرف كدراسةٍ لبنية الكلمات واحتمالات تعاقبها والمراتب التي تتوزّع فيها بحسب اللسان، وإلى النحو بوصفه دراسة العلاقات بين الكلمات أو مجموعات الكلمات وسمات هذه العلاقات. فالاقتصار على وجهة النظر (١) يعني تناسي المعنى الناتج والعلاقات بين المتكلّمين. والاقتصار على وجهة النظر الصرفية النحوية يقودنا، إذا ما نظرنا ملياً في ما يتضمّنه ذلك، إلى شكلنة لظاهرة المعنى وللعمليات التي تتيح بناءه وتأويله تقوم على مبادئ من نمط المبادئ المنطقية الرياضية. وفي الوقت ذاته تغيب عن دائرة الاهتمام القيودُ الصرفية النحوية التي تسمُ الألسنة وكذلك شروطُ الاستعمال في الحوار. أما إذا اختزلنا كل شيء إلى وجهة النظر (٣)، فيمكن التوصّل إلى تحديد سمات الخطابات والعلاقات التفاعلية التي تنشأ بينها، لكن تفوتنا المكوّناتُ الجوهرية للّغة. فالواقع اللساني ينبسط وفق تلك الوجوه الثلاثة في آنٍ معاً، ومن الواضح أن على وجهات النظر الثلاث تلك أن تقابلَ نظرةً واحدةً تحتضن الحقولَ الثلاثة معاً. وعلى الرغم من الوضع غير المريح والمحفوف بالمخاطر للتربّع على قمّة الهرم، فليس أمام اللسانيّ، لإيفاء تعقيد موضوع دراسته حقّه، من خيار آخر سوى التنقّل بنظره في الفضاء المجازيّ لتساؤله ومعانقة الوجوه الثلاثة لدراسة الألسنة كما تحدّدها منحدرات الهرم الثلاثة: منحدر علوم الطبيعة، ومنحدر المنطق والرياضيات ومنحدر علم النفس الاجتماعيّ.

من المفيد، لتسهيل هذه المهمّة، أن نأخذ بعين الاعتبار أحد أصغر المنطوقات البسيطة والموحية في معظم الألسنة، وهو المنطوق ذو الحدّين. فمنطوق في الفرنسية من نمط Pierre chante (بيير يغنّي) يقيم، من وجهة النظر الصرفية النحوية، علاقة بين مُسْنَدٍ (انظر ص ٧٤ ـ ٧٥) هو chante (يغنّي) [ويجب التفريق بين كلمة مسند

وكلمة إسناد وهي اسم تلك الظاهرة] ومُسْنَدٍ إليه يحدّده وهو هنا Pierre (بيير). ويمثّل بيير من وجهة النظر الدلالية الإحالية المُشارِك أي من يشارك في الحَدَث، أما chante (يغنّي) فهو الفعل أي الحَدَث. وأخيراً ومن وجهة النظر المنطوقية الهرمية، فإن بيير هو المبتدأ أي من يخبرنا عنه المنطوق، أما chante (يغنّي) فهو الخبر أي ما يخبرنا المنطوق عن بيير.

لا تكتفي نظرية وجهات النظر الثلاث بتوضيح هذه الأنماط الثلاثة للعلاقات بين الحدود، بل هناك أيضاً تكافل بين وجهات النظر هذه. والحق أن الكلمة التي تشغل وظيفة المسند إليه من وجهة النظر (١) غالباً (لا دوماً) ما تكون نفسها الكلمة التي تمثّل المشارك في وجهة النظر (٢) والمبتدأ في وجهة النظر (٣). والتماثل نفسه موجود إذاً، وبصورة متناظرة، بين المسنَد [وجهة النظر (١)] والحدث (٢) والخبر (٣). وهكذا نجد في الجمل Pierre chante (بيير يغنّي)، وil court (هو يركض)، وl'enfant bavarde (الطفل يثرثر)، وles invités sont arrivés (المدعوون وصلوا)، أن كلاً من الكلمات أو مجموعة الكلمات Pierre, il, l'enfant, les invités (بيير، هو، الطفل، المدعوون) في آنٍ معاً مسند إليه من الناحية الصرفية النحوية ومشارك من الناحية الدلالية الإحالية ومبتدأ من الناحية المنطوقية الهرمية. وكذلك فإن chante, court, bavarde, sont arrivés (يغنّي، يركض، يثرثر، وصلوا) يتمّ تحليلها كمسندٍ من وجهة النظر (١) وكتعبير عن الحدث من وجهة النظر (٢) وكخبرٍ عن المبتدأ المُعتَبَرِ كأساس من وجهة النظر (٣)، ويمكن تمثيل هذا التقابل بالترسيمة أدناه:

ومع ذلك يصدف أن يقابل المسندُ المبتدأ كعنصر يحمل شحنة إخبارية ضئيلة ويعبّر عن إطار ما، بينما يتطابق الخبرُ مع المسندِ إليه ويحمل عنصراً إخبارياً أكثر جِدّة. إذ نجد في عبارة مثل il reste trois poires (بقيت ثلاث إجاصات) أو، عند سرد أحداث ما، مثل



survient un homme armé (برز رجلٌ مسلّح)، أن القسم الثاني من الجملة يحمل معلومات أكثر من القسم الأول[٢]. ونرى ذلك في الحالة التي لا يعبّرُ فيها المتكلّمُ، بصورة مضمرة، إلا عن المعلومات الأساسية. ولا يعني ذلك أن المعلومة الأخرى عديمة الأهمية بل إن الحالة تقوم مقامها، ومن هنا تأتي بلاغات مثل !trois poires، وun homme armé!. فالكلمات البدئية مثل il reste، وsurvient ليست هي التي تحمل المعلومة الأساسية على الرغم من أنها هي التي

(٢) مثل هذه البنية شائع بصورة أكبر في ألسنة أخرى غير الفرنسية كالإيطالية مثلاً إذ تُقدَّمُ عادةً الفعل الحامل لمعلومة ثانوية. ونرى المفارقة الناتجة عن ذلك في مشهد من مشاهد فيلم *La strada* لفيلليني Fellini: إذ يطلب البائع المتجوّلُ من موظّفته البسيطة أن تُعلِنَ عن قدومه إلى كل مدينة بقرع على الطبل وبالنداء !è arrivato Zampano (جاء زامبانو). لكنها تخطئ وتنادي بقلب الجملة «!Zampano è arrivato» (زامبانو جاء) مما يستدعي تعنيف معلّمها لها: فاسمُ القادم الجديد هو العنصرُ غير المتوقّع وبالتالي يجب أن يأتي في آخر المنطوق. أما إذا ابتدأ المنطوق به فيصبح مبتدأ أي العنصر الذي يحمل أقلّ شحنة إعلامية وبالتالي العنصر الأقلّ أهمية، إذ يُفترَضُ أن يكون المجيء معروفاً وأن يكون اسمُ القادم هو العنصر الحامل للمفاجأة.
ولا تقدّمُ الفرنسية الدارجة الفعل على الفاعل ببساطة في البنية التركيبية وإنما تستخدم صيغة c'est ...,celui qui كما في: celui qui est arrivé, c'est Zampano (الذي جاء هو زامبانو). بالإضافة إلى ذلك فبعض أشكال الفرنسية المكتوبة، وبخاصة فرنسية الصحافة وبعض الحالات المنطوقية عند الأدباء و"أسلوب العلوم الإنسانية"، تميل إلى مثل هذا التقديم للفعل الحامل الأقلّ للمعلومات كما في:

تشغل وظيفة المسنَد. ويعني ذلك أنه سواء تطابق المسند مع الخبر والمسند إليه مع المبتدأ أم لم يتطابقا، فهناك دوماً علاقةُ تقابل بين الأنماط الثلاثة البنائية للجملة.

يجب قبل العودة إلى كلٍّ من هذه الأنماط التأكيدُ على أمر جوهريّ. فنظام ترقيم وجهات النظر الذي اعتمدناه هنا يبدو متضمناً نوعاً من الهرمية، أو على الأقلّ ترتيباً بحسب الأفضلية. والحقّ أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل. فهناك اتجاهان يجب أخذهما بعين الاعتبار. فحين يتلقّى مستمع ناطق باللغة الفرنسية مرسَلةً: J'ai acheté «L'éducation sentimentale» hier (اشتريتُ "التربية العاطفية" أمس = اشتريتُ رواية "التربية العاطفية" أمس)، فهو يحلّ شيفرتها انطلاقاً من الأشكال المتاحة في هذا الأسلوب وبحسب قواعد اللغة الفرنسية للوصول إلى المضمون الذي أراده الناطقُ بتلك العبارة. وعلى العكس من ذلك، إذا ما كان الناطقُ باللغة الفرنسية هو المتكلّم وشاء إعطاء معلومة عن شرائه لهذا الكتاب المحدّد، فيُشَفِّرُ وفق قواعد اللغة الفرنسية أيضاً المضمون الذي تشكل هذه المرسلة نفسها. بعبارة أخرى، لنا أن نعمل إما وفق **لسانيات المستمع** وبالتالي نتبع **مسيرة علم تطوّر دلالات الألفاظ**: أي من الأشكال إلى المعاني، أو من المرسَلة بوصفها معطى إلى تأويل المضمون أو حلّ الشيفرة. أو أننا نختار **لسانيات المتكلّم** وهي تنطلق من نية الإدلال ومن ترتيب هرميٍّ للمعلومة المنقولة فتشفّرُ المضمون تبعاً لنظام

= «L'inspirent plus particulièrement l'amour, le sexe, les mœurs, les fantasmes, les angoisses de l'époque, le snobisme intellectuel, la psychanalyse, la drogue, l'âge, et, accessoirement, la mort». (*Le Monde*, 15 mai 1979, p. 19). (تلهمه بشكل خاص قضايا الحبّ والجنس والتقاليد والهوامات ومخاوف العصر والفذلكة الفكرية والتحليل النفسي والمخدّرات والسنّ، وبصورة ثانوية الموت). وهذا الإجراء كثير التكرار في بعض الأعمال العلمية حيث تقع على العديد من العبارات من مثل: «Se pose le problème de...» (تطرح مسألةُ...)، «Se présente alors une difficulté», etc. (تظهر مشكلةٌ...) إلخ...

اللسان، وبالتالي نتبع مسيرة علم المعاني: أي من المعنى إلى الأشكال التي تعبّر عنه. وينعكس، في هذه الحالة الثانية، نظام وجهات النظر بالمقارنة مع النظام الذي تبنّيناه هنا فتصبح وجهة النظر المنطوقية الهَرَمية هي (١)، ووجهة النظر الصرفية النحوية هي (٣). إلاّ أن إحلال هذا النظام محل الأول يعني العودة إلى تصوّرٍ يرى مستويات منظّمة وفق تراتبية منظّمة، بينما سبق وقلنا إن مفهوم وجه النظر لا يتضمّن أية هرمية. ومع ذلك يجب ألاّ ننسى، إذا ما أصررنا على إضفاء معنى على الترقيم، أن المسيرتين تتمّمان بعضهما البعض بالتبادل بين المتكلّمين.

يُمكن للنظام المعتمَد هنا أن يعكس ديناميكياً، على أيّة حال، وضع الطفل الذي يبدأ بالضرورة كمستمع في فترة تعلّمه. إلاّ أن ذلك لا يعني بعدُ أننا نريد الترويج للسانيات المستمع ردّاً على لسانيات المتكلّم التي تتّسم بها تيارات حديثة مختلفة. فمع أن القواعد التوليدية تمتنع عن اختيار أحد الاتجاهين، إلاّ أن الشروط المقترحة تنطلق من الترسيمات المستترة إلى البنى المحقَّقة من دون أي لوغاريتم متناظر يتيح الاشتقاق بالاتجاه المعاكس، أي دراسة الرسائل المبنية مايقاً كنتائج تنتظر حلّ شيفرتها لا بناء الرسائل كإجراء مُشَفِّر وحسب[٣]. يتضمّنُ ذلك إذاً أولوية يجب استبعادها تماماً كالأولوية المعاكسة.

وجهة النظر الصرفية النحوية

هناك وقائع مختلفة تغذّي وهم الاستقلالية النحوية. إذ يمكن إلى حدٍّ ما، كما في بعض الأعمال الأدبية (كرواية ***Finnegans Wake*** لـ ج. جويس (J. Joyce)، ١٩٣٩)، تفكيك المفردات المعجمية

(٣) راجع: C. Hagège, *La grammaire générative. Réflexions critiques*, op. cit., p. 191 - 192.

وتفجير الألفاظ والإشادة بانعدام الانسجام والتماسك الظاهريّ (مع نقل معنى ما على الرغم من ذلك). لكن لا يمكن خرق القواعد النحوية حسب الرغبة، وعلى الرغم من حجم الانحراف. فبعض الألسنة تمنع أيّ خرق للتوافق بين المسند إليه والمسند أو بين المسند والمفعول، وبعضها الآخر يفرض مراعاة نظام الكلمات بخاصّة عندما يتحكّم بالمعنى. أما في الصرف بحصر المعنى، فمن الأصعب أيضاً تغيير صيغة الكلمات التي تشير إلى الوظائف وتغيير علامات الإعراب في الألسنة التصريفية وعلامات الزمن والصيغة، وعند الضرورة علامات الجنس والعدد.. إلخ. فالمصاب بعيّ في النطق يُدعى بالعيّ الدلاليّ، يُبقي العلامات النحوية الدالّة على التحديد، والعطف، والإتباع، والإسناد، لكن تقريباً من دون أن تحملَ السلسلةُ الكلامية أي معنى، كما لو أنه يُبقي على التركيب النحوي ويفقد المعنى. يضاف إلى ذلك أن البنى النحوية تقاوم أكثر من المفردات المعجمية ظاهرات التداخل والاستعارة من لسان أجنبي. فإحدى الخواصّ الرئيسة للغات ـ وهي خاصية غريبة من وجهة نظر "العقلية السليمة" البحتة ـ تكمن في فرض غلّ النحو على التعبير العفويّ. إذ يمرّ المعنى تحت مطرقة القواعد النحوية مع أن الكثير من الجمل غير المصاغة بشكل جيّد قابلة للتأويل. وتبيّن مختلف التجارب أن الإنسان يكتسب في وقت مبكر من حياته وعياً بالقيود اللسانية. كما يتركّز تصحيح الأخطاء اللغوية التي يرتكبها الأجانب على النحو أكثر منه على المعنى، ويظهر السلوك المصحّح للأخطاء عند الطفل ـ القواعديّ اعتباراً من سنّ الرابعة والنصف، وهو أوضح في حالة الطفل الثنائيّ اللغة[4]. وذلك كما لو كان وراء

(4) انظر: S.I. Galambos & S. Goldin-Meadow, «Learning a Second Language and Metalinguistic Awareness», in *Papers from the Nineteenth Regional Meeting*, Chicago Linguistic Society, 1983, p. 117-133.

هذا الاهتمام بالنحو أكثر منه بالمضمون تلك الأهلية للتعبير عن معنى واحد بتركيبين نحويين، أي بلسانَيْن مختلفين.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات فالنحو ليس غاية بحدّ ذاته. وهو إذ يبدو أحياناً نظاماً مغلقاً، يَسِمُ وجود أي لسان، فذلك يعود جزئياً إلى جمود في علم الدلالة عبر الزمن. غير أن الإنسان لا يتكلّم لتطبيق أو تمثّل قواعد النحو، اللهمّ إلاّ في المحاضرات الدراسية والكتب المدرسية حيث يتماهى النحويُّ (أحياناً عن وعي) مع الأمثلة التي يسوقها. إننا نتكلّم لننقل معنى ما، ولذلك تتميّز الألسنة جذرياً عن الأنظمة المنطقية التي تشترك معها في نحو يُعتَقَدُ أنه مستقلٌ في الألسنة أيضاً. ولا نجد في النموذج الثلاثيّ الذي نعتمده هنا هذه الاستقلالية للنحو الذي توهم به بعض النظريات الحديثة كالقواعد التوليدية. إذ ليست قواعدُ بناء المنطوقات مستقلّة عن المعنى الذي تعبّرُ عنه ولا عن الخيارات التي تُنظمُ المعلومة. ويمكن، في لسان ما، قبولُ الأخطاء النحوية التي قد يرتكبها الطفلُ أو الأجنبيُّ أو البالغ الذي لم يتمّ دراسته طالما هي لا تضرّ بالمعنى. أما في أنظمة المنطق الشكليّ، فأيّ خطأ نحويّ وانتهاكٌ للمتواليات وقلب للجمل من شأنه تدمير البناء بأكمله.

وجهة النظر الدلالية الإحالية.

إنتاج المعنى وتلقّيه

يمكننا وضع تصنيف للمنطوقات الدنيا ذات الحدّين. وتتيح معاينة عدد كبير من الألسنة الوصول إلى النموذج التالي الذي يمثّل الحالات الأكثر شيوعاً والتي سنعتبرها بمثابة فرضيات تجريبية يجب التحقّق منها في عدد أكبر من الحالات (انظر الفصل الثالث، ص ٧٠ ـ ٧٢):

	أنماط دلالية	مشارك
غير فاعلة	١ تشبيهيّ معادِل	يحدِّدهُ الحَدَث
	٢ نعتيّ	يصفهُ الحَدَث
	٣ ظرفيّ	يتحدَّدُ بظرفه
	٤ وجوديّ	معطى كموجود
	٥ وصفيّ	مصمَّمٌ كمسرح للحَدَث
نمطٌ فاعل	٦	يتمتّع بتحكّمٍ ما بالحَدَث

يربط المنطوق الأصغر ذو الحدين، كما سبق ورأينا (انظر هنا ص ٢٧٣ ـ ٢٧٩)، بين الحَدَثِ والمشارك. ويمكن تصوّر هذا الأخير بوجوهٍ عديدةٍ: على أنه محدَّدٌ أو قابلٌ للتحديد (في المنطوق التشبيهيّ المعادِل، كما في المثال: Jean [est un] menteur (جان إنسان كذّاب) (تُعطي الفرنسيةُ هنا، وهي ملزَمة بالتعبير عن أداة التعريف وفعل الكون être، أكثر من حدّين))؛ وعلى أنه مرتكز للنعت (في المنطوق النعتيّ، كما في المثال: Jean [est] généreux (جان إنسان كريم))؛ وعلى أنه محدّد في مكانه بالمعنى الحقيقيّ للكلمة ("dans في"، "sur على"، "chez عند" . . . إلخ)، كما في المعنى المجازيّ ("avec مع"، "pour إلى") (في المنطوق الظرفيّ، كما في المثال: Jean [est] ici (جان موجود هنا))؛ وعلى أنه موجود (في المنطوق الوجوديّ، كما في الفرنسية الدارجة: ya (= il y a) [un] problème (توجد مشكلة) (في العديد من الألسنة التي لا تحوي فعل الملكية avoir كالعربية والعبرية الكلاسيكية والروسية واللغات الكوشية couchitiques، يُستَعمَلُ للتعبير عن المِلْكية المنطوق الظرفيّ ذو البنية "ص هو عند س" أو المنطوق الوجوديّ ذو البنية "موجود ص" مع إلحاق مالك "عند س"))؛ وعلى أنه موطن الأحداث (في المنطوق الوصفيّ، كما في المثال: Jean dort (جان نائم))؛ وأخيراً على أنه يتمتّع بدرجة ما من التحكّم

بالحَدَث، مما يفترض حالة من الوعي أو الإرادة تتعارض مع الأنماط الخمسة السابقة التي يظهر المشارِكُ فيها غيرَ فاعلٍ (في المنطوق الفاعل، كما في المثال: Jean travaille (جان يعمل)).

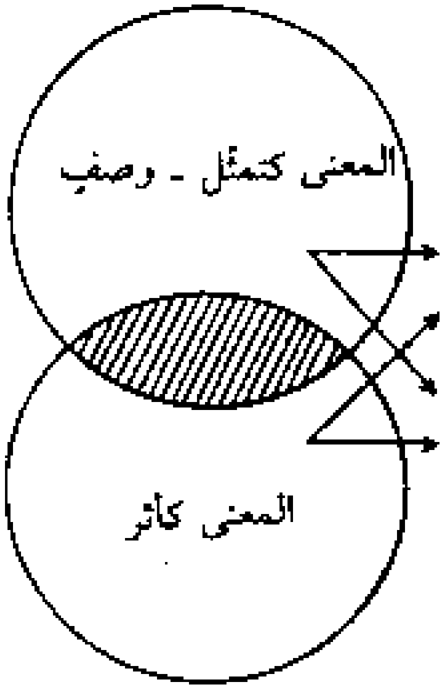
رأينا أن المنطوق الأصغريّ ذا الحدَّين يشكّلُ إطاراً ملائماً من وجهة النظر الصرفية النحوية. إذ يمكن داخل هذا الإطار، وبسهولة، ملاحظة التكرارات وأنماط العلاقات والتوافقات داخل فئات الكلمات والمتواليات وعلاقات التحديد ضمن كل لسان. كما يوفّر هذا المنطوق أيضاً إطاراً عملياً لبيان العلاقات الدلالية الأكثر بساطة بتمييزها عن حالة الخطاب التي تشارك في بناء المعنى. إلاّ أن المنطوق ذا الحدَّين ليس الوحدة العملانية الأساسية. فالحيِّزُ الذي يتشكّلُ فيه المعنى ليس المنطوق الأصغر المنعزل، إنه النصّ بوصفه مجموعة من الجمل (باعتبار مصطلح "الجملة" أكثر ملاءمة من مصطلح "المنطوق" عندما يتعلّق الأمرُ بجزء من ضمن كلٍّ متماسك). فالنصُّ يعبّرُ عن مُرسَلَة متجانسة، مقسّمة إذا اقتضى الأمر إلى أجزاء (كالمقاطع في النصّ المكتوب) تتمفصلُ هذه المرسلةُ عليها. وقد يتعلّق الأمر بطبيعة الحال بنصٍّ مكتوب أو بنصٍّ شفهيّ. إذ تحتوي جميع الألسنة على كلمات للربط أو بنى نحوية أو منحنيات نغمية تدلّ على الإضافة أو تدرّج الأفكار والخيارات المتبنّاة داخل الهرمية المحاجّية أو السردية. ويمكن ملاحظة الترابط والتراكم لا داخل الجمل وحدها، وحسب، بل أيضاً ضمن إطار المقاطع الشفهية أو الكتابية كوحدات كلّية متجانسة. إذ توجدُ قرائنُ تدلّ على الترابط بين جمل النصّ: كتكرار الصدارة، أي الكلمات التي تستعيد جزءاً سابقاً، أو الاستباق، أي الكلمات التي تستبق جزءاً لاحقاً. . إلخ. ويشيع في بعض لغات أميركا الجنوبية وغينيا الجديدة، وداخل القصّ، دمجُ العبارات بعضها ببعض باستعمال جمل - محصّلات تستعيد جزءاً من السياق السابق بالحرف أو بالجوهر. كما توجد في بعض الألسنة الأخرى (كلغة الإنغا l'inga والإيكا l'ica في كولومبيا

على سبيل المثال) وحدات بنيوية صغرى خاصّة تشير إلى تغيّر الخطّ الرئيس وإلى الانتقال من عرض الأحداث إلى وصف الظروف المحيطة بها على سبيل المثال.

بقبول منطق العمل عند مستوى النصّ لا المنطوق المنعزل، يبقى السؤال: ما هي العناصر المكوّنة للمعنى؟ وإنه لتساؤل جَسور! فالأمر لا يتصل وحسب بمدلول كل دليل يُطلَق عليه الدلالة لتمييزه عن المعنى بشكل عام، وإنما بظاهرة أوسع بكثير تشمله: أي ما تريد قوله أيّةُ جملة في النصّ أو أيُّ تبادل للجمل في الحوار أو أيُّ نصّ كامل شفاهي أو كتابي. فالمعنى ينتمي قانوناً إلى اللسانيات، على الرغم من أنها ليست حصراً الوحيدة المخوّلة لمعاينته، وهذا ما يؤكّده الجميع. ونذكر هنا ظاهرة ملفتة لا أكثر تنتمي إلى تطوّر الكائن الفرد ومفادها أننا نلاحظ في الطفولة المبكرة أن المتواليات الصوتية والمعاني تتشكّل بصورة متوازية بحسب وجهة النظر العصبية.

والجدول على الصفحة المقابلة يجمع مكوّنات المعنى في ثلاث مناطق، وصيغة في حقلين.

فمن السمات الأساسية لمنطقة المعنى (أ) سمة تشفير مكوّناتها. ويعني ذلك أنها تقابلُ أدوات شكلية ثابتة تنتمي إلى اللسان. تُذكّرُ صيغةُ "مسند إليه معاد بناؤه" (الفصل السادس، ص ١٦٩ وما بعدها) بأن اللسان ليس نسخة مطابقة عن العالم، بل على العكس إنه يعيد تنظيمه. أما المكوّنُ الثاني، أي مدلول الأدلة، فيشكّلُ المساهمة التي تقدّمها إلى المعنى إضافةً وتوليفَ مدلولات كل دليل، أي الدلالة. وتَحَلّلُ المدلولاتُ نفسُها إلى وحدات دلالية صغرى. ويعكس التنظيمُ الدلاليّ في كل لسان التطبيق العمليّ للمجتمع الذي يثقّفُ المسند إليه بطريقة خاصّة في كل مرة بحيث يمكن اعتبار الكلمات وحدات تطبيقية عملية صغرى أو تعبيرات لسانية عن هذا التطبيق العمليّ. إن موضوع



المنطقة أ

- مسند إليه معاد بناؤه
- مدلول الأدلّة
- دلالة التركيب النحويّ: عائلات لمنطوقات المتوالية
- السياق الضيّق
- السياق الواسع

المنطقة ب

- أهلية ثقافية، افتراضات مسبقة
- ظروف محدّدة
- درجة المعرفة بين المتكلّمين
- مكانة اجتماعية نسبية
- ظروف اقتصادية وسياسية

المنطقة ج الإدلالات اللاواعية

علم في التطبيق العمليّ مرتكزٍ إلى الطبيعة الحقيقية للمفردات في الألسنة يتّسمُ، مقابل سكونية دراسة الألفاظ المعجمية، بالتغيّرِ بحسب الممارسة وبحسب التمثّلات التي تتطوّر بسرعة في المجتمعات الحديثة. وهناك، من جهة أخرى، استقلالية نسبية للمدلول، فهو كيان تُعطيه معرفةُ اللسان واستعمالُه ضمن سياق محدّد: فقد يظهر المدلولُ ضمن سياقات غير اعتيادية أو يدخل في صراع معها من دون أن يؤدّي ذلك إلى عدم التعرف إليه.

تعتبر دلالة التركيب النحويّ بمثابة الإسهام في المعنى الذي

يشكّله انتماء الكلمة إلى مقولة من مقولات اللسان (اسم، فعل، ظرف. . . إلخ) والوظيفة التي تشغلها داخل النصّ الذي تظهر فيه (مسند إليه، مسند. . . إلخ). فالأفعال وعلامات المفاعيل (السوابق واللواحق. . إلخ). تشير إلى العلاقة خلافاً للأسماء (انظر الفصل السادس ورأي ب. راسل (B. Russell)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠). وتدخل في دلالة التركيب النحويّ أيضاً المعاني الناتجة عن العلاقات بين المنطوقات التي تنتمي إلى عائلة واحدة: كالتبديل كما في المثال:

il est venu et j'en ai été heureux/j'ai été heureux de sa venue

(جاء وكنت سعيداً بذلك/ كنت سعيداً بمجيئه)

وكإعادة الصياغة كما في المثال:

Jean a menti/Jean n'a pas dit la vérité

(كذب جان/ لم يقلْ جان الحقيقة)

والتضادّ كما في المثال:

tu leur as prêté de l'argent/ils t'ont prêté de l'argent

(أدنتهم نقوداً/ استدنت منهم نقوداً)

ظهرت لنا مشاركة المتوالية (نظام الكلمات) في المعنى سابقاً (انظر الفصل السابع، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩) في حالة النعت في اللغة الفرنسية، ويمكن إعطاء أمثلة أخرى على ذلك. أما مشاركة السياق فأمر تظهره التجربةُ مع أن مدلولَ الأدلة، كما سبق ورأينا، كيان يمكن تبيّنه بحدّ ذاته. فقد يتعلّق الأمر إما بكلمات متجاورة بصورة مباشرة أو تنتمي إلى الجملة نفسها، أي إلى السياق الضيّق (مثال: لا تحمل كلمة grand (كبير) المعنى نفسَه أمام كلمة garçon (صبي) وأمام كلمة connaisseur (عارف))، وإما بمقطع أكبر كالسؤال qui as-tu rencontré? (من قابلت؟)، على سبيل المثال، فهو يزوّدنا بالعناصر اللازمة لتأويل إجابة مثل: Pierre (بيير)، لا يمكن فهمها

منعزلة. إن الإنسان يتعلّمُ في فترة الطفولة لسانَه «الطبيعي»، بينما هو يركّبُ لُغاتٍ مُشَكْلَنَة. إلاّ أنه يجب التأكيد هنا على خاصية رئيسة من خواص الألسنة الطبيعية: فكلمات الألسنة الطبيعية، وخلافاً لكلمات اللغات المقعَّدَة أي لكلمات تحمل القيمة نفسها في كافّة السياقات، تتأثّر بالسياق وتتغيّر وفقه. وتلك هي أحد شروط إمكانية الإبداع الشعريّ. ففي الخطاب المتواتر كما في الحوار، بصورة أوسع، يُشَكِّلُ حجم المعلومات التي تقدّمها مختلفُ المقاطع غير المكرّرة مع كل جملة جديدة في نصّ من النصوص (اللهمّ إلاّ في الحالات المَرَضيّة أو في الأساليب السردية كما في لغات أميركا الجنوبية وغينيا الجديدة التي سبق ذكرها) مخزوناً دلالياً ضرورياً للتفاهم بين المتكلّمين. ويمكن تصوّره كمعرفة مشتركة دينامية. ويضمن نسبَه إلى المنطقة (أ) من المعنى أمر مفاده أن الأقسام السابقة من النصّ هي ظواهر شكلية يمكن للسانيات العادية تحليلها.

أما المنطقة (ب) للمعنى، وخلافاً للمنطقة (أ)، فهي حيّز ما هو جائز الحدوث. وهي لا تملك شيفرة محدَّدة لارتباط مكوّناتها بحالات تختلف على الدوام ولا يمكن التنبّؤ بها. ونعني بـ **الأهلية الثقافية** هنا تلك المعرفة التي يشترك فيها المتخاطبون والمتعلّقة بالبيئة الفيزيائية والاجتماعية والثقافية الخاصّة بكل لسان وبكل حالة حوارية. فالانتماء إلى عالم الإدراك الحسّيّ نفسه قد يكون شرطاً للفهم المتبادل، وإن كان شرطاً غير كافٍ أو إنْ كان عدم التناظر بين الإرسال والتلقّي قد يشكّل عقبة. ومهما كان الأمر، فإن أفراد نفس المجموعة اللسانية متساوون في الأهلية الثقافية. وبالتالي يُستَبعَدُ الغريبُ غيرُ الناطق بذلك اللسان، فعدم أهليته قد تجعل من المتعذّر عليه فهم بعض حالات التماثل الشكليّ حتى وإن استعانَ بنصوص مترجمة. ففي لغة الشاوني (shawnee)، وهي من اللغات الألغونكية (algonquienne) في أميركا الشمالية، تقابل الجملتَين الفرنسيتين المختلفتين je fais dévier la branche en tirant dessus (أحوّلُ اتجاه

الغصن بشدّه) وj'ai un orteil supplémentaire (لديّ إصبع إضافيّ في رِجلي) جملتان متطابقتان تقريباً: الأولى هي ni-l'θa-wa-ko-ite، أي «أنا ـ متفرّع ـ بدوياً ـ فعل لفاعل على مفعول»، والأخرى هي ni - l'θawa - ko - θite، أي «أنا ـ متفرّع ـ غصن ـ إصبع»[٥]. لا تمتلك هذه اللغةُ بالطبع التعارض الاسميّ ـ الفعليّ الحاسم، فما هو اسم في الفرنسية أو الإنجليزية هو في هذه اللغة لاحقة تصنيفية (هي -ko العنصر الذي يمكن تطبيقه على أيّ غرض له شكل الغصن). والملفت في هذا الشبه بين الجملتين في لغة الشاوني في نظر الناطق بالفرنسية، لا يكمن في البنية الصرفية النحوية وحسب، بل يكمن أيضاً في أن الشبه، في ثقافته، بين الغصن وإصبع الرِجل هو مجازيٌّ في أحسن تقدير، بينما يبدو هنا بديهياً.

والحقّ أن المعرفة المشتركة بالبيئة الثقافية ليست غريبة عن معرفة الشيفرة اللسانية. فلقد أظهرت بعضُ التجارب[٦] أن المتكلّمين، في بعض الألسنة التي تقبل الخطاب الشديد الاختزال كاليابانية، يقلّلون من عدد الاختزالات بحسب درجة ألفتهم مع المخاطَب. ويبلغ هذا التقليل أعلى درجاته إذاً مع الغريب، حتى وإن كان يتكلّم اليابانية بطلاقة. فالأهلية الثقافية والأهلية اللسانية وثيقتا الارتباط ببعضهما البعض. لقد أدّى تركيز اللسانيات البنيوية الشديد على الشيفرة المشتركة بين المتكلّمين إلى إهمال التذكير بعدم كفايتها. إذ على المتخاطبين الاتفاق على ما يعنيه قول الشيء نفسه أو عدم قوله، أي يجب عليهم الانتماء إلى الثقافة نفسها أو إلى ثقافات شديدة التقارب. ومع ذلك فمن الصحيح القول إن هذا لا يمنع

---

(٥) نقلاً عن ب. ل. وورف (B.L. Whorf) في كتابه السابق الذكر: *Language, Thought and Reality*, op. cit., p. 233.

(٦) انظر: J. Hinds, «Shared Information in Japanese Conversions», Working Group 17: Shared Knowledge in Language Use, in *Proceedings of the XIIIth International Congress of Linguistics*, op. cit., p. 1315.

حالات سوء التفاهم (انظر الفصل العاشر، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

تدخل الافتراضات ضمن الأهلية الثقافية وأيضاً، بالنسبة إلى الافتراضات ذات القيمة الكليّة، ضمن تجربة العالم الخاصّة بمجموعة الجنس البشريّ. إذ تفترض عبارةُ il commence à dire maman (بدأ يقول ماما) على سبيل المثال (وخارج الحالة الخاصّة لبالغ همجيّ متوحّد) "أنه طفل". ثم تشاركُ ظروفُ التخاطب الدقيقة بعد ذلك في بناء وتأويل المعنى متجاوزة حرفية الكلام. فعبارة il nous quittera bientôt (سيغادرنا قريباً) عند استخدامها في الحديث عن إنسان يحتضر لا تعني الشيء ذاته عند استخدامها في الحديث عن إنسان يستعدّ للسفر. وتدخل في تأويل العديد من مرسلات الحوار اليوميّ مكوّنات تنتمي إلى التواصل غير الكلاميّ: كحركات الجسد، وبخاصّة حركات الرأس واليدين، ومكوّنات أخرى حَرَكيّة متنوّعة ووضعيات وأفعال. ومن جهة أخرى، يرتبط المعنى أيضاً بدرجة معرفة المتكلّمين لبعضهما البعض، أي كل ما يعرفه أحدهما عن الآخر: أعماله وأيديولوجيته وحالاته النفسية المتكرّرة وأسلوب حياته وعاداته[٧] في مجالات مختلفة. فإن كنا نجهل التوجّهات السياسية للمخاطَب، وبخاصّة في بداية الحوار، فلا يمكننا أن نعرف بدقّة ما تعني عنده كلمات مثل **يسار**، **يمين**، **ديموقراطية**، **شيوعية**، **نسويّ النزعة**... إلخ، والمعرفة المتبادلة للمشاركين في عملية التخاطب متغيّرة مثل تغيّر الأهلية الثقافية والظروف الدقيقة وذلك بسبب تنوّع الحالات.

والأمر كذلك أيضاً في ما يتعلّق بالمكوّنين الأخيرين للمنطقة (ب): المكانة الاجتماعية النسبية والظروف الاقتصادية والسياسية. كما نرى، فإن المكوّنات الخمسة لهذه المنطقة ليست مُشفّرة في نظام، وذلك على العكس من المنطقة (أ) (اللهمّ إلاّ إذا اتّصلت

(٧) يعود هذا المفهوم إلى بيير بورديو (P. Bourdieu). انظر من بين أعماله الأخيرة: *Ce que parler veut dire*, Paris, Fayard, 1982, p. 83 s.

مباشرة بالناحية الصرفية النحوية، كالصيغ الشخصية الدالّة على الاحترام وعلى العلاقات الهرمية في عدد من لغات آسيا الشرقية وغيرها). إنها متغيّرات، وباعتبارها كذلك فهي لا تمكّنُ، وعلى الرغم من أهميتها كعوامل في بناء المعنى وفي حلّ رموزه، من تطبيق قواعدَ تأويلية تعبّرُ عن وقائع تتكرّر بانتظام ويمكن التكهّن بها، أي قواعد في إنتاج/تلقي المعنى. أما العوامل التي يمكن إدراجها في إتنوغرافية دلالية للحياة اليومية، وتأتي على ذكرها الاتجاهات التفاعلية المعاصرة، فلا تُشَفَّرُ منها وفق مصطلحات لسانية سوى تلك التي يشير إليها إ. غوفمان (E. Goffman)[٨] على أنها "منطوقات فعلية: «تتألف المادة السلوكية النهائية من نظرات وحركات ووضعيات ومنطوقات فعلية يحقنها الواحدُ باستمرار، عن قصد أو غير قصد، في الحالة التي يوجد فيها»".

ويستحيل تقريباً تشفير المنطقة (ج) من المعنى هي الأخرى. ويمكن الحديث هنا عن إدلالات على اعتبار أن الأمر لا يتعلّق بالدلالة (وهي ظاهرة خاصّة بالدليل) ولا بالمعنى (وهو ظاهرة خاصّة بالنصّ كتوليف للأدلّة في ظرف كلاميٍّ محدّد). وبما أن الإدلالات متوارية في اللاوعي فهي تفلت من التشفير الذي يتّسم بأنه توافق صريح. والحقّ أن هذا التوافق حتى بالنسبة إلى مكوّنات المعنى التي تستجيب للتشفير (المنطقة أ)، وبطبيعة الحال بالنسبة إلى تلك التي لا تستجيب له (المنطقة ب)، نظري أكثر مما هو حقيقيّ. فاللبسُ هو من مكوّنات التواصل اللساني كما سيتبيّنُ لنا لاحقاً (انظر الفصل العاشر، ص ٣٣١).

أما صيغتا المعنى فالأولى منهما، وهي المعنى كتمثّل - وصف، معروفة منذ زمن بعيد. أما الثانية، أي المعنى كأثر، فلم

(٨) انظر: *Les rites d'interaction*, Paris, Ed. De Minuit, 1974 (tr. Fr. *d'Interaction Ritual, Essays on Face-to-Face Behavior*, New York, Doubleday an Co., 1967), p. 7.

تُدرَس بشكل دقيق، في القرن العشرين على الأقلّ، إلاّ من خلال أخذِ المقامات الملموسة للتبادل الحواري بعين الاعتبار. ولا يغطّي المعنى بوصفه تمثلاً ووصفاً المنطقة (أ) حصراً، وكذلك فإن المعنى بوصفه أثراً لا يغطّي حصراً المنطقة (ب) بدوره. ويُظهِرُ الجزء المظلَّلُ واتجاه الأسهم في الرسم الذي قدّمناه في الصفحة ٢٨٥، أن صيغتَي المعنى تتداخلان. وأن كلاًّ منهما، بالإضافة إلى ذلك، يغطّي المنطقتين (أ) و(ب) في آنٍ معاً. إذ يمكن لإعادة بناء المعنى كتمثّل - وصف إدخال مكوّنات غير مشفّرة، كالأهلية الثقافية على سبيل المثال. وهكذا ففي بنية صلة الموصول ليست الصلةُ قابلة دوماً للتحديد بتطبيق القواعد على الرغم من أن حالتها تنتمي مبدئياً إلى النحو وهو مكوّن مشفّر تحديداً. إذ لا يمكن تحديده في تلك الجملة الفرنسية «Il s'agit d'un ami de Flaubert, qui est l'auteur des "Convulsions de Paris"» (يتعلّق الأمر بصديق لفلوبير، مؤلّف "اختلاجات باريس") إن كنّا لا نعرف أن صاحب هذا الكتاب هو مكسيم دو كامب (Maxime du Camp) وليس فلوبير.

وهناك مثال آخر هو الأمر، فهو مشفَّرٌ بوضوح في صرف معظم الألسنة بينما لا يُعتَبَرُ مجرّد نقل لمعلومة: إذ يوعز للمتلقّي القيام بأمر ما. ومن الملفت أن التشفيرَ اللساني للأمر يتوافق، في العديد من الألسنة التي تُصَرِّفُ الأفعال، مع الصيغة المجرّدة للفعل: فالحالةُ تُظهِرُ بديهيةَ هذا الإيعاز إلى المخاطَب، وبالتالي فالألسنة التي لا تُحدّده تعبّرُ سلباً بهذه الطريقة عن مشاركة ظروف التخاطب في بناء المعنى. والاستفهامُ مشفَّرٌ هو الآخر في اللسان بواسطة منحنى التنغيم سواء باستعمال كلمات خاصّة أم لا (مثل est-ce que "هل" في اللغة الفرنسية) أو باستعمال متوالية محدّدة أم لا (كالقلب في اللغة الفرنسية الفصيحة كما في «viens-tu?» أتأتي؟). ويستحوذ السؤالُ على من هو موجَّه إليه، رمزياً على الأقلّ، إذ يُتوَقَّع منه أن يردَّ عليه، كلامياً في معظم الأحيان: «يظهر السؤالُ كطَلَب لمعلومة ما،

إلاّ أنه أيضاً استيلاء على متكلّم آخر يجعله، مهما فعل، مجيباً افتراضياً وإن يكن لمجرّد التعبير عن رفضه للردّ على السؤال. فالسؤال مصادرة رمزية لجسد الآخر ولزمنه ولكلامه، بمجرد تحطيمه للصمت وفتحه لفضاء كلامي»[٩].

وجهة النظر المنطوقية الهرمية.

التداولية

إن التركيز على معاينة إشكالية المبتدأ والخبر، أي خيار المتكلّم/ والتقاط المستمع لهرمية ما في المعلومة، يجنّبنا غوص اللسانيات في محيط التداولية، على أنه يوسّع أفقها. وتشير التداولية إلى تيّار في البحث شهد منذ عدة عقود تطوّراً ملحوظاً في أوروبا وأميركا الشمالية. ومبتدع التداولية المفترض هو ش. س. بيرس (C.S. Peirce)، إلاّ أن تلميذه السيميائيّ ش. و. موريس (C.W. Morris) هو الذي أدخلها ضمن إطار نظريّ يعني فيه هذا المصطلح العلاقةَ بين الأدلّة ومستعمليها. يتعلّق الأمر هنا في الحقيقة بنموذج لا ينظر إلى اللغة إلاّ بوصفها نظاماً للأدلة ويطبَّقُ على الخطاب العلميّ[١٠]. إلاّ أن التطوّرات اللاحقة للتداولية أدّت، حول إشكالية العلاقات بين اللغة والمتكلّمين، إلى توسيع حدودها بصورة كبيرة بحيث لم نعدْ نرى تماماً بوضوح أين تنتهي ميادين التداولية[١١].

تقتصر وجهة النظر المنطوقية الهرمية، ضمن نظرية وجهات النظر الثلاث وخلافاً لانتفاخ التداولية الذي يصعب السيطرة عليه،

---

(٩) انظر: P. Encrevé & M. de Fornel, «Le sens en pratique», *Actes de la recherche en sciences sociales*, no 46, mars 1983, p. 7-8 (3-30).

(١٠) انظر: C.W. Morris, «Foundations of the Theory of Signs», in O. Neurath, R. Carnap & C.W. Morris, *International Encyclopedia of Unified Sciences*, Chicago, The University of Chicago Press, vol. I, n° 1, 1938, p. 1-59.

(١١) راجع: C. Hagège, «Les pièges de la parole», *op. cit.*

على القطبية التقابلية للمبتدأ والخبر كما سبق وحدّدناها (ص ٢٧٦). من هنا تأتي إمكانية تكافل وجهات النظر الثلاث في واقع واحد بالربط الصريح للاستراتيجيات المنطوقية بالنحو وعلم الدلالة. وكمثال بسيط أيضاً على ذلك، فإن المنطوق l'enfant s'est endormi (نام الطفل)، في اللغة الفرنسية، يمكن تحليله بأساليب ثلاثة متكافلة: فالقسم الأول منه، أي l'enfant (الطفل)، مسند إليه من وجهة النظر (١)، ومشارِك من وجهة النظر (٢)، ومبتدأ من وجهة النظر (٣). والقسم الثاني من المنطوق، أي s'est endormi (نام)، هو على التوالي مُسنَدٌ وفعلٌ وخبر. فالمبتدأ والخبر يحدّدُ واحدُهما الآخر، ولا يكون ذلك بقيمة مطلقة. ينتج عن هذا أن المبتدأ ليس بالضرورة حاملاً لمعلومة قديمة أو مكتسبة، وأن الخبر ليس بالضرورة أيضاً ناقلاً للجديد وغير المعلوم. فالخبرُ، في منطوق ما، هو ببساطة أكثر إعلاماً من المبتدأ، مما لا يمنع هذا الأخير من حمل معلومة جديدة إذا اقتضى الأمر. فالابتداء بصورة كليّة يعني أننا لا نكتفي بالمعطى الظرفيّ أو بالسياق السابق الذي نريد التعليق عليه، بل نضفي عليه تعبيراً لسانياً يجعل منه ركيزة أو ركناً. لذا فمن المناسب التفريق بين معنيين على الأقلّ لهذا المفهوم: أي المبتدأ كعنصر محدِّدٍ لعالم الخطاب أو للموضوع الذي نتحدّث عنه، والمبتدأ كمعلومة قديمة أو مستعادة مما هو معلوم تتباين مع الخبر كمعلومة جديدة أو مأخوذة مما هو معلوم أقلّ. وتتضمّن كلمة "معلوم" هنا درجة من المعرفة أو الوعي لدى المتكلّم عن الموضوع الذي يتكلّم عنه، والتي يفترضُ أن المستمع يشترك معه فيها.

يمكن التحقّق من التقارب الإحصائيّ بين المبتدأ والمسند إليه (ص ٢٧٦) بالنسبة إلى كلّ من هذين المعنيين لمفهوم المبتدأ. فإذا ما تطابقَ المسنَدُ إليه غالباً مع تعريف المبتدأ كركيزة لما تُخبِرُ عنه بقيةُ المنطوق، فهذا يتيح لنا أن نتوقّع أن العناصر التي تشغل وظيفة المسند إليه قليلاً ما تكون، بالمقارنة مع غيرها، مراكز محدِّدَةً لمختلف

المعلومات. وإذا ما تطابق المسندُ إليه غالباً مع تعريف المبتدأ كمعلومة قديمة، فهذا يتيح لنا أن نتوقّع أن أنماط الكلمات المحيلة إلى ما هو معلوم، وبخاصة الضمائر منها، غالباً ما تشغل وظيفة المسند إليه أكثر من أية وظيفة أخرى. ولقد تمّ التحقق من هذين التوقّعَين، في اللغة الفرنسية، في دراسة صدرت مؤخّراً(١٢). ومع ذلك تستعمل بعض الألسنة وسمَين متميّزين بحسب المقصود إن كان مسنداً إليه أم مبتدأ، وفي هذه الحال يُعَبِّرُ الاستعمالُ المتكرّرُ لِوَسْم المبتدأ عن قصد ما. فلقد لوحظ في اليابان، وعلى كافّة القنوات الإذاعية والتلفزيونية وخلال فترة معيّنة، أن العنصر الأول في نشرات الأخبار ـ وهذه التسمية ملائمة تماماً لأنها تُبَلِّغُ عن شيء جديد (مبتدأ)، شيء أكثر جِدّة (خبر) ـ موسوم في نصف عدد الجمل المستعملة تقريباً بعامل الابتداء "wa". وغالباً ما يُتَرجَمُ عاملُ الابتداء wa، في الألسنة التي فيها التعارض أداة تعريف/ أداة تنكير، بأداة التعريف (على اعتبار أنه يمكن تحديد هوية ما هو معلوم(١٣)). إلاّ أنه كان على هذا العنصر الأول أن يوسم بقرينة المسند إليه ga (وتُتَرجَمُ غالباً بالفرنسية بأداة التنكير un) التي من شأنها الإشارة إليه على أنه غير معلوم. يمكننا أن نستنتج أن الإجراء يلبّي قصداً ما هو تقليص المسافة الذهنية بين المُعلِن والمستمعين(١٤).

---

(١٢) انـظـر: R. Jolivet, *Descriptions quantifiées en syntaxe du français-approche fonctionnelle*, Genève et Paris, Slatkine, 1982, p. 184 et 282.

(١٣) ومع ذلك يمكن لأداة التنكير، في هذه الألسنة وعلى العكس مما يتمّ تعليمه للطلبة في معظم الأحيان، أن ترافق المبتدأ على أن يكون مبتدأ كركيزة (من غير الضروري أن يكون معروفاً) لا مبتدأ كمعلومة قديمة، كما في تلك العبارة الفرنسية: «Une solution politique, d'accord pour la discuter» (حلٌ سياسيّ، نرافق على مناقشته) (وهو ردٌ تمّ بثّه في إذاعة فرانس انتير في ١٢/ ٨/ ١٩٧١ الساعة الثامنة). نقلاً عن A. Sauvageot, *Analyse du français parlé*, Paris, Hachette, coll. «Recherches/Applications», 1972, p. 16.

(١٤) انـظـر: Iyoko Hirata, «Ga or wa for New Referents in a Discourse», Working Group 28: Characteristics of Japanese Expressions in News Reporting, in *Proceedings of the XIIIth International Congress of Linguistics*, op. cit., p. 1387.

إن منحنى التنغيم والقلب سمتان عالميتان للمبتدأ في تعارضه مع الخبر. وتضاف إليهما في بعض الألسنة وحدات دلالية صغرى خاصّة مثل wa في اللغة اليابانية. كما توجد استراتيجيات أخرى تتميّز عن القلب. ففي الفرنسية نمطان من المبتدأ في الحوار: فالمبتدأ كمعلومة قديمة أو مستعادة مما هو معلوم يميل إلى أن يكون متأخراً، بينما يتقدّم المبتدأ كركيزة. وهكذا تتعارض جملةُ ça s'élève tout seul, les enfants (إنهم يُرَبّون أنفسهم بأنفسهم، الأولادُ = يربّي الأولادُ أنفسَهم بأنفسهم) أو جملة il n'est pas là, papa (هو ليس هنا، أبي = أبي ليس هنا)، والكلمتان enfants (الأطفال) وpapa (أبي) مبتدآن تقابُليّان مؤخّران يحملان معلومة معطاة سابقاً، مع جملة les chiens mordent quand on les provoque (الكلابُ تعضّ حين تُستفز) (أسلوب فصيح مع ابتداء ضعيف الشحن بالمعلومات لكلمة "الكلاب") أو جملة les chiens, ça mord quand on les provoque (الكلاب، هذه تعضّ حين تُستفز) (أسلوب اللغة المحكية مع ابتداء شديد الشحن بالمعلومات لكلمة "الكلاب" المستعادة كمسند إليه عن طريق ça). فالاستراتيجية الأولى، أي تأخير المبتدأ التقابليّ بتكرار الصدارة التي تنطبق على المسند إليه نفسه باستعمال كلمة مختلفة على الأغلب، هي من السمات التي تُعطي لجملة الروائيّ سيلين Céline طابع أسلوب اللغة الشائعة وتضفي عليها نبضها الدراميّ في آنٍ معاً:

«Je venais de découvrir la guerre tout entière... Faut être à peu près seul devant elle comme je l'étais à ce moment-là pour bien la voir, la vache, en face et en profil».

(كنت قد اكتشفت للتوّ الحرب بأكملها... على المرء أن يكون تقريباً وحده أمامها كما كنت حينها ليراها جيّداً، هذه القذرة، من الأمام ومن الجانب)(١٥).

---

(١٥) مقطع من رواية *Voyage au bout de la nuit* (١٩٣٢) نقلاً عن ج. كريستيفا (J. Kristeva) =

لا يظهر التعارض بين الاستراتيجيتين في المتوالية بصورة مطلقة، وإنما هو يبيّنُ أهمية التمييز بين أنماط المبتدأ[١٦]. يبدو أن اللسان هو وحده، من بين الشيفرات المعروفة، الذي تكون فيه ركيزةُ المعلومة (المبتدأ كعنصر معطى) بادية صراحة.

إن الألسنة، وبالإضافة إلى دورها كأداة للتحليل أو التأويل المنطقيّ، أو آليات بمتناول مستعمليها تتيح لهم ترتيب المعلومة هرمياً. وحتى في الاستعمالات الأكثر اقتصاداً في اللسان، كما في الأسلوب العلميّ، يوجد تصنيف هرميٌّ تقابليّ للركائز وللمشاركات ينظم المعلومة. تلك هي الحال بالأحرى في الحوار حيث يظهر التفاعلُ بين المتحاورين بصورة أوضح وبشكل واع إلى حدٍّ كبير. ويجعل هذا التفاعلُ الاستراتيجيات أكثر تعقيداً. فالتطوّر الخطّيّ البسيط للمعلومة[١٧] ليس الاستراتيجية الوحيدة الممكنة في الخطاب. إذ يمكن للمتكلّم دورياً تغيير المنظور والتشديد على هذه الحجّة أو تلك أو تغييبها حسب حاجاته. وينطبق الأمر بالطبع على مستوى المقطع بوصفه سلسلة متتابعة من الجمل كما ينطبق على الجملة الواحدة. ونكتشف تحديداً، ما إن نتناول نصّاً أطول من مجرّد منطوق منعزل، أن تفضيل نظام ما في التتابع داخل إطار نمط ما من المنطوقات قد يضرُّ بوضوح وتناسق نصٍّ ما مؤلّف من سلسلة متتابعة من المنطوقات إن كان هذا النصُّ هو الإطار. فمن السهل، داخل نصٍّ محدّدٍ بهذه الطريقة، ترتيب عناصر المعلومة ترتيباً هرمياً إن كان

= في مقالها: «Le sens et l'hétérogène, à propos du "statut du sujet"», *DRLAV* (Université de Paris VIII), n° 30, 1984, p. 19 (1-25).

(١٦) انظر حول هذا التمييز، وبشكل عامّ حول المسائل المتعلّقة بتنظيم المعلومة، أعمال ج. بيرو J. Perrot وبخاصّة مقالته: «Fonctions syntaxiques, énonciation, information», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, 73, 1, 1978, p. 95-101.

(١٧) انظر: M.-C. Hazaël-Massieux, «Support, apport et analyse du discours», *Le français moderne*, 45, 2, 1977, p. 156-164.

اللسانُ يتمتّع بشيء من الحرية في نظام الكلمات. وفي هذه النقطة بالذات نجد أن النثرَ الأدبيّ الفرنسيّ (لا اللغة المحكية ولا حتى النثر الفرنسي الأقلّ أدبية) يتّسم بشيء من الصرامة تُحابي النظام (المسمّى في ما مضى بـ "الطبيعي"، انظر الفصل السابع) [مُسنَد إليه + مُسنَد فعليّ + مفعول] وقد تؤدّي إلى إخفاء الانتقالات المنطقية: فعلى المفاعيل، التي تحوي المعلومة الجديدة في المنطوق السابق، أن تتقدّمَ المنطوق اللاحق لأنها تُمثّل، بوصفها مبتدآت، معلومة لم تَعُدْ جديدة.

تُضحّي اللغة الفرنسية الأدبية إذاً بنظام الأفكار على مذبح التسلسل النحويّ البحت. ويقدّمُ المقطع التالي لفولتير (*Siècle de Louis XIV*, chapitre 30) (عصر لويس الرابع عشر، الفصل ٣٠[١٨]) مثالاً على هذا التفضيل:

«Ce n'est point en effet l'argent et l'or qui procurent une vie commode; c'est le génie. Un peuple qui n'aurait que ces métaux serait très misérable; un peuple qui, sans ces métaux, mettrait heureusement en œuvre toutes les productions de la terre, serait véritablement le peuple riche. La France a cet avantage avec beaucoup plus d'espèces qu'il n'en faut pour la circulation».

(الحقيقة أن الذهب والفضّة ليسا ما يضمن حياة رغيدة، بل هي العبقرية. فالشعب الذي لا يملك سوى هذين المعدنين شعب بائس. أما الشعب الغنيّ بحقّ فهو الشعب الذي يستعمل بنجاح، من دون هذين المعدنين، كلَّ ما تنتجه الأرض. وتتمتّع فرنسا بهذه الميزة مع مال كثير يفوق حاجة التداول).

تظهر مستويات المعلومة بصورة أوضح إذ ما حطّمنا القيود التي تفرضها المتواليات. إذ يكفي تقديم العنصر الذي يمثّل في كل

(١٨) نقلاً عن هـ. فايل (H. Weil) في كتابه السابق الذكر: *De l'ordre des mots dans les langues anciennes comparées aux langues modernes*, op. cit., p. 34.

جملة، وكمبتدأ، معلومة قديمة (لأنها قابلة للاستنتاج من الجملة السابقة لها)، أي تشكيل انتقالات transitions عن طريق المبتدأ للوصول إلى نصٍّ مُرْضٍ في ما يتّصل بهَرَميّةِ المعلومة، وفي الوقت نفسه غير مقبول في الفرنسية الأدبية، كالتالي على سبيل المثال:

«Ce n'est point en effet l'argent et l'or qui procurent une vie commode; c'est le génie. Ces métaux, un peuple qui n'aurait qu'eux serait très misérable; (ces métaux), un peuple qui, sans eux, mettrait heureusement en œuvre toutes les productions de la terre serait véritablement le peuple riche. Cet avantage, la France l'a avec beaucoup plus d'espèces qu'il n'en faut pour la circulation».

(الحقيقة أن الذهب والفضّة ليسا ما يضمن حياة رغيدة، بل هي العبقرية. فهذان المعدنان، الشعبُ الذي لا يملك سواهما شعب بائس. (وهذان المعدنان)، الشعب الذي يستعمل بنجاح، من دونهما، كلَّ ما تنتجه الأرض هو الشعب الغنيّ بحق. هذه المَيزة، تتمتّع بها فرنسا مع مال كثير يفوق حاجة التداول).

هذا النظام من الكلمات، الذي غالباً ما نتجنّبه في الفرنسية المكتوبة حتى اليوم، هو مع ذلك نظام كلمات الفرنسية المحكية. إذ يمكننا، بمجرّد ذِكر مختلف النقاط داخل الحوار أو دخولها دائرة الخطاب، دمجها ببعضها البعض حتى أقصى حدود الفهم. ففي عبارة مثل moi, mon copain, son père, il est pilote (أنا، صديقي، والده، هو طيّار = والد صديقي طيّار) تعتبر كلمة moi (أنا) مبتدأ بالنسبة إلى بقية الجملة، مع أن في بقية هذه الجملة، التي تصبح بمثابة الخبر، يبرز مبتدأ آخر متداخل معه هو mon copain (صديقي)، كما يبرز عند مستوى آخر مبتدأ ثالث هو son père (والده).

غالباً ما نقع على هذا النظام في التدرّج، وهو يعكس بأمانة تمفصلات المشاركة والركيزة، في النصوص اليونانية واللاتينية أيضاً.

فالانتقالات طبيعية جداً عند هوميروس، بينما تعمد الترجمة الفرنسية إلى محوها:

tòn d'apomeibómenos proséphê pôdas ôkùs Achilléus[19]

(lui alors répondant déclara pieds légers Achille :حرفياً)

(عليه عندها ردّ قائلاً قدمَين مجنّحتَين أخيل)

أي في الترجمة الفرنسية الوحيدة الشائعة:

«Achille aux pieds légers lui répondit»

(أخيل ذو القدمَين المجنّحتين عليه ردّ قائلاً = ردّ عليه أخيل ذو القدمَين المجنّحتين قائلاً).

إلاّ أن أخيل الذي لم يسبق ذكره في البيت السابق هو في هذا البيت عنصر جديد يؤدّي بروزه المفاجئ في صدره، وفي الترجمة الفرنسية، إلى كسر الاستمرارية. بينما يذكر صدرُ البيت في النصّ اليوناني، وعلى العكس من الترجمة الفرنسية، كلمة tòn (أي هذا الأخير) التي تحيل إلى متكلّم سبق أن ظهر، ومعروف بالتالي، يردّ عليه أخيل.

هكذا نرى أن وجهة النظر (٣)، في نظرية وجهات النظر الثلاث، تغطّي جانباً جوهرياً من دراسة الألسنة لا يأتي عليها الوصفُ الصرفيّ النحويّ (وجهة النظر (١)). وهنا يطرحُ سؤالٌ نفسه عن مدى استقلالية هذه الدراسة للعلاقة بين اللسان ومستعمليه عن دراسة المعنى كغاية نهائية للسانيات ولغز دائم من ألغازها. وهل يمكن اعتبار أن وجهة النظر (٣)، أي المنطوقية الهرمية، تحيط بمجال مستقلّ عن وجهة النظر (٢)، أي الدلالية الإحالية؟ علينا، للردّ على هذا السؤال، اتخاذ موقف ما حيال قيمة فصل تقيمه، بصياغات متنوّعة، كافّة النظريات اللسانية على وجه التقريب: هو الفصلُ بين

(١٩) انظر: *Illiade*, I, 84.

اللسان كنظام والكلام كنشاط.

وإن كان لمثل هذا الفصل منفعة منهجية إلاّ أن غُلوّه أدّى دوراً سلبياً جوهرياً في مصير اللسانيات في القرن العشرين. وصاحبُ الصيغةِ الأكثر حدّة كان ف. دو سوسور (F. de Saussure) حين اعتبر أن «لسانيات اللسان» و«لسانيات الكلام» هما «دربان لا يمكن سلكهما في وقت واحد» (*Cours de linguistique générale*, p. 38 **محاضرات في اللسانيات العامة**، ص ٣٨[٢٠]). ولقد أعلن، حسماً للجدل، تمسّكه بـ «اللسانيات بحصر المعنى، أي بتلك التي تجعل من اللسان غرضَها الوحيد» (**المرجع نفسه**، ص ٣٨ - ٣٩). ويشير سوسور فيما بعد، كاستمرار للخطّ الذي اعتمده، وفي حديثه عن مسألة مكانة الجملة إلى أنها «تنتمي إلى الكلام، لا إلى اللسان» (**المرجع نفسه**، ص ١٧٢). ويكفي ذلك لإقصائها، إذ سبق ووقعنا في ص ١٤٨ على هذه العبارة حول الجملة: «إن كانت الجملة تنتمي إلى الكلام، فلا يمكن لها أن تكون الوحدة اللسانية».

إن هذا الإقصاء وهذا التكافل لإجراءين أولهما يؤجّل لسانيات الكلام والآخر يستبعد الجملة سبّبا الكثير من الحَرَج لأتباع سوسور. فلقد كان تاريخُ اللسانيات من بعده، وإلى حدّ كبير، تاريخ إحياء النحو الذي يتّخذ من الجملة، بالتحديد، موضوعاً له، وأيضاً تاريخ إعلاء شأن المتكلّم الذي يبني الجمل في نشاطه الكلاميّ. فهناك تقليد عريق، تمثّله پور رويال (Port-Royal) في العصر الكلاسيكيّ والنحو الفلسفيّ حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر حيث ظهر الخلاف حول نظام الكلمات (انظر الفصل السابع)، تقليد أعطى أهمية بالغة للنحو. وأعادت القواعدُ التوليدية إحياءه في النصف الثاني من هذا

(٢٠) *op. cit.*

القرن[٢١]، أو هي بالأحرى أعطت هذا الإحياء بريقاً جديداً[٢٢]. إلاّ أن استغراقها في الموضوع أدّى إلى تناسي أمرٍ مفاده أن نحو الجمل لا يوجد في ذاته وأن الألسنة تنقل المعنى.

ولقد تعاقبت على القواعد التوليدية، وأحياناً كردِّ فعلٍ عليها، مجموعة من المحاولات يضعونها اليوم، بشيء من الخلط في أغلب الأحيان، تحت رايتَيّ التداولية (بعد أن تمّت مراجعتها وتوسيعها اعتباراً من موريس (Morris). انظر أعلاه)، والنطق. هناك نقطة مشتركة بين نظريات النطق والتداولية ووجهة النظر (٣)، أي المنطوقية الهرمية، تكمن في أخذ نشاط المتكلّم أثناء ممارسة الكلام بعين الاعتبار، أي معاينة كل ما أهملته النماذجُ التي ترى في اللسان نظاماً خالصاً وحسب. إذ يرتبط اللسانُ في نظرية وجهات النظر الثلاث ارتباطاً وثيقاً (انظر الترسيمة في ص ٢٧٧) بالعامل الدلاليّ والعامل النطقي، بحيث ينتفي وجود علمين في اللسانيات منفصلَين كاللذين أقامهما سوسور ومن ثمّ بنفينيست (Benveniste)[٢٣] كلٌ بدوره. ومما لا شك فيه أنه من المفيد منهجياً عدم الخلط بين اللسان كنظام والكلام كنشاط، إلاّ أنه لا يمكن ملاحظة الأولى إلاّ من خلال الثاني الذي، بدوره، يقوم على الأولى. وتتجاهل معظم النظريات اللسانية الحديثة هذه الوحدة باستعمال مصطلحات متغايرة وبانتحال أعذار مختلفة.

---

(٢١) انظر: N. Chomsky, *Syntactic Structures*, La Haye-Paris, Mouton, 1957 (trad. Fr. Paris, Ed. Du Seuil, 1969). Id., *Aspects of the Theory of Syntax*, op. cit.

(٢٢) حول الأعمال التي خصّصت مساحة واسعة للنحو قبل عام ١٩٥٧ منذ بالي (Bailly) حتى جاكوبسون (Jakobson) مروراً بفراي (Frei) وتينيير (Tesnière)، راجع: C. Hagège, *La grammaire générative*, op. cit., p. 101 et s، وكذلك: *Critical Reflections on Generative Grammar*, p. 168-169.

(٢٣) لا يطابق تعارض لسانيات اللسان ولسانيات الكلام عند سوسور مع تعارض علم الدلالة وعلم السيمياء عند بنفينيست. إلاّ أنهما أقرب إلى بعضهما البعض مما يقوله الكثيرون: انظر الفصل الخامس، ص ١٣٦ ـ ١٤٢ والملاحظة ١٤.

تعزو القواعد التوليدية في شكلها الأول، الذي ما فتئ يتطوّر مع أن الكثيرين ظلّوا متمسّكين به، إلى "الأداء"، أي فعل استعمال اللسان، كافّة الانزياحات والانحرافات والاختلالات الفردية وتسعى إلى إقصائها خارج "الكفاءة"، وهي مفهوم يحدّد معرفة مستخدم اللغة بالنظام اللغوي (انظر أيضاً الفصل الأول، ص ٢٩). كما يتمّ إقصاء الوقائع المرتبطة بمحدودية الذاكرة وتخوم الاكتناف وقيود الإجراءات التكرارية. فليس هناك إذاً محظور نظريّ ضدّ مراكمة المحدّدات الاسمية، كما في جملة «l'ami du frère du directeur de l'école de...» (صديقُ أخ مدير مدرسة...)، ولا ضد مراكمة صلة الموصول، كما في جملة «voici le chat qui a attrapé le rat qui a rongé le fromage qui...» (هذا هو القطّ الذي أمسك الجرذ الذي قضم الجبن الذي...). فحدود الأداء هي وحدها التي تفسّرُ شيوع غياب هذه التراكمات. ويعني ذلك تجاهل أن المبدأ الناظم لمثل هذه البنى هو واقعة تتّصل بالكفاءة. فاللسان كنظام يحوي في ذاته الآليات التي تكيّف القواعد أو تبيح انتهاكها عند التكلّم، إذ طالما أن الانتهاك لا يمنع بناء المعنى وتلقّيه فلا أحد يستطيع أن ينكر أن المتخاطبين يتكلّمون اللسان نفسه. لا يمكن للّسان والكلام إذاً أن يشكّلا مجالين مستقلّين.

إن المفارقة الشومسكية تستعيدُ المفارقةَ السوسورية وإن تحت شكل آخر وعلى الرغم من الرفض الظاهري[٢٤]. فكلتا المفارقتين تعادي بتصميم علم الاجتماع. وبالتالي يبدو ثمنُ تأسيس غرض علميّ متجانس فادحاً: إذ لا يبقى بعد إقصاء التغيّرات الفردية سوى الشيفرة التي يشترك فيها أفراد المجموعة البشرية الواحدة. إلاّ أن التغيّرات هي الواقع نفسه، وأيّة محاولة مختزلة تتجاهلها لا شك ستوصِلُ إلى لسانيات مفرّغةٍ من محتواها الاجتماعي. فالنظرية هي

(٢٤) انظر: N. Chomsky, *Aspects of the Theory of Syntax*, op. cit., p. 4.

التي تحدّد الهدف. إذ يستبعد سوسور الفرد المتكلّم، وبالتالي يهمل التفاعل بين المتخاطبين. فللسانيات عنده «موضوع واحد وحقيقيّ هو اللسان في ذاته ولذاته» (وهي العبارة الأخيرة في **محاضرات في اللسانيات العامة** كثيراً ما يستشهد بها وقد تكون إضافة تعود إلى تلامذته مدوّنيّ المحاضرات). يبدو اللسان وفق هذا التصوّر وكأن لا أحد يتكلّم به. إذ يُحالُ كلُّ من المستخدمين الأحياء للسان والعلاقة التي ينسجها التبادل الطلامي إلى لسانيات الكلام، وهي لسانيات مؤجلة إلى أجل غير مسمى.

وعلى العكس من ذلك، إذا انتقلنا إلى واحد من الأمثلة العديدة التي يقدّمها لنا تاريخ العلوم، نجد أن التطوّر الذي تمّ تحقيقه في دراسة أفعال الخطاب، بوحي من أوستن (Austin)(٢٥) وسيرل (Searle)(٢٦)، أدى، وبشكل خاصّ عند التداوليين، إلى أن ينسوا أنه لا يمكن تصوّر الكلام خارج نظام اللسان الذي يدخله الكلام حيّزَ الممارسة، وهو نسيانٌ غالباً ما يتكرّر بسبب ردّ الفعل المفرط. فالنصوصُ بمثابة نتائج ولا يمكن فصلها عمّا تنتج عنه، أي الشيفرة. وبالعكس، يجعل نشاطُ إنسان الحوار الشيفرة ظاهرة، فهو يشكّلها حتى في مسيرة التاريخ، إذ يُحرّض عن طريق استعمالها التغييرات التي تصيبها بصورة دورية.

تظهر في كل مكان وحدةُ الحقل الذي تحدّده القطبيةُ الثنائيةُ اللسان/ الكلام. فيمكن لمعظم الكلمات ذات المعنى (أي غير الأدوات القواعدية كأدوات التعريف والوصل) في المعجمية أن تضطلع بقيم تتصل بهذا الاستعمال. إذ تتحكّم في تطوّر المفردات، من بين أشياء أخرى، إضافةُ التضمينيّ، أي المعنى في علاقته بموقف

---

(٢٥) انظر: J.L. Austin, *How to Do Things with Words*, Oxford, Oxford University Press, 1962.

(٢٦) انظر: J.R. Searle, *Speech Acts. An Essay in the Philosophy of Language*, Cambridge, Cambridge University Press, 1962.

خاصٍ، إلى حقل التعييني، أي المعنى الأول المعطى في المعجم. فالموقف يبتدع بنفسه علاقته بالمدلول، وما أن يتيح تكرارُ الموقف نفسه ذلك حتى يدمجُ اللسانُ مدلولاتٍ جديدةً. يمكننا، من بين الأمثلة العديدة المتوفرة، ذكرُ السلسلة pondre, couver, muer, traire (على التوالي: باضَ، حَضَنَ، تحول، حَلَبَ) في اللغة الفرنسية. لقد أخذت هذه الكلمات في الظروف الخاصّة المرتبطة بالحياة الريفية، الموجودة منذ القِدَم في فرنسا، معانيها التقنية المعروفة، بينما كان لها في الفرنسية القديمة وفي معظم الأحيان المعاني التي تحملها أصولها اللاتينية ponere, cubare, mutare, trahere أي على التوالي "وَضَعَ"، "استلقى"، "تحوّلَ"، "سَحَبَ". إن ظاهرة مقلقة هي الاختزال، تقع على الحدّ بين الحقل النحويّ والحقل الدلاليّ وتشكّل موضوع خلافات نظرية قديمة، تصبح قابلة للتأويل بواسطة النظرة الموحِّدةِ التي نقترحها هنا: إذ يمكن اعتباره تفريغاً لموقع على سلسلة الكلام المحكيّ، خاضعاً لخواصّ مكوّنة في الشيفرة لا لنزوات وأهواء أو لخيارات أسلوبية، لكن في الوقت نفسه يقوم به المتكلّمُ أثناء النشاط الحواريّ. فالاختزال هو في آنٍ معاً مشفَّرٌ ومفتوحٌ أمامَ النشاط العمليّ للمتكلّم، كالعديد من الوقائع اللسانية التي تشكّلُ حيّزاً لجدلية القيود والحرية (انظر الفصل العاشر). وبالتالي يلتقي الاختزال هنا بظاهرة أخرى تشكّل تحدياً هي اللبْس. وتشكّل هاتان الظاهرتان رهاناً للنظرية اللسانية، وهما بمثابة دليلين إبستمولوجيين يقودان إلى طريق موحَّدٍ سيتبدّى لنا في الفصل العاشر بشكل نموذج حواريٍّ للمتكلّم.

وهناك ظاهرة جوهرية أخرى تُظهِرُ بوضوح وحدة وقائع اللسان ووقائع الكلام: إنها التنغيم الذي يميل البعض إلى إخفائه عند معاينة اللغة المكتوبة وحدها بعيداً عن الظروف الحقيقية لنطق النصوص. ويحسّن المختصّون اليوم أكثر فأكثر تحليل منحنيات التنغيم ومعرفة تغيّرات مقامات الصوت، بدءاً من أدنى الخفيض وحتى أعلى الحادّ

مروراً بكافّة الدرجات الانتقالية، سواء أتعلّق الأمر بوحدة نغمية مسطّحة رتيبة أم بلحن صاعد أو نازل أو مزدوج الاتجاه. ومع ذلك، فمن الصعب الكشف عن تشفير تحت هذه المنحنيات المتعدّدة. والحقّ أن معاني منحنيات التنغيم - وهي معانٍ تختلف كل مرة ولا يمكن توقّعها بسهولة - ترتبط بالحالة، ما عدا حالات محدّدة مثل التعارض بين المبتدأ والخبر(٢٧) أو الاستفهام (وهما مجالان لا يخلوان من تنوّعات محتملة). فالمتكلّمون لا يتّفقون دائماً حول مضامين المنحنيات (قارن مع ص ١٤٩ و١٥٠). إلاّ أن ملاحظة سلوكهم اللساني في الحالات التي يوجد إجماع حولها، وهي كثيرة لحسن الحظّ، مليئة بالدروس والعبر بطبيعة الحال.

يمكن لظاهرة تقابلية في السلسلة الكلامية، كظاهرة التنغيم، أن تدخل مع ذلك في نظام اللسان. ونجد الدليل على ذلك في مثال بسيط في اللغة الفرنسية كمثال السؤال: «vous avez l'heure?» (عندك ساعة؟ = ما الوقت؟). قد يرى التداوليون أن في هذه الجملة تناقضاً بين التركيب النحويّ، الذي يبدو أنه يسأل عن امتلاك الساعة أو عدم

(٢٧) إن منحنيات التنغيم التي تعارض بين المبتدأ والخبر مشفّرة إلى حدٍّ ما. فالنطق بمنطوق مثل il mourrait sans elle (قد يموت من دونها) وفق المنحنى (١)، أي أولاً بوحدة نغمية متوسطة ثم مع sans elle بلحن حادّ نازل، يحمل المعنى نفسه الذي في المنطوق sans elle, il mourrait (من دونها، قد يموت) وفق المنحنى (٢)، أي بلحن أولي حادّ نازل ثم مع il mourrait بوقف منبسط خفيض palier grave. فالمعنى في الحالتين هو «قد يموت بعيداً عنها، خارج دائرة حضورها». وبالتناظر فالنطق بالمنطوق «sans elle, il mourrait» (من دونها، قد يموت) وفق المنحنى (١)، يحمل المعنى نفسه الذي في نطق المنطوق il mourrait, sans elle (قد يموت، من دونها) وفق المنحنى (٢). فالمعنى في الحالتين هو «هذه المرّة قد يموت إن لم تكن هنا (للعناية به، لمساعدته... إلخ)». أما خارج التعارض بين المبتدأ والخبر فالحالات التوليفية الأخرى بين الصوالية والتنغيم هي أقلّ وضوحاً. فكلا المنطوقين ...moi, le ski (أنا، التزلّج...) و... le ski, moi (التزلّج، أنا...) يؤوله الناطقون بالفرنسية، ممن طُرح عليهم السؤال، بالمعنى التحقيري أو التحسيني بحسب التنغيم: فالتنغيم هو الذي يدفعهم إلى فهم هذين المنطوقين على أنهما يعنيان إما «أنا لا أحب التزلج» أو «أنا أحبّ التزلج».

امتلاكها، وبين الدلالة التي تتوقّع ردّاً يُعطي الوقت، اللهمّ إلاّ إذا ردّ المستمع بـ "لا"، لا بقول "نعم". ويمكن إزالة التناقض، ضمن هذا الإطار، بأخذ البُعد التداولي بعين الاعتبار، إذ يرى أن السؤال لا يُطرَحُ إلاّ في الحالات التي يعبّر فيها المرء عن رغبته بمعرفة الوقت. والواقع أن الأمر كلّه يتعلّق بمسألة التنغيم، التي اعتاد البعض على إقصائها لأننا نفكّر انطلاقاً من منطوقات مصطنعة منعزلة نسحقها على سطح مستوٍ هو سبّورةُ قاعة المحاضرات أو ورقة الكتابة. وإن كان السؤال الذي ذكرناه يرسم منحنى نغمياً صاعداً من الخفيض إلى الحادّ، فهذا المنحنى مشفّرٌ في نظام كما يشهد عليه الردّ الثابتُ الذي يُعطي الوقت إن كان معلوماً. وبالعكس، إن كان النطقُ بالمقطع الثاني من avez يبدأ بنغمة حادّة يليها لحن نازل سريع، ونُطِقَتْ كلمة l'heure بمقام خفيض أو أدنى الخفيض فعندها يفهم الناطق بالفرنسية أن الأمر يتعلّق (وهي حالة نادرة) بسؤال حول امتلاك ساعة. وفي هذه الحالة قد يكون الجواب "نعم" أو "لا". فيكون "نعم" إن كان السائلُ لا يملك ساعة ويريد التأكّد من أن بإمكان المستمع، الذي يمتلك ساعة، تحديد الوقت له فيما بعد عند الحاجة (في حال توقّع حضور شخص ما أو وقوع حَدَثٍ ما في ساعة محدّدة).

وقد يصادف أن يكون التنغيمُ غير كافٍ حين ترتبط تضميناتُ المنطوق بالموقف وبالعلاقات التي يقيمها هذا الموقف بين المتخاطبين. هنا تظهر من جديد تلك الإشكاليةُ التي ذكرناها سابقاً حول دمج هذه العوامل في دراسة المعنى بشكل عام. ويقول التداوليون، أو بالأحرى الكثيرون منهم، بدمج مخالف أي دمج علم الدلالة التداولية. وبالتالي فإن الظرفَ هو الذي يتيح تأويل منطوق مثل «il fait froid ici» (الجوّ بارد هنا)، إن كان النطقُ به داخل غرفة مفتوحة النوافذ في عزّ الشتاء، على أنه دعوة إلى إغلاقها. وإذا قبلنا بأن المستمعَ الذي لا يغلقها لم يفهم المنطوق، فالنظريةُ التي يتضمّنها

هذا الموقف مفادها أن إعادة بناء المعنى يرتبط أولاً بالمواقف. ونحن نعلم (انظر ص ٢٨٦ - ٢٩٠ ولوحة المناطق ص ٢٨٥) أن المنطقة (ب) التي تقابل هذه الظروف هي مجالُ غير القابل للتشفير، بينما يغطّي المعنى أيضاً مكوّنات المنطقة (أ) التي هي مشفّرة. إذاً هناك استقلالية لعلم الدلالة، وبشكل غير مباشر للمنطوقي - الهرمي. فإذا تمّ توسيعُ هذا الأخير ليصبح التداولية ذات حقل واسع غير واضح الحدود فسيضمّ إليه المنطقة (ب)، بينما نجدُ في نظرية وجهات النظر الثلاث أن التعارض بين المبتدأ والخبر، الذي يقتصر عليه المنطوقي - الهرميّ، مشفّرٌ بشكل واضح. إننا نفتقر إلى معايير قطعية في مسألة تقويم المعنى المناسب، وبالتالي نفتقر إلى حلٍّ وحيد يمكنه، في ما يتخطى تنوّع الافتراضات، تحديد إجماع ما.

وهناك ما هو أكثر من ذلك. إذ لا نقول دوماً ما نريد قوله، ولا نريد دوماً أن نقول ما نقول. وتُذَكّرُ عبارة ل. كارول (L. Carroll) أن الأفعال الكلامية نفسها، والمسمّاة بـ"غير المباشرة"، وهي موضوع الدراسة المميّز عند التداوليين، قد يدخلها اللبْس أو تقابَل بفهم خاطئ. ويبيّن لنا المثال الذي سقناه أعلاه حالة الملاحظة القابلة للتّأويل كطلب. فهي ليست دائماً مفهومة، مثلها مثل بقية الأفعال الكلامية: فالأسئلة قد تُفهَمُ كأوامر مخفّفة أو حادّة، وطلبات المغفرة قد تتنكر بلبوس التفسيرات... إلخ. والحقّ أن بعض الصيغ غير المباشرة تبدو واضحة: مثل تبديل الضمائر الشخصية كما في عبارة maintenant nous allons nous laver les mains ([نحن] سنقوم الآن بغسل أيدينا) حين يقولها معلّم لأطفال مشار إليهم بالضمير nous (نحن)، أو كما في عبارة on en vient à la conclusion qu'il y a là une erreur (يُستنتَجُ أنه يوجد هناك خطأ) حيث on تُمَثّلُ je (أنا) وil y a (يوجد هناك) تمثّل vous avez fait (ارتكبتم)، وكلاهما تمّ تخفيفه بتنكّره بلبوس مختلف. بالإضافة إلى ذلك، فصحيح بوجه عام أن التلفُّظَ بالمنطوقات المسمّاة بالأدائية، على هدى أوستن

(Austin)، يعني أننا ننجز الشيء الذي نقول إننا ننجزه من خلال ظرف الكلام، كما في العبارات: j'ordonne qu'il s'en aille (آمر برحيله)، وnous te permettons de revenir (نسمح لك بالعودة)، وla séance est ouverte (افتُتحت الجلسة). إلاّ أننا ننطلق في هذه الحالات - تماماً كما في حالة الأسلوب غير المباشر الذي درسته المنطوقة، وهي الحدّ الأول لتداولية اليوم، من خلال دراسة الصور المجازية والتعابير البيانية كأدوات غير مباشرة لنقل المعنى وإقناع المخاطَب والتأثير فيه(٢٨) - من الوقائع اللسانية، أي من نقش المعنى في مادّة الخطاب.

إننا نسلك درباً لا يؤدّي إلى الغاية المنشودة حين نعرض مقولات مفهومية من دون الاستناد إلى آثارها داخل النسيج المادّيّ الخطابيّ، أيّاً كانت هذه الآثار، كإثبات وضمانات. أما الرغبة في الإحاطة بكافّة العوامل التي تشارك في بناء المعنى، أكانت مشفّرة أم غير مشفّرة، فأمر مستحيل التحقيق لأنه يعني امتلاك معرفة شمولية وقدرة على التنبّؤ لا حدود لها، وهذا ما أكّده، بفارق زمنيّ بينهما يقدَّرُ بخمسة وثلاثين عاماً، كلٌّ من ل. بلومفيلد (L. Bloomfield) وأ. إيكو (U. Eco)(٢٩). فلا علم إلاّ في مجال المُغْلَق، ولا يمكن لموطن اللسانيات أن يغرق في محيط التقديرات التي لا ترتكز إلى أشكال. وليس للسانيات من مِعْبَر بين علم الدلالة والتداولية تهتمّ به سوى المتكلِّم نفسه، فهو منتج المعنى ومن يحلّ شيفرته ضمن بيئة اجتماعية هي بيئته الطبيعية. يبقى علينا إذاً أن ننظر إلى المتكلم ضمن هذا الإطار.

---

(٢٨) نذكر من بين العديد من الأعمال في المنطوقة أو البلاغة الفرنسية أحد أهمّها وهو: P. Fontanier, *Les figures du discours*, 1821, rééd. Paris, Flammarion, 1968. انظر أيضاً وفي ثقافة أخرى: M.-C. Porcher, «Théories sanskrites du langage indirect», *Poétique*, 23, 1975, p. 358-370.

(٢٩) انظر: L. Bloomfield, *Language*, London, Allen & Unwin, 1933, p. 74; U. Eco, *La struttura assente*, Milan, Bompiani, 1968.

الفصل العاشر

اللسانيات الاجتماعية العملانية

أو نحو نظرية للتواصل

العلاقة التخاطبية

إن المبالغة في عزل اللسان عن الكلام، كما يفعل البنيويون التقليديون الذين يميّزون الأول، والتداوليون الذين يعلون من شأن الثاني، يؤدّي إلى تجاهل القيود التي يفرضها الأول والعلاقة الحوارية التي يقيمها الثاني. إذ يكاد التقليد البنيوي يجهل العلاقة الحوارية لانشغاله باللسان بحدّ ذاته كما لو لم يكنْ هناك من يؤكّدُ شيئاً أو ينفيه أو يطرح سؤالاً أو يدعو إلى شيء أو يتعجّب أو ينادي، وكما لو أن أحداً لا يتلقّى الكلام فيُجيبُ أو يُلبّي أو تبدر عنه ردّةُ فعل ما. فتفعيلُ اللسان داخل النشاط الكلاميّ الذي لا يمكن فصله عنه يعني تكييف نظامه مع العلاقة الحوارية. إذ يتعلّق الأمر بسلوك ذي طبيعة ضابطة لا بنشاط عملانيٍّ أو عقلانيّ صرف. ولا يمكننا تجنّب دمج الخواصّ المرتبطة بمقامات التخاطب بتعريف اللسان. فالإنسانُ حواريٌّ بطبعه.

وعلينا أن نأخذ كلمة حوار هنا بمعناها الواسع، أي لا وفق الثنائية سؤال/ جواب وحسب، على الرغم من أهمية هذا المكوّن، وإنما بمعنى التخاطب بشكل عامّ: أي بمعنى كل تفاعل لساني وجهاً لوجه، وهو أمر يُعرّفُ الجنسَ البشريّ. وعلى الرغم من الاعتقاد الذي قد يدفع إليه الأصل الخاطئ للكلمة، فالمقاماتُ الحواريةُ ليست محدّدة بشريكين اثنين. إذ يدخلُ تبادل الكلام بين أكثر من اثنين

(الحوار المتعدّد الأطراف) في مفهوم الحوار كما نراه هنا. وعلى أية حال فالبناء المتكافل لمعنى ما هو الذي يميّزُ نشاط المشاركين. ويحتلُ السؤالُ والطلب والنفيُ مكاناً مهمّاً داخل هذا النشاط.

يقيم السؤال علاقة وثيقة بمقدار ما يستدعي ردّاً بصورة طبيعية (انظر الفصل التاسع، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢). إلاّ أنه يصبح استراتيجية في التجنّب أو في استعادة السلطة حين يُستعمل هو نفسه كَرَدٍّ، بحسب ما تُعَلِّمُهُ الحكمةُ الحاخاميّة الشفهيّة القديمة لليهوديّ الخاضع للاستجواب. يستدعي الطلبُ الكلاميّ ردّاً غير كلاميّ في معظم الأحيان. ويدحضُ النفيُ الجملةَ التصريحية، المنسوبة إلى المشارك عادة، أو يردّ على سؤال. وللنفي غالباً، بحكم قيمته التخاطبيّة ولأنه يجب أن يكون مفهوماً أي مسموعاً بصورة جيّدة لتجنّب الفهم الخاطئ له، قيمة صوتية إما عن طريق التكرار بعد العنصر المنفي (كما في النفي المتقطع في الفرنسية أي ne ...pas وفي لغة الموروويّة (mooré) في فولتا العليا ـ بوركينا فاسو، وفي اللغة الأفريقانية (l'afrikaans)، وفي لغة الغواراني (guarani) في الباراغواي، وفي اللغة البورميّة (birman)... إلخ، أي في حوالى ١٧٪ من ألسنة العالم[١])، أو بإضافة عناصر داعمة. والنفي بالإضافة إلى أنه مميّزٌ في بنيته الصرفية النحوية، إذ نحتاج بشكل عامّ إلى عدد من السمات لنفي الشيء أكبر من تلك التي نحتاجها لتأكيده، يحوي في الوقت نفسه شحنة أكبر، من التضمينات، كما إنه أكثر تعقيداً من الناحية النفسية. وبالتالي يعطي النفيُ مثالاً متكاملاً عن تأثير الظروف التخاطبية في بنية اللسان نفسه.

يستعمل الحوار استراتيجيات أخرى أيضاً. فالتوكيد القوي يأخذ غالباً شكل سؤال، يسمّى بالسؤال البلاغي، يستدعي في اللغة الفرنسية ردّاً بـ "نعم" أو "لا" أو "بلى"، كما في:

---

(١) انظر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 86.

N'est-ce pas en France qu'on trouve les meilleurs fromages? - Si!

(أوليست فرنسا البلد الذي نجد فيه أفضل أنواع الجبن؟ - بلى!)

ويضمنُ صيغةَ التدرّج نوعٌ من التعاون بين المشاركين، لا وفق المفهوم التهذيبيّ لِحِكَم غرايس (Grice)[٢]، التي توصي بتقديم المعلومة التي يتطلّبها الظَرفُ وحدها وبكاملها، كما توصي بعدم الكذب وبوثاقة الصلة بالموضوع وبالوضوح، بينما يهدّدُ التبجّحُ والدعابةُ والخداعُ دائماً فرص الانسجام الأسطوريّ الذي تبنيه هذه الحِكَمُ. وإنما لأنّ الشركاء ملتزمون معاً ببناء المعنى[٣] الذي هو أساس علاقتهم ومسوّغها حتى عندما يستعملون **كلمات التوقف** (كتلك التي نجدها في الفرنسية مثل: ben ou eh bien, alors, c'est-à-dire, etc.) لملء لحظات الصمت والإبقاء على الاتصال باستعمال متواليات لسانية تستوي في معناها. يظهرُ تركيبٌ نحويٌّ للحوار في الحالات العديدة التي يقتصر فيها تعاون المتخاطبين على عبارات استعادية تشكّلُ صدى لبعضها البعض أو حتى على متابعة القول بالاعتماد على أجزاء من الجمل، كما في الحوار:

A: Ce type-là...

B: ... c'est un voleur...

A: ... peut-être pas un méchant homme...

B: ... mais dangeureux tout de même.

(أ: هذا الشخص...

ب: ... إنه لصٌّ...

---

(٢) انظر: H.P. Grice, «Logic and Conversation», ronéotypé, Harvard, 1968, repris dans P. Cole & J.L. Morgan, eds., *Syntax and Semantics*, vol. 3 («Speech Acts»), New York, Academic Press, 1975, p. 41-58.

(٣) نقع على وجهة نظر قريبة من هذه التي نقدّمها هنا، في أعمال ف. جاك (F. Jacques) وبخاصة في كتابه: *Différence et subjectivité*, Paris, Aubier-Montaigne, coll. «Analyse et raison», 1982.

أ: . . . قد لا يكون إنساناً خبيثاً. . .

ب: . . . لكنه خطير مع ذلك).

وقد يقود التأويلُ الدقيق إلى استباق الأسئلة بجمل تقريرية تتجاوب مع ما هو متوقّع، أو إلى إعطاء ردٍّ يمكنه، على الرغم من ابتعاده الظاهر، التكهّنَ بتضمينات سؤال ما. وعلى العكس من ذلك، يمكن التملّص من الأسئلة إذا ما أردنا تفادي المُساءلة لتجنّب الاستجواب، فتأتي الردودُ مواربة، ولا يحول ذلك إطلاقاً دون تقدّم المعنى وإنما يوجّهه بما يتوافق مع نوع المعلومة التي يقبل كلُّ امرئ إعطاءها ومع نمط العلاقة التي يريد إقامتها.

ينشط هنا في كافّة الحالات **تفاعل خطابي** يعتمد على عدد من الوسائل اللسانية التي تكاد القواعدُ الأكاديميةُ لا تذكر وجودَها إلاّ تلميحاً، كما تتنازل وتصنّفُ بعضاً من بين أبرزها كأدوات. ويعبّر ذلك عن ريبة قديمة ومستمرة تجاه الكلمات الأكثر حيوية في المستويات الشفهية قلّما تُستعملُ في الأسلوب الكتابيّ. والواقع أن الألسنة ذات التراث الشفهيّ بوجهٍ خاصّ هي التي تكثر فيها مثل هذه الكلمات الوجيزة وذات القدرة على الضبط والتي لا نجد في الفرنسية ما يعادلها غير كلمات خرقاء مثل: quant à moi (أما أنا، في ما يخصّني)، vois-tu (هل تدرك، أترى)، en quelque sorte (إذا صحّ القول، تقريباً)، si on veut (إذا أردنا)، tout bonnement (ببساطة، بصراحة)، c'est à peu près sûr (أكاد أكون متيقّناً من ذلك)، c'est bien connu (هذا معروفٌ جيداً)، بينما هي في اللغات اللاپونية lapon والفنلندية والسويدية[٤] والتشيكية، على سبيل المثال، كلمات

(٤) قدّم م. ج. فرنانديز (M.J. Fernandez) دراسة دقيقة ومفصّلة "للأدوات" المنطوقية في لغات شمال أوروبا هذه، مع ملاحظات نظرية منيرة للاهتمام حول علاقتها بظروف التعدّدية اللسانية في هذه المنطقة، انظر كتابه: M.J. Fernandez, *Discours contrastif, oralité, plurilinguisme: l'espace communicatif same, finnois, suédois* (en Finlande), Thèse d'Etat déposée à l'Université Paris V, 1984.

رشيقة أحادية المقطع. وتعتبر **مسوّغاتُ المنطوق** هذه (والمتميّزة بوظيفتها عن كلمات التوقف المذكورة آنفاً) المستمع طرفاً أساسياً في الحوار.

الناطق النفسيّ الاجتماعيّ

كيف نضع مفهوماً لهذا الإنسان الحواريّ بطريقة يصبح فيها متاحاً للسانيات تقديم مساهمة حقيقية في العلوم الإنسانية؟ يبدو من الواضح أكثر فأكثر، في هذا الربع الأخير من القرن العشرين، أن الاهتمام باللغة يعني الاهتمام بالإنسان الذي يتحدّدُ في طريقة استعماله لها. إذ لم تهتمّ نظرياتُ النطق ولا التداولية حتى الآن بشكل كاف بالبعد الاجتماعيّ والثقافيّ والتاريخيّ للنشاط الكلامي، مع أنها تأخذ هذا النشاط بعين الاعتبار. فهل تقود الثغرةُ الحديثة العهد التي تتجاوزُ البنيوية، والتي أتاحتها دراسة أفعال اللغة، إلى نظرية في الشخصية؟ لا يمكن للسانيات، وإن صحّ أن عليها الإصغاء إلى علماء النفس بالإضافة إلى اهتمامها الدائم والأساسيّ بالأبحاث الاجتماعية، التهوّر في توسيع مجال عملها الذي يتبيّن مداهُ الشاسعُ ما إن نقبل الاستمرار في الكشف عنه من دون أن يكون محكوماً عليه بالقيام بـ "تجاوزات" لا نهاية لها. فعلى الذات أن تكون في مركز اهتمام اللسانيات، لكن بوصفها ذاتاً ناطقة، لا ذاتية بحتة تتكلم عَرَضياً. ونقترح وضع مفهوم الذات **كناطق نفسيّ اجتماعيّ**.

ولا علاقة هنا لمفهوم النفسيّ الاجتماعيّ بالأفكار المسبقة لـ "علم نفس الشعوب" (Völkerpsychologie) القديم الذي كان يُعنى بعقليات الشعوب كما قد تعكسها ألسنتهم. فالأمر يتعلّق وحسب بالتأكيد على أن الإنسان يعقدُ وهو في موقف التحاور علاقة مع أشباهه تتكافل فيها كافةُ مكوّنات نفسيته وطبيعته الاجتماعية التي يتيح له ذلك الموقف التعبير عنها. ونحن نأخذ هنا "المتكلّم" بمعنى

[المتكلّم + المستمع]، لا بمعنى [المتكلّم ـ المستمع] كما لو كان الأمر يتعلّق بكيانين يقبلان تبادل الأدوار فيما بينهما. ولقد آن أوان التخلّي عن السراب المُطَمْئِن لهذه الصيغة. فلقد بدأت اللسانياتُ النفسية تفهم العلاقة غير القابلة للقلب بين الإجراءات العقلية للتشفير ولفكّ التشفير، وبدأت اللسانيات الاجتماعية أيضاً تفهم الموقعين المختلفين للمرسل وللمتلقّي، واللذين يتقاطعان مع اختلافات المستوى الاجتماعيّ أو يسموان عليها، وفق لحظات الحوار. ولقد آن الأوان لأخذ هذه التطوّرات في الحسبان. فالمتكلّم النفسيّ الاجتماعيّ ليس مثالياً ولا حيّزاً أسطورياً للتبادل بين متكلّم ومستمع يتمتّعان بصفات وقدرات متساوية. ويجب رفض الإغواء الدائم لحجب الأصول الذي ينسينا أن الطفل يبدأ، في مرحلة اكتساب اللغة، كمستمع بالضرورة. ويبقى البالغ مستمعاً بالدرجة الأولى. ويعرف كلُ مستمع عدداً من مستويات اللغة أكبر مما يستعمل. كما يفهم، إن كان على الأقلّ "ثنائي اللغة"، بالإضافة إلى لغته المحكية العائلية أو المحلّية، اللغة المعيارية التي تتكلّم بها الطبقةُ المسيطرةُ والتي تعلّمها المدرسةُ في مجتمعات الكتابة أو التي تعلّمتها الأقلّياتُ الإثنيةُ حين يتعلّق الأمر بلسان غريب عنهم قومي أو رسمي. وقد لا يكون لسانُ سوسور سوى تلك اللغة المعيارية. ومهما يكن من أمر فمفهوم الناطق النفسيّ الاجتماعيّ يُقيمُ مستمعاً ومتكلّماً ويعترف بعدم تناظرهما، لكنه لا يوصي بلسانيات لأحدهما تتقدّمُ على لسانيات للآخر. فمن المهمّ أن نشير إلى أن مفهوم الناطق النفسيّ الاجتماعيّ لا يقود على الإطلاق إلى مزج اللسانيات بعلم النفس أو بعلم الاجتماع. بل على العكس، فعدم قدرة هذين الأخيرين على تقديم اقتراحات لسانية على وجه الخصوص أو على فرض طرائق عملانية قابلة للتطبيق المباشر على موضوع اللسانيات المحدّد، هي التي تُجنِّبُ الاعترافَ بالطبيعة النفسية الاجتماعية للناطق من أن تطغى على خاصّيته الأولى، وهي أنه ناطقٌ تحديداً. ويمكننا أن نقول الشيء ذاته

في الانطباع البيولوجيّ للأهلية اللغوية كجزء من الشيفرة الوراثية. فعلم الأحياء، مع أنه معنيٌ مباشرة بالأمر، ليس مؤهلاً أكثر من العلوم الإنسانية لتوفير أساس للتأكيدات اللسانية البحتة حول اللغة. وكنتيجة لذلك نرى أن استقلالية اللسانيات، كاستقلالية أي علم آخر، هي في مركز جدال إبستمولوجيّ غريب: فعلى الرغم من أن جانباً من موضوع اللسانيات يفلت من يد اللسانيّ، تعجز العلومُ التي تستدعيها الدراسةُ الكاملة لهذا الغرض عن تقديم أساس ملائم لما يمكن أن تقوله اللسانياتُ ذاتها.

ويجمع الناطق النفسيّ الاجتماعي في ذاته كافّة أنماط استخدام اللسان تبعاً للمواقف. لذلك فإن التمييزات ذات الطابع المنطقيّ - الدلاليّ ليست عملانية دائماً إذا ما أردنا فهم هذا الناطق على حقيقته، أي من المنظور الخطابيّ والنصيّ. فهو معاً، وبحسب الظروف، المتكلّم الذي يتلفظ، والناطق الذي يفعل، كما أنه معاً، حين لا يكون المتكلّم، المخاطِبُ الذي تتوجّه إليه الكلمات والمستقبل لأفعال اللغة[٥]، وهو أيضاً، إذ كنا نميل إلى مثل هذه التصنيفات، المسرودُ له الذي يتوجّه إليه الساردُ. إن تعدّدية اللسان أثناء الفعل جوهرية، كما يقول باختين (Bakhtine)[٦]، كطباق الكلمات المنطوقة والأقوال المنقولة، وكتشابك الخطاب المباشر والخطابات غير المباشرة. وتوجد في العديد من الألسنة التي تُشَفِّرُ هذه التعدّدية سمة خاصّة تفيد في الإشارة إلى (انظر ص ٣٢١ ـ ٣٢٢) الكلام المسرود

---

(٥) تجد تمييزات منطقية من هذا النمط في مختلف الأعمال المستوحاة من فلسفة اللغة الأنجلو - اميركية كما في كتاب أ. دوكرو (O. Ducrot) ومجموعة من الباحثين: O. Ducrot et al., éd., *Les mots du discours*, Paris, Ed. De Minuit, 1980. ويهدّد ارتباط هذه التمييزات بنظرية أوستن (Austin) وسيرل (Searl) حول أفعال اللغة مزج استقلالية اللسانيات بمفهوم قانوني - نفسي للمتكلّم بوصفه «مسؤولاً عن فعل كلامي» (*Ibid.*, p. 44).

(٦) انظر: M. Bakhtine, *Esthétique et théorie du roman*, 1965, trad. Fr. Paris, Gallimard, 1978, p. 39-40.

الذي لا يضطلع به الأنا. ويستحق الأسلوبُ المسمّى بغير المباشر الحرّ دراسة مفصّلة في علاقاته بالأسلوب غير المباشر بحصر المعنى وبالأسلوب المباشر. وكذلك أيضاً الحالات الخاصّة مثل صيغة الاحتمال الناسبة للقول في اللغة الألمانية وصيغة المستقبل في الماضي التي تقابلها في اللغة الفرنسية، كما في:

Un type révolutionnaire d'ordinateur serait bientôt lancé sur le marché

(ستشهد الأسواق قريباً نوعاً ثورياً من الحواسب).

بعد تعريف مفهوم الناطق النفسيّ الاجتماعيّ، يمكن القول إن نموذج اللسانيات الاجتماعية العملانية الذي تقترحه هنا يعكس **جدلية القيد والحرية** التي تربط اللسان بالناطق. ويعرض الجدول التالي الخطوط العريضة لهذا النموذج:

I. مجالات القيود

١. نظام اللسان

ـ علم الأصوات الوظيفيّ	عمليات
ـ علم الصرف	انتاج
ـ علم النحو	المعنى
ـ تنظيم مفردات اللغة	وتأويله

٢. الظروف الحوارية

٣. العوامل البيولوجية

(الكواشف: القرائن البيولوجية اللهجية انظر الفصل الحادي عشر).

٤. الخيال اللساني والحالة

(الكواشف: قرائن الرمزية والاجتماعية والسياسية اللهجية. انظر الفصل الحادي عشر).

II. مجالات المبادرات

١. بناء نظام اللسان

أ) عن طريق ناطق جمعيّ، العامل اللاواعي للتغييرات الطويلة الأمد.

ب) عن طريق مجموعات من الناطقين تشكّل مجتمعات ذات سمات: تكوّن اللغات الكريولية، ولادة الألسنة الخاصّة.

ج) عن طريق ناطقين أفراد في أفعال واعية: ابتداع مفردات جديدة، نشاط شعريّ، تدخّلٌ في الألسنة مخطّطٌ له.

٢. المساهمة في تشكيل الظروف

أ) المتغيّر (انظر الفصل الحادي عشر).

ب) استعمال الكلام كأداة سلطة (انظر الفصل الثامن).

ينطوي مفهومُ العامل الاجتماعيّ العملانيّ على أننا لا نستطيع تناول عمليات المتكلّم في ظرف الكلام وحدها حصراً ولا العامل الاجتماعي الذي يمثّله في آنٍ معاً نظامُ اللسان المتوارث والظروفُ الحوارية المتغيّرة على الدوام. إذ لا يمكن فصم عرى هذه المعطيات. فالناطق هو الرابط بينها كما أنه معيار درجة الضغوط والمبادرات. وبطبيعة الحال فإن هذين المجالين، وقد تمّ تمييزهما هنا لضرورات العرض، يتداخلان معاً في واقع الممارسة الخطابية. إذ لا توجد على الإطلاق حرية خالصة ولا قيود حصرية بل توازن متبادل دائماً.

مجالات القيود

يمكن تعريف قواعد اللغة بأنها ما هو مفروض. والخيار الذي قد يوجد في بعض الحالات، كالمفعولية أو الإضافة... إلخ، في ألسنة التصريف، هو من الإمكانات المفروضة بحسب القصد المراد. فالأمر يتعلّق إذاً بخيار ذي ضوابط. إذ لا يستطيع الناطقُ، وحسب

رغبته، رفض إرفاق اسم بأداته التصنيفية في لسان لا يقبل تعيين الشيء من دون نسبه إلى فئة أو صنف (الفصل الثالث، ص ٦٤)، أو عدم موافقة الفعل لفاعله في لسان يعتبر التوافق قاعدة ملزمة. وقد تبدو وجوهُ تلك القاعدة في أغلب الأحيان بالغة التعقيد لمن يراها من الخارج. إذ تتغيّر صيغ التصريف في اللغة الهنغارية بحسب ما توافق الفعل مع المسند إليه في العدد والشخص (تصريف ذاتيّ من دون مفعول أو مع مفعول نكرة) أو مع هذين الثابتين ومع مفعول معرّف في آنٍ معاً (تصريف موضوعيّ). وبالإضافة إلى ذلك هناك صيغة خاصة حين يكون المسند إليه هو متكلّم مفرد والمفعول هو المخاطب. وأخيراً حين يكون المسند إليه شخصاً آخر غير المتكلّم فلا يوسم مفعولُ المخاطب (صيغة الفعل هي من جديد صيغة التصريف الذاتيّ). فكلام الناطقين باللغة المجرية محفوف إذاً بالعوائق، اللهم إلاّ إذا كانوا قد تعلّموا جيّداً كيف يتملّصون منها.

يتعلّق الأمر إذاً، بالنسبة إلى الناطق، بحقل مليء بالضوابط الملزمة التي تُحدّد قواعد اللغة. ومما لا شك فيه أن الإطناب، وهو في أغلب الأحيان فحوى القيود النحوية كالتوافق، ليس عديم الفاعلية على الرغم من أنه يقود الناطقَ إلى إعطاء معلومات تزيد 'منطقياً' عمّا هو ضروري (وفي حالات أخرى، وعلى العكس من ذلك، يُلزمه النظامُ بإعطاء معلومات أقلّ مما هو يريد). والحقّ أن الإطناب هو بمثابة شرط للتنفّس في الخطاب كما أنه يزيد من تماسكه. ويرتبط جهد اكتساب اللغة بدرجة تعقيد قواعدها، على الرغم من عدم وضوح هذا المفهوم حين لا يُطَبَّقُ حصراً على المتكلّمين الأصليين بهذه اللغة[٧]. وتعتبر المفردات نفسها من مناطق القيود، من دون ذكر الشبكة الصوتية التي، من جانب المتغيّرات المهمّة

(٧) انظر أيضاً الفصل الثاني حيث يوجد تقويم للبساطة اللغوية وفق السمات المهيمنة (ص ٥٣ - ٥٦).

الفردية والجمعية (انظر أدناه وأيضاً الفصل الحادي عشر)، تفرض على كل ناطق بصورة موحَّدة تحليل الوجه الصوتيّ للكلمات إلى صويتات تعطي بعددها وبعلاقاتها الحدّ الأدنى الإلزاميّ. ومما لا شك فيه أن كل امرئ "حرّ" في تكوين صوره الذهنية وتوليدها، إلاّ أن عنف الاصطلاح الخاصّ بالألسنة يمنع الفرد من إعطاء الكلمات معانٍ غير معانيها الخاصّة وبنى صوتية غير بناها. فالصور والتماثلُ بين الأغراض المشار إليها والالتباس والتداخل في الأشكال تقود كلّها إلى بناء وتنظيم حقول لا تحصى. ولا يستطيع الناطق أمام هذه المادة سوى أن يصبح بدوره، وعن طريق استعمال هذه المادة طيلة حياته، العامل اللاواعي للتغيّرات التي تصيبها باستمرار. وهناك منازعُ ترتبط بدرجة الاستعمال. فبعض الكلمات أكثر تواتراً من أخرى، وبالتالي فمعانيها السياقية النصّية أكثر عدداً.

كما لا يستطيع الناطق تفادي قيود نمطٍ من العبارات الجامدة التي ينتجها الاستهلاك في كافة الألسنة بصورة مميّزة، وهي ما يسمّى بالتعبير الاصطلاحي. فعلى الناطق تعلّم وحفظ تلك الصيغ المنزوعة التحفيز. ولا يمكن تطبيق التحليل العفويّ على تعبير فرنسيّ مثل casser sa pipe (كسر حلقومه أو حنجرته = ماتَ) لا يأتي معناه من محصّلة معاني عناصره، أو على تركيب في لغة اليوروبا yoruba (في نيجيريا) مثل kpā-ri ("قطع - رأس" = أنهى). ولا شك في أن العبارات الاصطلاحية لا تتمتّع بالدرجة نفسها من اللاشفافية. فعبارتا passer l'éponge (مسح بالإسفنجة = سامَحَ، غَفَرَ)، و«jeter de la poudre aux yeux» (ذرّ الغبار على العينين = بَهَرَ، مَوَّهَ) في اللغة الفرنسية هما عبارتان قابلتان للتأويل عند أولئك الذين لا يعرفون هذه التعابير. غير أن أحداً لا يمكنه تغيير الصيغة. إذ لا يستطيع الناطق التدخّلَ شخصياً فيها، كما لا يمكنه التدخل في ظاهرة المجاز الذي يجعل من عبارة مثل «va voir à côté si j'y suis!» (اذهب وابحث عني في مكانٍ آخر!) لا تعني أمراً للتنفيذ حرفياً وإنما هي طريقة

للتخلّص من شخص غير مرغوب فيه بتكليفه بمهمّة عبثية، تماماً كالعبارة اليابانية التي تعادلها ototoi koi وتعني حرفياً «تعال أوّل أمس!» وهي تموضع العبث في الزمن بينما تموضعه الفرنسية في المكان. إن ضعف قبولية مختلف العمليات التركيبية النحوية التي قد نحاول تطبيقها تؤكّدُ اصطلاحية التعبير. فقد يختلف الناطقون بالفرنسية في الرأي حول صحّة المنطوقات: قد يتّفقون مثلاً على معنى on coupera, s'il le faut la poire en deux (إدراج) (سنقسم الإجاصة نصفين إذا لزم الأمر = سنتقاسم الربح والخسارة إذا ما لزم الأمر)، بينما قد يعتريهم بعض الشك حول «la hache de guerre sera difficilement enterrée» (مبني للمجهول) (لن تُدفَنَ فأسُ الحرب بسهولة)، ويكبر الشك، على الأقل خارج سياق يشير إلى التقابل والسخرية، حول «c'est dans le plat qu'il a mis les pieds» (تبئير) (لقد وضع قدميه في الطَبَق = تَدَخَلَ بشكلٍ أخرق)، وكذلك أيضاً (وفي شمال فرنسا على الأقل) حول «des vessies, il ne faut pas les prendre pour des lanterns» (ابتداء) (ظنّ المثانة فانوساً = أخطأ خطأً فادحاً). إن الاعتباطية والتحريف يفرضان نفسيهما على التجربة والإدراك الحسّيّ ما إن يندرج هذان الأخيران ضمن المقولات اللسانية. فالألسنة، المنتجة للمعنى ضمن أشكال، تجعل تطوّر هذه الأخيرة أبطأ من الأول.

وهكذا يجد الناطق نفسه عاجزاً أمام برانية نظام اللسان. إذ لا حلّ إلاّ بتعلّمه. ويفلت المجال (I ـ ١) من الجدول أعلاه، وهو المجال الوحيد "اللساني حصراً" وفق التصوّر البنيويّ الأدنوي، من سيطرة المتكلّم على الأقل في الصيغة التزامنية البحتة. ويوجد المكوّنُ الاجتماعيّ، في صيغة الاجتماعيّ ـ العملانيّ، في أساس وفي ختام كل شيء: فالنظامُ، كاصطلاح محدّدٍ لأي مجتمع بشريّ، سابق للناطق الذي سيستخدمه أياً كان هذا الناطق. ومن جهة أخرى، فإن هذا النظام يعمل داخل البيئة الاجتماعية لمقامات الحوار، مما

يؤدّي إلى تعديله هو بالذات بحسب تاريخه الجدلي. وهنا يظهر العنصر العملانيّ ترافقه بعض الإجراءات: كقوانين توليف الصويتات التي تَعلّم الناطقُ منذ طفولته نماذجها، والتركيب والاشتقاق وقوانين التبدلات الشكلية للكلمات، في الألسنة التي توجد فيها، أو عدم انتظام التناوبات (قارن الجذور الأربعة -v-, all-, aill-, ir للفعل aller "ذَهَبَ")، وقواعد بناء المنطوقات، والعلاقات بين المنطوقات التي ترتبط بعلاقات تبديل داخل العائلة الواحدة.

مجالات المبادرات

لا تحول كافة هذه القيود دون مبادرة الناطق. إذ تظهر مبادرته في المناطق العديدة الصارمة في ظاهرها حيث يتلاعب بالقيود نفسها التي تفرضها عليه الأشكال الجاهزة. فيمكنه، في أساس فعل القول، وسم قوله بما يشي بأنه يتحمّل أو لا يتحمّل مسؤولية ما يقول. وتعارض العديد من الألسنة (كالتركية، والبلغارية، ولغة الكيتشوا ketchoua في البيرو وبوليفيا، ولغة الكواكيوتل kwakiutl في غينيا الجديدة) بين اللواصق أو الصيغ الفعلية وبين غيرها، بحسب اضطلاع الناطق أو عدم اضطلاعه بمسؤولية المعلومات أو القصص التي يخبر بها، أو بحسب إناطته لها بفاعلٍ مباشر أو بمجرّد شاهدٍ عليها. فحتى مقولة لغوية شديدةُ الدمج بالتصريفات الفعلية، كحال الصيغة التي يدلّ بها المتكلّم على عمل الفعل الذي يستعمله في اللغات السلافية، تبقى أداة شديدة المرونة وتمنح مستعملَها حرّية كبيرة، وفق الخيارات التعبيرية في النصوص الحيّة للحوار الشفهيّ أو المكتوب، لدرجة أن استعمالها يصعب التكهّن به أحياناً وتبقى بالتالي غير مشفَّرة بشكلٍ صارم. كما تُظهِرُ معاينةُ النصوص والاهتمام بالحوارات مدى مرونة استعمال علامات الوظائف نفسها: فقد يظنّ البعضُ أنها تستعمل آلياً لأنها جزء لا يتجزأ من علم تراكيب البنى. إلا أن العلامة ko في اللغة البورمية (birman)

وبخاصة علامة rā في اللغة الفارسية، وهما قرينتان للمفعول الذي يُقابل "المفعول به"، تتعلّقان في استعمالهما إلى حدّ كبير بالخيار الذي يقدم عليه الناطق. والحال أيضاً كذلك بالنسبة إلى الـ a في اللغة الإسبانية، وهي علامة يُطلَقُ عليه بشكل غريب ومتناقض "المفعول المباشر الجرّيّ". ولَكَمْ كان عرضُ الكتب المدرسية أقلّ إبهاماً والمتعلّمُ أقلّ حيرة، أمام تأرجح بين defender la sociedad وdefender a la sociedad ("حَمَى المجتمعَ") في المقال الصحفيّ نفسه، لو يتمّ التسليم بأن الناطق يستطيع، عن طريق معنى مختلف أو أحياناً حتى عن طريق المعنى الشامل نفسه، اختيار إما الحدّ الأقصى (باستعمال a) أو الحدّ الأدنى (من دون a) في تمييز المفعول وفي فعالية الفعل[٨].

إن إدخال بعض المرونة والنسبية على التعارض الصارم بين تاريخ تطوّر الألسنة والحالات التي يمكن ملاحظتها تزامنياً، وهو تعارض ناتج عن تصلّب فكر سوسور، من شأنه جعل أثر الناطق البشريّ قابلاً للإدراك في كل مكان بصورة واضحة. لا بوصفه المبتدع الواعي للنظام الذي يختاره، بكل تأكيد، وإنما على الأقلّ كعامل انتقاليّ وطوعيّ إلى حدّ ما، في المراحل المتتالية، لتطوّرات يشكّلها بمقاماته الكلامية. فالزمن كفيل بإدخالها في النسيج الصرفيّ. ويكفي هنا إعطاء أربعة أمثلة على ذلك من بين أمثلة كثيرة: يتّصل الأول بالمحدّدات الكمّية الكليّة منها (مثل tout الكل) والوجودية (مثل quelqu'un أحدهم): فهي مُشتقّةٌ، في ٧٦٪ من الألسنة، من صيغ استفهامية[٩] أي من العلامات التي تسم الأسئلة المطروحة في

(٨) انظر المقال الذي اقتبسنا منه المثال: B. Pottier, «L'emploi de la preposition "a" devant l'objet en espagnol», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, LXIII, 1, 1968, p. 83-95.

(٩) انظر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 77. إن الوقائع المذكورة هنا مستقاة من هذا المرجع.

العلاقة التخاطبية. والثاني هو مثال الأنتروبولوجيا الإعرابية: ونقترح هذه التسمية للدلالة على العلاقات المكانية والزمانية، المعروفة عموماً إلى حدٍّ ما والقابلة كثيراً أو قليلاً للتحليل بحسب اللسان، من خلال أسماء أعضاء الجسم البشريّ. فجسد الناطق النفسيّ الاجتماعيّ حاضر في الحوار ويتحدّث عن العالم المحيط به والذي هو مقياسه (انظر الفصل الثالث، ص ٨٣). ويشكّل السلّم التقييمي للكائنات في اللسان المثال الثالث: فهذا ما سنطلقه على التمثّل الضمنيّ لمجموعة الأصناف، كالأصناف الثمانية التي في لغة الكاوي (le kawi)، وهي لغة قديمة في جزيرة جاوه (Java)، والمستعملة في تحديد الأسماء المقسّمة إلى ثمان فئات: فتحتلّ قمّة الهرم، كما هو متوقّع، كائنات يجلّها الناطق البشريّ: كالآلهة والقدّيسين والأبطال والملوك. وتحتلّ المخلوقات غير البشرية، وأيضاً أسماء الجمادات، المراتب الدنيا.

أما المثال الأخير فيتعلّق بعمليات التشفير التي يطبع فيها الناطقُ نشاطَه الكلاميّ في نسيج الألسنة. إذ تستعمل بعضُ الألسنة في غينيا الجديدة[١٠] وكاليفورنيا، وكذلك الإنجليزية، الفعل المساعد faire (فَعَلَ) للتأكيد على واقعية (توكيد) أو عدم واقعية (نفي) ما نقول، والذي يُقَدَّمُ بهذه الطريقة على أنه يتعلّق بالفعل أو عدم الفعل. ويتيح الكشفُ عن عمليات التشفير فهمَ ظواهر أخرى مثيرة. إذ تستعمل كلمة tla في لغة الناهواتل nahuatl (في المكسيك) في وسم الفرضية وما يتعارض معها في آنٍ معاً، أي التأكيد الصريح: والحقّ أنه يمكننا اعتبار أن الناطقَ يعتمد في الحالتين وجهة نظر شريكه في التخاطب نظراً لإمكان اعتراضه (فرضية) أو عدم اعتراضه (تأكيد صريح)[١١].

(١٠) انظر: M. Lawrence, «Structure and Fiction of Oksapmin Verbs», *Oceanic Linguistics*, 11, 1, 1972, p. 47-66.

(١١) انظر: S. de Pury-Toumi, «L'espace des possibles: l'exemple du nahuatl», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, LXXVI, 1, 1981, p. 359-379.

كما نلاحظ في العديد من الألسنة (كالروسية والجورجية والناهواتل والشامورو chamorro في جزيرة غوام Guam، والأينو aïnou في اليابان، واللغة التشوكتشية tchouktche في الاتحاد السوفييتي، والموجافية mojave في الوجه البحريّ من كاليفورنيا. . . إلخ). تجانساً في البنية بين اثنين أو أكثر من المضامين التالية: المجهول والانعكاس والتبادل والجمع والكامن والمخاطبة التبجيلية. ويفقد هذا التجانس الكثير من غرابته عند أخذ العمليات المنطوقية بعين الاعتبار: فاستبعاد ذِكرِ فاعلٍ خارجيّ كمسبّبٍ لأمرٍ ما، باستعمال المبنيّ للمجهول، عملية تشبه الطمس المهذّب (ويُستعمل في المخاطبة التبجيلية) لتفرّد الناطق (استعمال الجمع). يوحي أيضاً عدمُ ذِكرِ الفاعل بالعفوية، وبالتالي بالنزوع إلى إنتاج الذات (الكامن) من خلال الفعل الذي يمارسه المفعول على ذاته (الانعكاس) أو كردّ على الفعل الذي يتلقّاه (التبادل)[١٢]. ويمكننا أخيراً إطلاق اسم **نظام الإحالة إلى الأنا** على هذا البناء العريض المميّز للألسنة، والذي يدفع ظروف المكان والزمان وأسماء الإشارة وأدوات التعريف، وإذا اقتضى الأمر الإحالات إلى قسم آخر من النص[١٣]، إلى الانتظام جميعاً حول مركز التعيين الذي يشكّله المشاركون في الحوار المتحدون برابط لا يفصم في علاقة تتميّز بالقلب بحيث يحدّد كلُّ واحدٍ نفسه على أنه "أنا" ويسمّي الآخرَ "أنت". ويكون على لسانيات بيئية قادمة دراسة أسلوب إدخال الألسنة للمعالم "الطبيعية" المثقفة: كالجهات الأربع والخصائص الجغرافية والمساكن البشرية والعناصر الكونية.

(١٢) انظر: M. Shibatani, «Passives and Related Constructions: A Prototype Analysis», exposé présenté au VIᵉ Colloque International de Paris VIII, mai, 1984.

(١٣) ومن بينها ما يسمّى بـ les logophoriques التي تحيل إلى قول أو فكر الأنا. انظر: C. Hagège, «Les pronoms logophoriques», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, LXIX, 1, 1974, p. 287-310.

تندرج عمليات الناطق البشريّ بوضوح أكبر في التركيب النحويّ. وهناك مثالٌ غنيٌّ بالدروس في الألسنة نصف المفعولية ونصف المتعدية التي تستعمل معاً اثنين من بين أهمّ أنماط بنى المنطوقات المتعدّية المعروفة في الألسنة. فالنظام المسمّى بالمفعوليّ هو النظام الذي لا يَسِمُ فيه المنطوق الذي يحوي على مشاركين، يؤثّر واحدهما في الآخر، سوى من يقابل المفعول. وعلى العكس من ذلك يكون الفاعلُ موسوماً في النظام المسمّى بالمتعدّي. لكن لعلامات الوسم (من أحرف الجرّ ومن حالات التأخير والعلامات الإعرابية، أو توليف بين الاثنين، والظواهر النَّبْريّة أو النغميّة... إلخ). أساس إعلامي: **فالمعلومة الأقل توقّعاً هي التي توسم في الأصل**، وذلك لجذب الانتباه إليها، بينما تبقى المعلومةُ المتوقّعةُ من دون وسم. فإذا ما قبلنا بأن موقع **الأنا**، وهو مصدرُ كل خطاب[14]، هو بصورة عفوية في قمّة هرم المقولات وقمّة السلطة، تكون النتيجة بشكل طبيعيّ أن احتمال أن يكون الأنا **فاعلاً** (معرّفاً) لا **مفعولاً** هو احتمال كبير، بينما هو أقل بالنسبة إلى "أنت" ويقلّ تدريجياً وبانتظام وصولاً إلى الجماد ومروراً بحالات الـ "هو" المتعدّدة ثم بالحيّ غير البشريّ. وبالتالي يُمكن للسان ذات تركيب نحويّ هجين أن يظهر الأنا في حالة المفعول، أي من دون وسمه إن كان فاعلاً ومع وسمه إن كان مفعولاً. نلاحظ بعد الأنا **تأرجحاً في محور الشخصية**: فقد يتموضع الـ "أنت"، وبحسب الألسنة، قبل المحور أو بعده، أي أن يُعامَلَ معاملة المفعول أو لا يُعامَل. وكذلك أيضاً حالات الـ "هو" البشريّة أو تلك التي ترتبط مع الأنا بعلاقات قوية. ومهما كان من أمر، فالجمادات ومعظم الأحياء غير البشرية تأخذ بشكل عامّ حالة التعدّي، أي تكون موسومة حين تكون فاعلات وغير موسومة حين

---

(١٤) بطبيعة الحال يتعلق الأمر دائماً بـ أنا قابل للقلب إلى "أنت" لا بـ "أنا" كمسند إليه وحيد وكلّي القدرة.

تكون مفعولات: فالناطقُ التاريخيّ الذي يبني حضورَه الدائم التركيبَ النحويّ يعتبر أن من الطبيعيّ أن تكون كلّها مفعولات لا فاعلات، لأن الفاعلَ ميزة بشرية. تلك هي الحال في العديد من لغات أميركا الشمالية وأستراليا.

ونلاحظ في ألسنة أخرى أولوية تُعطى لـ أنا أو على الأقل تقارباً بين مقولة الأشخاص ومقولة الفاعل الذي تُعتَبَرُ مكانته ميزة بشرية. فالفعل المساعد في الصيغ الفعلية المركّبة في الفرنسية، وهو الوحيد المُعْرَب تبعاً للشخص، يتوافق بالأولوية مع الفاعل، بينما يتوافق اسم الفاعل أو اسم المفعول مع المفعول كما لو كان فعلاً في لغة متعدّية. وبالتالي تقول بشكل طبيعيّ je l'ai prise (أخذتها) أو je t'ai prise (أخذتكِ) (توافقان متقاطعان بين je/ai و l' أو t'/prise)، ولا نقول tu as été prise par moi (أُخِذتِ من قِبَلي) أو «elle a été prise par moi» (أُخِذَتْ من قِبَلي) إلا في المنطوقات التي تُرَكِّزُ على المفعول كمبتدأ. ونقع على حالات مشابهة في ألسنة هندية أوروبية أخرى كلغة المارفاري le marvari (في الهند).

من الواضح في كافة هذه الحالات أن خيارات الناطق قد أدّت إلى ابتداع قيود، وبالتالي قد يبدو من المفارق وضعها في مجال المبادرات. غير أن الألسنة لا تتوقّف عن التحوّل، وبالتالي تحلّ القوالبُ الجامدة محلّ الخيارات المُحَفَّزَة في نهاية المطاف بانتظار إعادة التحفيز. ولا شك في أن معاملة الفاعل في الألسنة نصف المتعدّية هي ظاهرة تركيبية نحوية، أي أنها قيد. لكنّها تحمل وسم نشاط قولي يعبّر الإنسانُ المحاور من خلاله، بالتأكيد على حضوره، عن أولويته في الكون، ولهذا السبب بالذات يُعزا هذا الإنسان إلى مبادرته. ويمكن قول الشيء نفسه حول وقائع في المتوالية يظهر فيها نظام التصدّر للفاعلين البشريين. فالنظام في مختلف الألسنة الأميركية (كاللغة الألغونكية algonquien والنافاهو Navaho... إلخ).

والأُسترالية هو نفسه نظامِ اللغة الفرنسية في القول «je le bats» (أنا هو ضرب = أضربه)، إلاّ أننا لا نتبع النظام نفسه في القول «il me bat» (هو أنا ضرب = يضربني)، لأن الأنا لم يَعُدْ يتقدّم الجملة بينما هو على رأس هرم الأقوال. إذاً يكون علينا الإبقاء على المتوالية الأولى لكنّ بعد إضافة وسم يشير إلى المجهول أو إلى القلب، ويدلّ على أن "أنا" هو هذه المرّة مفعول. يبرز توازي وجهات النظر الثلاث (انظر الفصل التاسع) عندئذ واضحاً: إذ يقابلُ الفاعلُ الأسمى في الهرمية، والذي هو بالضرورة مبتدأ [وجهة النظر (٣)]، المسندَ إليه [وجهة النظر (١)] أكان فاعلاً أم مفعولاً [وجهة النظر (٢)].

تبدو أخيراً مبادرةُ الناطق، وبشكل بديهيّ، كعامل من العوامل المحرّكة لتطوّر الألسنة. وقد يستغرق ذلك فترات طويلة جداً، كما في بعض اللغات الاصطلاحية حيث أدّى الإيقاعُ السريع للنطق إلى تحويل البنية الصرفية: وحالة لغة الپالو palau (في ميكرونيزيا) من الحالات الملفتة، حيث أدّى تغيّر مواقع النبر المتّصل بهذا الإيقاع إلى تغيير نمطيّ[١٥] حقيقيّ. وقد يستغرق ذلك فترات أقصر (عن طرق تغييرات يمكن مقارنتها بالكارثة وفق معناها عند ر. طوم R. Thom[١٦])، كحالة اللغة العبرية الإسرائيلية التي شكّلت فعلاً للملكية بالعبور من بنية مرتكزة على "فعل الكون être" إلى بنية مرتكزة على "فعل الملكية avoir" عن طريق اختيار المالك البشريّ: وهكذا تمّ الانتقال من الصيغة الكلاسيكية (في العبرية التوراتية) lo haya l-i et ha-kesef ha-darūš[١٧]، وتعني حرفياً (نفي كان لي الـ-

---

(١٥) انظر: C. Hagège, *Les catégories de la langue palau (Micronésie), une curiosité typologique*, op. cit.

(١٦) انظر: R. Thom, *Stabilité structurelle et morphogenèse*, Reading, Ma., Benjamin, 1972.

(١٧) اقتبسنا هذا المثال من: H. Rosén, «Quelques phénomènes d'absence et =

مال الـ ـ مطلوب = لم يكن معي المال المطلوب)، وهي بنية غريبة يبدو فيها وسم المفعول et، مستعملاً بصورة طبيعية بعد فعل متعدٍّ وأمام الاسم الذي يحيل إلى مفعوله. فلقد تمّ إذاً التعامل مع lo-haya-li وكأنها حقاً فعل "ملكية" متعدٍّ، على الرغم من أن بنيته، لأن المبنى يتغيّر بسرعة أقل من تغيّر المعاني، بقيت بنية فعل كون (haya = كان) ذي مفعول شخصيّ مستفيد (li = لي). إلاّ أن استعمال et يظهر بوضوح أن هناك إعادة تحليل يؤكّده احتمال إضافيّ: إنه احتمال إسباق المنطوق بـ ani (أنا)، مما يجعله بنية بفعل الملكية وبمسند مالك، تماماً كمقابله في الفرنسية «je n'avais pas l'argent nécessaire». إن بنية صيغة الملكية باستعمال فعل الملكية، مقابل البنية التي ترتكز إلى فعل الكون، لا تحيل إلى الغرض المملوك وإنما إلى المالك، وهو بشريٌّ في معظم الأحيان.

تُظهِرُ دراسةُ التطوّرات العميقة تاريخياً، وحيث تتوفّر الوثائق أو الوقائع التي يمكن استعادتها بموثوقية عالية، وجود **دورة صرفية صوتية دلالية نحوية**: وهي مسيرة بطيئة من علم الدلالة إلى علم النحو، ثم من علم النحو إلى علم الصرف وإلى علم الأصوات الوظيفيّ. وما إن تنتهي هذه المسيرة حتى تبدأ مسيرة معاكسة بطيئة تُغلق الدورة بانتظار دورة جديدة. ويعتَبَرُ تطوّرُ اللغات العملية الهجينة إلى لغات كريولية مثالاً رائعاً على ذلك (انظر الفصل الثاني، ص ٥٢ ـ ٥٣) لقسم من كل مرحلة من مراحل الدورة.

وتحمل الوقائع، هنا أيضاً، توقيع الناطق الذي يعطي البنى طابعها البشريّ. ونحن نتجنّب مع ذلك تعظيمه واعتباره مركز كل سلطة. إن الدراسة التقليدية للأنا المبنية على ذات متعالية قد تمّ تجاوزها منذ أن وَجَدَ التحليلُ النفسيّ الفرويديّ في اللاوعي النزويّ

= de présence de l'accord dans la structure de la phrase en hébreu», in *Comptes rendus du Groupe Linguistique d'Etudes Chamito-sémitiques*, t. X, 1964, p. 83 (78-84).

عملية تزيح المركز، ومنذ أن مزجت الأبحاثُ الاجتماعية التكوينية داخلية "الأنا" بدينامية اجتماعية. إن الناطق النفسيّ الاجتماعيّ حواريٌّ بطبعه، حتى حين لا يكون موقف الخطاب حوارياً.

مماحكات الكلام: الانقطاعات وازدواج المعنى والتواطؤات التفسيرية والمخالفات التضمينية

تَظهر مبادرةُ الناطق النفسيّ الاجتماعيّ أوسعَ أيضاً إذا نظرنا إلى ما وراء الأقسام الأكثر بنائية في اللسان. فهو أولاً حرٌّ في تنويع مستويات لغته فلا يعتمد لا الأسلوب نفسه ولا المفردات نفسها حين ينطق بخطاب موجّه للجمهور وحين يبوح بتصريح عاطفيّ أو حين يطلب الملح من جاره على مائدة الطعام. ومن جهة أخرى فهو يعبّرُ باستمرار عن حضوره عن طريق "مخالفات" تمسّ الاستمرارية الخطّيّة للخطاب بصورة عناصرَ تعيد النظر في البنى التأسيسية لأمثلة كتب القواعد المدرسية: **إنها مُقطّعاتُ السلسلة الكلامية**. إذ تُفكّكُ هذه الأخيرةُ التجاورَ كتجاور الجارّ والمجرور [مثل: sur (على)، mettons (فلنفترض)، tel ou tel plan (هذا المخطّط أو ذاك)، أو sans (من دون)، bien sûr (بالتأكيد)، intervenir (تدخّل)]، وتُفتّتُ بالإدخال تضامنَ الفعل مع مفعوله المرتبط [مثل: il avait peut-être soif (هو كان ربما عطشاً = ربما كان عطشاً)]، أو تؤكّدُ بالاستخراج والتكرار على عنصر سابق [مثل: il a peur, entends-tu, peur! (إنه خائف، أتفهم، خائف!)] أو ils ont disparu, je dis bien, disparu [لقد اختفوا، أقول، اختفوا)].

تؤدّي مقطّعات السلسلة الكلامية دوراً جوهرياً، فهي تخفّفُ من حدّةِ واحد من القيود الأساسية التي تعرقلُ النشاط الحواريّ، ونعني به **التواقت**، الذي لا يمكن تفاديه، للنطق بالكلام ولتصميم الخطاب بجمل وبمجموعات من الجمل. فهي تُسهّلُ هذا التصميم بوصفها

عناصر استراتيجية ترمي إلى تفادي تجاور الكلمات في الخطاب، وفي الوقت نفسه تفادي ضغط الزمن الذي يصفّها بلا انقطاع. فالمرءُ لا ينتهي دائماً من بناء جملة أو نصٍّ بشكل كامل في اللحظة التي يستعدّ للنطق بها. فالقول ينبني من خلال إخفاقات واستعادات أو من خلال اقتراحات متوازية بأخذها مما قاله لتوّه، فيتشذّبُ التمثّل ويتحدّدُ المشروعُ مع تقدّم الخطاب وتطوّره. فعبارة هـ. ڤون كلايست (H. von Kleist) («تأتي الفكرةُ أثناء الكلام») تنطبق على حالات عديدة وإن كانت غير صالحة لجميع الحالات. ويضيف ڤون كلايست في المقطع نفسه: «يدهشني أن ألحظَ عند نهاية الجملة أن المفاهيم تبدو واضحة تماماً (...). فأنا أمزج في خطابي أصواتاً غير مترابطة وأُطيلُ روابط العطف والوصل وأُدخِلُ أحياناً حالات في البَدَلِ زائدة وألجأ أيضاً إلى حِيَلٍ أخرى لكسب الوقت اللازم لصنع فكرتي»[١٨].

وهكذا نرى أن مقطّعات السلسلة الكلامية هي من الأدوات النادرة لا لإبطال الزمن، فالزمن لا يبطل، وإنما لفرض درجات عليه. فهي لا تتيح وحسب تحديد صيغة النطق بإسماع صوت ذاتية الناطق الذي يُبقي على مسافة بينه وبين ما يقول. وإنما هي أيضاً تمنحه بعض الوقت الذي يتيح له الإصغاء إلى نفسه بشكل أفضل.

---

(١٨) انظر: «Über die allmähliche Verfertigung der Gedanken beim Reden», 1805, dans *Sämtliche Werke*, 4. Teil, Deutsche National-Literatur, vol. 150, Berlin-Stuttgart, Speeman, 1878, p. 282s. نقلاً عن: I. & J. Fónagy, «L'intonation et l'organisation du discours», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, op. cit., (v. p. 109, n. 37), p. 189 (161-209). يستشهد ڤون كلايست في مقالته، ومن بين أمثلة أخرى، بردّ ميرابو (Mirabeau) المشهور على المركيز دو درو بريزيه (Dreux-Brézé) في ٢٣ حزيران/يونيو ١٧٨٩. ويمكننا أيضاً، لمعرفة المزيد عن الستراتيجيات اللّعبية للخطاب كما تدرسها الاتجاهات المعاصرة في تحليل النص، العودة إلى كتاب د. لاروش بوڤي D. Laroche-Bouvy, *La conversation: jeux et rituels*, thèse d'Etat; déposée à l'Université de Paris III.

فعلى الناطق الإصغاء إلى ذاته مع تقدّم كلامه وتطوّره وذلك للتأكد من أن ما سيقوله يتوافق مع ما يريد قوله. وعبارة الأمير هنري (Henri) في رواية *Mariages* لـ و. غومبروفيتش (W. Gombrowicz) ليست بالعبثية التي تبدو عليها، إذ يقول: «لا أعلم ما عليّ أن أقول، لكنني سأعلم ما أن أقوله». بالإضافة إلى ذلك، تُعطي مقطَعاتُ سلسلة الكلام وقتاً كافياً لتطبيق القواعد الصرفية النحوية التي قد يطالُ التردّدُ أمامها حتى الإنسان البالغ. لكنها لا تكفي بطبيعة الحال لتجنّب الأخطاء، وعلى الرغم من العون الذي تقدّمه فإن المتكلّمين يبنون قواعد جديدة، مع النطق بعبارات غير سليمة وإنما مفهومة، ويطوّرون الألسنة.

وهناك ظاهرة تدخل في تكوين الألسنة وتُعتَبَرُ أيضاً رهاناً من رهانات حرية المتكلّم، إنها اللبس أو ازدواجية المعنى. فهناك حالات في اللبس معجمية تتّصلُ بالتفاوت بين محدودية المفردات ولامحدودية أشياء العالَم وأغراضه. وقد لا يتعلّق الأمر في النحو بمجرّد جناسية تركيبية وإنما بحالات حقيقية من الجناسية الإحالية. فلفظُ سقراط في عبارة «la maison de Socrate» (دار سقراط)، قد يعني المالكَ وقد يعني أيضاً البنّاء، أي من يذكرُ الدارَ في خطابه، أو من يرتبط اسمُه بذكر الدار. وفي عبارة «la crainte de l'ennemi» (خوف الأعداء)، يمكن أن يكون العدوُ هو الخائف أو المخيف. وقد ينطبق لفظُ Anglais (الإنجليزي) في عبارة «le marchand de drap anglais» (تاجر القماش الإنجليزيّ) على البائع وعلى القماش. وهكذا فإن اللبس في كل مكان، ولا يمتنع الناطق عن التلاعب في ذلك مهما كان مستوى معرفته باللسان أو قدرته على الابتعاد عنها: فالدعابات الميتالسانية موجودة في جميع الألسنة وفي كافة الأساليب.

إن تفضيل سوسور لـ "لسانيات اللسان" على حساب لسانيات الكلام لم يؤدّ وحسب إلى فصل منظورَين متضامنَين كان عليه الاكتفاء

بتمييزهما عن بعضهما البعض، فهو لم يُبْقِ سوى على قِيَم نظام اللسان مما أتاح للبنيويين، ولمدّة طويلة، الدفاع عن مقولة وحدانية المعنى وتبرير إقصاء اللبس خارج حقل المعارف، كما علّمهم الحَذَرَ الدائم تجاه المعنى في واقع بنائه ضمن النشاط الكلاميّ. فإذا ما دأبنا على هذا الواقع لا يعود بالإمكان دراسة بنى الجمل والكلمات الملتبسة وكأنها حالات طارئة في الاشتراكات اللفظية بل على أنها تبدّيات أساسية لتعدّدية المعنى (فالاشتراك اللفظيّ يعود إلى حالات في التطوّر التاريخيّ أدّت إلى خلط دالات كانت أولاً متميّزة، أو إلى حالات في الاختلاف بين المدلولات يمكن لدراسة في أصول الكلمات وحدها إيجاد وحداتها المعنوية الصغرى المشتركة). فهناك إذاً، من جهة، إطار يعتبر الاشتراك اللفظيّ حدثاً طارئاً، وإطار آخر، من جهة أخرى، يرى في تعدّدية المعاني بناءً قابلاً للتحليل، ولا يمكن التوفيق بين الإطارين. فالبحث سلسلة متباينة من اللحظات. فالقواعد، وريثةُ العصر الكلاسيكيّ، لم تكن تفصلُ قبل سوسور آثار المعنى في الخطاب عن شيفرة اللسان، ويشهد على ذلك الدمجُ الذي يقوم به فهرسُ المجازات اللفظية[١٩] وإطلاق تسمية rhétorique (البلاغة) على دراسة اللسان وفيما مضى على سنة الدراسة الثانوية الأخيرة. وتسعى اللسانيات الاجتماعية العملانية، مثلها مثل بعض التيارات المعاصرة، إلى استعادة وحدة اللسان والخطاب وترى في الناطق النفسيّ الاجتماعيّ تجسيداً لهذه الوحدة. وهي بهذا المشروع تلتقي مع غاية نقدية ذات أفق مختلف. «إن الأدب واللغة على وشك أن يلتقيا (...) على الأقل عند مستوى الكاتب الذي يمكن أن يتحدّدَ عملُهُ أكثر فأكثر على أنه نقد للغة». تأتي هذه العبارة

---

(١٩) انـظـر: C. Fuchs & P. Le Goffic, «Ambiguïté, paraphrase et interprétation», *Modèles linguistiques*, V, 2, 1983, p. 134 (109-136). يجب التذكير أيضاً بأنه منذ عام ١٦٧٥ تؤكّد الطبعةُ الأولى من الكتاب المهمّ *La rhétorique ou l'art de parler* (الفصل السابع، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩) للبلاغيّ ب. لامي (B. Lamy) على نسب البلاغة إلى القواعد.

لـ ر. بارت (R. Barthes) بعد مقطع يشير فيه إلى أن علم البلاغة، وبعد أن ساد قرابة قرنين من الزمن، قد تقوّض منذ نهاية القرن التاسع عشر[٢٠].

إن كان باستطاعة الناطق النفسيّ الاجتماعيّ تشفير الملتبس، لاإرادياً أم عن قصد، فهو يسعى كمستمع إلى الفهم، كحال المترجم الذي عليه أن يتّخذ موقفاً. ولا ريب في أن الأمر ليس بهذه السهولة. فهل تبادل الكلمات الخالية من اللبس، أي "التواصل الناجح"، هو القاعدة أم أنه فرجة من الضياء على خلفية دائمة من سوء الفهم؟ إذ يكمن سوء الفهم في ما لم يُقل كما يكمن في ما قيل وقد يحمل أكثر من معنى. ولقد آن الأوان للتخلّص من الفكرة الموروثة عن نسخ ضيّقة من البنيوية والتي ما تزال راسخة هنا وهناك ومفادها أن على الرسالة أن تقول كل شيء، فإن لم تفعل تبقى قطعة ناقصة. فالرسائل قابلة للنقل من سياق إلى سياق ويؤثّر ترحالُها في معانيها، ويحيلُ بعضُها إلى البعض الآخر ويوضح بعضُها بعضَها الآخر، بصورة غير متوقّعة في معظم الأحيان، متحدّية فوارق الزمان والمكان والثقافات. فقد تحمل رسائل متطابقة معاني متغيّرة، لا بل متضاربة، بحسب السياق. البينصيّة أو التناصّ في الحوار كما في الأعمال الأدبية، هو الذي يوضح المعاني الخفية فيحيل الجمل إلى بعضها البعض ويعطي حول نقطة من النقاط ما من شأنه "رفع" اللبس المحيط باختزال يقع بعيداً قبلها في الزمن أو بعدها. أما سيّدُ تشفير نصوص الظلال هذه، وسيّد حلّ شيفرتها أيضاً، فهو الناطق النفسيّ الاجتماعيّ، عالِمُ الترميز المواظبُ والمتلاعبُ باللبس عن قصد زيادة عن اللبس الذي يفرضه لسانه أو الذي يمليه عليه لاوعيه.

(٢٠) مداخلة علنية يضمها كتاب. *Le bruissement de la langue*, Essais critiques IV, Paris, Ed. Du Seuil, 1984, intr. Par F. Wahl, p. 21 (sous le titre de chapitre «Ecrire, verbe intransitif»).

ومع ذلك فالاقتصار على إشكالية تدور حول اللبس حصراً قد يجعلنا ننسى دور الموقف في إنشاء وحدانية المعاني. «إن أهلية الفهم المتزامن لمختلف معاني كلمة ما (...)، وبالتالي أهلية التلاعب بها عملياً، مقياس جيّد للأهلية النمطية الحاذقة في التملّص من الموقف»[٢١]. كما ننسى غالباً أن المنحنيات النغمية المختلفة تقابل في معظم الأحيان بنى تركيبية نحوية متمايزة لمنطوق "واحد" لا يبدو ملتبساً إلاّ إذا تمّ تناوله بصيغته المكتوبة حصراً. إذ يمكن للقول «c'est le français qu'il parle» (إنها الفرنسية التي ينطق بها)، وبحسب التنغيم، أن يعني "إنه أسلوب نطقه بالفرنسية" أو "إنه ينطق باللغة الفرنسية"، أي لا بالإنجليزية أو بالروسية... إلخ. أما مهمّة المستمع الأساسية، أخيراً وبشكل خاصّ وحتى وإن أعاق جهده اللبسُ الداخلُ في تكوين اللغة وعملها، فهي تفكيك المعنى الذي يتلقّاه مبنياً. ويعني نجاحُه الكبير في ذلك أن اللبسَ، وهو من المكوّنات الحتمية للّغة، ليس مع ذلك سيّدَ اللّغة.

للألسنة أيضاً القدرة على إضفاء معنى وحيد على منطوقات مختلفة في الشكل: إذ تتيح إنتاج منطوقات متعدّدة للمعنى الواحد هي بمثابة إعادة صياغة بالنسبة إلى بعضها البعض وتشكّلُ بالتالي عائلة واحدة. ويعود وجودُ أساليب متنوّعة لقول الشيء نفسه إلى ظاهرة مزدوجة: فهي تعود إلى وفرة المترادفات المعجمية (التي لا تستبعد الجناسات اللفظية لأن الألسنة بُنى تاريخية وبالتالي فهي إشكالية إلى حدّ كبير)، كما تعود إلى وفرة التركيبات النحوية المختلفة والمتشاكلة دلالياً مع ذلك. والحقّ أن تنوّع مراتب الكلمات والوظائف يتيح تناول مواقف متشابهة بأساليب لسانية متمايزة. فمعرفةُ لسان ما تعني، من بين جملة أشياء أخرى، القدرة على بناء جمل مختلفة من

(٢١) انظر مقاله: P. Bourdieu, «L'économie des échanges linguistiques», *Langue française*, n° 34, mai 1977, p. 19, n 4 (17-34).

حيث الشكل وإعطائها المعنى نفسه أو معان قريبة من بعضها، والقدرة على تحديدها. فالنشاط المعيدُ للصياغة الذي يقوم به الناطق يدخل إذاً في تكوين أيّة نظرية في اللغة. ويمكن ملاحظة احتمال كون إعادة الصياغة سمة ملازمة للنشاط اللساني في الحوار العاديّ اليوميّ، بصيغة سؤال/جواب على سبيل المثال كما في:

«Est-ce qu'il est bien 9h 50? - Oui, il est dix heures moins dix»

(هل هي التاسعة وخمسون دقيقة؟ - نعم إنها الساعة العاشرة إلاّ عشر دقائق)

«Est-il célibataire? - Oui, il n'est pas marié»

(هل هو عازبٌ؟ - نعم إنه غير متزوّج)

يفتح استغلالُ الناطق المقصودُ لتقاربات إعادة الصياغة مجالاً يتمتّع بحرية نسبية. وهنا يكمن رهان من رهانات البحث المعلوماتيّ في المستقبل القريب والبعيد. فاللبس من الظواهر التي يترك تشفيرُها إلى لسان مجالاً لحرية اختيار الناطق. وهناك ظاهرة أخرى لها الخاصية نفسها هي الاستعادة، بتكرار الضمير في الصدارة، لعنصر من عناصر السياق السابق، سواء مع إحالة إلى هذا العنصر الشكليّ نفسه أو إلى واقع خارج عن اللسان يشكّل صدى له (قضية معايير الإحالة المشتركة اللسانية). وهناك ظاهرة ثالثة من هذا النمط هي الاختزال. وسيرتبط، إلى حدّ كبير، نجاح الحواسب كأجهزة ناطقة بمدى قدرتها على استيعاب هذه الظواهر، وكذلك أيضاً ظاهرة إعادة الصياغة، أي على التعامل طبيعياً مع هذه الخواصّ النووية للألسنة. أما حالياً فيبدو أن التكنولوجيا، وبعد خيبات الأمل التي تسبّبت بها آلات الترجمة، تواجه هنا أيضاً تحدّياً رباعياً.

تعتَبرُ المبالغة والقراءات المتعدّدة حقلاً مجاوراً لحقل الملتبس وسوء الفهم. فبإمكان الناطق عن غير قصد، وفي الوقت نفسه الذي يعيّنُ فيه المعنى بالكلمات ويجمعها في جمل في النصّ، أن يُضَمِّنَ أي أن ينقل بصورة موازية سلسلة من المعاني تتحدّثُ عنه وعن

تاريخه وهواجسه وانتمائه الاجتماعيّ. فالجهد التحليليّ هو وحده القادرُ على الكشف عن الإيديولوجيا الداخلة في تكوين الكلمات اليومية العادية، كالكشف على سبيل المثال عما وراء تعبير "بسيط" مثل «mère de famille» (ربّة البيت) يثير غضب مناصرات النزعة النسوية. وبإمكان الناطق أيضاً أن يغرفَ عمداً من مجال التضمين ويكثّفَ كلامه عن طريق تراكم المعاني. إذ تتضمّن جملة مثل «c'est un socialiste» (إنه اشتراكيّ) معاني تختلف بحسب التوجّهات الاقتراعية للناطق بها. ويمكن لمبادرة الناطق أن تطال المفردات المعجمية عن طريق ارتكاب مخالفة ما لنظام غير محكم الإغلاق: إذ يمكن للمعاني المتضمَّنة، التي ترجع إلى مواقف ممكنة الحدوث، أن تندمجَ في المعنى الأساس وتترسّخَ بصورة تعيينات. إنها إحدى طُرُقِ تطوّر المفردات. فكلمة bureau (مكتب) التي تعني غرضاً محدّداً أصبحت تنطبق أيضاً على أشياء مختلفة توحي بها كالغرفة التي يوجد المكتبُ فيها أو الأشخاص المجتمعين حوله للقيام بعمل إداريّ. ويمكن في اللغة الفرنسية الأدبية الرفيعة تطبيقُ تعبير «tel qu'en lui-même» (على حاله كما هو)، وهو مقتبس من بيت مشهور للشاعر مالارميه (Mallarmé) يتحدّث فيه عن إدغار بو (Edgar Poe) الذي تحوّلَ أخيراً إلى ذاته في أبدية الموت، على أيّ امرئ نريد أن نوحي بأن شخصيته لا تتغيّر.

يبدو خيارُ الأفراد أو المجموعات المُغْفَلة أيضاً في تورية التقليل التي تَستخدِمُ مختلفَ موارد اللسان لكبت المعاني والصور المرتبطة بها وتمويهها بتوسّل سحر الأسماء المواربة. فكثيراً ما يقال اليوم بالفرنسية longue et pénible maladie (= مرضٌ عضال) عوضاً عن cancer (السرطان)، وdemandeur d'emploi (باحث عن العمل)، عوضاً عن chômeur (عاطل عن العمل)، وأيضاً troisième âge (سنٌّ متقدّم) وpays en voie de développement (بلد نام) وnon-voyant (غير مبصر = ضرير) عوضاً عن شيخوخة وبلد متخلّف وأعمى على

التوالي[٢٢]... كما يُقال منذ زمن بعيد في اللغة العسكرية repli (انسحاب)، أو redéploiement (إعادة انتشار)، عوضاً عن fuite (هزيمة)، أو déroute (اندحار). كما تستعمل عوضاً عن كلمة mort (موت) كلمات أخرى مخفَّفة مثل départ (رحيل)، وdisparition (غياب). ويُطلَقُ منذ القِدَم اسم belette (الحلوة الصغيرة) على الحيوان (ابن عُرس) الذي تخشاه الأرياف، كما توجد في اللغات الرومانية أسماء أخرى محرَّفة لهذا الحيوان كما في الفرنسية. ويوجد في الثقافات الأخرى الأسلوب نفسه في طرد القوى الشريرة باستبدال الكلمات المحظورة بأخرى تزيينية نستشفّ منها ميل الناطق إلى المصالحة بقلب المعنى: والقائمة طويلة في اللغة العربية الكلاسيكية حيث نقع، على سبيل المثال، على كلمات مثل سليم (معافى)، عقوق (حامل)، حافل (ممتلئ)، للدلالة بالتسلسل على إنسان لدغته أفعى وفَرَس لم تنجب منذ زمن وناقة ضرعها خاو[٢٣].

نقع على أمثلة عديدة لكلمات قديمة تدلّ على أغراض غريبة دخلت اللسان بفعل الاحتكاك بين الثقافات وأصبحت مألوفة واستُعملت للدلالة عليها، بمبادرة من الناطقين، ثم تظهر كلمة جديدة أو يضاف إلى القديمة نعت فتستعمل لابتداع اسم للغرض المحليّ. وهكذا يكون الناطق قد قادَ كلمة غير موسومة (أي شائعة مع الشيوع الثقافيّ للغرض الذي تدلّ عليه) إلى معنى جديد. فتصبح الكلمةُ أولاً موسومة، ثم لا تلبث بسبب شيوع الغرض الجديد الذي تدلّ عليه أن تنتقل إلى مكانة الكلمة غير الموسومة (مقابل الكلمة التي يتمّ اختيارها لتنطبق على الغرض الذي أصبح في موقع ثانوي). والأمثلة كثيرة على عملية قلب الوسم هذه. ففي لغة الهواستيك (huastec)، وهي

---

(٢٢) في اللغة الألمانية مثال معروف هو Entsorgungspark (وتعني الكلمة حرفياً "مرآب التخلّص من الهموم")، أي "مصنع معالجة النفايات النووية"...

(٢٣) انظر: D. Cohen, «*Aḍdād* et ambiguïté linguistique en arabe», *op. cit.*, p. 15.

لغة لشعب المايا في شمال المكسيك[٢٤]، بدأت تُستَعمَلُ كلمة bičim (أيّل) غير الموسومة للدلالة على الحصان، وكان عندما أدخله الإسبان غير معروف بعد. أما اليوم فالكلمة الموسومة التي تدلّ على الأيّل هي ic'a:mal وتعني حرفياً "ذا القرنين". وهناك دلائلُ على أمثلة مشابهة في لغة النافاهو (Navaho) (في أريزونا) وفي لغة الكيووا (kowa) (في أوكلاهوما) وفي الأسكيمو، وفي ما مضى في العديد من الألسنة الأوروبية.

الابتكار الفرديّ، اللغة الشعرية

يُمكننا وضع لغات الهلوسة، وهي ابتكار هذيانيّ للألسنة (انظر الفصل الخامس، ص ١٣٧، عند المستوى الفرديّ الذي لا إجماع فيه. وتتميّز هذه الحالة مبدئياً عن ظواهر إعادة الابتكار "الإعجازية" لألسنة موجودة مجهولة. إلاّ أن معجزة عيد العنصرة كانت مناسبة لظهور تأويلين على الأقل[٢٥]: فإمّا أن تكون الآرامية، وهي لغة الرُسُل، مفهومة عند جميع المؤمنين على الرغم من اختلاف أممهم، وإما أن يكونَ الرسلُ قد تكلّموا لغة عالمية ما شفّافة وواضحة للجميع. ويقترب ما توحي به تلك الحالات المتغيّرة في إعادة ابتكار ألسنة مجهولة من دوافع مبتدع لغة الهلوسة. إذ يحلم الجميع بلسان كلسان آدم الأولي، بلسان ما قبل بابل، كنوع من الحنين إلى فردوس مفقود. وبالتالي فعلى الرغم من أن لغات الهلوسة تلك فردية ومَرَضية وقتياً، فهي تُذَكِّرُ بقوة بأحد أقدم الأحلام البشرية (انظر ص ١٦٤ ـ ١٦٧): أي هدم جدار اللسان للولوج في ذاك المجال الذي يتغذّى سحرُه من وهم كونه يفوق الوصف. ومن شأن هذا الحلم أن يدفع نزوة ما يمكن بيانه، وهي تشقّ لنفسها أقنية متنوّعة، إلى تجاوز

(٢٤) انظر: R. Witkowski & C.H. Brown, «Marking Reversals and Cultural Importance», *Language*, 59, 3, 1983, p. 572 (569-582).

(٢٥) انظر: M. Yaguello, *Les fous du langage*, op. cit., p. 31.

حدودها. فمناجاةُ المصاب بانفصام الشخصية لنفسه والمحاكماتُ الذهنية الخارجة عن السيطرة والتحليقاتُ الغنائية المغالية، تنتمي جميعها إلى المقول مثلها مثل أكثر الخطابات عقلانية وأكثر النصوص قابلية للتحليل. فالناطق النفسيّ الاجتماعيّ لا يستطيع التردّدَ وإدخالَ مقطّعات السلسلة الكلامية والاستدراك ومراكمة الانقطاعات أو زلاّت اللسان وحسب، بل يمكنه أيضاً انتهاك التركيب النحويّ، في بعض النقاط على الأقل، طالما أن هذا الانتهاك لا يخلّ بالمعنى.

وهناك أيضاً حقل آخر مفتوح أمام رغبة الناطق الباحث عن الهروب من سجن خطّية الدليل والمنطوق. وحال هذه الإبداعات، وهي ابتكارات أدبية لأفراد موهوبين، كحال لغات الهلوسة التي لا تصادق عليها الجماعة. ونتحدّث هنا عن الكلمات المركّبة mots-valises[٢٦]، وهي ترجمة لتعبير port-manteau-word التي ابتدعها ل. كارول (L. Carroll). ويسمّيها البعضُ الآخر الكلمات الهمجية mots sauvages[٢٧]، مشيراً بذلك إلى منقاها الرائع، ومعظمها ابتكارات لكتّاب يتسلّون بتفكيك استمرارية الأصوات عن طريق تركيب أو ضغط كلمتين تشتركان بمقطع واحد أو أكثر في كلمة واحدة مثل: bourreaucratie، canaillarchie، coïtération، délivicieuse، étudiamante، hérésistance، mécontemporain، mélancomique، mélomaniaque، prévoiricateur، romansonge، cosmopolisson (موران Morand)، وéléphantaisiste وennuiversel (لافورغ Laforgue)، وnauséaboudance (أوديبرتي Audiberti)، وnostalgérie (مونترلان Montherlant)، وpatrouillotisme (رامبو

---

(٢٦) راجع، من بين الدراسات الحديثة عن هذه الإبداعات الرائجة عند بعض تلامذة لاكان (Lacan) من بين غيرهم، دراسة أ. غريزيون: A. Grésillon, «Mi-fugue mi-raison. Dévaliser des mots-valises», *DRLAV*, (Université de Paris VIII), no, 29, 1983, p. 83-107. بعض الأمثلة الواردة هنا مقتبسة عن هذا المقال.

(٢٧) انظر: M. Rheims, *Dictionnaire des mots sauvages*, Paris, Larousse, 1969.

Rimbaud)، و ridicoculiser (إ. روستان E. Rostand). ونجد في اللغة الألمانية، على سبيل المثال، كلمة Hakenkreuzotter، وهي مركّبة من Hakenkreuz (الصليب المعقوف) + Kreuzotter (أفعى). وتُظهِرُ جميع هذه الأمثلة غنى التضمينات الإيديولوجية والشخصية التي تَوَظَّفُ في هذه الكلمات الخلاّقة والتي تشبعها بالمعلومات بتحويلها إلى ما يعادل المنطوقات التامّة. وبعض هذه الإبداعات محض لعبة خطّية تحمل هي الأخرى مضامين تتفاوت في درجة تخريبها مثل: constipassion (constipation إمساك + passion شغف)، ensaignement (enseignement تعليم + saignement نزف)، sangsuel (sang دم + sensuel شبق)، effervessence (effervescence فَوَران + essence بنزين)، fainéhantise (fainéantise كسل + hantise وسواس)، Alb'atroce (albatros طائر القطرس + atroce شنيع)، seinphonie (symphonie سيمفونية + sein ثدي). لكن حتى أكثر الكلمات الهمجية غرابة لا يمكنها خرق النظام كيفما اتفق. فهناك شيفرة للانتهاك. فعلى أحد المكوّنَين على الأقل أن يخضع لقاعدة الامتداد الخطّيّ، كما تنتمي كلُّ كلمة مركّبة بالضرورة إلى فئة من فئات الكلمات التي يعترف بها اللسان.

وتوجد في جميع الثقافات ألاعيبُ قلبِ المقاطع (أو عند الاقتضاء قلب النغمة أو النبرة) أو إقحام مقاطع مفتعلة أو التكرار والاستعادة، وأساليبُ أخرى عديدة في التلاعب باللسان. ويعرف بعضُها (في تركيا وسردينيا وغروينلاندا) مبارزات كلامية تمنح جائزة لأبرع المتلاعبين باللسان. تشهدُ إذاً مختلفُ أنواع الابتكارات الكلامية والتوريات الجناسية ومبادرات ابتداع كلمات جديدة لغاية لَعِبيّة ولإرضاء الذات بالظهور بمظهر صاحب الذهن المرهف وبالحظوة المتوخاة، كل هذا يشهد إذاً بمدى اتّساع حقل الابتكار المفتوح أمام الناطقين الأفراد في موطن الأعراف اللغوية المتحجّر في ظاهره.

لا يكفي حدسُ الابتعاد عن القيود المبتذل لتميز نشاط نووي آخر ملازم منذ الأزل لإنسان الحوار. فلا شك في أن النشاط الشعريّ جزء من الرغبة في السيطرة على اللّغة عن طريق هدم قوانينها. لكنّه أكثر من ذلك بكثير. فإحدى وسائله تكمن في إقامة صلات مشتركة بين الأصوات عن طريق القافية والتجانس الصوتيّ وتماثلات الأوزان الشعرية... إلخ. وهكذا ينتشرُ المعنى بدلاً من أن يتركّز في الكلمات. ويقترح التوازي والمزاوجة وجود قرابة ما بين المعاني خلف قرابة الأصوات. إلاّ أن التوازي ليس الشعر كلّه خلافاً لما يقال، إذ تمتلك الثقافاتُ أيضاً وسائلَ أخرى من خلال تنوّع الألسنة. وتتعاون جميع هذه الوسائل على بناء معنى القصيدة عن طريق تماثل الأشكال، ويتجاوز آلية التداعيات بين المعنى والصوت التي يفرضها اللسان. والحقّ أن لا غاية للصوت سوى ذاته، وحتى قصائد أجرأ الشعراء تسلك الطريقَ التي تحدّث عنها أ. أرتو (A. Artaud): «كلُّ لغة حقيقية هي غير قابلة للفهم». غير أن هذه الفكرة تكاد تبلغ حدّ الاستلاب. فحتى الرغبة في تحطيم وحدة الدليل بالتخلّي عمّا هو قابل للتوصيل لمحاولة الولوج في حقل إغوائه، أي في اللعبة الصوتية البحتة، لا تسمح للناطق بالتملّص بشكل كامل من استبداد نزعة التدليل. فالشعر ليس الموسيقى، على الرغم مما بينهما من تقارب. ففي أعمال ل. بيريو (L. Berio) وك. پينديريكي (K. Penderecki) وج. كرومب (J. Crumb) الموسيقية، توجد مقاطعُ أو كلمات كاملة من بعض الألسنة مدموجة في المقطوعات الموسيقية، استُخدِمَتْ لخواصها كمادة صوتية بحتة وتمّ ربطها، على هذا الأساس، بالآلات الموسيقية الكلاسيكية وبتجارب متنوّعة: كَحَكّ قوس الكمان على أكواب من الكريستال وكالطبول والصنوج... إلخ. لكن الموسيقى ليست ترسيمة مجرّدة في التواصل. ويتميّز الناطق النفسيّ الاجتماعيّ بقبوله، المستسلم أو الفاعل، بخاتم المجتمع الذي يُشَكِّلُ الاصطلاحُ

السيميائيّ فيه، ومنذ بداية الحياة، أول تبدّياته وأشدّها صرامة.

ومع ذلك فمن المقلق استنتاج أن أحد أكبر منظّريّ هذا القرن، أي سوسور بذاته، قاد سعيَهُ في اتجاهين متعارضين، اتجاه الاعتباطية الاجتماعية واتجاه تحطيمها. فهذا الذي يُدَوِّنُ عملَه في الحقل النظريّ ارتباط الدالّ والمدلول الوثيق، أمضى مع ذلك السنينَ الأخيرة من حياته في أبحاث عنيدة (بدأها، في الحقيقة، قبل ذلك بكثير في الفترة التي كان يلقي فيها محاضراته) حول تماثل الأصوات في الشعر اللاتينيّ والشعر اليونانيّ. وكان سوسور يعتبر هذا البحث غير المنشور، ويُعرَفُ اليوم باسم الجناسات التصحيفيّة ويدرس أيضاً فيه الشذوذ النحويّ، غير كافٍ إذ استولت عليه الشكوكُ نفسها التي حالت دون نشره لمحاضراته. لقد اعتبر سوسور بحثه هذا غير كافٍ لعدم وقوعه على ما من شأنه، من وجهة نظره، جعل عرضه ناجزاً. ومع ذلك فهو يُظهِر بوضوح دور الأصوات كمكوِّن مستقلٍّ في الشعر بسبب ما تتطلّبه أبياتُ شعر الحزن والكآبة من صلات بين نفس الصوائت ونفس الصوامت، وهي صلات تتميّزُ بالتكرارات الثنائية وبالجناسات التصحيفية التي تخفي أسماء شعوب داخل النسيج الشعريّ. وهكذا ينشأ نصٌّ جانبيٌّ كامل، مستقلٌّ تماماً عن قيود الخطّية، جَعَلَتْ تعاليمُ سوسور ميزَتَه بمثابة مسلّمة على مدى أجيال.

الناطق و "وظائف" اللّغة

يتضمّن التساؤلُ حول وظائف اللّغة، عند أولئك الذين يكتفون باعتبار اللغة مَلَكَةً بشرية، تصوّرَها بصورة مختزلة واعتبارها مجرّد أداة. ولكن عدم اعتبارنا اللّغة "أداة في سبيل" شيء ما، لا يفوّت علينا الانتباه إلى استعمالاتها وإلى الفائدة التي يجنيها الجنس البشريّ منها. فإشكالية وظائف اللّغة ليست عديمة الجدوى، شرط ترتيبها هرمياً وإظهار العلاقات التضمينية التي تربطها ببعضها البعض.

يرى كلٌ منّا أن اللّغة تفيد التواصل: فأدلّة اللسان الواحد مشتركة بين جميع مستخدميه. ولقد ظهرت بوضوح الفائدة الاستكشافية والمنهجية لتصوّر اللّغة، والألسنة التي تبدّى من خلالها، كأداة للتواصل في السعي البنيويّ المُطَبَّق على التطوّر التعاقبيّ وعلى التقلّبات التزامنية منذ ثلاثينيات هذا القرن[٢٨]. إلاّ أنه من المناسب الاحتراز من وجهات النظر المختزِلة. فالتفاعلُ الحواريّ لا يعني مجرّدَ نقل معلومة. حيث إن الخطاب، وفيه تتجسّدُ الألسنةُ، يقيم بادئ ذي بدء تبادلاً يتحكّمُ في هَرَمية للمعلومة مرتبة بحسب الأهمية، ويتجاوز مجرّدَ نقلِ الرسائل. ثم إن توصيل هذه الرسائل يعني أن لديها ما توصله، وهو ليس نتاج مجرّد عملية اقتطاع عيّنة من العالم والحَدَث. فالألسنة نماذجُ في النطق بما هو قابل للتفكير، تُشكّلها الحياةُ الاجتماعية، وبفضل هذه النماذج يمتدّ تأمل قادر على تنظيم العالم. وتتمّ هذه التجربة دفعة واحدة، إلا أنها تترتّب هرمياً بصورة خطّية على امتداد الخطاب. فهذه العملية، وبصورة جدلية، هي أثرُ الفكر، وهي أيضاً ذاك الذي يُغذّيه في آنٍ معاً. والألسنة مناهجُ في التحليل وفي الوقت نفسه عواملُ جوهرية في بناء الشخصية، عند الفرد ومنذ ولادته كما عند الجنس البشريّ عبر تاريخه.

إن ما شكّل الفكرَ المُحَلِّلَ هو ضرورةُ تقطيع الحَدَث في كلمات، هي معاً حاملة لمعنى وقابلة للنطق بواسطة الجهاز الصوتيّ البشريّ وأيضاً قابلة للالتقاط بواسطة الجهاز السمعيّ، أي بعبارة أخرى شكّلَهُ الرابطُ الذي لا تُفصَمُ عراهُ بين المعنى والأصوات داخل السلوك الحواريّ. فالجنسُ البشريّ استعمل لغايات لغوية أعضاء تُقَطِّعُ المادّة اللسانية (تتوجّه في الأساس إلى غايات حيوية متميّزة عن التواصل: كالطعام والتنفّس... إلخ)، قام بتشذيبها خلال فترة طويلة من التطوّر، لذلك فقد حلّلَ البشرُ التمثّل اللساني للعالم إلى وحدات

(٢٨) انظر: C. Hagège, & A.G. Haudricourt, *La phonologie panchronique*, op. cit.

يمكن عزلها، أي إلى كلمات، بينما يقدِّمُ العالَمُ نفسَه لإدراكنا الحسيّ بصورة تركيب موحَّدٍ لا كسلسلة من الأجزاء. غير أن تشذيب الجهاز الصوتيّ وكافة الأعضاء الواقعة بجوار منطقة القشرة الدماغية يرتبط نفسه جدلياً بتكيّف الجنس البشريّ المتنامي مع الأوساط البيئية المحيطة به وبالتالي ببناء الشخصيات الإنسانية: فاللّغة هي ضمن سياق الجماعة، منهج في الفكر ونتاج للفكر بالمعنى العام في آن واحد. ولربما وُلِدَت اللغةُ لخدمة غايات عملية ومعانٍ مشتركة، لكنّها حسّنَتْ الجنسَ البشريّ وفي الوقت نفسه تحسّنَت بفضله. ومن المثير للعجب حقّاً قدرةُ اللّغة على ترجمة ثنايا الفكر والمشاعر الفريدة، إن لم يكن على تشكيلها إلى حدٍّ كبير.

اللّغة إذاً منهج في النطق ومركز للقدرة المعرفية، على الرغم من بديهية عدم ملاءمتها من وجهة نظر المنطق ومن استيعابها لحالات متناقضة من المعرفة بصورة فوضوية ومتقطعة تاريخياً. إذ يبقى كل غرض غيرُ قابلٍ للتسمية، أو غير قابلٍ للاستيعاب داخل جملة لغوية تُحدِّدُه، خارج المعرفة العقلانية وغيرها ما عدا الحَدْسية منها. زدْ على ذلك أن اللّغة لا تمتلك تلك القدرة على الخلق الحقيقيّ التي يضفيها عليها السرابُ القديمُ للكلام الفاطر للعالم (فالألسنة تتيح الكلام عن غير الوجود من دون القدرة على خلقه، إذ هي تتقنْ الكَذِب)، وإنما هي تمتلك القدرة على إعادة ابتكار العالم بتنسيقه وفق المقولات اللسانية. وهي تمنح بخاصة، من خلال النشاط الحواريّ، قدرة على التفاعل. إذ يفعلُ الناطق النفسيّ الاجتماعيّ أو ينفعل، حتى عندما لا يُقحِمُ الآخرَ بسؤال أو طلب: فالخطابُ يُقيم الحُجّةَ أو يدحضُ أو يسعى إلى الإقناع. ومن هنا فإن اللّغة أداةُ سلطة في يد أولئك الذين غايتهم التحريض على الفعل. وغالباً ما يتعلّم المرءُ لسان الآخر للتعاطي معه، وغالباً ما يفعل ذلك أيضاً لامتلاك سلطة سياسية أو دينية عليه. ومع ذلك لا يعدو ذلك الاستعمال

السلطويّ للسان أن يكون حالة خاصة، هي بمثابة انحراف، لوظيفة تفاعلية شبه طقوسية[٢٩] هي مصدرُ تواطؤ يربط بين الناطقين في الحوار ويتجاوز سوء الفهم الحتميّ أو المغرِض. وهنا يكون الحوارُ شرط إمكانية قيام علاقة اجتماعية، سواء بنسيجه الشكليّ أو بكافّة المكوّنات غير الشكلية التي تحيط به، بما فيها الصمت.

وبما أن اللغة مؤسِّسةُ العلاقات، فالناطق يعطي أثناء استخدامها شيئاً من نفسه. وبذلك تكون اللّغة طريقاً متميّزاً للتعبير عن نفسه، لأن الألسنة تُؤالفُ بين الإجراءات المعرفية والصور النّزوية. فالتعبيرُ استطبابيٌّ في نهاية المطاف، ولذلك يستعمله المعالجُ التحليليّ النفسيّ. أما الطرقُ الأخرى، من الفنّ بصورة كليّة إلى مجرّد النظرة، فلا تكفي ولا يوجد إجماع حول تأويلها. ومع ذلك يصحّ القولُ بأن نقدَ اللّغة، بوصفها أداة غير ملائمة يحصرها عدمُ كفايتها ما دون التعبير الدقيق عن المشاعر المرهفة، هو موضوع يتكرّر في الأدب، وبخاصة في الشعر. إذ تعجزُ الألسنةُ عن أن تعكس بدقة ما يُسمّى أحياناً بـ "لواعج النفس". ومع ذلك فمن المناسب تمييزُ مستويات من العجز. فصحيح أن المستوى الأعلى يتعلّق بالتعبير عن المشاعر، لكن لغة العلوم، وبخاصة تلك المسمّاة بالدقيقة، هي بالضرورة ملازمة لموضوعها المُحَدَّدِ دوماً بدقّة بالغة. إذ ينزعُ الخطابُ العلميُّ إلى استبعاد المبالغات، أو على الأقل يُقلِّلُ منها (لأنها لا تغيب عنه تماماً في واقع الأمر[٣٠]، وهو يتوافق مع التعبير عن القابل للقياس وعن التجريبيّ. فإشكالات الكلام إذاً ليست دائماً شديدة الخطورة، إذ تزداد خطورتها مع ازدياد الشحنة العاطفية. إلاّ أن جزءاً على الأقل

---

(٢٩) راجع أعمال أعضاء الـ Collège invisible، وبخاصة: G. Bateson, *Vers une écologie de l'esprit*, trad. fr. (éd. amér. 1972), deux vol., Paris, Ed. du Seuil, 1977 et 1980.

(٣٠) انظر: C. Kerbrat-Orecchioni, *La connotation*, Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 1977.

يبقى قابلاً للتعبير، ولا تكفي أهميةُ الجزء غير القابل للتعبير للشك بالوظيفة التعبيرية للغة.

واللّغة، في علاقتها بهذه الوظيفة، مرآة للخيال النفسيّ والاجتماعيّ. فهي تعكس، على كافة المستويات، منازع الذوات المتكلّمة ـ الراغبة. وتلبّي اللّغة أخيراً حاجة أخرى يتحدّدُ الجنسُ البشريّ من خلالها أيضاً: إنها اللعب. ويعتَبَرُ الابتكارُ والنشاط الشعريّ (انظر ص ٣٣٩ وما بعدها) أعلى تبدّيات تلك الحاجة إعداداً وتكويناً. ولا شك في أن الشعر هو أكثر بكثير من مجرّد تسلية مجانية، فالحاجةُ إليه تنبعُ من أعمق أعماق الكيان الإنسانيّ. إلاّ أن الرابط بين الشعر واللعب، على الأقل في بعض أشكال النشاط الشعريّ، يبقى جوهرياً. ويشهد على ذلك فصل بأكمله من الكتاب المهمّ لـ ج. هويزينغا (J. Huizinga) وعنوانه *Homo ludens* (الإنسان اللاعب) (١٩٣٨) من خلال ثقافات متنوّعة تمتدّ من العالم الإسكندنافيّ إلى أوقيانوسيا مروراً ببلاد الإسلام وباليابان. فالإنسانُ حيوان لا يلعبُ وحسب، بل يعرف كيف يلعب. لا بل وأكثر من ذلك إن لديه موهبة اللعب وحاجة إليه وفق غائية لَعِبيّة توازي الغائيات الأخرى وتستقلّ عنها. إذ توجد مقابل غريزة التناسل والأكل والحاجة إلى مأوى غرائز أخرى غيرُ واجبة، ومع ذلك حيوية عند مستوياتها، كالإثارة الجنسية وفنّ الطبخ وجمالية الهندسة المعمارية. كما توجد مقابل الحاجة إلى التعبير، ومنذ الطفولة المبكرة، رغبة شديدة في التلاعب بالكلمات. فكيف لا يلعب الإنسانُ بتلك الأهلية التي تميّزه عن بقية الكائنات الحيّة؟ إذ يتجاهل مأخذُ "الكلام الفارغ" تلك الرغبة في التكلّم لغاية أخرى غير القول. ويمكن للخطاب الخالي من المضمون أن يكون غاية بحدّ ذاته، كلعبة في يد الطفل. ولا يشكو جميع الكتّاب من عقوق اللغة أمام الرغبة. بل على العكس، إذ يُحبّ بعضُ مستكشفيّ القابل للقول، من رابليه (Rabelais) إلى ج. بيريك (G. Perec)، اللّغة لأفخاخها ولا يكفّ

ابتهاجهم عن شقّ دروب جديدة فيها.

هنالك خيط يربط بين كافة هذه المنازع. فما يصهرُ في كلّ منسجم جميع هذه "الوظائف" المتنوّعة في ظاهرها هو كون اللّغة تنتج معنى. فهي نموذج مولّدٌ لنصوص قابلة للتأويل. ومع ذلك من الأفضل أن نحترز من أوهام منطق لازمنيّ وفوق اجتماعيّ للمعنى. والحقّ أن ما "يكشف عنه" هذا المنطق هو التمفصلات المنطقية للفكر الغربيّ، على اعتبار أنه لا يستعير مادته إلا من ألسنة الغرب. فإذا ما أراد السعيُ إلى المعنى لنفسه أن يكون خصباً لعلوم الإنسان فلن يكون له ذلك إلاّ شرط التوفيق بين البحث الضروري عن الثوابت، التي من شأنها تأسيس نظرية للّغة، وغاية أنتروبولوجية ذات ركائز ثلاث هي: التمثلاتُ اللسانية، المختلفة باختلاف الثقافات، والممارساتُ الاجتماعية التي يتمّ التعبيرُ عنها باللسان، والخطاباتُ الواقعية التي يَنحلُّ فيها الخطابُ التخييليّ الخاصّ بكل مجموعة بشرية. إذ يسعى حسابُ المعنى إلى تقويم هذه المشاركة المزدوجة للتنوّع وللثوابت.

حساب المعنى

المعنى! إنه حقاً الهاجسُ الذي تضطلع به أيّةُ نظرية لسانية أو تكبته. فهو التحدّي الذي يضعه اللسانُ أمام أولئك المختصين بتحليلها، والإحراجُ الدائمُ الذي يعترض الكتابات العلمية في الوقت الذي تفرضُ فيه التجربةُ البسيطةُ بقوّة واقعيته المبتذلة. إلاّ أن اللسانيات، بمراوحتها عند هذه العَتَبَة، لا تعرفُ بعدُ كيف تُغَطّي هذا الشِبرَ الفاصلَ بين الحدْسِ اليوميّ والمعرفة العقلانية. فلقد استُعمِلَ العديد من الحِيَلِ لتجنب الخوض في المعنى بالاقتصار على الشكل، كما فعلتِ البنيويةُ الأميركية في الخمسينيات[٣١]. ويا لرداءة الحيلة!

(٣١) راجع بشكل خاص: M. Joos, *Readings in Linguistics*, op. cit.

«هل بقيت هناك طرقٌ لم تُستعمَلْ لتجاهل المعنى أو لاستبعاده؟ ما من جدوى، فرأس الميدوزا ذاك هو دوماً في قلب اللسان يسحرُ كلَّ من يتأمّله»[٣٢]. ولا مجال هنا للإفلات من هذه النظرة المحدِّقة على الرغم من مخاطر المحاولة. بل على العكس يجب التساؤل حول العمليات التي يقوم عليها واحد من أكثر ألغاز اللغة إثارة للحيرة. إذ يستطيع الناطقُ النفسيّ الاجتماعيّ أن يقولَ ما يشاء تقريباً، مع أن مادّةَ اللغة وقوانينَ تنظيمها مفروضة عليه منذ بداية تعلّمها.

إن العمليات التي ينجزها الناطقُ النفسيّ الاجتماعيّ لإنتاج المعنى وتأويلِهِ معقّدة وغيرُ معروفة بصورة جيّدة. فمع أن الألسنة تتميّزُ بتنوّعها النموذجيّ الكبير (انظر الفصل الثالث)، إلاّ أنها تشترك في إجراء إنتاج المعنى وتلقّيه. ولا شك في أن قسماً من العمليات التي ينبسطُ من خلالها المعنى يرتبط باللاوعي، وبالتالي يبقى مغلقاً على التحليل المباشر. ومن جهة أخرى، فمن السابق لأوانه اليوم أن نعرف «الآثار العصبية» لهذه العمليات. غير أنه من الممكن اقتراح حساب للمعنى باعتماد وجهة نظر المستمع. ففهمُ جمل نصٍّ ما يعني تطبيق سلسلة من العمليات الدورية على سلسلة منتظمة من المكوِّنات كما تبدو في جدول مناطق المعنى وصيغه (انظر أعلاه، ص ٢٨٥). إن تلك العملياتِ دورية لأنه ما أن تمنحَ إحدى المكوِّنات معناها حتى نعاود العملية على المكوِّنِ التالي بمعاينة ما تركته العمليةُ السابقةُ من غير تأويل، وهكذا على التوالي حتى المكوِّنِ الأخير وفق الترتيب الذي يعطيه الجدولُ. فالعملياتُ المطبَّقةُ على المنطقةِ (أ) من معنى نصٍّ ما تعاينُ إذاً، وعلى التوالي، المسند إليه المعادَ بناؤه ومدلولَ الأدلّة ودلالةَ التركيب النحويّ والمتواليةَ والسياقَ الضيّقَ والسياقَ الواسعَ. وتتعلّقُ تلك الدوراتُ العملانية بمنطقة المعنى وتقابلها، كما

---

(٣٢) انظر: E. Benveniste, «Les niveaux de l'analyse linguistique», 1964, repr. dans *Problèmes de linguistique générale*, op. cit., p. 126 (119-131).

تتذكر، الآثارُ الشكليةُ التي يمكن الاستدلالُ عليها، وهي وحدها التي تتصلُ باللسانيات عند بعض المدارس البنيوية. أما البقايا التي تظلّ بعد تطبيق آخر العمليات على المنطقة (أ) فيجب أن تُعايَن بدورها. إذ يندر أن تستدعي عمليةُ الفهم مكوّناتِ المنطقة (أ) فقط. فمكوّناتُ المنطقة (ب) تخضعُ إذاً بعد ذلك لعمليات تأويلية منظّمة. وتعاينَ تلك العملياتُ دورياً، وفق مؤشّرات جدول مناطق المعنى، الأهليةَ الثقافيةَ والافتراضاتِ المسبقةَ والظروفَ المحدّدة ودرجة المعرفة بين الناطقين والمكانة الاجتماعية النسبية، وأخيراً الظروف الاقتصادية والسياسية (انظر ص ٢٨٥).

يبدو أن بالإمكان تقديم دليل غير مباشر على الواقع الظواهريّ لهذه العمليات التي هي ليست مجرّد اصطناع نظريّ افتراضيّ لعمليات الفهم الطبيعية. إذ تُظهِرُ الملاحظةُ اليوميةُ للتبادلات الكلامية، في حالات أخطاء التأويل واللبس وصعوبة التوصيل، نظاماً في الأولويات. فحرفيةُ الرسائل هي التي تُدرَكُ أولاً، أي ذاك الجزء من معناها المرتكز على مكوّنات المنطقة (أ)، على الأقلّ في الحالات التي تكفي فيها هذه المكوّنات لإعادة بناء معنى. فمن المعروف أن التواصلَ عن بُعد، عن طريق الهاتف على سبيل المثال، يُلغي بعضاً من العوامل التي تدخل في مكوّنات المنطقة (ب)، وهي عوامل خارجية بالنسبة إلى نسيج الخطاب، لكنّه لا يلغي تلك التي تنتمي إلى المنطقة (أ). كما يمكن، بالإضافة إلى ذلك، صياغة فرضية ليس بالإمكان، في الحالة الراهنة للبحث، التحقّق منها تجريبياً إلاّ أنه قد يتمّ التحقّق منها يوماً ما: إذ لا شك في أن "الآثارَ العصبية" لا تتوافق مع الإجراءات التأويلية الدورية وحسب، بل أيضاً مع تسلسل تطبيقها. فعلى الرغم من أنه لا يمكن لتسلسلها، نظراً لآنية الفهم في معظم الأحيان، أن ينبسطَ في فضاء زمنيّ قابل للقياس بصورة آلية فهو يتمّ وفق مجريات خاصّة بالنشاطات القائمة على آليات عصبية، نقترح تسميتها هنا "الزمنية العملانية".

قد لا نستطيع سوى اعتماد مثل هذه الزمنية كإطار. فمن الواضح أنها تخضع لآليات دماغية، وأن هناك حتمية ما في العمليات التي تنطبق على مناطق المعنى. أما إذا استمرت طويلاً استحالة تحديد هذه الآليات فلربما سيكون علينا عندئذ القبول مؤقتاً بأن حرية الناطق أكبر مما نتخيّل. ولا شك في أن الحالة الجسدية والعقلية للشركاء في الكلام، بالإضافة إلى تنوّع الحالات، تخرج عن نطاق السيطرة. إلاّ أن لكل فرد طريقته الخاصّة في تلقّي نص ما. إذ تُظهرُ المجازاتُ التي تدرسها البلاغة الكلاسيكيةُ بوضوح هامشَ الشك ولعبةَ الاعتدال في الكلام اللذين يهيمنان على أي تبادل كلاميّ. كما يمكن للمرء أن يختار الاقتضابَ في القول للإيحاء بما هو أكثر (مجاز الإيجاز) والاستفهامَ بصيغة الاستنتاج والإيعازَ بصيغة الدعوة. وقد لا يرغب المتلقّي الذي يحلّ الشيفرة إلاّ في فهم حرفية هذه الصياغات حتى وإن لم يكن أقل تقييداً من المتكلّم تجاه انزياحات المعنى وزلاّت اللسان المختلفة وحالات سوء الفهم وازدواج المعنى التي هي، مثلها مثل النطق "الواضح"، نسيج الحوار.

لهذا السبب فإن معاينة الأفراد داخل حالة الحوار تتيح لنا قَرْنَ اللسان بالكلام، وهي مصالحة لا تنجح النظرياتُ اللسانية في القيام بها. ويمكن بالتالي أن يتمهّد أمامنا طريق جديد للإفلات من الإشكال الذي تواجهه علوم اللغة. إذ يصبح بالإمكان تفادي المبالغات التوزيعية لبنيوية متمسّكة بشكل أعمى بنظام اللسان، كمبالغات المنطق التوصيفيّ الذي لا يأخذ سوى بالوظيفة التعيينية. كما نتخلّص أيضاً من الافتتان بالكلام العَرَضيّ، وهو افتتان يجهل التربة الغنيّةَ للسان التي يستمدّ منها هذا الكلام أسس وجوده. ذلكم أحد أهمّ الرهانات الجوهرية التي تواجهها اللسانيات اليوم.

الفصل الحادي عشر

تأرجح الكلام

الزمن اللسانيّ والزمن الاجتماعيّ

يظهر الناطقُ، من خلال ما سبق كمبدع، لنظام اللسان، الذي ينفخُ كلامُه الحياةَ فيه، وكألعوبة في آنٍ معاً. ويعني بثُّ الحياة في نظام اللسان دافعَ التغيير الذي لا يُقاوم. فالتغيير من مكوّنات تعريف العامل اللساني والعامل الاجتماعيّ معاً. لكن علينا عدم اتّباع هاجس طموح ميبه (Meillet)، في بداية هذا القرن، الرامي إلى الكشف الشامل عن أوجه التماثل بين البني اللسانية والبنى الاجتماعية والتماثل بين تغيّرات البنى في كلّ من هذين المجالين. فعلى الإشكالية القديمة والخصبة للعلاقة بين اللسان والمجتمع أن تجدَ لنفسها موضوعات أخرى: فالعناصر المكوّنة لهذين المجالين لا علاقة لها تقريباً ببعضها البعض، كما وأن إيقاعات التطوّر فيهما تختلف بشكل كامل. وسنقدّم مثالاً يبيّن ذلك.

هناك تشديد قديم، بخاصّة في البلاد الناطقة بالإنجليزية وبالفرنسية، مفادُه أن اللسان يعكسُ تفوّقَ المُذَكّر. أما الحركةُ النسويةُ فتستشهدُ بنصوص مثل هذا النصّ الذي يعود إلى أكثر من ثمانين عاماً خَلَت ويحمل مع ذلك طابع الحداثة: «إن تأنيث مفردات لساننا أهمُّ من إصلاح نظام ضبط الكتابة، برأي الحركة النسوية. إذ لا توجد اليوم كلمات تُعَبّرُ عن الصفات التي تمنحها بعضُ الحقوق للمرأة. فلا ندري ما إذا كان علينا أن نقول une témoin (شاهدة)، une électeure أم une électrice (ناخبة)، une avocat أم une avocate

(محامية)»[1]. كما يُستَشهَدُ أيضاً بهذا المقطع المقتبس من داموريت (Damourette) وپيشون Pichon والذي يعود إلى الثلاثينيات: «إن على السهولة التي تصيغ فيها اللغةُ الفرنسية المؤنث للتمييز، وذلك سواء بتغيير داخليّ للكلمة أو بلاصقة تُلحَقُ بها، أن تدفعَ النساءَ ممن يمارسْنَ مهناً كانت حتى فترة قريبة حكراً على الرجال إلى تجنيب جهودهنّ الجديرة بالتقدير مهزلة اعتماد تسميات مُذَكَّرةٍ مثيرةٍ للقرف وللسخرية تنال، في آنٍ معاً، من عبقرية اللسان ومن أبسط الميول الفطرية للبشرية. ألا نجد نساء يضعْنَ على بطاقاتهن Maître Gisèle Martin, avocat (المحامي جيزيل مارتان) أو يَتلقَّين بريدهنّ على العنوان التالي Mademoiselle le Docteur Louise Renaudier (الآنسة الدكتور لويز رونوديه)؟ إنّ الحسّ الشعبيّ السليم يقاوم حتى الآن التسميات الفظيعة، إذ يُقالُ une avocate (محامية) وune doctoresse (طبيبة). لكن يُخشى أن يؤدّي عنادُ المعنيات بالأمر إلى خسارة هذه القضية (...). أفلا يُدرِكنَ أن تمسّكهنّ العنيد بالصيغة المذكرة لمهنتهنّ بجانب لقبهنّ المؤنث Madame (السيّدة) أو Mademoiselle (الآنسة) يعني، من وجهة النظر الاجتماعية، (...) أنهنّ يُنادينَ بهذه البشاعات، وأن من الطبيعيّ، في مجتمع يرى ممارستهنّ لمهنة المحاماة والطبّ والكتابة من الأمور العاديّة، أن يكون للنساء ممن يمارسْنَ تلك المهن تسميات مؤنّثة كتلك التي تُطلَقُ على من يعمَلْنَ في مهنة التطريز brodeuses (مطرِّزة) أو في صناعة السيجار cigarières (صانعة السيجار)؟»[2].

ليست الأمور بالبساطة التي توحي بها هذه النصوص. فليس صحيحاً، من جهة، أن القاعدة الفرنسية اليوم (في الثمانينيات كما في

---

(١) انظر: R. de Gourmont, *Le problème du style*, Paris, Mercure de France, 1902, p. 34.

(٢) انظر: J. Damourette & E. Pichon, *Des mots à la pensée*, Paris, D'Artrey, 1911 - 1927, t. I, 277 (p. 320-321).

الثلاثينيات) تصيغ المؤنث بمثل هذه السهولة. ولا شك في أن الأمر يختلف تماماً في الفرنسية المحكيّة وهي أقلّ تقيّداً بالمحظورات الأكاديمية وبالتالي ما تزال وفية للتقليد ما قبل الكلاسيكي، «إذ فصلَ العملُ العقيمُ للمتحذلقين اللسانَ المكتوبَ [. . .]» وأوقف «انطلاقةَ الأدب وبالتالي الامتدادَ السويَّ لصِيَغ طبيعية ومفيدة»[٣]. إلا أن صرامة اللغة الفرنسية الرسمية تجعل اشتقاقَ الجنس من اسم الفاعل ذي الصيغة الأساسية المذكّرة أمراً مشكوكاً فيه: إذ لا يقال écrivaine (كاتبة)، témoine (شاهدة)، policère (شرطية)، menuisière (نجّارة)، savante (عالمة)، ingénieuse (مهندسة)، professeuse (أستاذة)، soldate (جندية)، metteuse en scène (مخرجة)، compositrice (مؤلّفة موسيقية)، autrice (مؤلّفة)[٤] (ما يوجد من بين هذه الكلمات هو نعوت مؤنثة لا أسماء).

ومن جهة أخرى، فحتى إن لم تثر هذه الكلمات حفيظةَ المثقّفين وغضبَ مناصري صفاء اللسان فلن يكون اعتمادُها مقدّمة لإلغاء عدم المساواة. إذ أحرز هذا الإلغاءُ تقدّماً جدّياً لوحده، ولم ينتظر المجتمعُ الفرنسيُّ أن تحلَّ كلمة ministresse (وزيرة) محلَّ femme-ministre (= السيّدة الوزير)، أو أن يقال Madame la Mairesse (= السيّدة العمدة) ليزداد عددُ المِهَنِ العديمة الجنس. كتب ر. دو غورمون (R. de Gourmont) عام ١٩٠٢ قائلاً: «إن غياب المؤنث في المعجم قد أنتج غياب الحقوق النسوية»[٥]. ومع أن فرنسا قد سلكت منذ زمن طويل درب المساواة بين الجنسين، إلاّ

(٣) *Ibid.*, p. 317 . تتجاهل الفرنسية المحكيّة هذه العوائق. ويمكننا، من بين أمثلة كثيرة أخرى، الحديث عن لسان تلاميذ المدارس الذين يميّزون من دون أدنى صعوبة بين le prof (المعلّم) وla prof (المعلّمة). فهنا، وعوضاً عن اشتقاق للجنس، يستخدم الأولاد ببساطة جنس أداة التعريف أمام اسم صار ثابتاً عن طريق الاختصار.

(٤) انظر: M. Yaguello, *Les mots et les femmes*, Paris, Petite Bibliothèque Payot, 1978, p. 118-139.

(٥) *Loc. cit.*

أن الصيغ المشتقّة المؤنّثة ما تزال قليلة الاستعمال (اللهمّ إلاّ في اللغة المحكية كما سبق وذكرنا). حتى إنها لم تتلقّ الأثرَ المعاكس للوقائع الاجتماعية المتغيّرة ولا للإيديولوجيات المرتبطة بها، بحيث لا نستطيع أن نقول «طالما لم تتغيّر العقلية فاللسان سيبقى في المؤخّرة»(٦). فاللسان لا يتطوّر على الإطلاق وفق إيقاع العقلية التي تتغيّر ببطء بدورها أمام تغيّر القوانين. والسبب الذي يجعل من اللسان شاهداً قيّماً على مراحل الحالة الاجتماعية وتمثلاتها هو بالتحديد ما تتركه فيها حالاتُ المعرفة والثقافة من بصمات متتالية. غير أن كل مرحلة جديدة هي تجاوز، ويجعل ذلك من البصمات التي يحملها اللسان شاهداً على الماضي لا على الحاضر. لهذا السبب من غير المجدي، على سبيل المثال، انتقاد استعمال النساء لصيغ في التعبير تحمل خَرَفيّتها معالم جسد الرجل ونعتها بـ "الذكورية"، كما هي الحال في الفعل fottere(*) (في اللغة الإيطالية foutre)، وفي التعبير se ne fotte (elle s'en fout هذا لديها سواء)(٧). فاللسانُ يتميّزُ بقدرته على نزع التحفيز عن حرفية الكلمة بالاستعمال الشائع، وبالتالي على التملّص من خطر الولاء للإيديولوجيا المؤسسة للكلمات عند استعمالها.

إن التضمينَ السلبيّ بديهيٌ في العديد من التعابير التي تحيل إلى النساء: «فالمرأةُ في التعبير une femme galante هي امرأة سيئة السمعة، أما الرجل في التعبير un homme galant فهو رجل مهذّب [...]. والمرأة في une femme savante هي امرأة متحذلقة مثيرة

(٦) انظر: M. Yaguello, *ibid*, p. 136.

(*) استعمل هذا الفعل في الأصل للدلالة على معاشرة الرجل للمرأة، ثم أصبح يعني "ضَنَع، فَعِلَ"... (المترجم).

(٧) انظر: N. Galli de' Paratesi, «Les mots tabous et la femme», in *Parlers masculins, Parlers féminins?*, éd. Par V. Aebischer et C. Forel, Neuchâtel-Paris, Delachaux et Niestlé, coll. «Textes de base en psychologie», 1983, p. 71 (65-77).

للسخرية، أما الرجل في un homme savant فمحترم. وإذا ما شابت شخصية الرجل بعضُ الخفّة فهي خفّةٌ في الذهن وحسب. كما يقال une fille ou une femme facile (فتاة أو سيّدة سهلة) ولا يقال un homme facile؛ ويُقال une femme de petite vertu (امرأة غير فاضلة)، ولا يقال un homme de petite vertu[٨]. والحقّ أن أساليب القول هذه تعكس عدمَ المساواة التي كانت سائدة بالأمس وسيطرةَ العنصر الذكريّ في المجتمعات الماضية على اللغة، وعلى أدوات السلطة الأخرى، ولا تعكس صورة العلاقات المعاصرة بين الجنسين. وصحيح أنها قد تصدم المشاعر الرقيقة ولربما تسهم في تشكيل عقلية ما أو في تغذيتها. لكن إن كانت الحال كذلك فلا شيء في اللسانيات يعترض على إجراء إصلاح يتيح للنزعة النسوية، ولغيرها في مراحل أخرى، ترك بصماتها على اللسان: فلقد نجحنا في إزالة بعض حالات اللامساواة باعتماد historienne (مؤرّخة)، وavocate (محامية)، وactrice (ممثّلة) (لكن لم يتم بعد اعتماد factrice "ساعية بريد" اللهم إلا من باب الدعابة)، وsculptrice (نحّاتة) (لا إجماع حول قبول هذه الكلمة من ناحية المعنيات بها أنفسهنّ)، وétudiante (طالبة). . . إلخ. إن حدود مثل هذا العمل هي حدود اللسان نفسه. إذ لا يستطيع مستعمل اللغة تحويلها حسب رغبته (انظر الفصل الثامن). إذ يمتلك القدرةَ على تعديل مؤسّسات المجتمع وقوانينه أو حتى، عن طريق الثورة، تغيير بنية العلاقات التي تقوم عليها مجموعة بشرية ما. لكنّه لا يمتلك سلطةَ تحويل الطبيعة الاجتماعية للعلاقات بين الأفراد (ولا حتى الرغبة الواعية في ذلك بكل تأكيد) والتي هي أساس الوجود الجماعيّ داخل كل مجموعة بشرية. ويمكننا، بالتوازي، التدخّل في المعجم وعلى سبيل المثال في ألفاظ أسماء الفاعل والمِهَن المؤنّثة، لكننا لا نستطيع

(٨) انظر: M. Yaguello, *Les mots et les femmes*, op. cit., p. 142.

تعديل البنى المتعلّقة بوظائف الأصوات وبالتراكيب الصرفية النحوية التي تعطي اللسان خواصّه النمطية التصنيفية.

ويعود سبب هذه المقاومة للتغيير إلى قِدَم الشكل الجامد. فالتركيب النحويّ جامد جزئياً، وتعود التمثّلات التي يُحجّرها إلى مجتمعات في مراحلها البدائية. فالشعوب التي تعيش بعيداً عن التيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، ووفق أساليب غير صناعية، هي أيضاً تلك التي تظهر في ألسنتها أعلى نسبة من السمات البدائية: كالمطقطِقات (انظر الفصل الأول، ص ٢٧ وما بعدها) في علم الأصوات الوظيفيّ، وفي علم الصرف أنظمة العدّ الخمسيّ (أي على أساس العدد خمسة) والاثنيّ عشريّ (أي على أساس العدد اثني عشر) والعشرينيّ (على أساس العدد عشرين)، والشبكات الكثيفة والمعقّدة لظروف الزمان والمكان، وكثرة الزوائد التصنيفية ودقّتها الوصفية - أو الغنى المجازيّ - وهي وحدات بنيوية صغرى تدلّ على شكل الأشياء (التي هي محدودة في تنوّعها بسبب تداول الأشياء ذات الأشكال البسيطة في المجتمعات البشرية، إذ لا نقع في ألسنتها على زوائد تصنيفية تحيل إلى أشكال متعرّجة غير منتظمة القياس، أو إلى شكل متعدّد الأضلاع وذي أضلاع غير متساوية، وأيّة أشكال أخرى غير الأشكال الهندسية البسيطة)، وفي النحو غنى علامات العلاقات الزمانية والمكانية والفاعلية التي تدلّ بتفصيل شديد على من يقوم بالفعل وعلى الفعل الذي يقوم به وعلى المفعول به وعلى الأداة المستعملة أو الشخص المساعد (إما مع أو من أجل أو باتّجاه). تتركّز السماتُ البدائية في هذا النمط من الألسنة، بينما هي لم تُبدِ مثل هذه المقاومة في المناطق التي تشكّلت فيها مجتمعات صناعية أو شبه صناعية. وفي هذه الحالة الثانية تتوزّع تلك السمات بين الألسنة، فيبدو التركيب النحويّ لكلّ منها متطوّراً في بعض الميادين ومحافظاً في أخرى. إذ يبقى التعارض، في العبرية الإسرائيلية، بين المذكّر والمؤنّث في صيغة المخاطب المفرد والجمع في الضمائر كما في التصريف الفعليّ، في

كافة الأزمنة والصيغ، بينما اكتسب اللسانُ بنيةَ الملكية «الحديثة» مع فعل الملكية (انظر الفصل العاشر، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

تُظهِرُ هذه الاختلافات في التطوّر أن الزمن اللساني وثيق الارتباط بالزمن الاجتماعيّ، إلاّ أن الروابط بينهما دقيقة تتخللها حالات من عدم التساوق. وبشكل خاصّ، فإن التشكيل المتبادل للألسنة وللمجتمعات خلال مئات الآلاف من السنين لم يؤدِّ إلى جعل الألسنة مجرد انعكاسات للصراعات الطبقية، ولا للبنى الفوقية بشكل عامّ. إن هذه الحقيقة لم تفرض نفسها دائماً، وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزمن المعروف الذي سادت فيه هذيانات اللسانيّ السوفيتي ن. إ. مارّ (N.I. Marr) الذي صرّح على سبيل المثال: «مع ظهور المِلْكيّةِ الجماعية وبالتالي مع تقسيم الحَدَثِ إلى اسم شخص (فاعل) واسم نتيجة الفعل (مفعول)، ثم مع قفزة الإنتاج إلى مستوى جديد، وبعد القفز من البنية التركيبية إلى البنية التحليلية المرافقة للتبدّي الشكليّ للفكر، انشطرَ المفعولُ إلى مفعولين متمايزين هما المفعول به والمفعول له أو منه؛ كما انشطر الفاعل إلى اثنين هما الطوطم الجماعيّ والطوطم الفرديّ وذلك مع ظهور الملكية الجماعية. ويرتبط بذلك أيضاً [...] انشطارُ [...] الطوطم بدوره إلى [...] مسند إليه جماعيّ [...] ومسندٍ إليه مفرد، وتطوّرَ المسندُ إليه المفرد مع ظهور الملكية الخاصة». فهناك إذاً «علاقة بديهية بين المفهوم العامّ والبنية التحتية المادية، أي الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطابع الاجتماعيّ [...]. فالمؤنث ليس مجرّد تفصيل شكليّ: إنه يُظهر بوضوح ابتداع الكلمة في المرحلة التي كان فيها، وفي البنية التحتية المادية، صراع بين المبدأ الاجتماعي المؤنث والمبدأ المذكّر المنتصر. إنه يعني هذا الأمر الناجز: أن النظام الأمومي قد تخلّى عن مكانه لصالح النظام الأبويّ المذكّرِ بالتحديد، والذي لم يكن بعدُ مذكّراً تماماً: فالنساء كنّ يحتفظْنَ بموقع مستقلّ

في الإنتاج حيث كان القانونُ الأموميّ ما يزال يحتفظ بمكانته»[٩].

نعرف أن ستالين قد أنهى، بعد أن دافع طويلاً عنه في الماضي، عهد منهج مارّ الذي ساد دون منازع في الاتحاد السوفييتي، وذلك في مقاله المشهور الذي ظهر في صحيفة البرافدا في ٢٠ حزيران/يونيو عام ١٩٥٠، أي بعد ستة عشر عاماً من وفاة مارّ. كان لا بدّ إذاً من الانتظار كل هذا الوقت قبل أن تفرضَ الحقيقةُ العلمية نفسَها على لسان السلطة الرسمية: فالألسنة لا تنطبق بلا قيد ولا شرط على البنية الاجتماعية التحتية. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن التصريح التالي لستالين لم يكن بالتأكيد مستوحى من حرصه على الحقيقة العلمية وإنما من انتهازيته السياسية: «يختلف اللسان جذرياً عن البنية الفوقية. وكمثال على ذلك لنأخذ المجتمع الروسيّ واللغة الروسية. فلقد تمّت تصفيةُ القاعدة الرأسمالية القديمة في روسيا خلال الثلاثين سنة الماضية، وبناءُ قاعدة جديدة اشتراكية. بموجب ذلك، تمّت تصفيةُ البنية الفوقية القائمة على القاعدة الرأسمالية وتشكيلُ بنية فوقية جديدة تتوافق مع القاعدة الاشتراكية. وبالتالي حلّت محلَّ المؤسّسات السياسية والقضائية وغيرها القديمة مؤسّسات جديدة اشتراكية. ولكن على الرغم من ذلك، بقيت اللغةُ الروسية في جوهرها كما كانت عليه قبل ثورة أكتوبر [...]. وحدها مفرداتُ اللغة الروسية تغيّرت إلى حدٍّ ما [...] بمعنى أنها اغتنت بعدد كبير من التعابير والكلمات الجديدة التي حذت حذو الاقتصاد الجديد الاشتراكيّ والدولة الجديدة والثقافة الجديدة الاشتراكية [...]. فلقد تغيّر معنى العديد من الكلمات والتعابير، واختفى عدد من الكلمات القديمة من مفرداتنا. أما مفردات اللغة الروسية المعجمية الأساسية والنظامُ النحويّ للغة الروسية، وهي تشكّل ماهية اللسان، فقد

(٩) انظر: N. I. Marr, «Le langage et la modernité», Conférence prononcée à Léningrad, puis à Moscou et Tbilissi, in *Rapports de l'Institut de la Culture matérielle*, Léningrad, 60, 1932, p. 116s.

حافظت على نفسها بشكل كامل [. . .]. فاللسان لا يتولّدُ من هذا الأساس القديم أو الجديد في المجتمع، وإنما من كامل مسيرة تاريخ المجتمع [. . .] عبر العصور. وهو لا تبتدعه طبقة اجتماعية أياً كانت، وإنما [. . .] كافّةُ الطبقات الاجتماعية. ولا يخفى على أحد أن اللغةَ الروسية خَدَمتِ الرأسمالية والثقافةَ البورجوازية الروسيتين قبل ثورة أكتوبر، وأنها تخدم اليوم النظامَ الاشتراكيّ [. . .]. كذلك الأمر بالنسبة إلى اللغات الأوكرانية والبيلوروسية والأوزبكية والكازاخية والجورجية والأرمنية والإيستونية والليتونية والليتوانية والمولداڤية والتترية والأزرية والبشكيرية والتركمانية وغيرها من لغات الشعوب السوفيتية التي خدمت النظامَ البورجوازيّ القديم في هذه الأمم، وتخدم النظام الجديد الاشتراكيّ. هذا ما هو عليه الأمر. فلقد تشكّل اللسانُ [. . .] تحديداً لخدمة أفراد المجتمع بغضّ النظر عن انتمائهم الطبقيّ»[10]. إذاً لا يوجد لسان طبقي على الرغم من أن اللسان يتيح استعمالات طبقية له.

من الثوابت التي يشير إليها هذا النصّ الفرق بين المفردات المعجمية والقواعد، وهي أكثر مقاومة للتغيير العفويّ (وللتغيير المتفق عليه)، إلا أن الأمر يحتاج إلى بعض التوضيح. إذ لا يعني ذلك أن الأجزاء الأكثر انتظاماً في الألسنة غيرُ قادرة بذاتها على التكيّف مع التطوّرات الاجتماعية الثقافية. إذ يقول إ. سابير (E. Sapir) مهتدياً بتيار معاد للعنصرية كان ينتمي إليه بعضُ علماء الأنتروبولوجيا في العشرينيات: «حين يتعلّق الأمر بالشكل اللساني، يبدو أفلاطون مساوياً لراعي الخنازير المقدونيّ، وكونفوشيوس مساوياً لصيّاد برّيّ من مقاطعة أسام»[11]. ومع ذلك يمكن ملاحظة تكيّف القواعد مع الوسط الاجتماعيّ الثقافيّ تماماً كتكيّف الأجهزة العضوية الحيّة مع

(10) انظر: J. Staline, «Marxisme et questions de linguistique», article paru dans la *Pravda*, 20 juin 1950.

(11) انظر: E. Sapir, *Language*, op. cit., p. 219.

بيئتها. إذ يَرُدّ عالِمُ الأحياء س. ج. غولد S.J. Gould على هجوم يستهدف النظرية الداروينية الجديدة في التطوّر مؤكّداً أن بنيةَ الأجهزة العضوية نفسها تعطينا معيار قدرتها على التكيّف. فالحيوانات ذات الحرارة الثابتة تمتلك مبدئياً بنية أكثر انتظاماً تتيح لها البقاء في حال خَضَعَ الوسط البيئيّ لتغيّرات حرارية كبيرة(١٢). وبالتوازي، فإن للبنية اللسانية التكرارية، كتداخل جمل صلة الموصول (كما في العبارة الفرنسية: l'enfant qui voulait acheter le jouet dont le camarade qu'il admirait avait parlé a fini par l'obtenir = الولد الذي أراد شراء اللعبة التي تحدّث إليه عنها رفيقه الذي هو معجب به استطاع أخيراً الحصول عليها)، حظاً أكبر في البقاء في لغة المجتمع الكتابيّ منه في الألسنة الشفهية، حيث لا يتوافق الجهدُ الذي تتطلّبه هذه الجملة من الذاكرة مع ظروف التواصل. ويمكننا بالتحديد أن نستنتج شيوع جمل صلة الموصول المتداخلة في الألسنة المكتوبة أكثر بكثير منها في الألسنة الأخرى. وبالتالي لا يجب استبعاد تطوّر قواعد الألسنة وفق الترسيمة الداروينية الجديدة.

وإذ نقول ذلك، يبقى صحيحاً أن تطوّر المفردات المعجمية أسرع. ويُذَكِّرُ نصُّ ستالين من جديد أن ديناميته ودينامية المجالات الأكثر انتظاماً ليست واحدة. ومن هنا تحديداً تأتي القيمة التاريخية لهذه المجالات الأخيرة بوصفها حافظة للإيديولوجيات. فأسماء المؤسّسات الاجتماعية والنشاطات البشرية هي خطاب حول تاريخ المجتمعات يمكن فكّ رموزه. ففي اللغة الداكو ـ رومانية (daco-roumain) فعلان يدلاّن على الفعل "عَمِلَ": **الأول** هو a lucra وهو من اللاتينية lŭcrāri "كَسَبَ المالَ"، وتحمل هذه الكلمة معنى "عَمِلَ" في المنطقة التي تعيش فيها جماعات مستقلة من الفلاك

(١٢) انظر: S.J. Gould, *Ever Since Darwin: Reflections in Natural History*, New York, W.W. Norton & Co., 1977, p. 45.

Valaques لم تكن خاضعة لإمبراطور بيزنطة؛ أما الفعل الثاني فهو a munci، وأصله السلافيّ القديم mončiti ويعني "تَعذّبَ": وقد تطوّر هذا المعنى إلى معنى "عَمِلَ" من خلال العلاقة مع التشريع الإقطاعيّ للعمل المفروض على القنّ serf[١٣]، كما في الفرنسية حيث الفعل travailler (عَمِلَ) يأتي من اللاتينية المتأخرة tripaliare وtripalium ويعني "النير، آلة تعذيب".

إن خطاب الكلمات هذا خطاب تاريخي. والحقيقة أنّ بعض الظواهر، الواقعة عند تخوم المعجم والقواعد، تستطيع إلقاء بعض الضوء على التمثّلات الذهنية في مختلف المجتمعات، لأن التحليل الصرفيّ ما يزال يعطينا حتى اليوم تماثلات شفّافة إلى حدٍّ ما: فالفعل nemi (تحرّكَ، ذَهَبَ) في لغة الناهواتل (nahuatl) (في المكسيك) يحملُ، إذا ما أُضيفت إليه معاً اللاحقةُ lia- التي توجّهه إلى مشارك في الفعل والسابقةُ -ta التي تشير إلى غاية غير محدّدة أو السابقةُ -mo الانعكاسية أو مقطع متكرّر، معنى "فكّرَ في...": فكلمة -ta-nemi lia تعني "يُفكّرُ"، وmo-nemi-lia تعني حرفياً "تَحَرّكَ نحو ذاته" أي "هو مشغول البال"، وki-nej-nemi-lia (حيث ki ضمير معرّف، وnej مقطع مكرّر) تعني "يُفَكّرُ فيه"[١٤]. إلاّ أن رموز الصيَغ ليست دائماً قابلة للفكّ بمثل هذه السهولة. ففي أغلب الأحيان يزول تحفيزُ الكلمات عنها، كلّما زاد فرقُ السرعة بين مسيرة الزمن اللساني ومسيرة الزمن الاجتماعيّ، بتخلّصها من المضامين الإيديولوجية التي كانت تحملها في ما مضى وتصبح مسألة تنظير الأصل غير مجدية.

ويرجع السبب إلى أن اللسان يقوم بدمج العامل الطبيعي في الثقافة بحمله إيّاه في حركته. ففي لغة السامو samo (في فولتا

(١٣) انظر: A. Nicolescu, «Roum. Lucra (a) - munci (a) "travailler", *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, LXXVIII, 1, 1983, p. 325 - 335.

(١٤) انظر: S. de Pury-Toumi, «Y rester ou s'en sortir?», *Amérindia*, n° 9, 1984, p. 25-47. يتصل الأمر هنا بلهجة من لهجات لغة الناهواتل في تزيناكابان (Tzinacapan).

العليا ـ بوركينا فاسو) نجد أن للفعل bégayer (تَلَعْثَمَ) البناء نفسه الذي للفعل tuer (قَتَلَ)، وللفعل oublier (نَسِيَ) البناء نفسه الذي للفعل mordre (عَضَّ)؛ وفي لغة السيموهي cèmuhi (في كاليدونيا الجديدة) للفعل oublier (نَسِيَ) نفس نمط المفعول الذي للفعل frapper (ضَرَبَ)، وللفعل se réjouir (ابْتَهَجَ) نفس نمط المفعول الذي للفعل mordre (عَضَّ)؛ وفي لغة الغواراني guarani (في الباراغواي) للفعلَين dormir (نامَ) وpleuvoir (أمطَرَت) (وكلاهما يُستعملون للكائنات الحيّة، لأن الأمر بالنسبة إلى الثاني يتعلّق بقوّة من القوى الطبيعية) التوافقات نفسها التي للفعل courir رَكَضَ)، بينما يمكنُ مقارنةُ الفعل avoir faim (جاعَ) في اللغة الجورجية مع الفعل dormir (نامَ)[١٥]. ولا تكفي هذه الوقائع للقول بأن لدى شعب الساموس (Samos) وشعب السيموهي تمثّل حَرَكيّ للتلعثم وللنسيان وللفرح، أو إن لدى شعب الغواراني نظرة إلى الكون تنتقي ما تدبُّ فيه الحياةُ، على العكس من الجورجيين. فالدلالة الحدْسية التي تؤسّسُ لمثل هذه الادّعاءات ليست عَبَثية، غير أننا لا نستخلص من هذه الوقائع العَرَضية أيّةَ عموميات: إذ يختلف التعاملُ مع الفعل dormir (نام) في اللغتين الغوارانية والجورجية مع أن المجتمعَين اللذَين ينطقان بهاتين اللغتين كانا في الأصل إحيائيين مثل بعضهما البعض. فهناك حلقة قديمة مفقودة، ظاهرة تاريخية ما هي اليوم منسية، لربما كان بوسعها "تفسير" مثل هذا الاختلاف.

هكذا نرى أن حتى الأجزاء الأكثر مقاومة للتغيّر في اللسان والأكثر قبولاً للمبادرات تبقى حقولاً جامدة نسبياً. كما لو أن الألسنة، من خلال الاستقرار الذي توفّره لمستخدميها، قد تشكّلت هكذا تحت تأثير لاوعي جمعيّ لتقيهم من مخاطر المغامرة، مغامرة كل ما هو حيّ، ولتعينهم على مواجهتها، وكأن الألسنة البشرية

(١٥) انظر: C. Hagège, *La structure des langues*, op. cit., p. 116.

وسيلةُ عون أو إرث وصي على الجنس البشريّ.

ومع ذلك فإن الألسنة تتغيّر، وإن كان ذلك ببطء عند مقارنة ديناميتها بالتغيّرات الاجتماعية. فما من شك في أن الصدمات التي تهزّ المجموعات البشرية، والتي تؤدي إلى قلب الأوضاع، لا تترك في العالم كلّه أثراً مباشراً، إذ تبدو بعض المجتمعات في حالة جمود دائم. إلا أن الألسنة أبطأ أيضاً. وعلى الرغم من ذلك فالتغيير جزء من طبيعة تكوينها نفسه ويدخل في تعريفها. وأيّة نظرية لغوية تجهل ذلك أو تسقطه من حسابها تبتعد عن موضوعها. فالألسنة لا تتغيّر وحسب، بل هي أيضاً أنظمةُ الأدلّة الوحيدةُ التي يُعتَبَرُ التغييرُ فيها أكيداً ومُثبتاً ومؤكّداً. والتغيير هو في الأصوات كما في المعاني. ولا نعلم ما إذا كان البشر يقومون دائماً بالحركات نفسها للتعبير عن المضامين نفسها. لكننا نعلم علم اليقين أن الألسنة لا تني تتغيّر عبر فترات طويلة، ومن دون معرفة أصحابها في أغلب الأحيان. وهناك قرينة بسيطة تدلّ على ذلك، ويمكن للجميع ملاحظتها: إنها التبدّل.

الكلام المتغيّر

لا يوجد، حتى في المجموعات البشرية الأكثر تجانساً، شكل لساني ثابت لا يتغيّر في أساليب اللفظ أو في التركيب النحويّ أو في المفردات، أو حتى في الصرف. إذ تُظهِرُ الملاحظةُ الدقيقة أن الجماعة ليست وحدها التي لا تستخدم اللسان نفسه في كافة الظروف، بل الفرد أيضاً. ففي الوقت الذي يكتسب فيه الأطفال البنى الأساسية للسان فإنهم يكتسبون معها في الوقت نفسه الوعيَ بتغيّر المستويات. فالأمر لا يتصل إذاً بمجرّد وصفة ذات غاية تزيينية ملحقة بتعلّم اللسان بوصفها كياناً متجانساً. بل يتعلّق الأمرُ بواقعة هي بمثابة نواة رئيسية. فالتغيّر من الخصائص الذاتية للغة.

لذلك، فمما يثير الدهشة أن لسانيات النصف الثاني من القرن العشرين لم تعر الاهتمام الكافي لدراسة التغيّرات إلا منذ حوالى

خمس عشرة سنة، وذلك كردّ فعل على غلوّ النماذج الشكلانية حصراً والتي كانت مهيمنة في الستينيات. إذ كان موضوعُ هذه النماذج اللسانَ المصفّى من أيّة شوائب اجتماعية أو تاريخية، ذلك اللسان الذي تحدّده القواعدُ التوليدية الكلاسيكية بكفاءة "المتكلّم - المستمع المثالي" المشهور(١٦). لكننا حتى ولو سلّمنا بأنّ على النظرية اللسانية القيام بخيارات، فمن شأن التجريد البحت والنهائيّ حجب واقع الألسنة كأنظمة دينامية بفعل الاستعمال اليوميّ. وبالذات لأن المفهومين الشومسكيين في الكفاءة (وهي المعرفة الذاتية باللسان) والأداء (وهو الاستعمال الذي يمكن ملاحظته للسان)، وهما كمفهوميّ اللسان والكلام عند سوسور، يقابلان صيغتين لواقع واحد لا أسسَ عِلمَين في اللسانيات متعارضَين، فإن دراسة المتغيّرات لا تتعارض بأيّ شكل من الأشكال مع مفهوم النظام. فإن كان من سمات النظام انسجامه، الكليّ على الأقل، وتنظيمه في وحدات متميّزة (يمكن مقابلتها ببعضها البعض على أساس الاختلاف في طبيعتها لا في درجتها) مثل الصويتات، فذلك لا يعني أن هذه الوحدات ثابتة لا تتغيّر. فيما أن ما يحدّدها هو الاختلاف بالذات، يمكن لمحتواها أن يتنوّع شرط بقاء هذه الاختلافات. إذ يرتبط التغيّرُ بمفهوم النظام على الرغم مما يبدو عليه ظاهرُ الأمر.

إن أشهر حالات التغيّر هي حالة اللهجات. فإذا اعتبرنا لهجاتِ لسانٍ ما أنظمة لا تحول اختلافاتُها، وإن كانت على كافة المستويات، دون التبادل الكلاميّ، يكون التغيّرُ في اللهجة القاعدة والتجانسُ التامّ الاستثناء. وقد يصعب التواصل في الحالات المتطرّفة، عند الطرَفين المتقابلَين لمجموعة من اللهجات. فالتغيّر في اللهجة يتعلّق بأنظمة لسانية كاملة. إلاّ أنه قد يوجد بعض التأرجح الخاص بأجزاء من الأنظمة. وهنا تتعدّدُ المتغيّراتُ المميِّزة: الجنس والسنّ والمركز

(١٦) N. Chomsky, *Aspects of the Theory of Syntax*, op. cit., p. 3.

الاجتماعيّ والهوية المهنية والموطن الأصليّ والوسط التربويّ ونمط الحياة (مدينيّ أم ريفيّ، حضريّ أم بدويّ، تفاوت في الاستقرار أم تفاوت في التنقّل) والانتماء إلى مجموعة عرقية أو سياسية، والخيال. وسنسمّي السمات اللسانية التي تستوعب هذه المتغيّرات **بالقرائن**، وسَنَسِمُها هنا بصفات يُلْحَقُ بها lectal/-lectaux- لتحديد أي نمط من المتغيّرات تُشَفِّرُهُ كلُّ قرينة. وهكذا يمكن الحديث عن **قرائن بيولوجية لهجيّة** في ما يختصّ بالجنس والسنّ، وهي متغيّرات ترتبط بالعامل البيولوجيّ؛ وعن **قرائن اجتماعية لهجية** في ما يختصّ بالمركز الاجتماعيّ وبالهوية المهنية والموطن الأصليّ والبيئة التربوية وأسلوب الحياة، وكلّها متغيّرات تعود إلى الأهلية البشرية على بناء علاقات بين الأفراد وبين الجماعات كما بين هذه الأخيرة والبيئة المحيطة؛ وعن **قرائن رمزية لهجية** لتلك التي تعكس العلاقة الرمزية باللسان كما يعيشها مستخدموه؛ وعن **قرائن عرقية لهجية** في ما يتّصل بتلك التي تَسِمُ في اللسان اندماج الأفراد في كيان عرقيّ؛ وأخيراً عن **قرائن سياسية لهجية** لتلك التي تَسِمُ المراكزَ والتوجّهاتِ السياسية(١٧).

تنتمي المتغيّراتُ التي تعبّر عنها القرائنُ البيولوجية اللهجية، وبالتعارض مع غيرها من المتغيّرات، إلى منطقة مشفَّرة كلياً. وتظهر هذه القرائن في الألسنة العديدة الموسومة بتقسيم جنسيّ ثنائيّ للبشر. وهناك حالة معروفة في مجال الأصوات هي حالة إدغام الصوائت الطويلة أو المحرّكة عند النساء الناطقات بالروسية أو بالعربية. كما نعلم أن المنغوليات يَمِلْنَ إلى لفظ الصائتين u وa وكأنهما ü وä من دون الخلط، مع ذلك، بينهما وبين هذين الصوتين اللذين تهيمن خصوصيتهما على نظام الانسجام الصوتيّ (يُدعى الصائتان ü وä بالتحديد بالـ "صائتين مؤنّثين" وفق اللغة المنغولية التقليدية). كما

(١٧) انظر: C. Hagège, «The Concept of Function in Phonology», in *Phonoligica 1980, Akten der Vierten Internationalen Phonologie-Tagung*, Innsbrucker Beiträge zur Sprachwissenschaft, 1981, p. 187-194.

نعلم أن للرجال وللنساء مجموعات من الأصوات تختلف بينهما في الألسنة التي يُقسِّمُ مستعملوها العملَ بحسب الجنس (كصيّاديّ اليوكاغير youkaguirs الرُّحَّل في سيبيريا الشرقية... إلخ). كما تتعدّد القرائن في الصَّرْف أيضاً، إذ تُمَيِّزُ اللغاتُ السامية، ومعظمُ اللغات الكوشية (couchitiques) والتشادية (tchadiques)، في ضمير المخاطب وأحياناً في ضمير المتكلّم بين المذكّر والمؤنّث في الضمير المنفصل، أو تُضيفُ قرينة لاحقة بالفعل للتمييز بينهما في حالة الضمير المتّصل. وفي اللغة اليابانية العديدُ من الأحرف أو الأدوات التي تصوغُ القول بحسب درجة التقريرية فيه أو درجة الشك أو الاستفهام، وهي تختلف بحسب جنس المتكلّم والمخاطَب. أما ما يتعلّقُ بالمفردات المعجمية، ففي العديد من اللغات الآسيوية والأوقيانوسية والأميركية الهندية، وبحسب ما يكون المسنَدُ إليه في القول ذكراً أم أنثى، سلاسل متمايزة من أسماء القرابة وأسماء الأغراض اليومية المتداولة (من أسماء الآلة والأدوات المنزلية والأسلحة والأجناس الحيّة) أو الأفعال الدالّة على الأنشطة. كما يبدو، أخيراً، الصدى اللساني للفوارق المتعلّقة بالسنّ من خلال تخصيص بعض الكلمات وبعض أساليب التعبير للمتقدّمين في السنّ، بينما تُخَصَّصُ أخرى للشباب الأصغر سنّاً.

إن المجالات التي نسمّيها بالـ "طبيعية" ليست طبيعية تماماً إذا ما نظرنا إليها من الناحية الخطابية. إذ يُدخِلُها الكلامُ مجالَ الثقافة. ولا تأتي أساليبُ النطقِ بالأصوات والاستعمالاتُ الصرفيةُ والمفرداتيةُ نتيجة قيود فيزيولوجية تجعلُ أحدَ الجنسَين عاجزاً عن إنتاجها بطريقة أخرى. فلا قيود هنا غير تلك المرتبطة بالثقافات، ولذلك لا يمكن فصلُ القرائن البيولوجية اللهجية عن القرائن الاجتماعية اللهجية.

يظهر هذا الرابط أيضاً في كافة الحالات التي تَسِمُ فيها المخاطَبَةَ (الضمائر أو القرائن الشخصية، أسماء النداء، الصِيَغ

الفعلية) صراحة نمط العلاقة التي تنشأ بين أفراد ينتمون إلى أجيال مختلفة أو مراكز اجتماعية مختلفة. والحق أن الصيَغ تتغيّرُ بحسب التدرّج الهرميّ للأعمار وللمراكز الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والعلمية والسياسية داخل بنى مثل الأسرة (الوالدان والأطفال) والمنزل (السادة والخَدَم) والمدرسة والإدارة والجيش والتنظيم الديني... إلخ. ومع ذلك فالترسيمة الثنائية ليست الوحيدة على الرغم من انتشارها. فهناك تغيّرات تأتي لتضاعف من تلك الأولى، وبعضها مُشَفَّر. ففي اللغتين الرومانية والهنغارية، وبالإضافة إلى صيغة الألفة المقابلة للضمير tu (أنت) في الفرنسية، توجد صيغتان لا بل ثلاث، في بعض اللهجات، من صيغ التهذيب بحسب درجة الفوارق التي تفصل بين المتكلّم والمخاطَب. فدرجةُ الفارق القصوى في اللغة الرومانية هي dumneavoastră وتعني حرفياً «سيادتكم»، وتُستعمل، كما في الفرنسية (قارن مع vous أنتم)، سمة الجمع أي ضمير المِلْكية voastră (votre).

إلا أن هذا النمط من التشفير متغيّر هو نفسه. فاستعمال جمع التفخيم مع المخاطَب ليس سمة توجد في كافة الألسنة: فالفارسية والتركية تستعملان ضمير الجمع «نحن» للإشارة إلى المتكلّم الذي يدمج فرديته بجماعة مُغْفَلَة (هذه الصيغة تُقَلِّلُ من قيمة المتكلّم وبالتالي فهي صيغة مهذّبة). وأخيراً، إن كان الضميران «أنا» و«أنت» شريكين في العملية الحوارية، فلا يعني ذلك عدم وجود أشخاص آخرين، كما يدّعي تقليد يُسَلِّمُ بوجود «علاقة ارتباط شخصية» مقابل الضمير «هو» الذي يعتبره هذا التقليد «لاشخصاً»[١٨]. إن «هو»، تماماً مثل «أنت»، شخص يمكنه أن يأخذ سمات المراعاة اللسانية: إذ توجد في لغة التيغرينيا (le tigrigna) واللغة الأمهرية (في أثيوبيا)

(١٨) انظر: E. Benveniste, «Structure des relations de personne dans le verbe», *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, XLIII, 1, 1946, p. 1-12, repr. dans *Problèmes*, op. cit., p. 225-236.

والعربية الأردنية صيغتان، وحتى ثلاث صِيَغ في بعض اللهجات الرومانية، مختلفتان بحسب درجة الاحترام المُراد التعبير عنها تجاه الشخص المُتَحَدَّث عنه. وتُقابلُ مثلَ هذه السمات، في لغات آسيا كاليابانية والكورية، صِيَغٌ فعلية أو لواصقُ خاصة تدلّ على احترام أو عدم احترام من يتمّ الحديث عنه في الحوار.

كما إن هناك استعمالات أخرى يمكن اختيارها بكل حرية. فصِيَغُ الألفة، من استعمال tu إلى أسماء التصغير والأسماء العاطفية، لا تدلُّ دائماً على المنزلة الأرفع لمن يستخدمها: إذ تظهر بصورة طبيعية جداً كصيغ للتعبير عن الرقّة والحنان في الخطاب العشقيّ أو في مخاطبة الوالدين لأطفالهما. ومن جهة أخرى، تُستَعمَلُ صيغُ التهذيب بصورة شائعة بين طرفَين متساويَين في مرتبتهما الاجتماعية كعلامة على المسافة بينهما أو على عدم وجود الألفة أو الحميمية. وعلى العكس من ذلك، يحدث أن يستعمل أحد، بدلاً من الصيغة التهذيبية التي تدلّل على مرتبته الاجتماعية الأدنى، الضمير tu (أنت) لعدم اعتياده على استعمال البنى التباينية للتخاطب. ويوجد استعمال أكثر إثارة للدهشة في اللهجات العربية اللبنانية والسورية والأردنية حيث من الشائع(١٩) أن يخاطب الأبُ ابنَه بكلمة "بابا"، مساوياً في ذلك علاقته معه بالترقية التشريفية لمن هو أدنى منه في التراتبية. كما يمكن للتغيّرات، أخيراً، أن تتنازع في ما بينها. عندها يبدو في معظم الأحيان أن فارق السنّ هو الذي يكسبُ على حساب المنزلة الاجتماعية: إذ يُفَضَّلُ استعمال صِيَغِ التهذيب مع المُحاوِرِ الأكبرِ سنّاً وإن كان ذا مرتبة اجتماعية أدنى.

إن القرائن البيولوجية اللهجية وتلك التي عاينّاها سابقاً من بين

---

(١٩) انظر: M.R. Ayoub, «Bi-polarity in Arabic Kinship Terms», in G.H. Lunt, ed., *Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists*, The Hague, 1964, p. 1100-1106.

القرائن الاجتماعية اللهجية هي جميعاً، وعلى الرغم من أنها مشفَّرة، موضوع اختيار على اعتبار أن المَظهرَ الجسديّ والاجتماعيّ للشريك في الحوار هو المعيارُ الواضحُ لاستعمالها. زِدْ على ذلك أن السمات الشكلية للمتغيّرات، المرتبطة بالهوية المهنية وبالموطن الأصليّ وبالوَسَطِ وأسلوب الحياة والكيان العرقيّ والتمثّل الرمزيّ، لا تبدو واعية بصورة مباشرة. وتلك هي حال القرائن الاجتماعية اللهجية ذات الطابع الصوتيّ، كما في نطق حرف الراء المُرَدَّد (articulation roulée du r) في فرنسا وهو خاصٌّ ببعض المناطق الجغرافية وبعض الأوساط الريفية، وإغلاق نطق حرف ê وتحويله إلى é في المقطع الذي لا ينتهي بحرف صامت، وبالنطق المنفتح لحرف o في المقطع الذي ينتهي بحرف صامت، وبالتالي مطابقة لفظ pomme مع لفظ paume، ولفظ sole مع لفظ saule، في جنوب فرنسا وفي بعض المناطق الشمالية والشرقية منها مقارنة مع نطق مناطق وسط فرنسا وغربها ومنطقة باريس. إلا أن المتغيّرات تتداخل في ما بينها. فقد يُغَيِّرُ أسلوبُ الحياة العادات المُكتَسَبَةَ منذ الطفولة إذا ما قادَ النشاطُ المهنيُّ المرء إلى التنقّلِ المستمرّ وبالتالي إلى اعتناق العادات النطقية للمناطق التي يقيم فيها كل مرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النموذجَ ليس حقيقياً بالضرورة. إذ يتبنّى العديدُ من الناس نطقاً لم يسمعوه من ناطقين محدَّدين ويعتبرونه أنسبَ من غيره لوظيفتهم أو للدور الاجتماعيّ الذي ينوون أداءه. يظهر هنا إذاً، وعن طريق التداخل، متغيِّر آخرُ هو التمثّل الرمزيّ الذي تُشَفِّرُهُ القرائنُ الرمزيةُ اللهجية.

إن القرائنَ الرمزية اللهجية لاواعية بشكل أكبر. فقد تزداد قيمةُ بعض الميزات الصوتية فتحلّ محلَّ استعمالات مكتَسَبةٍ من البيئة الأصلية بعد أن يتمّ حجبها برقابة لاإرادية. إن مثل هذا الفعل اللاواعي في التكيّف مع ممارسات نطقية يعتبرها المرءُ ذات اعتبار هو ما يشغلُ بعض الناطقين بالفرنسية: إذ يدفعهم حرصُهم على التكلّم بلغة "لبقة" إلى إحلال النطق بحرف é، وهو نطق حادٌّ يُعتَقَدُ أنه

أكثر لباقة تنطق به بورجوازية المدن الكبرى شمال فرنسا وبخاصة باريس، محلَّ النطق بحرف é لاسم المفعول في أفعال الزمرة الأولى ومحلّ ez- التي تَسِمُ تصريف الفعل في صيغة جمع المخاطب: وبالتالي يتمّ النطق بكلمتَيْ parlé وparlez كما تُنطَقُ كلمةُ parlais، أي كالنطق بصائت مفتوح وممدود è في نهاية الكلمة «كما يفعل أهلُ باريس»، بينما يميلُ أهلُ قسم كبير من فرنسا، على العكس من ذلك، إلى إغلاق المقطع المفتوح è في نهاية كافة الكلمات، بما فيها الصِيَغ الثلاث للمتكلّم والمخاطب والغائب في حالة المفرد في زمن ماضي الديمومة وزمن صيغة الشرط (parlais, parlais, parlait; parlerais, parlerais, parlerait)، والنطق بهذا المقطع المفتوح كما يُنطَقُ الصائتُ المُغلَقُ وغيرُ الممدود é.

وهكذا فإن في عملية التخاطب، بوصفها بناء مشتركاً للمعنى وأيضاً مواجهة بين أشخاص يسعَون إلى شقّ طريق كلامية للتواصل كما يسعَون إلى تأكيد الذات، شقاً ذاتياً يعمل بنشاط. فالمتكلّمُ ذات راغبة، ويمكن للقرائن الرمزية اللهجية التي تتركّز فيها رغبته أن تسموَ على بقية القرائن وتشي بالوجه الخفيّ للكلام فارضة نفسها. ويجب الإقرار بأنه في الحالات العديدة التي لا يتحكّم فيها بالقرائن اللسانية المتأرجحة الجنسُ ولا السنُّ ولا أيٌّ من المتغيّرات الاجتماعية تكون العواملُ الحاسمةُ ذاتَ طابع رمزيّ. إذ يكون الناطق قد عَلِقَ في عملية نَزْوِيّة ترمي إلى التحرّر من شعارات انتماء اجتماعي غير مرغوب فيه أو إلى التماهي في جماعة مثالية عن طريق محاكاة صوتية سواء تعلّق الأمر بعودة إلى استعمال أساليب في النطق كان قد تمّ هجرها أم باعتماد أساليب جديدة في النطق أم بحذلقة مفرطة للمثقّفين. وكمثال على هذه الحالة الأخيرة هناك الوصل غير المتسلسل، كلفظ كلمة avait في عبارة il avait un plan كما لو كانت avète بينما توجد وقفة واضحة تفصلها عن un وبالتالي كان

من شأن غياب التسلسل إبطال الوصل. كما لوحظ[٢٠] أن أهمّ الخطابات السياسية في فرنسا، في فترة ما، كانت تحوي عدداً من هذه الحذلقات المفرطة غير الملائمة يزداد كلما كان الموقع الذي يشغله الناطق داخل هرمية المناصب السياسية أعلى، كما لو كان خيالُه يفرض عليه اعتماد هذا المظهر المحترَم لشخص ضليع بضبط الكتابة فيُظهر ذلك من خلال نطقه. إلاّ أن المسألة ليست مسألة في علم الأصوات وحسب. فالقضية قضية أسلوب يعكس تَميّزَ الفرد الذي يعتنقه والذي يقدّمه للمستمع أو للقارئ من خلال اختيار مفردات موسومة إمّا بالحداثة أو بالتزام القديم، ومن خلال تركيب نحويّ إما فصيح منمّق أو طليق مُتَراخٍ[٢١].

يمكن، من بين القرائن الرمزية اللهجية بحصر المعنى، تمييز الدلائل، وهي إظهار للمشاعر إراديٌّ أو لاإراديّ. وتقوم هذه الدلائل على منحنى التنغيم الذي لا يُشَكِّلُ دائماً مادة لتأويل وحيد كما نعلم جميعاً. فحين لا تقابلُ الآثارُ اللسانيةُ للتأرجح متغيّرات "موضوعية"، مثل الجنس والسنّ أو المركز الاجتماعي، وإنما لواعج النفس المتقلّبة، فقد يُلاحَظُ وجودُ آثار، هي نُطْقية بصورة كليّة، من دون أن يكون من اليسير دائماً تحميل كلٍّ منها مضموناً ثابتاً يضمّ، داخل وحدة الواقعة الشكلية، تنوّع أمزجة الإنسان الحواريّ. فالدلائل، مثلها في ذلك مثل القرائن الرمزية اللهجية، تعكس تقلّبات الذات حسب احتمالات الكلام. كما يطبع الإنسان اختلافُه باستمرار في ثنايا اللسان على الرغم من قيود قواعدها، فتأرجح كلامه هو أثر آخر لتميّزه.

يطبعُ الإنسانُ أيضاً في لسانه التأكيد على هويته العرقية. وتُعطي

(٢٠) انظر: P. Encrevé, «La liaison sans enchainement», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 46, op. cit., p. 39-66.

(٢١) انظر: A.-M. Houdebine, «Sur les traces de l'imaginaire linguistique», in *Parlers masculins, Parlers féminins?*, op. cit., p. 105-139.

الضرورةُ التي تدفعه إلى ذلك مفتاح بعض التطوّرات غير القابلة للتفسير بطريقة أخرى. إذ تُناطُ بالقرائن العرقية اللهجية وظيفة أُطلِقَ عليها وفق لغة مصطلحية، مختلفة عن تلك التي نقترحها هنا، اسم الوظيفة العرقية التحديدية(٢٢): إذ تطبع الجماعةُ المحدَّدة في لسانها همّ الاعتراف بها كجماعة مختلفة. ويُثار مثلُ هذا الهمّ عند الحدود المتاخمة حيث يزيد الجوارُ المباشرُ من ضغط الحاجة إلى إثبات الهويّة عن طريق المعارضة. لهذا السبب، على سبيل المثال، حافظ الغاسكونيون في جنوب منطقة الجيروند، بالقرب من الحدود القديمة التي كانت تفصل منطقة الأكيتين (l'Aquitaine) عن السلتيين والبيتوريجيين (Bituriges)، على الجذرَين -tir و-bir، اللذَين تمّ التخلّي عنهما في كافة المناطق الأخرى، في صيغة المستقبَل للفعلَين ténguer (أمسَكَ) وvénguer (جاءَ). ونجد في العبرية الإسرائيلية أزواجاً مثيرة من التعارضات النبرية: فمقابل xerút (حرية) وtikvá (أمل) وbimá (مشهد) ذات النبْرِ الواقع على المقطع الأخير نجدُ، على التسلسل، xérut (الحزب السياسيّ حيروت) وtíkva (اسم النشيد الوطنيّ الإسرائيليّ) وbíma (مسرح بيما، الفرقة القوميّة) ذات النبر الواقع على المقطع الأول. إلاّ أنّ هذا النبرَ الثاني من سمات لغة اليديش(*) (yiddish) بينما الأولُ خاصٌ بالعبرية الكلاسيكية. وعلى اعتبار أن الكلمات المنبورة على طريقة اليديش تشير إلى وقائع إسرائيلية نموذجية، فيبدو أنّ اليهود الناطقين باليديش في أوروبا يقيمون النبرَ على الكلمات التي تُشير إليها وفقَ لغتهم الأصلية. ويمكننا سَوق أمثلة أخرى من ثقافات شديدة الاختلاف عن هذا

(٢٢) انظر: J. Allières, «La fonction ethno-démarcative en linguistique», in *Actes du II^e Colloque de Linguistique fonctionnelle*, Clermont-Ferrand, C.R.D.P., 1975, p. 173-180.

(*) أو اليدية، وهي لغة عبرية متأثرة بالألمانية ينطق بها يهود أوروبا الوسطى والاتحاد السوفييتي سابقاً (المترجم).

التأكيد اللساني للهوية الاجتماعية[٢٣].

إن هذه البصمة التي تضعها الجماعةُ على لسانها قرينة من قرائن الوجود. ومن هنا فقد تُعطي معياراً سلبياً. والحق أنه توجد، في الجانب المقابل، شعوب لا تملك القدرة على تأكيد اختلافها من خلال اللسان بوصفها مصدراً من مصادر التنوّع تنطبع فيها هويتهم، لا بل تستعمل الكلام في حدّه الأدنى. وإنها لظاهرة ملفتة في الحرمان اللساني، ملازمة للحرمان الاجتماعيّ. ونجد أمثلة عن ذلك في أوروبا نفسها: «إن الفلاحين المعدمين في بازنتو (Basento) (إيطاليا) [. . .] لا يعرفون الكلام بمعناه الحرفي. فلقد تمّ إبعادهم عن استعمال اللغات المحلّية التقليدية عرقياً واجتماعياً عندهم، وقطعهم عن استعمال اللغات المحلّية المتداولة في الوسط المهيمن [. . .]. إنهم مصابون بعجز عميق وجذريّ في القدرة على التعبير الكلاميّ»[٢٤]. إن الجنس البشريّ حواريٌّ بطبيعته، وإذا ما أُغلِقَتْ أبوابُ الحوار أمامه، بسبب ضغوط الشقاء والعزلة، ينسحب الكلام ليحلّ محلّه التلعثمُ كما تتراجع الحياةُ ليحلّ محلّها ما هو أشبه بالموت الاجتماعيّ.

ومع ذلك، فلا يمكن للدراسة التغيّر أو التنوّع، بوصفه دليل حياة ووجود، أن تكون حجّة لحجب التكرارات التي تصنع اللسان. إذ يرتبط التغيّرُ بالنظام، كما سبق وقلنا أعلاه. كما يرتبط به بصورة أخرى أيضاً. يجب إذاً التخلّي عن تصلُّبِ فكر العالم في اللسانيات

---

(٢٣) انظر: C. Hagège et A.G. Haudricourt, *La linguistique panchronique*, op. cit., p. 154-158.

(٢٤) انظر: T. de Mauro, «Sociolinguistique et changement linguistique: Quelques considérations schématiques», in *Proceedings of the XIth International Congress of Linguists* (Bologna-Florence, 1972), Bologna, Il Mulino, 1974, t. II, p. 822 (819-824).

الاجتماعية و. لابوف (W. Labov)[٢٥] الذي لا يسمح بِنَسْبِ البنى التي يُعتَقَدُ أنها "منحرفة"، أو تنتمي إلى "الكلام" أو إلى "اللهجة"، لعامل التغيّر أو التنوّع، وذلك للتخلّص منه. والحقّ أن لهذه البنى قواعدها الخاصّة بها. فتأرجحاتُ الكلام، التي تبني تاريخ اللسان (كما سبق ورأينا في حالة صِيَغ التخاطب الضمائرية على سبيل المثال)، ليست على الإطلاق في حيّز الفوضى. فهناك نظام يضبطها كما تدخل فيها جدلية القيود والحرية. وملازمةُ التغيّر أو التنوّع للمعيار ليست ملازمة حرية الاختيار للفرض. فالأمر يتعلّق بمكوّنين لا تُفصَلُ عراهما، وتعاملهما اللسانيات الاجتماعية العملانية على أنهما متكافلان.

(٢٥) انظر كتابه: *Sociolinguistique*, tr. Fr. (Paris, Ed. De Minuit, 1976) de *Sociolinguistic Patterns*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1972.

الفصل الثاني عشر

حبُّ الألسنة

من اللغة إلى الكلام، مروراً باللسان ولسانٍ والألسنة

يتحدّثُ جميع اللسانيين عن اللغة واللسان والخطاب. لكنّ الحاجة إلى اقتراح تعريفات صريحة تبدو كمحصّلة لا كماقبلية. ولا شك في أن المحصلةَ ضرورية، فمن دونها يسود الاعتقاد بأن اللسانيين لا يعاينون جميعاً المادة نفسَها بتفضيلهم هذا الوجه أو ذاك من دون إعلان ذلك. يجب إذاً، في ختام هذه المسيرة في موطن الكلام، بسط الحقول والأغراض والمناهج. أي بعبارة أخرى، عرض الطريقة التي تَحَدَّدتْ فيها المفاهيمُ الأساسية باتفاق ضمنيّ بين اللسانيين المعاصرين على اختلاف مشاربهم. واللغةُ أول تلك المفاهيم، فهي أهليةٌ تُعَرِّفُ بالجنس البشريّ. ودراسةُ اللغة هي النظر في العلاقة، منذ "الأصول" الأولى، بين الإنسان وتلك الأهلية التي قلّما تتحدّث عنها اللسانيات. إنها، على سبيل المثال، معاينةُ الأشكال الأخرى غير اللغوية (اللغات الإيمائية ولغات الإشارات عند الصمّ... إلخ)، أو الأمراض المتعلّقة بالنطق (مختلف أنماط عيّ النطق).

هناك مقابل اللغة اللسانُ. ولا نتحدّث هنا عن لسان ولا عن ألسنة وإنما عن مفهوم اللسان. أي عن مجال معقّد تتوظّف فيه السماتُ التي تساهم في رسم ملامح الإنسان كما يتبدّى في علاقته المحدَّدة بشيفرته وباستعماله لها.

كما يمكننا الاهتمام بلسان، لا باللسان، أي بنظام للأنظمة يُستَخدَمُ في علاقة التخاطب ويُقَسِّمُ الأدلّة بوجهيها، الصوتيّ

والدلاليّ، إلى فئات في الصِيَغ والوظائف. فنستنتج من هذا التوصيف مختلف السمات التي نتحقّق من تطبيقها على الألسنة الحقيقية.

أما إذا انطلقنا من هذه الأخيرة فعلينا، عن طريق الاستقراء، دراسة أكبر عدد منها وفق علم الأصوات الوظيفيّ وعلم النحو الصرفيّ والمعجمية. ولا يعود الأمر مقتصراً على خواصّ اللسان بشكل عامّ، وإنما على أشياء حيّة في صلب السلوك التواصليّ داخل مجتمعات بشرية خاصّة تساهم هذه الأشياءُ في تحديد خصوصيتها. وتشير المقارنةُ عندها إلى سُبُلِ البحث عن كلّيات تتميّزُ على خلفيتها مكوّناتُ تصنيفية نمطية ما. ويساهم هذا الكتاب في الإشارة إلى معالم هذه السُبُلِ كافّة.

كما يمكننا أخيراً الاهتمام بالخطابات، لكن بطريقتَين على الأقلّ. إذ لا يفصلُ البعضُ النصوصَ عن النظام اللساني الخاصّ الذي يتبدّى من خلالها. فيقابلونه بنظام آخر من خلال تحويل الخطابات إلى خطابات ثانوية تقول، من خلال شبكة جديدة، الشيء نفسه مع ذلك. فيا لِلَغْوِ الفاتن! إنها نشوةُ المترجِم. إنه ميل مؤسِّسٌ، مُحَدِّدٌ للإنسانية، في قلب كل المغامرات التي تنعقد فيها مصائرُ أمم كانت غريبة. وإنه لهوى مُضنٍ، لكن بعيد عن المجانية، في قول الشيء نفسه بكلمات أخرى يملأ مكتبات هائلة من الترجمات. وإنه التماس دائم للغة بابل الوحيدة التي يراها أكثرُ الناس جنوناً على أنها غايةُ ذاتها. ولا يعدو هذا الشغفُ، الذي يترصّدُ أكملَ أشكال التطابق بين رسائل منسجمة المعنى في نظامَين متباينَين، أن يكونَ وجهاً آخر من وجوه عشق الألسنة.

إلاّ أن هناك طريقة مختلفة للتولّه بالخطابات. ولا يتعلّق الأمر هنا بالإصرار على توظيف الجهد في احتواء تيه المعنى داخل الواحد غير المتعدّد. بل على العكس، فما نحبُّه هنا هو تعقيده وبعده عن الشفافية في الانبثاقات التي تجدّده باستمرار. ونصوص الشفاهة

والكتابة هي مسرح هذا المعنى، إذ تعمل فيها جملة من العوامل على بنائه وتفكيكه.

وتبقى اللغةُ شيئاً آخرَ خاصّاً بين المجالات الأخرى. فهي مَلَكَةٌ قد لا تبعثُ طبيعةُ مفهومها على الشغف. بينما يُشَكِّلُ لسانٌ ما موضوعاً يمكن للإبستمولوجيا تحديد أُطُرِه. فاستعمال صيغة النَكِرَةِ هنا يشير، بشكل كاف، إلى أن هذا الموضوع يتوجّه إلى العقل المُصَنِّف، أكثر منه إلى الخيال، ويلتمسُ الانتباه إلى العامل العامّ. يبقى **اللسان** (المعرّف بأداة التعريف) **والألسنة**، فهي حقاً مجالات توظَفُ أموراً شتّى وقد توحي بأشكال متنوّعة من الميول.

شَغَفُ القول، وما يُقال

إن فعلَ القول ومعرفةَ النظام الذي يؤسِّسُ له لا ينفصلان عند المتكلّم بلسان ما. وتبقى حالات الفصل بينهما هامشية، وبالتالي فهي تُظهِرُ بوضوح أفضل مركزية هذه العلاقة التضامنية. فالغريب الذي يتعلّم لغة أجنبية وهو بالغ، أو الذي سمعها ـ أكثر مما نطق بها ـ بشكل متوازٍ مع لغته الأمّ منذ نعومة أظفاره، يفهمها غالباً بصورة أفضل من نطقه بها. إن مستعمليّ اللغة من هذا النمط، وهم أشخاص يُبدون ارتياحاً أكبر عند تلقّيها مما هي حالهم عند النطق بها، يعرفون جوهر القواعد والمفردات المعجمية من دون أن يتمكّنوا، مع ذلك، من التعبير عمّا يريدون بنفس العفوية التي يعبّرون فيها بلسانهم الخاصّ. ينشأ عند هؤلاء إذاً انفصال يحمل بالتأكيد الكثير من الدروس والعِبر. فما تمّ تلقّيه هو اللسان وما ينطق به (كيفما اتفق) هو الكلام.

إلا أن اللسان والكلام، في الحالات المركزية وبعيداً عن هذه الأطراف، وثيقا الصلة ببعضهما البعض. فللتمسّك باللسان، خارج الحالة النرجسية البسيطة لمن «يصغي إلى نفسه وهو يتكلّم» ويغرف

من كلامه متعة تشبه التماس الذات، وظيفة ضابطة مهمّة. فهو شرط من شروط الاستقرار الاجتماعيّ والنفسيّ. ومما لا شك فيه أن هناك حالات من الانفصال عن اللسان القومي، إلا أنها قابلة للتفسير. فأبناء المهاجرين الذين يعتمدون، اعتباراً من جيل محدّد، لساناً وحيداً أو أساسياً هو لسانُ البلدِ المُستقبِل، يفعلون ذلك عندما تكتسبُ القيمةُ الرمزيةُ لنظام تواصليّ مُعاشٍ كمرآةٍ لمواطنيتهم الجديدة أهمية كبرى في نظرهم. لدرجة أنه يصبحُ مساوياً في أهميته لما كانت عليه اللغةُ الأصليةُ عند المهاجرين الأوائل الواقعين على الحدّ بين ثقافتين. وقد تتبنّى بعضُ الجماعات لساناً مجاوراً ما نظراً لنفوذه وأبهته. إلا أنه يكون عليها حينئذ كسر عزلتها السياسية والاجتماعية التي أدخلها فيها استعمالُ لسان تعتمده أقلية في دولة شديدة المركزية. فقد يتخلّون عن لسانهم القومي إن لم يجدوا في تاريخهم حوافز قوية للدفاع عن لغة اصطلاحية خاصة بهم، وبخاصة إن كان وجودُ الكتابة يضفي على اللسان المجاور، بالتباين مع لسانهم، أُبهة هي كليّة بقدْرِ ما هي غيرُ مبرَّرة موضوعياً. تلك هي حال شعب الباتْ (Bats) وشعب الأندي (Andis) في القوقاز أمام الألسنة ذات النفوذ والأبهة، وهي في نظرهم اللغة الجورجية (le géorgien) واللغة الأفارية (l'avar). وتلك هي، في معظم الأحيان، حال البيلوروسيين أمام اللغة الروسية[١]. وهناك أخيراً حالات شبهُ مَرَضيّة تتمثّلُ بالنفور من اللغة الأمّ كشكل من أشكال الكراهية الموجّهة إلى الأمّ. ولطالما سيقَ المثال الذي يقدّمه ولفسون (Wolfson)[٢] حول هذا الموضوع.

إلا أن هذه الحالات كافة تبقى جانبية، إذ يسودُ التمسّكُ باللسان في أغلب الظروف. فاللسانُ فضاءُ استحواذ رمزي. ويحيا

(١) انظر: C. Hagège, «Voies et destins de l'action humaine sur les langues», *op. cit.*, p. 40.

(٢) انظر: *Le schizo et les langues*, Paris, Gallimard, coll. «Connaissance de l'inconscient», 1970.

الناطقُ من خلال لسانه علاقته بالجماعة التي تشترك معه فيه. ويُفصِحُ المصطلحُ عن ذلك صراحة: فالناطقُ يتواصل مع الجماعة. إنه يأخذ من العامل الاجتماعيّ ميزته ليوظّف نفسَه في اللسان الذي هو أساس هذا العامل.

الاستيهام الميتالساني

يسعى المتخصّصُ في اللسان إلى الحديث عنه وكأنه خارجه. وعليه ضمان تماسك خطابه عنه، كما عليه تجنّب حبس نفسه داخل دائرة الكلام ـ موضوع ـ الذات ـ المتكلّمة. وعليه بالتالي بناء "ميتالسان"، أي نموذج وصفيّ يستعملُ كلمات اللسان، وفي الوقت نفسه يُخَفِّفُ من حدّةِ الآثار التي تنزع إلى إغلاق الدائرة على الذات. لذا فعلى الميتالسان انتزاع الكلمات من تربة الخطابات المتردّدة وإضفاء دقّة الأبنية العلمية وصرامتها عليها. لكن إلى أيّ حدٍّ؟

فالثوابتُ الدلالية، أو السمات الدُنيا، وكلّياتُ المعنى التي يقترحُ البعضُ الإقرارَ بها في كلمة jument (فَرَس)، على سبيل المثال، تتمثّلُ بالتوسيمَين «ÉQUIDÉ +» (+ فصيلة الخيليات) و«FEMELLE +» (+ أنثى). وهما لا يستنفدان السمات الإحالية، التي هي أكثر بكثير، والتي تنطبق على مفهوم "الفَرَس"، لكنّها تُعتَبَرُ كافية في الميتالسان لأنها تتيح معارضة كلمة "فَرَس" مع كلمة "حصان" (+ فصيلة الخيليات، + ذَكَر) وكلمة "بَقَرَة" (+ بَقَريّات، + أنثى) في آنٍ معاً. بشكل عامّ، يردّ أنصارُ هذا النوع من التحليل على اللوم الذي يوجّه إليهم بشأن المنهج الدائريّ (انظر الفصل الثالث، ص ٨٢ ـ ٨٤) بأن هذه التوسيمات ليست كلمات من اللغة الفرنسية بل هي مصطلحات في معجم ميتالساني تتعلّق بالخواص الموضوعية لا تبلغ حدّ إجراء أية عملية دمج في اللسان. لكن كيف نُثبِتُ أن الباحثَ اللسانيّ لا يقوم بتأويل تلك المكوّنات الدلالية

معتمداً على فهم حدسيٍّ لعناصرَ معجمية مطابقة، في الشيفرة المكتوبة، لكليشيهات كتابته الميتالسانية الاصطلاحية؟

قد لا يكون هناك من ميتالسان خارج ذلك المتوافَر، منذ زمن بعيد وفي العديد من الثقافات، بين يديّ تلميذ المدرسة البسيط، ونعني بها مجمل المصطلحات التقنية التي نجدها في قواعد اللغة الفرنسية، على سبيل المثال، مثل مفرد، متكلّم، حرف جرّ، نعت، جملة متعلّقة... إلخ، إنها جميعاً كلمات ميتالسانية لا تنتمي، على الرغم من أنها تختصّ بالاستعمال التقنيّ، إلى ميتالغة مُشَكْلَنَة. وبالتالي فهي تفلتُ من المعضلة التي تنغلق داخلها هذه الأخيرة. وتعود هذه المعضلةُ إلى أمرين على الأقلّ: فمن جهة «نجد أنفسنا [...] مضطرّين إلى الإقرار بتعدّد الميتاألسنة إما بسبب تنوّع الألسنة أو بسبب تنوّع النظريات اللسانية». ومن جهة أخرى، وحتى لو لم تكن هناك هذه الصعوبة، فاللسانيات تتطلّب بدورها، بوصفها لغةً أولية مُشكلنة، «لغةً مُشكلنة ثانيةً للتحقّق من قوامها». إلاّ أنه لا يوجد أي شيء من هذا القبيل: «فالخطاب الطبيعيّ هو المناط به مهمّة عرض اللغة المُشكلنة»[٣]. وتفلت هذه الميتالغة الطبيعية من النفي الذي غالباً ما يساق: أن «ليس هناك من ميتالغة»، والمُوَجَّهُ إلى الميتالغة المنطقية[٤]. وقد نتفهّم ما أوحى إلى لاكان (Lacan) بهذا النفي ونقبل به عندما نقرأ ما يضيفه قائلاً: «لا يمكن لأيّ لغة أن تقول الحقّ عن الحقّ، لأن الحقيقة تقوم على ما تقوله ولا وسيلة أخرى لديها لذلك». كما يقول في موضع آخر: «تحيلُ الدلالةُ دوماً إلى الدلالة، ولا يمكن إظهار أي شيء إلاّ عن طريق دليل [...]. فبقدر ما يُسْكِتُ المحلِّلُ في داخله الخطابَ الوسيطَ وينفتحُ على

(٣) انظر: J. Rey-Debove, *Le métalangage*, Paris, Le Robert, coll. «L'ordre des mots», 1978, p. 8.

(٤) كما يفلت من "لغة" لاكان. انظر: M. Arrivé, «Quelques notes sur le statut du métalangage chez J. Lacan», *DRLAV*, nº 32, 1985, p. 1-19.

سلسلة الكلام الحقيقيّ، يمكنه وضعُ تأويله الموحي»[٥].

إن كليّة وجود مفردات معجمية ميتالسانية، على الأقلّ في الثقافات التي تمتلك تقليداً نحوياً، تحوي مصطلحات كتلك التي سبق وذكرناها تشهد على أن هناك، ومنذ زمن طويل، أشخاصاً حاولوا وعي هذا الإجراء الطبيعيّ، أي التكلّم، الذي يحدث بصورة لاواعية، وجعله موضوع خطاب مُنَظَّم أي اعتماد نظرة علمية تجاه اللسان. وبصورة مماثلة، أثارت ظواهرُ إنسانية عفوية أخرى، من أشكال السلوك الاجتماعي إلى تبادل السلع مروراً بأنواع السلوك الذهنيّ والعاطفيّ، تأمّلات فكرية أسّستْ أيضاً للعلوم الإنسانية.

إلاّ أن الباحث اللسانيّ لا يكتفي دوماً بالتعيينات التقليدية للكائنات اللسانية. إذ يمكنه اعتماد ما يراه صالحاً للأخذ به ويضيف إليه إبداعه الخاصّ، فيبني نظاماً في توصيف اللسان وتفسيره يُعَبِّر عن نفسه بصورة واضحة وبتقنية معتدلة من دون أن يمسّ ذلك بعمق غايته. هذا ما فعله بعضُ الكبار من سوسور إلى بنفينيست مروراً بمييه إذا اقتصرنا على ذكر لسانيين كتبوا بالفرنسية. نجد عند هؤلاء أن اعتماد الثنائيات البارعة والمقارنة في عملية إعادة تركيب نظام في النطق يتمّ التعبير عنهما في نثر يتميّزُ معاً بالأناقة والدقّة وبالوضوح والخصب، لا يحتاج إلى أيّة شيفرة مُلحقة تعين على فكّ رموزه.

لكن الحنين إلى "علمية" يُعتَقَدُ أن علينا استعارة مظهرها من العلوم البحتة، من دون امتلاك معلومات ملائمة عن مسائلها ومناهجها، يؤدّي أحياناً إلى تضخّم مشكلن يُعتَبَرُ اللسانيُّ ضحيّته المفتونةَ ومسبِّبُهُ الأكيد. إذ يقوده عشقُه للصِيَغ التي يبنيها إلى إدمان لعبة الاشتقاقات الصيغية. أو يقوده عشقُه لخطابه الخاصّ، الذي يحتذي به بعيداً عن تشوّش الواقع وعن مخاطر التكذيب الذي قد يقابلنا به هذا الواقع مع كل خطوة، إلى توظيف كامل طاقته في

(٥) انظر: J. Lacan, *Ecrits*, Ed. Du Seuil, Paris, 1966, p. 868, et, p. 352 - 353.

بلاغية تعبُ من التيارات الدارجة وترضى بالانغلاق داخل دائرة الذات حيث تُحِبُّ أن تتقوقعَ كلُّ البلاغيات الخالصة.

إنها استبداديات عابرة. فلا شكَّ في أنه يجب تحطيم الاستمرارية ما قبل العلمية بين العالِم المدروس والخطاب الانطباعيّ الذي يتحدّثُ عنه في علوم الماضي القديمة. وإن كان السعيُ إلى ميتالغة يلبّي هذه الحاجة، إلا أن غلوَّ هذه اللغة مجّانيّ. إذ لا دليل هناك على أن تراكم الصِيَغ المعقَّدةِ من شأنه توليد تفسيرات أكثر وضوحاً، أو حتى إتاحة اكتشاف وقائع جديدة. وما من شكّ في أن مثل هذا الاعتراض مأخوذ به ضمنياً، بالنظر إلى تلك الممارسة الشائعة التي تعتمد على شرح الصِيَغ المعتمدة والتي من المفترض أن تَفي وحدها بالغرض[٦]. أما في ما يتعلّق بالدراسات الاستكفائية، فأهميتها تأتي من تعبيرها عن حبّ الخطاب حول اللسان. وهذا إغواء قديم في تاريخ التأمّل في اللغة. إذ يخفي التبرّجُ الشكليّ غثَّ بعض المضمونات. والخطرُ الذي يحفّ بتلك البهجة القواعدية، التي يُغذّيها الميلُ إلى بهرج الخطاب الجميل، هو في اتخاذ اللسان كذريعة وفي حجب الموضوع تحت ستار متعة القول الذي يحرّضه. وقد يتيه اللسانيّ، المُوَلَّهُ بالميتالسان، فينساق مع اللعبة الكلامية عوضاً عن إحكام السيطرة على الأداة الملائمة.

إن كان عملُ اللسانيّ صعباً على الفهم فهو يبقى بالتالي غير معروف. إذ يصعب على من لا يمارسون مهنة البحث العلميّ تصوّر الأهمية الاجتماعية، وحتى الفكرية، لعمل تبدو نزعتُه الباطنيةُ وكأنها تحفظه من أيّة محاولة لفهمه من الخارج. لكن المعنى يفلتُ حتى من فهم رجال العلم الآخرين من غير اللسانيين، وبخاصّة من يُغَطّي منهم حقول العلوم الإنسانية. فبالتخلّي عن النزعة الباطنية المُشكلة تستطيع

(٦) لأخذ مثال على هذه الحال في بعض الأعمال اللسانية المعاصرة، انظر: C. Hagège, *La grammaire générative. Réflexions critiques*, op. cit., p. 177-178.

اللسانياتُ مواجهة رهان أساسيّ: فهي برفضها أن تكون مجرّد فلسفة كلامية مدرسية، لا يرى فيها الباحثون الآخرون ما يمكن أن يفيدهم في أبحاثهم الخاصّة، يمكن لها أن تصبح ما يأخذه عليها الكثيرون لأنها لم تبلغه: أي أن تصبح نهجاً قادراً على توضيح الحقائق الاجتماعية والتاريخية.

الألسنة موضوع عشق

هل يوجّهُ المتكلّمون المتشوّقون رغبتهم نحو اللسان نفسه؟ فهذه "الأداة" التي يُشَكِّلونها بصورة لاواعية عبر العصور، والتي يتدخّلون أحياناً في التحكّم فيها مدفوعين باستيهام السيّد (انظر الفصل الثامن)، ليست سطحاً مجمّداً من التجريد. فقد يكون اللسانُ، بالنسبة إلى المتكلّم وبخاصّة من يمتهنُ الكلام حول الكلام أي اللسانيّ، موضوع عشق. لكن هل يستوي تعلّقُ الإنسان بلسانه، وكأنه موطن غير قابل للتنازل عنه يقع في مركزه هو بالذات، وتلك المتعةُ التي يحسّ بها النحويُّ الذي اختاره اللسانُ واختاره هو لا لأن عليه أن يحيا من شيء ما وإنما لعشقه إياها؟ أفلا يوجد أشخاص لا يأبهون بالألسنة أو يعادونها، لا بل حتى لسانيين لا يحبّون الألسنة؟

إن الرغبة في التعبير عن الذات تسكن نفس كل متكلّم. أما عشق الألسنة فليس عاماً. فهو عشق تكمن غرابتُه في موضوعه، إذ يتعلّق بسلسلة من الأنظمة التي تُنتِجُ الشيء نفسَه تماماً وكان يكفي واحداً منها لقوله. ولا تُستَبعَدُ اللغةُ الأمّ، أو اللسان المهيمن، عن الرغبة في التملّك. والحقّ أن ظروف ثنائية اللسان تحثُّ على عشق الألسنة، على الأقلّ حين لا تنشأ تلك الظروف تحت ضغط ضرورة سياسية أو اجتماعية كتلك التي تحطُّ من قيمة اللغة الأمّ، في سوق الأسهم اللسانية، وتدفعُ مستخدم اللسان إلى دفع الثمن اللازم لتعلّم لسان نافذ أغلى ثمناً لكنه أعلى مردودية.

فكثرةُ الشيء المطابِقِ لا تُشَكِّلُ عَقَبَةً في نظر الألسنة. بينما يرى آخرون أن هذا التكرار الذي لا نهاية له للمضمون نفسه تحت أقنعة متعدّدة عَبَثٌ لا طائل تحته. أما عنده، فالألسنةُ محطُّ عشقٍ، بالنظر للتداعيات التي تُشَكِّلها بين بعض الأصوات وبعض الدلالات، وللجمل التي تتيح بناءها، وللكلمات التي تُقابِلُ بينها وفقَ شبكات مختلفة في كل مرة وبارعة دوماً. إنه يُصدِرُ، لبناء معنى ما، أصواتاً غريبة بذات اللّذة التي يشعر بها وهو يزدرد بها طعاماً محبّباً أو التي يحسّ بها طفل يرضعُ من ثدي أمّه. حليبُ الأمّ واللغة الأمّ. ابتلاعُ الأول والنطقُ بالثانية، حركتان في اتجاهَين متعارضَين، أو هكذا تبدوان في الظاهر: أوّلهما يُتيحُ التلقّي والثاني الإرسال. فعلان غريزيان متشابهان مع ذلك، والفمُ هو مكانهما المشترك.

يركِّزُ بعضُ العشّاقِ عشقَهم في الكلمات فيقدّمون عنها قوائم جرد مدهشة، كما فعل ج. بيريك (G. Perec) مع كلمة Cinoc (سينما)[٧]. فلقد مارس خلال خمسين عاماً، وفي دار لاروس التي تنشر المعجم المعروف باسمها، مهنة غريبة جعلتْ منه "قاتل الكلمات"، فدَفَنَ آلافَ الكلماتِ لأنها استحالت إلى مستحاثات وأتاح غيابُها المجالَ أمام كلمات جديدة سعى إليها محرّرون آخرون. وحين أُحيل على المعاش أخذَ الندمُ يستولي عليه شيئاً فشيئاً لارتكابه كل هذه الجرائم بحقّ الكلمات. فقرّر، تقوده قراءاتُه وتجميعُه للمادة العلمية وليالي السهر في المكتبات، كتابة معجم كبير للكلمات المنسية التي هامَ يقتفي آثارها في كلّ مكان. إن مثل هذا التطواف لا يُقدِمُ عليه في أغلب الأحيان إلا الهواةُ، أولئك المغامرون الذين تدفعهم الرغبةُ إلى ذلك، ولا تقودهم فيها بالضرورة معرفة تقنية. فقد يفتقر محبُّ الكلمات إلى أن يكون فقيهاً لغوياً.

---

(٧) انظر: *La vie mode d'emploi*, Paris, Hachette, 1978, Troisième partie, chapitre LX.

ومع ذلك يختلف عاشقُ الألسنة عن جامع الكلمات. فهو أقرب إلى النحويّ منه إلى الباحث في علم الاشتقاق الذي لا ينظر سوى إلى التواريخ الفردية للكلمات من دون اهتمام كبير بالمعاجم المترابطة التي تندرج ضمنها هذه الكلمات. أما محبُّ الألسنة الشغوفُ فيَجمَعُ توصيفات الألسنة باهتمام رقيق. ولا يكتفي بعضُهم بهذا، بل تراهم يدأبون على تعلّم كل هذه اللغات أو اللهجات المحلّية، وبشكل متعمّق، ليستطيعوا التواصل مع أصحابها الطبيعيين. فتعلّمُ لغة إضافية يعني عندهم الإحساس بنشوة انتصار جديد. إن جنون التنوّع الذي ينتابهم، إذ يحسّون بالخيبة لعدم قدرتهم على تعلّم جميع اللغات البعيدة ظاهرياً عن مثال البراءة الأولى في بداية الخلق الذي يغذّي الحنينَ إلى ما قبل بابل وأحلام اللغة العالمية، قد لا يكون في الحقيقة سوى الوجه الآخر لتلك الرغبة الدفينة في الوحدة. إلاّ أنهم يعيشون هذا الجنون كبحث عن خصائص كل لغة وميزاتها.

وهناك عشاق آخرون مترفّعون، يحبّون الألسنة لا للرغبة في امتلاكها: فهم لا يدّعون التواطؤ معها ولا السيطرة العلمية عليها. إذ يكتفي هؤلاء العشاق المثاليون بمتعة الإصغاء إلى أصوات غريبة. وقد لا يرغبون في فهمها. فحبُّ الأصوات لذاتها يعني تخليصها من "تشويش" يُعتَقَدُ أن المعنى مسؤول عنه. إلا أن ما تقوم عليه الألسنة هو بالتحديد تلك الشراكة التي لا تُفصَمُ عراها بين وجهَين لا يُشَوِّشُ أحدهما على الآخر ولا يتطفّل عليه. لهذا السبب يبقى عاشقُ الأصوات على هامش عشق الألسنة. فذلك يتيح له الإحاطة بمكوّناتها بصورة أفضل.

هل لدى عاشق المفردات المعجمية "موهبة الألسنة"؟ أليست تماثلات البنى، التي تتجاوز الاختلافات الواضحة، هي التي تكفي لاكتسابها إذا ما وُجِدَ حافزُ الاهتمام القويّ بها؟ فما مصدر هذا الميل، إن لم يكن من العبث إخضاع هذا السلوك إلى معاينة

"تفسيرية" مع أن دوافعه تنتمي إلى الاستقصاء التحليليّ؟ إن الردّ الذي يقدّمه "المنطق السليم" له ميزة الوضوح على الأقلّ. فحتى عند عشاق الألسنة، ممن يبدو أنهم لا يحبّون الألسنة إلاّ بوصفها غاية بحدّ ذاتها وفي ذاتها، يُغَذّي السعيَ إلى الاختلاف تلك البهجة التجميعية. فما يفتننا هو سحرُ تنوّع الثقافات خلف هذا التنوّع اللانهائيّ للألسنة. لأن الألسنة تنتمي إلى المجتمعات التي تنطق بها وتدخل في تعريف هذه المجتمعات. فالاختلاف في كل ثقافة هو مصدرُ الدهشة، سواء أثارت غرابتُها الاهتمام أو الريبة. فعاشقُ الألسنة مغرم بالآخر. ولقد سعى هذا الكتابُ، من جملة غايات أخرى، إلى تقديم تبرير عقلانيّ لهذه المغامرة.

خاتمة

يهتمُ كلُ ناطق باللسان، بأي شكل من الأشكال وحتى إن امتنع عن ذلك. فهو يهتمّ بها اهتمامه بنفسه. ومن يجعلون منها مهنتهم يحرزون لأنفسهم معرفة تقنية يبنون حولها خطاباً منظّماً. فلديهم أكثر من حجّة قوية ليجعلوا منها حيّز تساؤل علميّ. وهم يقدّمون مساهمة جادّة في معرفة الإنسان من خلال نشاطه اللغوي. إذ تدفعهم إرادتهم الطيّبة إلى البحث عن الخواصّ الجوهرية بعيداً عن الملاحظة الساذجة وتطبيق التعاليم التقليدية. وما وهم تطابق الأصوات والأحرف في الألسنة الأبجدية التي تبتعد فيها الكتابة عن النطق، كما في الفرنسية والإنجليزية، إلاّ مثال من بين العديد من الأمثلة الأخرى. فهناك إذاً أكثرُ من مبرّر لتتبوّأ اللسانياتُ مركزها كعلم.

فما الذي جعل اللسانيات تفقد، في الربع الأخير من هذا القرن، ألَقَها الذي كان لها في الماضي؟ ما الذي جَعَلَها لا تفي بوعودها؟ ولِمَ يظنّ البعضُ أنها مسؤولة عن الانحرافات الباطنية لمناهج أخرى لها علاقة باللغة، تتمثّلُ بتصوّر معيّن للتحليل الأدبيّ؟ فعلى اللسانيات، وهي التي تهتمّ بأهمّ أداة إنسانية لدى الإنسان، ألاّ تتحوّل إلى مجال ضيّق حكر على أصحابه. ويبدو أنها كانت ضحية غلوٍّ أدّت مراكمته لحذلقات لا طائل تحتها إلى إفساد بعض ما أنجزته. فقد قادها هاجس العلمية إلى صرامة مزيّفة، لا نجدُ مثالاً عنها في أيّ مكان آخر ولا حتى في أكثر العلوم دقّة. وأدّى الافتتانُ بمختلف النزوعات الشكلانية إلى حجزها داخل الإطار الضيّق لخطاب تقنيّ يصعبُ علينا أن نتخيّلَ إنسان الكلام موضوعاً له. إذ لم يتمّ وحسب إقصاء كل ما هو اجتماعيّ وتاريخيّ، بل تحوّل العنصر

الإنسانيّ إلى تجريد نهائيّ ولم تَعُدِ الكلماتُ تقولُ أيَّ شيء.

إن الإنسان الحواريَّ هو نفسه القادر على تحرير اللسانيات. فهو ليس موضوعها وحسب. إنه يهمسُ لها مُلَمِّحاً، من خلال سلوكه الظاهر، إلى بعض القرائن المنهجية. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن علينا تصديقه حرفياً بغير دليل، وإنما يستطيع اللسانيُّ التعلّمَ منه مجدّداً أسلوب التفكير الجدليّ. كيف يبني الإنسانُ ألسنته ويفكّكه ويعيد بناءه من خلال تنويع الأنماط على خلفية الثوابت المرتبطة بطبيعته على مدى تاريخ طويل أو تاريخ أقصر لبعض الألسنة الخاصّة؛ كيف يستحوذ على الدليل ومن خلاله على العالم ويعيدُ النطقَ به متوافقاً معه؛ كيف يُرَسِّخُ سلطتَه من خلال إصلاح ألسنته ومن خلال الكتابة بانتظار قدوم تقنيات أخرى تتيح بروز مواجهات أخرى: تِلْكُم بعض الدروب المتعرّجة التي تحكي قصّةَ الإنسان الحواري والتي يجدر باللسانيات أن تضمّ رسمَها الديناميّ من دون أن تُقَلِّلَ، بطبيعة الحال، من فعاليتها كعلم بمحاكاة بدائية لموضوع دراستها. إن الإنسانَ الحواريّ نتاج متجدّد دائماً لديالكتيكية القيود، التي تجهل أشكالها المستقبلية، وللحرية، التي سيتحدد معيارُها بردّه على التحدّيات الكامنة في أفقه. وهو يقترحُ، بطبيعته نفسها، بعضَ معالم خطابٍ يُتقِنُ الحديثَ عنه بالكامل، لا عن أقنعته. لكن يجب أولاً أن تقبلَ النظرَ إليه.

قد يكبرُ الاهتمامُ الذي يستحقه أكثر في المستقبل. وقد ينتظر اللسانيات ومعها العلوم الإنسانية الأخرى التي رأينا كيف ترتبط بها بروابطَ عميقة، مستقبل واعد إذا كان الإنسانُ هو حقّاً موضوعها الذي تتناوله من خلال دراسة لغاته. فقد يعي الإنسانُ يوماً ما الخطرَ المميت المحدِقَ بوجوده وبيئته الطبيعية من التطبيقات الهمجية والأنانية للعديد من نتائج بحوث العلوم الرياضية. وقد يعي أيضاً التفاوت بين ضعف تطوّر دماغه منذ مئتيَ ألف سنة وتطوّر معرفته

المذهل بالعالم. ويستدعي هذا التفاوتُ تساؤلات كثيرة، أخلاقية وفكرية على حدٍّ سواء. ولربما استطاع الإنسانُ، إن قدَّرَ هذا التفاوت حقَّ التقدير ومن دون التراجع قيد أنملة عن الجهد الذي يوظّفه في اكتشاف قوانين العالَم الفيزيائيّ وقوانينه البيولوجية الخاصّة به هو بالذات (وما تزال غير معروفة جيّداً) لكن مع التحكّم بتطبيقاتها، نقول لربّما استطاع الإنسانُ موازنة هذا الجهد. ولا يكون ذلك إلاّ بالاهتمام البالغ بطبيعته النفسية والاجتماعية التي هي موضوع العلوم الإنسانية. وقد تكون حاجةُ الإنسان إلى مثل هذا التوازن أكبر بكثير من مجرّد متطَلَّبٍ ذهنيّ. كما نأمل أن ينحسرَ التباعدُ بين العلوم الإنسانية وعلوم الكون بشكل مطّرد. فهل يعني الحلمُ بانسجامها مجرّد تولُّهٍ بوهم؟ لا شيء يدلّ، على أيّة حالٍ، على أننا يجب أن نحرمَ أنفسنا من مثل هذه المجازفة.

الثبت التعريفي

اللسان la langue: بحسب سوسور، نظام من العلاقات، أو جملة من الأنظمة المتّصلة ببعضها البعض لا تحمل عناصرُها (الأصوات والكلمات...) قيمة ما مستقلّة عن علاقات التكافؤ والتعارض التي تربطها ببعضها البعض. ولكلّ لسان نظام نحوي ضمني يشترك فيه جميع الناطقين به.

اللغة le langage: هي تلك القدرة على التواصل، عن طريق نظام من الأدلّة الصوتية (أي اللسان)، التي يتمتّع بها الجنس البشريّ وتدخل فيها مقدرات جسدية معقّدة كما تفترض وجود وظيفة رمزية ما ومراكز عصبية متخصّصة تنتقل وراثياً إلى البشر.

الدليل le signe: الدليل اللغويّ، بحسب سوسور، هو الوحدة الصغرى التي يمكن تعرّفها في الجملة وإن وُضِعَت داخل سياق مغاير، والتي يُمكن استبدالها بأخرى وإن كان السياقُ مطابقاً. وللدليل اللغويّ وجهان لا ينفصلان هما الدالّ والمدلول.

اللغات العملية الهجينة les pidgins: لغات هي عبارة عن مزيج من الإنجليزية المحرّفة واللغة المحلية تُستخدم لأغراض محدّدة، تجارية على الأغلب، نجدها في الشرق الأقصى وفي ميلانيزيا. فهي تعتمد في الشرق الأقصى على مفردات إنجليزية وعلى قواعد اللغة الصينية، بينما تعتمد في ميلانيزيا على خليط من المفردات الإنجليزية والميلانيزية.

اللغات الكريولية les langages créoles: هي لغات سكان المستعمرات الأوروبية القديمة في جزر الأنتيل وهي، بحسب

الحالة، مزيج من اللغة المحلية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو البرتغالية أو الهولندية أصبحت اللغة الأمّ لسكان تلك المناطق وهي في ذلك تختلف عن اللغات العملية الهجينة.

التحفيز motivation: التحفيز في اللسانيات هو جملة العوامل الواعية أو نصف الواعية التي تدفع الفردَ أو المجموعة إلى سلوك لسانيّ محدّد. فهو تلك العلاقة اللزومية التي يقيمها المتكلّم بين كلمة ما ومدلولها أو بين كلمة ما ودليل آخر. فالتحفيز إذاً هو عكس الاعتباطية. وإن اعتقد سوسور أن الدليل اللغويّ يتّسم باعتباطية العلاقة بين الدالّ والمدلول، إلاّ أن بنفينيست يعترض على ذلك ويؤكّد أن الاعتباطية تسمُ العلاقة بين الدليل (أي الكيان الذي يجمع الدالّ والمدلول) والمُحال إليه (أي الشيء أو الغرض أو الفعل الخارجيّ غير اللغويّ)، لا بين الدالّ والمدلول.

الكلّيات les universaux: هي السمات العامّة التي تشترك فيها جميع الألسنة وتدخل في التعريف بها.

صُويت phonème: هو الوحدة التمييزية الصغرى غير الحاملة للمعنى والقابلة للتحديد في السلسلة الكلامية.

المورفيم (أو الوحدة الدلالية الصغرى) morphème: هو الوحدة الصغرى الحاملة للمعنى.

علم الأصوات الوظيفي phonologie: هو العلم الذي يدرس أصوات اللسان بحسب وظيفتها في نظام التواصل اللغويّ. فهو يدرس أنظمة الأصوات المميّزة للألفاظ وتراكيب هذه الأصوات في السلسلة الكلامية.

علم الأصوات phonétique: هو العلم الذي يدرس أصوات اللسان المنطوقة بغضّ النظر عن وظائفها اللغوية.

الكتابة التصويرية pictogramme: هي شكل من أشكال التعبير في مرحلة ما قبل الكتابة يتسم برسوم مختلفة تعيدُ إنتاج محتوى

رسالة ما من دون الإحالة إلى شكلها اللغوي.

الكتابة التصورية idéogramme: هي شكل من أشكال الكتابة يعتمد على كتابة أحرف تقابل فكرة ما (أو مفهوماً أو تصوّراً أو فعلاً) كما في الكتابة الصينية أو الهيروغليفية.

الكتابة الصوتية phonogramme: هي، عند الحديث عن الكتابة التصوّرية، الدليل الذي يمكنه حمل كامل قيمته التصوّرية والذي يُستخدَم لكتابة الأحرف الصامتة لكلمة تشترك مع أخرى في اللفظ.

المنطوق l'énoncé: هو سلسلة نهائية من كلمات لسان ما تصدر عن متكلّم أو أكثر. وتؤكّد نهاية المنطوق فترة من الصمت تسبقه وتليه تصدر عن الأفراد المتكلّمين، وقد يتشكّل المنطوق من جملة واحدة أو من عدّة جمل.

علم تراكيب البنى morphosyntaxe: هو العلم الذي يقوم بتوصيف قواعد تآلف الوحدات الدلالية الصغرى فيما بينها لتشكيل الكلمات والتراكيب والجمل، كما يقوم بتوصيف اللواصق الإعرابية (الإعراب والتصريف).